

من نوادر المخطوطات

# التعليق على كتاب سيدي

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي  
المتوفى سنة ٣٧٧هـ - ٩٨٧م

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن حمد القوزي  
جامعة الملك سعود - الرياض

الجزء الخامس

شعبان ١٤١٦ هـ  
يناير ١٩٩٦ م

مكتبة لسان العرب  
[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)



الطبعة الأولى

سبعان ١٤١٦ هـ / يناير ١٩٩٦ م

حقوق الطبع محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مكتبة لسان العرب  
[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

## ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: فمن زعم أن الراء في (جَعْفَرٍ) زائدة أو الفاء فهو  
ينبغي أن يقول: فَعَلَرٌ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إنه يلزمه أن يقول إذ وَزَنَهُ بالفعل (فَعَلَرٌ)، فيلفظ  
بالحرف الذي عنده زائداً، كما أنه إذا وزن (جُنْدَبٌ، وَتُرْتَبٌ) قال: فُنْعَلٌ  
وَتُنْفَعَلٌ، فلفظ بالحرف الزائد بعينه في وزنه إياه بالفعل، وعلى هذا يلزمه  
أن يلفظ بأنفس الحروف التي يجعلها زوائد في الرباعي والخماسي<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٣٥٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: إن قومًا من النحويين جعلوا كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه  
حرف زائد، وكل اسم زادت حروفه فصارت على خمسة أحرف مثل (فرزدق) ففيه حرفان  
زائدان، فقال (سيبويه محتجاً): لا يخلو الزائد الذي في (جعفر) من أن يكون هو الراء أو  
الفاء أو العين أو الجيم، فإن كان الزائد هو الراء وجب أن يكون وزنه (فَعَلَرٌ)، لأن الزائد  
يوزن بلفظه، وإن كان الزائد الفاء وجب أن يكون وزنه (فَعَقَلٌ) وإن كان الزائد العين من  
(جعفر)، كان وزنه (فَعَلٌ)، وإن كان الزائد الجيم، وجب أن يكون الوزن (جَعَقَلٌ)، ثم  
ألزمهم في الوزن (فرزدق) مثل ذلك . . . وذكر السيرافي موافقة الكسائي والقراء سيبويه  
على هذا على اختلاف بينهم، وصحح مذهب سيبويه وبين مناقضة الكسائي والقراء ومن  
نحا نحوهما . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٤.

قال سيبويه : لأنك لم تضعف شيئاً ، وإنما يجوز هذا أن تجعله

مثالاً<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: يقول: لا يحملنك وزن مثل (جَعْفَرٍ وَفَرَزْدَقٍ) بِفَعْلٍ وَفَعْلٍ عَلَى أَنْ تَقُولَ: إِنَّ الرَّاءَ مِنْ جَعْفَرٍ وَالْقَافَ مِنْ فَرَزْدَقٍ زَوَائِدَ، كَمَا أَنَّ اللَّامَ مِنْ (فَعْلَلٍ) وَاللَّامِينَ مِنْ (فَعْلَلٍ) زَوَائِدَ فِي جَعْفَرٍ وَفَرَزْدَقٍ، لِأَنَّكَ فِي جَعْفَرٍ وَفَرَزْدَقٍ لَمْ تَضَعُفْ شَيْئاً فَيَكُونُ زَائِداً، كَمَا ضَعَفْتَ فِي مَهْدَدٍ وَفَعْلَلٍ، إِنَّمَا جَعَلْتَهُ مِثَالاً تَزِنُ بِهِ حَرَكَاتِهِ وَسُكُونَهُ، وَتَبَيَّنَ فِيهِ الزَوَائِدُ مِنَ الْأَصْلِ، فَإِنَّمَا وَقَعَ التَّضْعِيفُ فِي الْمِثَالِ لَا فِي الْمِثْلِ<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) الكتاب ٣٥٤/٢ .

(٢) يرى أبو سعيد السيرافي أنه إنما وقع التمثيل بالفعل دون غيره، إنما وقع ليُعلم الزائد من الأصلي، وذلك أنا إذا جئنا إلى (جعفر) فمثلناه بفعل، لم يكن فيه شيء يبنى عن زائد دخله، ولو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثي به؛ لأنه لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بإسقاط شيء منه، ألا ترى أننا قد نجعل ذوات الثلاثة على أربعة أحرف وخمسة بزيادة حرف وحرفين كقولنا: (صَيْقَلٌ)، وهو من الصَّقْل، (وَدَكْنُظَى، وَسَرَنْدَى) وهو من الدَكْظ، والسَرْد، ولم تر شيئاً من ذوات الأربعة والخمسة يبنى منه شيء على ثلاثة أحرف، فلما كان الأمر على ما ذكرناه ووجب التمثيل بالفعل، وأن الذي يزداد على الفعل هو زائد - وإن كان الممثل أصلياً - وأنه إنما زيد على الفعل ليلحق الممثل بالممثل به - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٥ .

## ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: وأما الهمّرش فإثما هي بمنزلة القهّيلس<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: ليست الميم في (همّرش)<sup>(٣)</sup> مضاعفة كتضعيف الياء  
في عدّيس إنما الحرف الأول المدغم نون ساكنة وقعت قبل الميم، فأدغمه  
فيها لما بينهما من المشاركة في الغنة، ولأنها لا تبين مع حروف الضم  
والشفة<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٣) الهمّرش: المعجوز وقد اضطرب خلقها، وتشنّج جلدها، أنشد شمر:

إنّ الجراء تختشرش

في بطن أم الهمّرش

انظر تهذيب اللغة ٥١٦/٦، والقهّيلس: القملة الصغيرة.

وتوصف الكمّرة بالقهّيلس، قال الراجز:

كمّرة قهّبا، قهّبي قهّيلس

يجملها راعي خليات شمس

وعن أبي تراب: القهّيلس: الأبيض الذي تعلوه كدرة. المصدر السابق ٥٣٦/٦ - ٥٣٧.

وعن ابن الأعرابي أنه أنشد:

إني لأهوى القهّيلس الجحمرش

منهنّ حقاً والعجوز الهمّرش

انظر المنصف ٥/٣.

(٤) «الزوائد في الهمّرش» النون المدغمة في الميم، لأن أصله (هنّرش)، وإنما وجب ذلك، لأنه  
ملحق بقهّيلس وجحمرش بالنون، لأن مضاعف العين لا يكون بها الكلمة ملحقة، لأن ==

قال سيبويه: لأنك لا تجدُ في بنات الأربعة على مثال فَعَلِلِ (١).  
 قال أبو علي: يعني أنه ليس في الرباعي المضاعف على وزن (فَعَلِلِ)  
 فإذا لم يكن فيه لم يحمل (هَمْرِش) على فَعَلِلِ، وفي الخماسي (فَعَلَلِلِ)  
 نحو: (قَهْبَلِس)، فحُمِلت (هَمْرِش) على المثال الذي جاء فيه دون المثال  
 الذي لم يجيء له في الرباعي نظير، وكما لم يحمل (هَمْرِش) على الرباعي  
 [أ/١٨٥] الذي لا مثال له، كذلك لم يحمل هُمُقِعُ (٢) على الخماسي لأنه  
 لا مثال له فيه. وحملته على الرباعي الذي لا مثل له فيه.  
 قال سيبويه: ولكننا نقول: هي مُضَعَّفَةٌ لأن العين وحدها لا تُلحق  
 بناءً ببناء (٣).

قال أبو علي: يقول: العين وإن ضُوعِفَت نحو (فِعَل) لم تُلحِقِ ببناءً  
 ببناءً، كما لا تُلحق اللام في مثل خَدَبُ (٤) حتى يدخل بينهما حرف، كما

== ذلك ليس في شيء من الكلام، وعلته أن المضاعف في (فَعَل) يدل على التكثير، وما زيد  
 معنى يخرج عن الحد الملحق، ولذلك جعلت نوناً، وزيادة الإلحاق أقوى من زيادة غيرها مما  
 يكون لتكثير الكلمة إذ الملحق بمنزلة الأصلي. شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧٧.

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) إشارة لقول سيبويه: وأما الهُمُقِعُ فلا تجعل الأولى نوناً، لأننا لم نجد في بنات الخمسة على  
 مثال سَفْرَجِل، الكتاب ٣٥٤/٢.

والهُمُقِع: الأحق من الرجال، والأنثى: هُمُقِعَةٌ حمقاء. انظر تهذيب اللغة ٢٧٣/٣  
 (همق).

(٣) الكتاب ٣٣٥/٢، والإشارة إلى إحدى الميمين في الخماسي نحو (هُمُقِع).

(٤) الخَدَبُ: الضخم الشديد القوي من شيخ أو بعير. انظر تهذيب اللغة ٤١/٧ (خدب).



تلحق لما دخلت في عَقْنَقْلٍ<sup>(١)</sup> وَعَثَوْتَلٍ<sup>(٢)</sup> الواو والنون فألحقتهما  
بسفرجل<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

ومن باب ماكانت فيه الواو أولاً وكانت فاء<sup>(٤)</sup>  
قال سيبيويه: كرهوا الكسرة فيها كما استثقل في (يَبْجَلُ  
وسَيْدٍ)<sup>(٥)</sup>.

قال أبوعلي: أي كما استثقل الواو مع الياء في (يَبْجَلُ) ومع الياء  
في (سَيْدٍ)، حتى أبدلت الياء من كل منهما، كذلك كرهت الكسرة فيها  
لأن الكسرة كالياء<sup>(٦)</sup>.

قال سيبيويه: ومنهم من يقول: دَوَجَجٌ يريد تَوَجَجٌ<sup>(٧)</sup>.  
قال أبوعلي: كأنه أبدل التاء من الواو التي هي فاء من (تَوَجَجٌ)،  
وأبدل الدال من التاء المبدلة من الواو لقرب الدال من التاء، وكذلك  
(تَوْرَاءٌ) هي عندهم (فَوْعَلَةٌ)، فأبدلت التاء من الواو التي هي فاء،

---

(١) العَقْنَقْلُ: الحبلُ العظيم من الرمل، يكون فيه حِقْفَةٌ وجِرْفَةٌ وتعقُد، وجمعه عقاقيل.  
تهذيب اللغة ٣/٣٧٢.

(٢) العَثَوْتَلُ: الكثير اللحم الرخو. انظر لسان العرب ١١/٤٢٤ (عثل).

(٣) انظر المنصف ١/٨١.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٦) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٥ - ١٢٦، وانظر المسائل المشكلة/٨٧.

(٧) الكتاب ٢/٣٥٦، وقام عبارته: «... وهو المكان الذي تلج فيه».

وحملوها على فَوْعَلَة دون تَفْعَلَة ، لأن فَوْعَلَة أكثر في الكلام من تَفْعَلَة فحمله على الأكثر (١) .

قال أبو عثمان : الذي قال الخليل عندي خطأ ، وذلك أن الواو الثانية (٢) . منقلبة من همزة وإنما أنوي الهمزة فيها ، ولكن أجز أن تبدل الهمزة ، لأن الواو مضمومة ، وليس البديل لازماً ولو لم يكن أصلها الهمز لم يلزم الإبدال ، لأن الثانية مدّة مثل (وُورِي) إذا أردت (فُوعل) من (وَأرَيْتُ) (٣) .

قال أبو علي : الدليل على أن قلب الواو التي هي فاء همزة لا يلزم من حيث لزم قلبها في (أويصل) (٤) ونحوه أن الواو الثانية من (وُوي) مخففة من همزة هي متوِّية ، كما أن الهمزة المخففة لو كانت مُحَقَّقة لم يلزم قلب الواو التي هي فاء همزة إلا من حيث يلزم قلبها في (وُجوه) ، وكذلك

---

(١) (تَوَلَّج) على (فَوَعَلَ) من (وَلَجَتْ) وأصله (وَوَلَج) ، وبعضهم قلب من التاء دالاً فقال: (دَوَلَج) ، وليس قلب التاء بمطرّد في شيء من ذلك ، وقال بعضهم في (تَوَلَّج) : إنه (تَفَعَّل) ، فاختار الخليل (فَوَعَلًا) لأن (فَوَعَلًا) أكثر في الأسماء من (تَفَعَّل) ، فحمله على البناء الأكثر . انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ١٠ ، ق ١٢٦ .

(٢) يشير إلى ما رواه سيبويه عن الخليل في (فُعَل) من (وَأَيْتُ) فقال له: (وُوي) وأنها تكون عند التخفيف: (أوي) فتبدل من الواو همزة لأنه لا بد من هذه الهمزة ، لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف . انظر الكتاب ٣٥٦/٢ .

(٣) بلفظ قريب من هذا نجد النص عن المازني مفصلاً وفي شرح السيراني للكتاب ، ج ١٠ ، ق ١٢٧ . واحتج الرماني لمذهب سيبويه قائلاً: ليس في هذا ما يفسد قول الخليل ، وأما العلة الأخرى التي ذكرها المازني فهي فاسدة . . . انظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرماني للكتاب ، ج ٥ ، ق ٨٠ .

(٤) في المخطوطة: (أوييل) هكذا ، والصواب من المسائل المشكّلة / ٩١ .

إذا خففت الهمزة لم يلزم قلبها إلا من ذلك الموضع، لأنها [إذا] <sup>(١)</sup> كانت منوثة فكالمخففة، كما أن الضمة لما كانت مخففة <sup>(٢)</sup> في (لَقْضَوَ الرَّجُلُ) <sup>(٣)</sup> كانت بمنزلتها ثابتة، ويدل على أن الهمزة وإن كانت مخففة فهي كالمحققة، أن من خفف (رُؤْيَاكُمْ) لم يقلبها ولم يدغمها في الياء كما لا يدغمها مُحَقَّقة فيها وهي اللغة الفاشية الجيدة.

{وَمَنْ} <sup>(٤)</sup> قال: (رُيَا) <sup>(٥)</sup>، فأدغم وقلب لزمه أن يقول: (أوي)، فيبدل من الفاء همزة، لأنه جمعها وإن كان أصلها الهمزة بمنزلة الواو المحضة، فعلى هذا يقول: (أوي)، وهو ضعيف <sup>(٦)</sup>.

فأما قول أبي عثمان في (وُوي) <sup>(٧)</sup>، إنه لم يكن أصلها الهمزة لم يلزم الإبدال، يعني إبدال الفاء همزة، قال: لأن في الثانية مدة مثل (وُوري) إذا أردت فُوعِلَ من (وَارَيْتُ) فلا يستقيم، لأن هذه الواو الثانية من (وُوي) <sup>(٨)</sup> لو لم يكن أصلها همزة، لوجب أن تبدل الأولى همزة، وإن كانت الثانية مدة، وإن لم يجب أن يدل الأول من (وُوري) همزة، لأن الواو

(١) ما بين المعقوفين ساقطة من المخطوطة، مجلوبة من المسائل المشكلة/٩٢.

(٢) في المسائل المشكلة /٩٢ : ( . . . لما كانت منوثة . . . ) .

(٣) انظر المنصف ٢٨٣/٢ ، ٨٩/٣ .

(٤) انظر المنصف ١٢٤/٢ - ١٢٥ .

(٥) ساقطة من المخطوطة، وأصلحتها من المسائل المشكلة /٩٢ .

(٦) انظر اللغات الواردة في هذا الحرف في المنصف ٢٦/٢ - ٣١ .

(٧) أعقب أبو علي هذا القول بجملة تفصيلية لم يضمنها تعليقه هنا، لأنها استجلبت في المسائل المشكلة لزيادة التوضيح .

(٨) في المخطوطة : (ووري) .

الثانية [١٨٥/ب] من (وُوي) لو لم يكن أصلها الهمز لكانت عيناً، فكان يلزم قلب الأولى همزة لأن الثانية كانت تكون أصلاً أيضاً، ألا ترى أنهم قد قلبوا الأولى همزة من قولهم: (أولئ)، وإن كانت الثانية مدة ١٢؟ فكذا كان يلزم أن تقلب الواو الأولى من (وُوي) همزة لو لم يكن أصل اثنائية الهمز، وهذا بين جداً، وإنما لم تقلب الأولى من (وُوري)، لأن الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها تنقلب ألفاً في (وأرى يُؤرٍ)، ولم يكن يشبه (وُوري) لو كانت الواو الثانية من (وُوي) أصلاً غير منقلبة عن الهمز، لأنها لو كانت كذلك لكانت لازمة كلزومها في (أولئ) ولم تكن تنقلب ألفاً كما تنقلب في (وُوري)، وإن اجتمع في كل واحد منهما واوان، الثانية من كل واحد منهما مدّة، فهما يفترقان في الانقلاب وغير الانقلاب، فالمعتبر هذا لا اللفظ<sup>(١)</sup> فقط.

\* \* \*

ومن باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات<sup>(٢)</sup>  
قال سيبويه: من قبل أن هذه الواو تضعف ها هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: وقوع الكسرة قبلها في مثل ياء (يتعد)، إذا بنيت

(١) هذه المسألة بتامها في المسائل المشكّلة / ٩١ - ٩٣.

(٢) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٣) يريد: الواو التي تكون في موضع الفاء في الافتعال نحو التي في: مُتَّعِدٌ، ومُتَّعِدٌ، وأتَّعَدَ، وأتَّعَدَ. انظر الكتاب ٣٥٦/٢.

الفعل للفاعل، ووقوعها بعد ضمة في مثل (أوتعد) إذا بني الفعل للمفعول<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فهي أقوى من افتعل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يعني أن الفاء من (أفعل) أقوى منها في (افتعل)، لأن التغيير الذي يعتور الفاء من (افتعل) والانتقال يكون أقل في (أفعلت)، لأن الكسرة لا تدخل الهمزة في (أفعلت) كما تدخل همزة (أفعل) الكسرة نحو، (إيتعد)، وهمزة (أفعلت) لا يدخل لها إلا الفتحة والضممة<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وأتهم لأنها من التوهم<sup>(٤)</sup>.

أي من الواو التي هي فاء في قولك: الوهم، فأما التاء من التوهم فهي تاء تفعل وليست التي في اتهم.

---

(١)- قال أبو سعيد: «افتعل من (وعد) في لغة الجمهور تقلب الواو وهي فاء الفعل فيه تاء، فتدغم في تاء الافتعال، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لتغيرت، فكانوا يقولون في الماضي: إيتعد، وفي ما لم يسم فاعله: اوتعد، وفي المستقبل: يأتعد، فاخترتوا التاء مكان الواو لمشاكله تاء الافتعال، ولأن التاء قد تبدل من الواو في قولهم: تجأه، وتخمه...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٧. وانظر تفصيل ذلك في شرح الرماني، ج ٥، ق ٨٠.

(٢) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٣) قال الرماني: «يجوز إبدال التاء من الواو إذا كانت فاء على غير أطراد تشبيهاً براو (افتعل)، وكلما كانت أقرب من واو (افتعل) فهي أحق بالبدل، فمن ذلك إبدالها في (افتعلت) لأنها ساكنة في موضع فاء الفعل، كقولك: أنخمه، وألججه، وضربه حتى أتكاه...»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨١.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢، وقد ضبط في التعليقة بتشديد التاء في (اتهم) تحريف.

قال أبو علي: التَّقِيَّةُ<sup>(١)</sup> وزنه (فَعِيلَةٌ)، كأنه (وَقِيَّةٌ)، فأبدلت التاء من الواو التي هي فاء<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### ومن باب ما تقلب فيه الواو ياء<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: فإذا أسكنت التاء لم يكن إلا الإدغام<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم يدغم الحرفان المتقاربان لما تحرك الأول منهما لفصل الحركة بينهما، فإذا سكن الأول أدغم<sup>(٥)</sup>.

(١) إشارة إلى قول سيبويه: «فأما (التَّقِيَّةُ) فبمنزلة التَّيْثُورِ، وهو أَتْقَاهُما في كذلك، والتَّقِيَّةُ كذلك»، الكتاب ٣٥٧/٢.

(٢) من تمام العبارة السابقة الواردة في شرح الرمانى قوله: «ويجوز إبدالها [التاء من الواو] في التَّقِيَّةِ، لأنها في موضع الفاء وأول الكلمة، ويجوز إبدالها في: (هو أَتْقَاهُما)؛ لأنها في موضع الفاء ساكنة، وكل ذلك على شبهها في افْتَعَلَ الذي لزمته علة الاطراد...»، شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٨١.

وقال السيرافى: «أما التَّقِيَّةُ فالأصل فيه: وَقِيَّةٌ، لأنها فَعِيلَةٌ، من وَقَيْتُ، ولكنهم قلبوا الواو تاءً وإن لم يكن فيها شيء يستثقل من أجله الواو، إلا أنهم قد قالوا: تَقِيٌّ، فقلبوا الواو تاءً للضم...»، شرح السيرافى للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٨.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٥) الحديث هنا متعلق بقلب الواو ياءً نحو قولهم: (مِيْزَانٌ) في (مِوزَانٌ)، و(مِيعَادٌ) في (مِرعَادٌ)، وأن الواو قد تركت فيهما من قبل أنها أثقل؛ لأنها ساكنة ولا يحجزها عن الكسر شيء، وهذا شبيه بقولنا: (وَتَدٌ) فقد قوى البيان للحركة فإذا أسكنت التاء فقبل (وَتَدٌ) لم يكن إلا الإدغام، لأنه ليس بينهما حاجز، فيقال حينئذ: (وَدٌ). فمتى سكنت الواو وقلبها كسرة قلبت ياءً، ومتى فتح ما قبل الياء أو تحرك عادت الواو فيقال في (مِيزَانٌ) =

قال سيبويه: نحو قولهم: اَزْدَانٌ وَاصْطَبْرٌ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: أدْنِي تاء افتعل من الفاء، فأبدل مع الصاد حرفاً مطبقاً ليقرب منها، وأبدل منها مع الزاي حرف مجهور لذلك أيضاً<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: ويحذفان في مواضع وتثبت الألف<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: ذلك في مثل قاضٍ، وَيَغْزُو في الوقف، ولا يحذف الألف من يخشى في الوقف<sup>(٤)</sup>.

== ومِنَعَاد، ومِنَقَات): (مَوَازِين، وَمَوَاعِيد، وَمَوَاقِيت)، قال أبو سعيد: «وإنما امتنعت العرب من واو ساكنة بعد كسرة استحقاقاً للجمع بينهما، ألا ترى أنه ليس في كلامهم ضمة بعد كسرة إلا أن تكون ضمة إعراب كقولهم: لَعِبٌ وَفَخِدٌ، وإذا كانت الواو مفتوحة وقبلها كسرة لم تقلب، لأن الفتحة كالحاجز بينهما وبين الكسرة». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٨.

(١) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٢) يعلل أبو الحسن الرماني لاجتماع الواو والياء والأول منهما ساكن، وأنه بمنزلة الحروف المتقاربة المخارج في نحو (قالت طائفة) مع أنها حروف علة، ومع أنها في كلمة واحدة فلزم الإدغام لهذه العلة من اجتماع الأسباب الثلاثة، تقول: لَوَيْتُ يَدَهُ لَيْتًا، والأصل (لَوَيْتًا)، فيعل، لأنها واو مع ياء الأول منهما ساكن، وكذلك طَوَيْتُ طَيْسًا... وأن حروف المد واللين مع تباعد المخارج بمنزلة الحروف المتقاربة المخارج؛ لأنها متناسبة بالمد واللين، وأن الحركات منها، وأنه يتمكن بها وما كان منها من إخراج الحروف، فصارت بهذه المناسبة بمنزلة الحروف المتقاربة، لأن تقاربها بهذه الأوجه بمنزلة تقارب الحروف بالمخارج، فإزدانٌ واصْطَبْرٌ أخف من الأصل لأنها أعدل في تأليف الحروف لبعد التاء من الصاد، وكون الطاء أعدل، لأنها مناسبة للصاد بالاستعلاء والإطباق، وللتاء بالمخرج والبدال أعدل لأنها مناسبة للزاي بالجهر، وللتاء بالمخرج، وهو حرف وسط بين الحرفين، وهو مع ذلك أحسن، لأنه أشكل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٢.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٤) ضمير التنبيه هنا يعود إلى (الواو والياء)، ففي الوقف يحذفان كقولنا: (هذا قاضٍ)، ==

قال سيهويه: فإنما الياء والتاء بمنزلة هذه الميم<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: الياء من (يُوْعِدُ) والتاء من (تُوْعِدَةُ) بمنزلة الميم  
في الموضع<sup>(٢)</sup> لأنها مفتوحة، كما أن الميم مفتوحة وليس بفعل كما أن  
الموضع ليس [أ/١٨٦] بفعل.

قال سيهويه: فإذا لم تكن الهاء فلا حذف لأنه ليس عوض<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: كأنه يقول: إن الهاء في (عِدَّة) تصير عوضاً من الفاء  
المحذوفة، فإذا لم تكن الهاء لم تحذف، وأتم، فقبل: (وَعَدٌ) لزوال الكسرة  
عن الفاء وحذف ما لو حذفت الفاء مكسورة صارت عوضاً منه وهو الهاء.

\* \* \*

**ومن باب ما كانت الهاء فيه أولاً وكانت فاء<sup>(٤)</sup>**

قال سيهويه: واعلم أن هذه الياء إذا ضُمَّت لم يفعل بها ما يفعل  
بالواو، لأنها كياء بعدها واو<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: الواو عنده إذا انضمت بمنزلة واوين اجتماعاً، فأبدلت من  
أولهما همزة، (فَأَقْتَتَ)<sup>(٦)</sup> نظير بنائك فوَعَلَ من (وَعَدَ) إذا قلت: أوَعَدَ

== و(هو يَغْرُ) عند الوقف، ولكن الألف لا تُحذف عند الوقف كقولنا: (هو يَخْشَى). وقوله:

(يَخْشَى) رسمها في المخطوطة هكذا بالألف (يَخْشَا).

(١) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٢) يريد الميم في (مُوْعِدٍ) ومُوْعِدَةٍ.

(٣) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢، والكلام يدور حول نحو قولهم: يَسْرَ يَسِيرٌ، وَيَسِسَ يَيْسِسُ.

(٦) من قوله تعالى: «وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْتَتْ»، سورة المرسلات، الآية/١١.



فكذلك الياء المضمومة بمنزلة الياء التي بعدها واو نحو يَوْمٌ، وَحَيُّودٍ فكما لا يبدل الياء إذا كانت بعدها الواو نفسها همزة، كذلك لا يبدلها همزة إذا انضمت<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: ويدلك على أن الياء أخفٌ عليهم<sup>(٢)</sup> أنهم يقولون: يِيَّاسُ، وَيِيَّسُ فلا يحذفون<sup>(٣)</sup>.

أي فلا يحذفون الياء من (يفعل) كما حذفوا الواو منه في مثل (يعد)<sup>(٤)</sup>.

قال سيهويه: وكذلك فَوَاعِلٌ، تقول: يَوَائِسُ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) قال أبو سعيد: «الغرض في هذا الباب: الفرق بين الواو والياء، وذلك أن الواو تسقط لوقوعها بين ياء وكسرة، والياء لاتسقط لوقوعها بين ياء وكسرة في (ييسرُ، وييسرُ)، وذلك لأن الياء أخف من الواو عندهم، ألا ترى أن الياء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياءً تقدمت الواو والياء، كذلك هذه الياء إذا ضُمت لم تُهمز كما تفعل ذلك بالواو، لا يقال في يسرٍ: أسر كما يقال في وعدٍ أعدٌ، شبه الضمة بالواو...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٠.

(٢) أي (من الواو) وقد وردت في نص الكتاب.

(٣) الكتاب ٣٥٨/٢ وقام العبارة: «... موضع الفاء كما حذفوا يعدُّ». وفي الكتاب: «... ييسرُ، وييسرُ...».

(٤) يقول أبو الحسن الرماني: «إنما جاز حذفها [الواو] في يَفْعَلُ لشغل الواو الواقعة بين ياء وكسرة في الفعل، وليس للياء مثل هذا الشغل في هذا الموضع فكان الأصل أحق بها، ولا يجوز إذا انضمت أن تقلب همزة كما تقلب الواو لأنه لما كانت الواو المضمومة مع أن الضمة عليها بمنزلة المضاعف، وهو مع ذلك يجوز الأصل والقلب، ثم ضعف سبب القلب بأن الضمة ليست من جنس الياء امتنع القلب، لأنه ليس بعد ضعف السبب إلا الامتناع...»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٣.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢، وفيه: «يَوَائِسُ» بالياء الموحدة.

أي ولا يبدلون من الياء الهمزة كما تبدل الواو في أوصل<sup>(١)</sup>.  
 قال سيهويه: لأن قياس هذا أن يقول: يا غَلامٌ وَجَلٌ<sup>(٢)</sup>.  
 قال أبو عثمان: لا يلزم أبا عمرو<sup>(٣)</sup> هذا، لأنه ليس في كلامهم واوٌ

(١) من خفة الياء ونقل الواو أنك تقول: يابِسَةٌ وَيَوَاسٌ، ويائِسَةٌ وَيَوَائِسُ ولا تقول: وأعدَةٌ (وَوَاعِدٌ) ولا (وَوَازِنَةٌ) و (وَوَازِنٌ) بل تقول: (أَوَاعِدٌ) و(أَوَازِنٌ). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ١٠، ق ١٣٠. وفي هذه المسألة كلام لطيف يبين مذهب الخليل ومخالفته لمذاهب النحويين في (مُفْعِل) من (يَسْتُ مُؤَسُّ) فالتمس في المنصف ٣٨/٢ - ٤٠.  
 (٢) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: «... يا غَلامٌ مُوجَلٌ».

وهذا النص مكمل للمسألة قبله، وهي التي قال فيها سيهويه: «وقد قال بعضهم: يازيدٌ يَتَسُّ، شبهها بـ(قِيل) وزعموا أن أبا عمرو قرأ: «يا صَالِحِيْنَا»، جعل الهمزة ياء ثم لم يقلبها واواً،... وهذه لغة ضعيفة، لأن قياس هذا أن تقول: يا غَلامٌ مُوجَلٌ».

(٣) يعني أبا عمرو بن العلاء، فقد نقل سيهويه قراءته لأية الأعراف: «يا صَالِحِيْنَا» بأن جعل الهمزة ياء ثم لم يقلبها واواً، وخرجها على أنها لغة ضعيفة، انظر الكتاب ٣٥٨/٢، وفي المسائل المشكلة /٧٧- ٨٠ أفرد أبو علي مسألة لمناقشة هذا الرأي ونقل كلام سيهويه وفصل في المسألة.

والرأي الذي أورده أبو علي هنا يتصرف رواه في المسائل المشكلة مفصلاً عن أستاذه أبي بكر محمد بن السري، عن أبي العباس المبرد، عن أبي عثمان المازني. انظر المسائل المشكلة /٧٩. والمسألة بتمامها منقولة في (الكتاب المنسوب إلى الزجاج): إعراب القرآن ٢٤٤/٨ - ٢٤٦.

وفسر أبو سعيد هذه القراءة بقوله: «إن من العرب من لا يقلب الياء الساكنة واواً إذا كانت الضمة التي قبلها من كلمة، والياء من كلمة أخرى كالضمة التي في الحاء من (صالح) وبعدها ياء (ابتنا)، قال: وشبهوه بـ(قِيل) في لغة من يشير إلى ضم القاف مع الياء في (قِيل)، واستضعف سيهويه هذه اللفظة، وقال: يلزم عليها أن تقول: (يا غَلامٌ وَجَلٌ)، يعني يلزمهم ألا يقلبوا واو (يوجل) إذا كان قبلها كسرة ميم (غلام) لأنها من كلمتين منفصلتين...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ١٠، ق ١٣٠، وانظر البحر المحيط ٣٣١/٤.

ساكنة قبلها كسرة، وفي الكلام ياء ساكنة قبلها ضمة غير مشبعة مثل (قِيلَ)، فقوله: «ياصالحُ يَتِنًا»<sup>(١)</sup> مردود إلى (قِيلَ)، و(ياغلامُ وجَلْ)، ليس له مثل فيردّ عليه.

قال سيهويه: فأما (أفعلَ)، فإنها تسلم، لأن الواو تسلم في (أفعلَ)<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: فأما قوله: (أفعلَ)، فإنها تسلم، يريد أفعل من الياء نحو (أيتسّهُ)<sup>(٣)</sup>، تسلم الياء فيه ولا تعلّ، كما سلمت في (أفعلَ) من الواو ونحو أوجر<sup>(٤)</sup>.

وقوله: إلا أن يشذ<sup>(٥)</sup> الحرف في (أفعلَ) من الواو نحو أتلجّه في أولجّه<sup>(٦)</sup>.

وقوله: وقد قالوا: يأتيسُّ، فجعلوها أي الياء بمنزلتها<sup>(٧)</sup>، أي بمنزلة

(١) سورة الأعراف، الآية / ٧٧.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) في المخطوطة: (أيتسّهُ) تحريف.

(٤) لا تقلب ياء (أفعلَ) تاء إذا كانت في موضع فاء الفعل نحو (أيقنَ، وأيتعَ، وأيسرَ) وما أشبه ذلك كما لم تُغيّر الواو في (أفعلَ) ولم تقلب تاء كقولك: (أوصلَ، وأورقَ)، والأصل في القلب: الواو، فكما لم يجب قلب الواو تاء في (أوصلَ) وبابه، لم يجب قلب الياء . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ١٣٠.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢، وهذا النص من تمام سابقه.

(٦) قلبت الواو تاء في مثل (أولجَ، وأوكأ) فقييل: (أتلجَ، وأتكأ) وهو شاذ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٠، وسبب الشذوذ أنه ليس ثمة سبب يقتضي الإعلال، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٤.

(٧) الكتاب ٣٥٩/٢.

الواو، إذا صارت الياء بمنزلة الواو في قلبك له تاء في (اَفْتَعَلَ)؛ فكذلك صار (يَأْتِيسُ) بمنزلة (يَأْجَلُ) في أن الياء التي هي فاء قلبت ألفاً، كما قلبت الواو ألفاً من (يَأْجَلُ) وفي كتاب أبي العباس: (١) وقالوا: يَا أُسُ، وَيَأِيسُ بدل يَأْتِيسُ وَيَاتِيسُ التي في نسخ غيره، وهو أجود لأنه أقرب إلى (يَأْجَلُ) من (يَفْتَعِلُ) إليه (٢).

\* \* \*

---

(١) يريد في نسخة أبي العباس المبرد من كتاب سيبويه.

(٢) يقول أبو الحسن الرماني: «بعض العرب يقول: يَا أُسُ، وَيَأِيسُ؛ لأنه لما ثقل الياء في هذا الموضع فرّوا منه إلى حرف مناسب له هو أخف منه، ومن العرب من يقول: يَيْسَ . . . مثل يَيْسَ، ووجه ذلك التشبيه بيَعِدُ»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٤.

وفسر أبو سعيد ذلك بقوله: «أما الذي قال: يَا أُسُ، وَيَأِيسُ، فإنه يقلب من الياء الساكنة ألفاً في قولك: يَيْسُ، وَيَيْتَسُ، وليس ذلك الوجه، وإنما تقلب الياء والواو ألفاً إذا حركتا وانفتح ما قبلها، ولكنهم شبهوا قلب هذه الياء بقلبهم الواو ألفاً في (يُؤْجَلُ) و(يُوجَلُ) وما أشبه ذلك، حين قالوا: (يَأْجَلُ وَيَأْجَلُ)؛ وإنما قلبوا الواو ألفاً استعجالاً للواو مع الياء في (يُؤْجَلُ)، والألف أخف، فأبدلوا منها، فأما يَيْسَ، ويَيْسَ فشبهه مع شدوذه بدَيْرُنُ، ويَعِدُ» شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣٦.

ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية<sup>(١)</sup>  
وهما في موضع العين<sup>(٢)</sup>

قال سيبويه: فكذاك هذه الحروف حيث اعتلت، جعلت حركتهن على ما قبلهن، كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلهما<sup>(٣)</sup>.

يريد ، إذا كانا لامين نحو يَغْزُو وَيَرْمِي<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: كما لزم ما ذكرتُ [أ/١٨٦] لك الحركة مما بعده<sup>(٥)</sup>.  
أي كما لزم العين من (يَغْزُو وَيَرْمِي) الحركة مما بعدهما وهما الكسر والضم اللذان لهما الزاي من (يغزو) والميم من (يرمي).

قال سيبويه: وكانت فَعَلْتُ أَوْلَى بِفَعَلْتُ من الواو من فَعَلْتُ<sup>(٦)</sup>.

قال أبو علي: من الأولى صلة لقوله: بِفَعَلْتُ، ومن الثانية صلة لأولى،

(١) في المخطوطة: (ثابتة) تحريف.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٩/٢، وفي الكتاب: «... حركة ما قبلها».

(٤) يقول أبو الحسن الرماني: «الاعتلال في باب (يَرْمِي وَيَغْزُو) سكون حرف العلة مع إلزامه (يَفْعَلُ) في بنات الواو، و(يَفْعَلُ) في بنات الياء للفرق بينهما بما يقتضيه الال فيهما، إذ الأصل الذي هو الصحيح يجمي (فَعَلُ) فيه على (يَفْعَلُ) و(يَفْعَلُ)، فلما صار المعتل لزم بنات الياء أحد الطريقتين، وهو (يَفْعَلُ) ولزم بنات الواو الطريق الآخر، ولا يجب مثل ذلك في باب (خَشِيَ وَعَمِيَ) لأنه ليس إلا طريق واحد، وهو (يَفْعَلُ)؛ فلم يقع فيه تخيير كما وقع فيما له طريقان» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٥.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) الكتاب ٣٥٩/٢، وفيه: «... من فَعَلْتُ».

فتقدير الكلام فكان **فَعَلْتُ** بِفَعَلْتِ مِنَ الْوَاوِ أَوْلَى مِنْ **فَعَلْتِ** (١).  
 قال سيبويه: نظيره في الاعتلال من مُحَوَّلٍ إِلَيْهِ **يَعِدُّ**، وَيَزِنُ (٢).  
 أي، نظيره في أنه كانت الفاء تبقى على حركتها لو لم **تعلّ**.  
 قيل في قوله: **يَعِدُّ وَيَزِنُ**: إنه ينبغي أن يكون يريد **يَعِدُّ** وَيَزِنُ عِدَّةَ  
 وَزِنَةَ، لأن التحويل إما هو في عِدَّةٍ دُونَ (يَعِدُّ)، لأن حَرَكَةَ الْفَاءِ حُوِّكَتْ إِلَى  
 الْعَيْنِ لَمَّا حُذِفَتْ.

وقيل أيضاً: إن (فَعَلَّ)، عليه أن يكون في مضارعه **يَفْعَلُ** وَيَفْعَلُ،  
 وَوَعَدَ (فَعَلَّ)، ولم يجيء في مضارعه إلا **يَفْعَلُ**، فقد حُوِّلَ مِنْ **يَفْعَلُ** إِلَى  
**يَفْعَلُ**، كما أن فَعَلَ مِنَ الْقَوْلِ مُحَوَّلٌ إِلَى (فَعَلْتُ)، فإن قيل لصاحب هذا  
 التفسير الثاني: قد جاء (يَفْعَلُ) في باب (يَعِدُّ)، وذلك قول بعضهم: وَجَدَ  
**يَجِدُّ**، فمن جوابه: أَنْ **يَجِدُّ** شَاذٌ، وحُذِفَتِ الْفَاءُ مِنْهُ كَمَا حُذِفَتْ مِنْ (يَفْعَلُ)؛  
 لِيُعْلَمَ أَنَّ الْأَصْلَ (يَفْعَلُ)، (فَيَجِدُّ) بَعْدُ كَأَنَّهُ عَلَى **يَفْعَلُ**، إذ لو كان على  
**يَفْعَلُ** لَثَبَّتِ الْفَاءُ كَمَا ثَبَّتَتْ فِي (مَوْضُوءٍ) وَنَحْوِهِ.

(١) يقرر الرماني امتناع العرب في بنات الباء من (فَعَلْتُ) لتلا يُخْرِجُوا الْأَخْفَ إِلَى الْأَثْقَلِ،  
 وأنه لو بنى (فَعَلَّ يَفْعَلُ) من (رَمَى) لَقِيلَ: (رَمَوْ يَرْمُو) وهذا إخراج للأخف إلى الأثقل،  
 ولو بنيت (فَعَلَّ يَفْعَلُ) من (رَمَيْتُ) لَقِيلَ: (رَمَوْ)، فلا يكاد يوجد في كلام العرب، وأما  
 (قُلْتَ تَقُولُ) فيجب فيه (يَفْعَلُ) من وجهين:

أحدهما: أنه إن بنى على (فَعَلَّ) وجب فيه (يَفْعَلُ).

وإن بنى على (فَعَلَّ) وهو المغيّر وجب فيه (يَفْعَلُ) أيضاً، وليس كذلك (بَعَثَ تَبِيْعُ . . .  
 انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٥ - ٨٦.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢، وهو متعلق بالفقرة السابقة.

قال سيهويه: فاعتلت كما اعتلت خفت وهبت<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: إن طلت فعتت ليس بمنقول من فعتت إلى فعتت  
 كقتت، كما أن أصل خفت وهبت فعتت ليس بمنقول من فعتت كبعثت<sup>(٢)</sup>.  
 قال سيهويه: ألزموه يفعل حيث كان محوياً من فعتت ليجري  
 مجرى ما حول إلى فعتت<sup>(٣)</sup>.

قال<sup>(٤)</sup>: يعني بقوله: ليجري مجرى ما حول إلى فعتت، أي في أن  
 تصير حركة عين (يفعل) من الياء مثل حركة عين (فعتت) منها كما كانت  
 حركة عين (يفعل) (وفعتت) من الواو والياء، كما اتفقا في النقل<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «أما فعل فنحو طال، وجاد إذا كان طويلاً وجواداً، والأصل طولٌ  
 وجودٌ، وصورة قال وباع وعاب وخاف وطال واحدة، وإنما يستدل على كل وزن من هذه  
 الأوزان بشيء غير صيفته إذ كانت صيفته تشاكل صيغة الوزن الآخر»، شرح السيرافي  
 للكتاب، ج ١٠، ق ١٣١.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٤) القائل هنا أبو علي نفسه.

(٥) عبارة سيهويه واضحة المعنى لولا أن أبا علي اجتزأها، فهي تقول: «وإذا قلت: يفعل من  
 (قلت) قلت: (يقول)، لأنه إذا قال (فعل) فقد لزمه (يفعل)، وإذا قلت: يفعل من  
 (بعثت) قلت: يبيع، ألزموه يفعل ٠٠٠»، الكتاب ٣٦٠/٢، والواقع أن (خفت وهبت):  
 فعلت، ألقوا حركتها على الفاء، وأذهبوا حركة الفاء، فجعلوا حركتها الحركة التي كانت في  
 المعتل الذي بعدها، فأصل (خفت وهبت) فعلت بكسر العين، وقد ألقوا حركة العين على  
 الفاء في فعل المتكلم ولم يفعلوا ذلك في فعل الغائب، وجعل ذلك حجة لقلت وبعثت في  
 إلقاء حركة العين على فاء الفعل - وإن كانت خفت وهبت في الأصل على فعلت، وقلت  
 وبعثت الأصل فيهما فعلت ثم نقل إلى فعل وفعل ٠٠٠ انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠،  
 ق ١٣٣. وبين الرماني أن في مثل (قيل، وخيف، وهيب، ويبيع) ثلاثة أوجه هي: =

قال سيبويه : فكما وافقه في تغيير الفاء كذلك وافقه في  
(يَفْعَلُ) (١) .

قال أبو علي: قوله: كما وافقه في تغيير الفاء، أي كما وافق ما كان  
من الياء ما كان من الواو في تغيير الفاء منه، وتحريكه بما هو من جنسه،  
كذلك وافقه في تغيير العين وتحريك ما هو من جنسه .

قال سيبويه: لأنهما لم يعتلا محولتين، وإنما اعتلتا من بنائهما  
الذي هو لهما في الأصل (٢) .

قال أبو علي: كأن قائلًا قال له: لِمَ لَمْ يَجِءْ يَخَافُ ونحوه على  
(يَفْعَلُ)، إذ كان الماضي منه على (فَعَلَ) كما أن الماضي من (يَبِيعُ) على  
(فَعَلْتُ)، وجاء المضارع على يَفْعَلُ نحو يَبِيعُ؟ فقال: خالف (يَخَافُ)  
(يَبِيعُ)، لأن ماضي (يَخَافُ) أصله (فَعَلَ) ليس بمنقول من (فَعَلَ) إليه،  
كما أن يَبِيعُ كذلك [١٨٧/أ] .

فلما كان أصله (فَعَلَ)، لزم في مضارعه (يَفْعَلُ)، ولم يلزم ذلك في  
(يَبِيعُ) وإن كان ماضيه (فَعَلَ)، لأن أصله (فَعَلَ)، فجاء المضارع على  
ذلك، وبدل على أن (خَافَ) أصله (فَعَلَ) غير منقول من (فَعَلَ) قولك:

---

فَعَلَ ، وفَعُلَ بالإشمام ، وفَعُلَ بالقلب إلى الواو ، إلا أن أجودها الأول (قَبِلَ ويَبِيعُ) لأنه  
أقيس للنقل الذي جرى على قياس النقل في (فَعَلْتُ) وأبعد من الكلفة بالإشمام الذي فيه  
صعوبة، وأما (فَعَلَ) فهو على إتباع الفاء لأنها حركة خفيفة يثبت معها حرف العلة،  
فاستمر القياس في (قَبِلَ، ويَبِيعُ، وخِيفَ، وهَيَّبَ) على منهاج واحد. انظر شرح الرماني  
للكتاب، ج ٥، ق ٨٦ .

(١) الكتاب ٢/٣٦٠ .

(٢) الكتاب ٢/٣٦٠ .



رَجُلٌ خَافٌ، فوافق من الصحيح قولك: رَجُلٌ فَرِقٌ من فَرَقَ وَيَفْرُقُ، فَخَافَ  
يَخَافُ أصله فَعِلَ يَفْعَلُ غير منقول، كما أن طَالَ يَطْوُلُ أصله فَعَلَ يَفْعَلُ  
غير منقول يستدل عليه بطَوِيلٍ، كما استدلت على خَافَ يَخَافُ، وهما  
مثل ظَرِيفٍ وَشَرِيفٍ وَفَرِيقٍ وَبَرِيقٍ.

قال سيبويه: فكما اتَّفَقن في التغيير، فكذلك اتَّفَقن في  
الإلحاق (١).

قال أبو علي: يقول: كما اتَّفَق بنات الياء والواو في التغيير في  
(فَعَلَتْ وَيَفْعَلُ) كذلك اتَّفَقن في غير التغيير في مجيء الفاءات مفتوحة  
غير منقولة إليها حركات عيناتها.

قال سيبويه: ونظيرها من الصحيح فَضِلَ يَفْضُلُ (٢).

قال أبو علي: أخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان قال:  
حدثني الأصمعي قال: سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود:  
ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مِنْ عَيْشِي لَدَيْهِ وَمَا فَضِلُ (٣)

(١) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٢) الكتاب ٣٦١/٢، والإشارة إلى أن (مِتَ تَمُوتُ) معتلة من (فَعَلَ يَفْعَلُ) ولم تحوّل كما  
يحوّل (قُلْتُ وَزُدْتُ).

(٣) البيت من الطويل وهو بسنده في النصف ٢٥٦/١، والشاهد فيه قوله: (وما فضيلُ)  
نظيراً من الصحيح لما اعتل من (فَعَلَ يَفْعَلُ) نحو: (مِتَ تَمُوتُ)، وهو لأبي الأسود  
الدولي، انظر ديوانه ٤٦.

وتختلف بعض ألفاظه في المصادر التي روتها، ففي النصف ٢٥٦/١ يرويه وفيه: «...  
عيشي ذكرتُ...» ومثله في خزانة الأدب ٢٨٥/١، وفي شرح المفصل ١٥٤/٧: «...  
يومي ذكرتُ...» قال الزمخشري: «وأما فَعَلَ يَفْعَلُ، ومِتَ تَمُوتُ فمن تداخل اللغتين»  
وقال ابن يعيش مفسراً ذلك: «لم يأت عنهم فَعَلَ: يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي =

قال سيبويه: فلما كن في معنى ما لا بُدُّ له أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله، تحرُّكُنْ (١).  
 أي، صَيِّدَ بِمَعْنَى اصْيَدَّ، وما قبل الياء من (اصْيَدَّ)، فلا يلزم اعتلالها (٢).

\* \* \*

### ومن باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة (٣)

قال سيبويه: ولم يجعلوه يعتل من محوّل إليه (٤).  
 أي، لم يجعلوا (أفعل) يعني من (فعل) الذي يحوّل إليه (فعل) (معتلا) (٥)، وذلك أنه لو أعل (أفعل) مما نقل إليه (فعل)، لكان خروجاً عما عليه أصول الأبنية، - لأنه كان يصير الإعلال في بنات الواو من (أفعل) من بنات الياء من (أفعل)، فلما كان يؤدي إلى هذا جعل الإعلال

== وضما في المستقبل إلا أحرف بسيرة لا اعتداد بها لقلتها وندرتها . . . نفسه.

(١) الكتاب ٣٦١/٢.

(٢) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: إن (عَوْرَ) (فعل) وكذلك (حَوْرَ) (صَيِّدَ) فأشار إلى أن (فعل) إذا كانت عين الفعل منه واو أو ياء فإنها تنقلب ألفاً نحو (هَابَ) (خاف)، والأصل فيهما (هَيْبَ، وَخَوَفَ)، ولكن عرض في (عَوْرَ) (حَوْرَ) (صَيِّدَ) ما منعها من الإعلال، وذلك أن (أفعل) لا يعتل نحو (أَبْيَضَ) (أَسْوَدَ)، والواو والياء فيهما بمنزلة الحروف الصحيحة كقولك: (أحمر، وأشهب) . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٧.

(٣) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٦٢/٢، وفيه: «ولم يجعلوه معتلاً . . .».

(٥) زيادة يقتضيتها تمام المعنى.

في (أَفْعَل) ونحوه من (فَعَلَ) المنقول، لا من (فَعُل) (وَفَعِل) المنقول  
إليهما (فَعَلَ) (١).

قال سيهويه: وذلك أَجَادَ وَأَقَالَ (٢).

قال أبو علي: (أَجَادَ) كان أصله (أَجُودَ)، وكان الحرف الذي قبل  
الواو ساكنًا، فلما أعلت الواو حُوِّكَتْ (٣) حركتها إلى الحرف الساكن الذي  
قبله (٤).

قال سيهويه: وفي تَفَاعَلْتُ وَتَفَعَّلْتُ مع ما (٥) ذكرت أنه لم يكن  
ليعتل (٦) . . . الفصل.

(١) فسّر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «اعلم أن الأفعال التي تلحقها الزوائد وتمتلّ أربعة وهي: (أَفْعَل، وَافْتَعَلَ، وَانْفَعَلَ، وَاسْتَفَعَلَ)، فأما (أَفْعَل) فنحو: (أَجَادَ وَأَهَانَ وَأَقَالَ)، والأصل فيه: (أَجُودَ، وَأَبِينَ، وَأَقُولَ)، أتوا فتحة الباء والواو على الساكن وهو فاء الفعل، وقلبوها ألفًا فقالوا: أَجَادَ وَأَهَانَ. وأما (افْتَعَلَ) فنحو: (اخْتَارَ، وَأَقَادَ)، والأصل: (اخْتَبَرَ، وَأَقْتُودَ)، قلبوا الباء والواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا ذلك بهاء، وقال، ولم يحفلوا بما فيها. وكذلك (انْفَعَلَ): (انْقَادَ، وَأَنْسَابَ) والأصل: (انْقُودَ، وَأَنْسَبَ) قلبوا الواو والياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: انْقَادَ وَأَنْسَابَ، وصار ما قبل الواو والياء من فاء الفعل بمنزلة حيث لم يكن زائدًا، كأن قُودَ وَسَبَّ فِي انْقُودَ وَأَنْسَبَ بمنزلة قَوْلَ وَيَبَّعَ، ولم يحفلوا بالألف والنون.

وأما (اسْتَفَعَلَ) فهو كقولك: (اسْتَجَارَ، اسْتَبَانَ، اسْتَقَامَ) والأصل: (اسْتَجُورَ، اسْتَبِينَ، اسْتَقْوَمَ)، فألقت فتحة الواو والياء على ما قبلها، وقلبها ألفًا . . . انظر الاعتلال لهذه الصيغ ومزيدًا من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣٩.

(٢) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٣) في المخطوطة: حوّل.

(٤) انظر تفسير ذلك عند أبي سعيد السيرافي فيما نقلناه عنه آنفًا.

(٥) في المخطوطة: معما. (٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

أي مع ما ذكرت من أنه أعلّ لاجتماع ثلاثة سواكن، لزم حذف اثنين منها وأنه في قوله: لم يكن ليعتل رفع بالظرف الذي هو (في).  
قال سيبويه: بما أسكن ما قبله، فيما ذكرت لك، قَبِل هذا شِبْهُهُ بِفَاعَلْتُ<sup>(١)</sup>.

أي بما ليس قبله ألف ولا ياء ولا واو<sup>(٢)</sup>.  
قوله: شبهوه بِفَاعَلْتُ أي بِفَاعَلْتُ الذي عينه ياء أو واو<sup>(٣)</sup>.  
قال سيبويه: ولم يعتل الحرف من محوّل إليه<sup>(٤)</sup>.  
أي الحرف الذي قبل العين من أقام من الحركة التي حوّلَتْ إليها من العين<sup>(٥)</sup>.

قال سيبويه: لأنه قد يشترك في هذا المعنى ما يصح.  
قال<sup>(٦)</sup> [أ/١٨٧] يقول: إنه قد يشترك في معنى (افْتَعَلُوا)  
ما يصح وهو (تَفَاعَلُوا)<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) الكتاب ٣٦٢/٢.  
(٢) أي في مثل بَايَعْتُ، وَمَاوَلْتُ ونحو ذلك.  
(٣) الكتاب ٣٦٢/٢.  
(٤) يعني أنهم إذا قالوا: أَقَامَ، وَأَجَادَ فهو أَفْعَلٌ، وإذا قالوا: اسْتَعَاذَ، واسْتَرَاثَ فهو اسْتَفْعَلٌ، ولم يكن على بناء غير هذا فحوّل إليه كما كان (قُلْتُ، وبعثت) على (فَعَلْتُ) ثم حوّل إلى (فعلت) و(فعلت)، وليس في الكلام بناء على هذا النحو يحوّل إلى (أفعلت) . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٤٠.  
(٥) الكتاب ٣٦٣/٢.  
(٦) القائل هنا هو أبو علي نفسه.  
(٧) العرب تقول: احْتَوَشُوا واهْتَوَشُوا، وإن لم يقولوا: تفاعلوا، فاحتوشوا، واهتوشوا إنما صحتا لأنهما في معنى (تَهَاوَشُوا وَتَحَاوَشُوا)، وإن كان لا يستعمل تهاوشوا وتحاوشوا، ==

## ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة

### على اعتلالها<sup>(١)</sup>

أي على اعتلال الأفعال.

قال سيبويه: وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما

لا يعتلّ فَعَلَّ منه<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>: ما لا يعتلّ (فَعَلَّ) منه نحو (ضَرَبَ)، فإنه يقال فيه:

(ضَارِبٌ)<sup>(٤)</sup>.

ولكن هذا التقدير فيهما، كقولنا: رجل فقير على فقر، فهو فقير وإن كان لا يستعمل فقر. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٤١.

(١) الكتاب ٣٦٣/٢، وفيه: «... من أسماء الأفعال...» ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقة، وعند الرماني: «باب المعتل من الأسماء الجارية على الفعل»، وترجمه أبو سعيد بأنه يعني «ما اعتل من الأسماء المشتقة من الأفعال، وهي أسماء الفاعلين ك(قَاتِلٌ)، المشتق من (قال)، و(خَائِفٌ) المشتق من (خَافَ)، و(مُقِيمٌ) المشتق من (أقام) و(مُقَامٌ) المشتق من (أقم) وغير ذلك». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢.

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) هو أبو علي رحمه الله.

(٤) قال أبو الحسن الرماني: «... إنما وجب ذلك [الإجراء على الاعتلال] لأن الفعل إذا اعتلّ اقتضى إعلال ما تصرف منه مما هو جارٍ عليه، ليكون على مشاكلته في الإعلال، ولا يجوز فيما صح فعله إعلال الاسم فيه، فتقول: (مقاول)، لأنه قد صح فعله في (قَاوَلًا، يُقَاوِلُ)، وكذلك (مُتَقَاوِلٌ) يجري على (تَقَاوَلْنَا، نَتَقَاوَلُ) وكذلك (عَاوَرَ، وصَايَدًا) بغير همز، فإعلال (فَاعَلَّ) مما اعتل عين الفعل فيه يُقلِّب الحرف فيه همزةً للمناسبة بينه وبين حرف العلة، مع مشاكلة الهمزة للألف الزائدة بأنها من حروف الحلق كالألف، وأنها زائدة، تشاكل المبدل بلحاق كلمة لم يكن فيها، وقد جرى القياس في هذا على هذه العلة في كل ما لا تصلح فيه الحركة من حروف العلة، إذا وقع بعد الألف الزائدة...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٩.

قال سيبويه: ولا تجعلها بمنزلة فَعَلْتَ في الفِعل (١).  
قال أبو علي: يقول: لا تُبدل من الياء واو إذا انضم ما قبلها في  
الفِعل نحو: رَمُو، ومَرَمُو.

قال سيبويه: فَمَعِيشَةٌ يصلح أن تكون مَفْعَلَةٌ ومَفْعَلَةٌ (٢).  
قال أبو علي: يجيز سيبويه في (مَعِيشَةٌ) أن تكون مَفْعَلَةٌ، كأن أصله  
(مَعِيشَةٌ)، ثم يبدل من الضمة كسرة لتصح الياء كما أبدلتها منها في  
(بَيْضٌ) جمع أْبَيْضٍ، وفي (عَيْنٌ) جمع (عِيَانٌ) على قول من قال: (رُسُلٌ)  
فهذا قوله في هذا ونحوه، أعني (مَفْعَلَةٌ) من بنات الياء ونحوها.  
وأما الأَخْفَشُ فلا يجيز في مَعِيشَةٍ أن تكون مَفْعَلَةٌ، وكذلك (دِيكٌ)  
(وَفَيْلٌ) ونحوه، لا يجيز فيه أن يكون (فُعَلًا)، ويقول: لو كان (مَفْعَلَةٌ) أو  
كان فُعَلًا لكان (مَعُوشَةٌ، ودُوكٌ).

ويقول: إنما تبدل من الضمة كسرة لتصحيح الياء في المجموع دون  
الأفراد، وبَيْضٌ جمعٌ، وكذلك (أَدَلٌ، وَحَفِيٌّ)، فأما الآحاد فلا يبدل من  
ضمتها كسرة.

قال أبو عثمان: وقد ترك الأَخْفَشُ قوله هذا، وناقض فيه، لأنه يقول:  
إن المحذوف من (مَبِيع) عين الفعل، فلما حذف العين صار (مَبُوع) على  
وزن (مَقُول)، ثم أبدل من ضمة الباء كسرة، ومن واو (مَقُول) ياء فصار  
(مَبِيع)، فقد قلب الضمة كسرة في الواحد، وهو يزعم أنه لا يفعل ذلك إلا

(١) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢.

في الجميع<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه : إذا أردت منهما مثل مُخَدَّعٍ، وكَمُسَعَطٍ يجري من  
الواو (كأفْعَل) في الأمر قبل أن يدركه الحذف<sup>(٢)</sup>.  
أي حذف العين من همزة الوصل، قال: لو أمرت من (قُل) قبل أن  
يدركه الحذف والتغيير لقلت: (أقول)<sup>(٣)</sup>.  
قال سيبويه: وذلك نحو (مَكْوَزَة)، (ومَزِيد)<sup>(٤)</sup>.

(١) (مَفْعُول) من البيع يقال فيه: (مَبِيحٌ) والأصل: (مَبِيحٌ)، نُقلت الحركة فيه من الياء إلى  
الباء، وحُذفت الواو لالتقاء الساكنين، وكسر ما قبل الياء على قياس الكسر في (بَيْضَر)  
فصار (مَبِيحٌ). والأخفش يذهب إلى أن المحذوف عين (مَفْعُول) على قياس حرف المد  
واللين إذا لقيه ساكن حذف الأول من الساكنين أصلياً كان أو زائداً في نحو: (تَقْضِي الحَقَّ،  
وَسُئِلَ القَوْمَ، ويدْعُو الداعِيَ)، إلا أن المازني ألزمه على أصله بأن تقول: (مَبِيحٌ)؛ لأن  
الياء مضمومة وبعدها واو (مَفْعُول)، فليس في هذا ما يدعو إلى الياء إذ قد حذفت بقي  
واو (مفعول) قبلها حرف مضموم، فانفصل الأخفش من هذا لأن الياء لما سكنت وجب كسر  
المضموم قبلها كما يجب في (بَيْضَر)، حذفت لالتقاء الساكنين، فصادفت واو (مَفْعُول) وهي  
ساكنة قبلها كسرة، فانقلبت على ما قبلها ياء فار (مَبِيحٌ)، قال المازني: وكلا القولين حسن  
جميل، وقول أبي الحسن أقيس ٠٠٠، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٠ - ٩١،  
وانظر المنصف ١/ ٣٠٠.

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٣) نقل أبو سعيد عن الأخفش أنه يقول في (مَفْعُول) من ذوات الياء مثل (مُسَعَط)  
(مَبِيحٌ)، فيقلب الياء واواً؛ لانضمام ما قبلها لما ألقيت ضمنها على ما قبلها كما قال في  
(مَفْعَلَة) من العَيْشِ: (مَعْرُوشَة)، قال: وقد قال قوم في (مَفْعَلَة) فجاءوا بها على الأصل،  
كما قالوا: (أَجْوَدَتْ) فجاءوا بها على الأصل، وذلك قولهم: (إِنَّ الفُكَاهَةَ مَعْرُودَةٌ إِلَى  
الأذَى)، وهذا ليس بمطرد، كما أن (أَجْوَدَتْ) ليس بمطرد... انظر شرح السيرافي للكتاب،  
ج ١١، ق ٧.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢.

قال أبو علي : يقول: (مَزِيدٌ، وَمَكْوَزَةٌ، وَمَرِيمٌ) ، ونحو هذا ، أسماء مصوغة لأشخاص بأعيانها ، لامناسبة بينها وبين الفعل<sup>(١)</sup> ، ولو كانت من الفعل لاعتلت ، كما أن (مَوْرَقٌ، وَمَوْهَبٌ) لو كانا مصدرين أو موضعين للفعل لكسرت العين منهما ، ولم تفتح مثل مَوْعِلٍ ، لكن لما كانا اسمين علمين لم يجريا مجرى ما أخذ من الفعل لموضعه .

وقال أبو علي : تَهَلَّلُ<sup>(٢)</sup> ، اسمٌ عَلَمٌ ، ولو كان منقولاً من الفعل

(١) انظر المنصف ٢٩٥/١ .

(٢) تَهَلَّلُ: بالفتح ثم السكون، ولامان، الأولى منهما مفتوحة، موضع قريب من الريف، قال ياقوت: وقد روي بالشاء المثناة، وأنشد لمزاحم العُقيلي:

فَكَيْتَ لِيَا لَيْنَا بِطَخَّةِ فَاللَّوِي رَجَعْنَ، وَأَيَّامًا قِصَارًا بِمَأْسَلِ  
فِيانِ تُوْمِرِي بِالوَدِّ مَوْلَاكَ لِأَقْلٍ أَسَاتِ، وَإِنْ تَسْتَبْدَلِي أَنْبَدَلِ  
عِذَارِي لَمْ يَأْكُلَنَّ بِطَيْخِ قَرْيَةِ وَلَمْ يَتَجَنَّبَنَّ الْعِرَارَ بِتَهَلَّلِ

انظر معجم البلدان ٦٤/٢ ، ٨٨ .

وقد أدرج سيبويه (تهلل، وحيوة) فيما لا يطرده كما أن (أجودت) ليس بيطرد وأن نحو: (مَكْوَزَةٌ، وَمَزِيدٌ) مما جاء على الأصل، قال الرماني: «وبعض العرب يقول: (إن الفكاكة مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى) فيخرجه على الأصل للإشعار به، كما قالوا: اسْتَحْوَذَ وَكَذَلِكَ مَكْوَزَةٌ وَمَزِيدٌ وَتَهَلَّلٌ وَحَيَوَةٌ. كل ذلك للإشعار بالوصل». شرح الرماني لكتاب، ج ٥، ق ٩٣، ومَكْوَزَةٌ اسم رجل، وكذلك مَزِيدٌ، والقياس فيهما: مَكَازَةٌ وَمَزَادَةٌ، قال أبو سعيد: وإنما جاء هذا كما جاء تَهَلَّلٌ، وهو اسم وكان القياس أن يقال: تَهَلَّلٌ بِالِإِدْغَامِ، لأن (يَفْعَلُ) من المضاعف الذي عينه ولامه من جنس واحد يُدْغَمُ كقولك: يَعْضُ، وَيَشْمُ وما أشبه ذلك، وفي الأسماء: أَظْلٌ، وَأَقْلٌ، وَالْأَصْلُ: يَعْضُضُ، وَيَشْمُشُ، وَأَقْلَلُ، وَأَقْلَلُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّاعِرَ لَمَّا اضْطَرَّ فِي (أَظْلٍ) وَدَّهَ إِلَى أَصْلِهِ فَقَالَ:

يَشْكُو الْوَجَا مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ

ومن الشاذ الذي ذكره سيبويه قولهم: حيوة، وكان القياس أن يقال: حيّة، لأن الياء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياء وتُدْغَمُ. انظر شرح السيراني للكتاب،

ج ١١، ق ٨ .



مسمّى به بعد أن استعمل فعلاً. لوجب أن يكون كما أُعِلّ، يريد، لما كان كذلك.

وقال أبو علي: مَحَبَّبُ عِلْمٍ، كما أن مَوْرَقُ عِلْمٍ<sup>(١)</sup>، وجاء [أ/١٨٨] كل واحد منهما مخالفاً للأسماء المناسبة للأفعال نحو الأسماء المأخوذة من الأفعال لمواضع الأفعال.

قال سيبويه: ويتم في (أفعل)، (وأفعل) لأنهما اسمان<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: (أفعل) الذي عينه واو لا يُعَلُّ مثل أدور، (وأفعل) نحو (أهوناء) في جمع (هين) لا يُعَلُّ أيضاً لما ذكره سيبويه<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: إذا كانت الزيادة في أول الكلمة زيادة يشترك فيها الاسم والفعل وتدخل عليهما جميعاً، فإنك إذا أدخلتها على الاسم وكان كل بناء من الأبنية التي يشترك فيها الاسم والفعل صححته<sup>(٤)</sup>، ومثاله الهمزة التي تدخل في نحو: أنا أضربُ، وأحمرُّ، إذا بنيت اسماً على

- 
- (١) مَحَبَّبٌ وَمَوْرَقٌ اسمان أشار إليهما سيبويه، وهما من أسماء الرجال وجاءا على هذه الصورة شذوذاً، انظر الكتاب ٣٦٤/٢، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ٨، قال الرماني: «قاما مَوْرَقٌ وَمَوْهَبٌ فصَحَّ على القياس لأن حرف العلة ساكن في موضع الفاء، وذكرنا في هذا الموضع لأمرين: أحدهما: تبين أن قياسهما التصحيح، والآخر: التشبيه به ما أخرج على أصله مما حرف العلة في موضع العين منه»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٣.
- (٢) الكتاب ٣٦٥/٢؛ انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٢-٣٠٣؛ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٩٣/٢-١١٩٤.
- (٣) انظر الكتاب ٣٦٥/٢.
- (٤) في المخطوطة: (صححه)، والمراد بالزيادة هنا حروف المضارعة (الهمزة والياء والنون والتاء).

(أَفْعَل) صَحِّحْتَهُ نَحْوَ هَذَا (أَقُولُ) <sup>(١)</sup>، وَإِنْ أَدْخَلْتَهُ عَلَى فِعْلٍ أَعْلَلْتَهُ، فَقُلْتَ: (أَقَالُهُ) <sup>(٢)</sup>، وَمِثَالُ مَا يَجِيءُ فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا الْاسْمُ وَالْفِعْلُ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى مِثَالِ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، بِنَاوِكٍ نَحْوِ (تَحْلِيءٍ) مِنَ الْقَوْلِ <sup>(٣)</sup> تَقُولُ فِيهِ: (تَقِيلُ)، فَتُعَلِّ، لِأَنَّ الْبِنَاءَ لِلْاسْمِ دُونَ الْفِعْلِ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي الزِّيَادَةِ، فَاسْتَخْصَصَ الْاسْمَ بِالْبِنَاءِ الَّذِي يَكُونُ لَهُ دُونَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَقَعُ أَوَّلًا، وَيَخْتَصُّ بِهَا الْاسْمَ دُونَ الْفِعْلِ فِي أَنْ يُعَلَّ الْاسْمُ الْمَخْتَصُّ بِالْبِنَاءِ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ كَمَا يُعَلُّ مَا فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا، فَإِنْ كَانَ عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ تَعَلِّ نَحْوِ (تَحْلِيءٍ) مِنَ الْقَوْلِ وَالْبَيْعِ، كَمَا تُعَلِّ الْمَتَابَةَ وَالْمَقَالَ وَالْمَاءَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَعَقْدُ هَذَا الْبَابِ عَلَى هَذَا <sup>(٤)</sup>.

(١) قال أبو نصر: يعني أنك إذا قلت: هو أقولُ الناس، فقد فضلت الاسم الأول على الناس، وإذا قلت: هو أقولُ منك فقد فضلت على غيره، أي على المخاطب، وهذا معنى قوله: كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس... ولم يعتل (أقول منك) (وأبيع منك)، لأنه اسم، وأما قولهم: ما أقولُ، وما أبيعُ، فإنما تم وإن كان فعلاً لأنه لا يتصرف، ففرقوا بينه وبين الفعل المتصرف، ولأن معناه (أفعل منك) فألحق به، فلم يعتل لذلك، شرح عيون كتاب سيبويه / ٣٠٣.

(٢) يريد أن الاسم إذا جاءت في أوله إحدى زوائد الفعل الأربع فإنه لا يُعَلُّ كما أعلَّ الفعل إذا كانت عينه واواً أو ياءً، تقول مثلاً: (هذا أقوم وأبيع من هذا) ونحو ذلك، أما الفعل فإنه يعتل في هذا الوزن نحو (أقام، وأبان) ونحوهما. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨.

(٣) انظر الكتاب ٣٦٦/٢، حيث قال سيبويه: «وكذلك تُعَلِّ نَحْوَ التَّحْلِيءِ»، يجري مجرى (إفعل)، كما جرى (تُفَعِّلُ) مجرى (أفعل)، فأجرى مجرى ما أوله ميم.

(٤) مثال التحليء من القول والبيع: تقيل، وتبيع، يجري مجرى (أفعل) قبل أن يدركه الحذف، وهو إقيل، وإبيع. انظر شرح عيون كتاب سيبويه / ٣٠٤.

قال أبو الحسن في قول سيبويه: إن أردتَ مثالَ إثمِدٍ قلتَ: إبيِعُ  
 {وإِقْوِلُ}، لثلا يكون كإفعلٍ منهما {فِعْلًا} وإفعلٌ قبل أن يدركهما الحذف  
 والسكون للجزم<sup>(١)</sup>. يعني فرقوا بين إبيِعِ وإبيِعِ<sup>(٢)</sup> إذا كانا اسمين من  
 {بيع}، و{خِفَ} من قبل أن يحذفا، لأنهما كانتا قبل الحذف {إخاف  
 وإبيِع}، فحذفوا همزة الوصل لما تحركت الياء، وحذفوا موضع العين لما  
 أسكن موضع اللام للوقف أو الجزم، والفصل في جميع هذه الأبنية يقع بين  
 الاسم والفعل قبل أن يدرك الفعل الحذف، على هذا جميع هذا الباب وإن  
 اقتصر أبو الحسن على هذا المثال.

قال سيبويه: وإنما منعنا أن نذكر هذه الأمثلة فيما أوله ياء، أنها  
 ليست في الأسماء، والصفة إلا في {يَفْعَلُ}<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم يذكر كيف تبنى هذه الأمثلة من بنات الياء  
 والواو فيما أوله الهمزة، لأنه لم يجيء ما أوله ياء من الأسماء والصفات  
 مجيء ما أوله الهمزة، إنما جاء منه مثل {يَرْمَعُ} في الاسم، فكما لم يذكر  
 كيف يُبنى مثل {أفْعَلُ} لأنه ليس في الأسماء والصفات مثله كذلك لم  
 يذكر في الياء لأنه لم يجيء.

(١) الكتاب ٣٦٥/٢، وما بين المعرفتين ساقطة في المخطوطة.

(٢) إبيِعُ: نظير إثمِدِ، وإبيِعُ: نظيره إصبَعُ.

(٣) الكتاب ٣٦٥/٢، وهو يشير إلى مثل: {دَارَ، يَدُورُ، تَدْوِيرَةٌ} التي جاء في قول الشاعر:

بِتْنَا بِتَدْوِيرَةٍ يَضِيءُ وَجْهَنَا دَسَمَ السَّلِيطِ عَلَى قَتِيلِ ذَهَالِ

ونحو {التَّتْوِيرَةِ تريد: التَّوْبَةَ من تَابَ، يَتُوبُ}، لأنه ليس في الأسماء مثل تَفْعَلُ نحو:

{تَقُولُ وتُبيِعُ} ولا بناء تَفْعَلُ نحو: {تَقُولُ، وتبيِعُ} وتَفْعَلُ يصح في هذا نحو التَّتْوِيرَةِ،

والتَّتْوِيرَةِ. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٤.

قال سيبويه: فمن ثم لم يحتاجوا إلى التفرقة<sup>(١)</sup>، يقول: لم يفرقوا بين الأسماء والأفعال التي على وزنها وأوائلها ميم، لأن الانفصال بينهما يقع بالزيادة، ألا ترى أن الفعل لا يكون أوله ميمًا<sup>(٢)</sup>. [أ/١٨٨].

قال أبو علي: تُفَعَّلُ<sup>(٣)</sup>، إذا بنيت مثله من القول فإنه يجب إعلاله لأنه بناء يختص به الاسم، ألا ترى أنه ليس في الأفعال (تُفَعَّلُ).

قال سيبويه: وكذلك تَفْعِلُ نحو (التَحْلِيءِ) يُجْرِي مجرى (أَفْعِلِ)، كما أجري تُفَعَّلُ مجرى أَفْعِلُ<sup>(٤)</sup>.

يريد (بِأَفْعِلِ) الذي هو فَعِلُ لا اسم، أي يُعَلِّمُ مثل (تَحْلِيءِ) من القولِ والبَيْعِ، كما يُعَلِّمُ (أَفْعِلِ) الذي هو فَعِلُ قبل الحذف والسكون<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

(١) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٦/٢. قال أبو سعيد: «الاسم الذي في أوله الميم الزائدة يُعَلِّمُ، لأن الميم قد دلت على الفرق لأنها لا تكون زائدة إلا في أول الاسم، فاستغنوا بدلالة الميم أن يصحح الاسم، فيدل التصحيح على الاسم كما فعلنا ذلك به (أقولُ - قال)» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠.

(٣) (تُفَعَّلُ) مثل (التَحْلِيءِ) فإنه لا يكون فَعِلًا، فهو بمنزلة ما جاء على مثال الفعل. هكذا قال سيبويه، الكتاب ٣٦٥/٢ - ٣٦٦، ولما لم يكن له في الفعل نظير، وجب أن يُعَلِّمُ فرقًا بينه وبين الفعل، كما هو الحال في ما أوله ميم زائدة، فإذا أردنا بناء (تُفَعَّلُ) من القول قلنا: (تُفَعَّلُ) ومن البيع (تُبَيِّعُ) كما فعلنا في (مُفَعَّلِ) لأنه على مثال الفعل ولا يكون فَعِلًا. هذا على قول سيبويه، أما على قول الأخفش فيقال: تُبَوِّعُ، وتفعل من القول والبيع: تُقِيلُ وتُبَيِّعُ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠ - ١١.

(٤) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٤.

ومن باب أتم فيه الاسم على مقال فمثل به  
لسكون ما قبله أو مابعد<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: ولو كان جاء عليه لاعتل، فإنما هو كفعيل يعني  
مفعول<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يريد: أن (فعيل) الذي هو في معنى (مفعول) غير جار  
على الفعل، كما أن (طويل) ونحوه من (فعيل) الذي بمعنى (فاعل) غير  
جار على الفعل، وإذا لم يجريا على الفعل، وكان مابعد ساكناً لم يجب  
أن يُعل<sup>(٣)</sup>.

قال: وسألته عن (مفعَل)، لأي شيء أتم؟<sup>(٤)</sup> الفصل.

قال أبو علي: يريد أن (مفعَل) مثل (مفعَال) في المعنى، فكما لا  
يُعل (مفعَال) لاجتماع ثلاث سواكن وحذف اثنين منها، كذلك لم يُعل  
(مقوَل) الذي بمعناه كما لم يُعل (اعتوروا) الذي يعني به تعاوروا<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٦٦/٢ بتصريف واختصار.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٣) لو كان (طويل) على الفعل لاعتل، ولما جاء (مفعول) على الأصل غير مفعَل نحو  
(مخيط) و(معيوف) فكان (مفيل) بالأصل أولى وللسلامة ألزم. انظر شرح السيرافي  
للكتاب، ج ١١، ق ١٢. قال الرماني: «لا يعتل طويل لأنه ليس بجار على الفعل، وإنما  
الجارى عليه (طائل)، ويجوز (مخيط) للإشعار بأن الباء أخف من الواو، فجاز بناء  
الأصل». انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٥.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٥) فسر هذا أبو سعيد فقال: «يعني أن مفعلاً - وإن كان نظيره [مفعَال] من الفعل أفعَل،  
فهو في معنى (مفعَال) الذي لا نظير له في الفعل ولا يعتل، قال: والدليل على أن  
(مفعلاً) في معنى (مفعَال) اشتراكهما في أشياء كثيرة؛ ألا ترى أنك تقول: =»

قال: وسألته عن واو عَجُوزٍ، وألف رِسَالَةٍ، وياء صَحِيفَةٍ، الفصل،  
آخره فإنما أجمع ما أصله الحركة (١).

قال أبو علي: يعني أن أصل العين في مَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ الحركة، لأنهما  
على وزن مَفْعَلَةٍ، ومَفْعَلَةٍ (٢).

قال سيبويه: فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتل على فعله (٣).

قال أبو علي: ما اعتل على فعله من الأسماء: (قَائِلٌ وَبَائِعٌ)، ومعنى  
قوله: اعتل على فعله، أن (قائلاً) اعتل لما اعتل (يقول)، لأنه جار عليه،  
ومشابهة واعتل (يقول) لاعتلال (قال)، وأصل الاعتلال في هذا وما  
أشبهه إنما سرى فيه من الفعل الماضي، ولولا هو لما اعتل المضارع ولا  
الاسم الجائي عليه لسكون ما قبل العين فيهما، وما اعتل من الأسماء،

---

== مَطْعَنٌ، ومِطْعَانٌ، ومِئْسَدٌ ومِئْسَادٌ، فأردت بِمِفْعَلٍ من المبالغة في الفعل ما أردت  
بِمِفْعَالٍ...» شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٣.

(١) الكتاب ٣٦٧/٢. والعبارة بتمامها قوله: «وسألته [الخليل] عن واو عَجُوزٍ، وألف رِسَالَةٍ،  
وياء صَحِيفَةٍ، لأي شيء هُـمَزْنٌ في الجِـمْعِ، ولم يكنْ بمنزلة مَعَاوِنَ، وَمَعَايِشَ، إذا قلت:  
صَحَائِفٌ وورسائِلُ، وعجائزٌ؟ فقال: لأنني إذا جمعت (مَعَاوِنَ) ونحوها، فإنما أجمع ما أصله  
الحركة، فهو بمنزلة ما حركتْ كَجَدْوَلٍ».

(٢) أضرب أبو علي عن تفسير المسألة وفسر هنا مسألة أخرى وهي قول سيبويه: «ولو كانت  
(تَقُولُ) اسماً ثم أردت أن تكسر لجمع لقلت: (تَقَاوِلُ) وكذلك: تَبْيَعُ: (تَبَائِعُ) فلا تهمز،  
لأنك إذا جمعت حرفاً والمعتل فيه أصله التحريك، فإنما هو كمَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ، لم تُردِ اسماً  
على الفعل فتجريد مجرى الفعل، ولكنك جمعت اسماً» الكتاب ٣٦٧/٢، وسوف يعيد  
تفسير هذه المسألة من زاوية أخرى قريباً.

(٣) الكتاب ٣٦٧/٢، وقوله: (ما اعتل على فعله) مصطلح يعني اسم الفاعل، انظر  
المصطلح النحوي / ٦٩.

فإنما يعتلّ للمناسبة بينه وبين الأفعال بأن تكون جارية عليها أو موافقة لها في البناء نحو حَافٍ، وِيَابٍ، وسائرهما يجب أن يصح، وهذه جملة تشتمل على عامة الإعلال والإتمام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ويدلّ تصحيح (عَاوِرٍ)<sup>(٢)</sup> ونحوه على أن الإعلال في اسم الفاعل نحو (قَائِلٍ) إنما حدث لجريه على الفعل، ألا ترى أن (عَاوِرًا) يصح لصحته في (عَوِرَ)<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: فإنما هو كمعونةٍ ومعيشةٍ، ولم تُرد اسماً على الفعل<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يريد؛ لم تُرد بمعايشٍ اسماً جارياً على الفعل، فلزمك أن تعلّه كما تعلّ الأسماء الجارية عليه، وليست الجموع بجارية على الفعل جري أسماء الفاعلين عليها.

قال سيهويه: فإذا قلت: قَوَاعِلٍ من (عَوِرْتُ وصِيدْتُ) همزت، لأنك تقول في شَوَيْتُ: شَوَايَا<sup>(٥)</sup>.

(١) قال أبو سعيد: «إن (رسالة، وعجوز، أو سفينة) إذا جمع فهو بمنزلة ما اعتلّ نحو أسماء الفاعلين من (يَقُولُ وَيَبِيعُ)» وقال أيضاً: «لم تكن ألف رسالةٍ وواو عجوزٍ أقوى حالاً من ألف (قال) وواو (يقول)، وقد قلبت في اسم الفاعل همزة في قولك: (قائل)، وكذلك قلب ألف (رسالة) وواو (عجوز) همزة». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٧/٢.

(٣) يعني أن اسم الفاعل يصح من (عَوِرَ) لصحة الفعل، ولا يشتق منه اسم الفاعل، ... يقال: عَوِرَ فهو أعورٌ، ويعورُ فهو عاورٌ غداً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٦٧/٢.

قال أبو علي: كان حكم اسم الفاعل من [١٨٩/أ] (شَوَى) إذا كان كسراً أن يقال: (شَوَاوِي)، الواو الأولى بدل من ألف فاعِل، والتي بعد الألف عين الفعل، واللام بعدها، لكن لو جمع هكذا لوقعت الواو قبل حرف قريبة من الطرف، وقبل التي قبله واو أخرى، فلزم همزه لقربه من الطرف، كما لزم همز (أَوَاتِل)، فإذا لزم همزه فقلت: شَوَاءٍ صار كَمَطَاءٍ في اعتراض الهمز في الجمع فإذا صار إليه أبدلت من الياء الألف كما أبدلت منها في (مَدَارَا)، فصار (شَوَاءَا)، ثم أبدت من الهمزة الياء لاجتماع ثلاث متجانسات، كما أبدلتها منه في خَطَايَا وَمَطَايَا، فصار شَوَايَا، فمعنى قوله: (لأنك تقول في شَوَيْتُ شَوَايَا)، أي أنك تعتبر صحة الواو والياء في عَوْرٍ وَصَيْدٍ بِشَوَيْتَ وَحَيَيْتَ، وتصححها حيث تصححها، وكذلك تُعَلِّمُهَا حيث أُعَلِّمْتُمَا، وكما اعتلّت العين في شَوَايَا الذي عِبْرَةٌ لِعَوْرٍ، كذلك اعتلّت من عَوَائِرٍ، وَصَيَايِدٍ، كما أنه لو صحّ في عَاوِرٍ صَحٌّ في شَاوٍ، والياء التي في شَوَايَا بعد ألف الجَمْع هي منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل من حَيَيْ، فإنما أُبدل منها ياءان لاعتراضهما في الجمع<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «اعلم أن لام الفعل متى اعتلّت وعرضت قبلها همزة في الجمع ولم يكن أصلها الهمز، فإن لام الفعل تقلب ألفاً، ثم تقلب الهمزة ياء... فمن ذلك جمع شَاوِيَّةٍ، تقول فيه: شَوَايَا، والأصل فيه شَوَاوِي، كما تقول في قاتلة: قَوَاتِل، فلما جمع شَوَاوِي وقعت ألف الجمع بين الواوين، وهي قريبة من الطرف. لأن الواو الثانية ليس بينها وبين الطرف حرف، فوجب همزها كما ذكرنا في أوائل، فصار شَوَاوِي، فعرضت هذه الهمزة في الجمع، ولام الفعل معتلة، فنقلت الياء ألفاً - كما ذكرنا - فصار (شَوَايَا)، فوقعت =



## وَمِنْ بَابِ مَاءٍ جَاءَ مِنْ أَسْمَاءِ هَذَا الْمُعْتَلِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَا زِيَادَةَ فِيهِ<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: كل اسم من الأسماء الثلاثية وافق بناءً من الأبنية التي تكون للأفعال أعلٍ كما يُعلّ الفعل إلا أن يشدّ شيء نحو قَوَدٍ<sup>(٢)</sup>، وكل اسم من الثلاثي جاء على بناءٍ يختص به الاسم صُحِّح ولم يُعلّ نحو بِيضٍ<sup>(٣)</sup>، ونومٍ<sup>(٤)</sup>، ومررٍ<sup>(٤)</sup>، وعلى هذا جميع هذا الباب.

== الهزمة بين ألفين، والهزمة شبه الألف، فصارت كأنها ثلاث ألفات، فقلبت الهزمة ياءً فصارت شوكياً « شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ١٥، واحتج أبو سعيد لقلب اللام المعتلة من الياء إلى الألف، وفصل في ذلك كثيراً، ولولا طول الاحتجاج لنقلته هنا لما فيه من الفائدة. وفسرها أبو الحسن الرماني بقوله: «بناءً فَوَاعِلٍ من عَوْرَتِ، وصِيدَتْ: عَوَائِرِ، وصَوَائِدٍ بالهمز، لأن الواوین إذا كانت ألف الجمع بينهما ثقلتا كثقلهما لو التقتا، لأنه ليس بينهما حاجز حصين، إذ هو حرف لا يمكن فيه الحركة، وهو موضع يفرّ من الثقل فيه إلى الهزمة، فوجب الهمز لهذه العلة. وكذلك فَيَاعِلٍ من صِدَتْ تقول فيه: صَيَائِدٍ بالهمز، وفَوَاعِلٍ من شَوَيْتُ: شَوَايَا، لأن الهزمة عرضت في جمع، والجمع ثقل، وكونها عارضة تحسر على تغيير لضعفها من حال ما يثبت في الواحد والجمع، فلزمها أن تهمز وتقديرها: شَوَاوِي، ثم يهمز فيصير شَوَاوِي، ثم تفتح فتقلب الياء ألفاً، فيصير شَوَاكاً فتجتمع ثلاثة أحرف متشابهة من مخرج واحد، فتقلب إلى الياء وهو حرف مناسب بها، ولا يصلح الواو، لأنها الحرف الذي فرّوا منه في هذا الموضع»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٦.

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٨/٢ فهذا النص ترجمة لمعان أوردها سيبويه في مطلع هذا الباب.

(٣) يقال: دَجَّاجٌ بِيضٌ، كما يقال: رجالٌ غَيْرٌ، ومن خفف (فُعِل) من بنات الياء قال: بِيضٌ،

وغيرٌ. انظر الكتاب ٣٦٩/٢، وانظر المنصف ١/٣٤٠.

(٤) يقال: رَجُلٌ نَوْمٌ إذا كان كثير النوم، كما يقال: نَوْمَةٌ. انظر تهذيب اللغة ١٥/٥٢.

(نوم)، وهناك معان أخر لهذا اللفظ.

(٥) انظر تهذيب اللغة ١٥/١٩٥ وما بعدها (مر).

قال سيهويه: فَوَاقَقْتُ، (يعني هذه الأسماء) الفَعْلُ كما تُوافق  
الفعلَ في باب يَغْزُو وَيَرْمِي (١).

قال أبو علي: يعني أنك إذا جعلت (فَعَلَ) من (غَزَوْتُ)، و(رَمَيْتُ)  
اسماً أعللته فقلت: هذا غَزَا، ورمًا، واعتلّ اعتلال (غَزَا) إذا أردت به  
الفعل نحو غَزَا، وإعلاله قلبك الواو التي هي لامه أَلْفًا (٢).

قال سيهويه: كما فَعَلَ ذلك بأدْوَرٍ وَخُونٍ (٣).

قال أبو علي: يقول: لو جاء (فَعَلَ) على الأصل كما جاء (رَوَعَ) للزم  
إعلالُه كما لزم الإعلال في أدْوَرٍ وَخُونٍ لانضمام عينيهما (٤).

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «ما كان من الأسماء الثلاثية على وزن الفعل وعينه واو أو ياء اعتلت، كما فعل ذلك بالفعل وذلك في ثلاثة أبنية وهي: (فَعَلَ، وَقَعَلَ، وَقَعَلُ) كقولهم: دَارٌ، وَيَابٌ، وَسَاقٌ، فهذا على (فَعَلَ)، وَرَجُلٌ خَافٌ، وَكَبَشٌ صَافٌ - إذا كان كثير الخوف، وكثير الصوف - وَرَجُلٌ مَالٌ إذا كان كثير المال، وَيَوْمٌ رَاحٌ إذا كان كثير الريح...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٦.

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢، وفي المخطوطة: «كما فعل ذلك بأدْوَرٍ وَخُونٍ» وهذا من تمام قول سيهويه: «وأما فَعَلَ فلم يجيئوا به على الأصل كراهية للضمة في الواو ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال من الاسكان والهمز كما فعلوا...»

(٤) نسر هذا القول أبو سعيد بقوله: «يعني أنه لم يجيء على الأصل فَعَلَ كما جاء (رَوَعَ) وَخُونٍ استشقالاً للواو والضمة، وقد علموا أنهم إذا ضموا الواو فجاءوا بها على الأصل لزمهم أن يجعلوها مثل أدْوَرٍ، فيهمزونها، أو يسكنونها مثل خُونٍ، وهو جمع خوان، وكان حكمه أن يقال (خُونٌ)، كما يقال: حمارٌ وَخُمُرٌ، وكتابٌ وَكُتُبٌ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٦.

قال سيهويه: ولم يكن لأدْزُرٍ وقَوْوَلٍ مثال من غير المعتل يسكن  
فشُبّه به (١).

قال أبو علي: يقول: لم يكن لأفْعَلٍ وفَعُولٍ نظير من غير المعتل  
يسكن نحو (كَبَدٍ)، ألا ترى أن العين من (أفلس) لا تكون إلا بحركة أبدأ.  
قال سيهويه: وأما فَعُلٌ في بنات الياء فبمنزلة غير المعتل، لأن  
الياء وبعدها الواو أخف عليهم (٢).

قال أبو علي: يقول: الياء إذا كانت بعدها الواو مثل يَوْمٍ وحَيودٍ  
أخف من الواو (٣) إذا كان بعدها الواو، نحو قَوْوَلٍ، فكذلك الياء إذا كانت  
[١٨٩/ب] بعدها الضمة أو معها كانت (٤) أخف من الواو ومعها  
الضمة، فلذلك تُقَلَّبُ (فَعُلٌ) من الياء نحو (بَيْضٌ)، وحذفت نحو عُونٍ،  
ويُونٍ (٥).

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) يقول الرماني: «جمع (غَيُورٌ غَيُّورٌ، ودجاجٌ بَيْضٌ) على الأصل في بنات الياء لأن الياء  
أخف من الواو، فلا يلزمونها الإعلال كما يلزم بنات الواو، فأما على مذهب من قال: رُسُلٌ،  
فيقول: غَيُّورٌ، ويُبَيْضٌ، لتصح الياء في الجمع ٠٠٠» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٩.

(٤) في المخطوطة: (كان)

(٥) يقول أبوسعيد: «وأما فَعُلٌ من الياء فإنه لا تستثقل فيه الضمة؛ لأن الياء أخف من الواو،  
وذلك: رَجُلٌ غَيُّورٌ، وقَوْمٌ غَيُّورٌ، ودجاجةٌ بَيْوُضٌ، ودجاجٌ بَيْضٌ، فإذا أجرته مجرى رُسُلٍ  
وحُمُرٍ وخَفَّتْ قلت: قومٌ غَيُّورٌ، ودجاجٌ بَيْضٌ، لأن الياء قد سكنت وقبلها ضمة، فكسر  
ما قبلها حتى تسلم الياء، كما قالوا في جمع أبيض: بَيْضٌ» شرح السيرافي للكتاب،  
ج ١١، ق ١٦.

قال سيهويه: ومن قال: رُسِلُ فـخَفَّف، قال: (بِيضٌ وَغَيْرٌ) كما يقول بها في (فُعَلٍ) من أبيضَ لأنها تصير فُعَلًا<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: إنها مخففة توافق (فُعَلٌ) الذي هو جمع (أفَعَلٍ) فكما تبدل من الضمة كسرة في فُعَلٍ أفَعَلٍ نحو بِيضٌ في (أبيض) لتصح الياء فيه ولا تنقلب واوًا لانضمام ما قبلها وسكونها، كذلك (فُعَلٍ) في (فُعَلٍ) المخففة من (فُعَلٍ).

\* \* \*

### ومن باب تُقَلِّبُ فِيهِ الْوَاوُ يَاءً

#### لا لِيَاءِ قَبْلِهَا سَاكِنَةٌ<sup>(٢)</sup>

قال سيهويه: ألا ترى أن ذلك<sup>(٣)</sup> دعاهم إلى أنهم لم يشقلوها<sup>(٤)</sup> في (فُعَلَاتٍ) إذا كان ما أصله التحريك يسكن<sup>(٥)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: يسكن نحو (فُعَلَاتٍ) لو حركت عينه المعتلة لما يلزمه من انقلابه ألفًا لوقوعها متحركة بين متحركين<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) في المخطوطة: «أنك في...».

(٤) في الكتاب: (لا يستشقلونها) وما عند السيرافي يوافق ما جاء في التعليقة.

(٥) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٦) فسر أبو سعيد قوله: (لم يشقلوها في فُعَلَاتٍ) بقوله: «يعني أنهم في جمع جَوَزَةٍ وَدَوَلَةٍ يقولون: جَوَزَاتٌ، وَدَوَلَاتٌ، فبِسُكُونِهَا، وَهِيَ يَحْرُكُونَ غَيْرَهَا مِنَ الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ، كَقَوْلِهِمْ: تَمْرَةٌ، وَتَمْرَاتٌ، وَضَرْبَةٌ وَضَرْبَاتٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرُكُوهَا لِأَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَقَدْ =»

قال سيهويه : وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع<sup>(١)</sup>.

قال: يقول: قَلَبْتُ الألفَ الواوِ ياءً في (رِياضٍ وِجِبَالٍ) ونحوه لشبهها بالياء وإن كانت ساكنة كما قلبت الياء من (يَوْجَلُ) الواو التي هي ياء، وإن كانت ساكنة، على القلب في (رِياضٍ وِجِبَالٍ) أجود منه في (يَيْجَلُ) لمكان الكسرة<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: فلما كان ذلك من كلامهم أُلزموا البديل ما قلب في الواحد<sup>(٣)</sup>.

== تسكُن في مثل هذا الجمع الحروف الصحيحة كقول الشاعر:

فتستريح النَّفسُ من زَفَرَاتِهَا

فإذا كان ما ليس فيه علة قد سكن، كان حرف العلة أولى بذلك.»

وقال أبو سعيد: «وبعض النحويين يقول: العلة في تسكينهم الواو والياء في (فَعَلَات) كجَوَزَاتٍ وَيَبَضَاتٍ أنهم لو حركوها فقالوا: (جَوَزَات، وَيَبَضَات) كما قالوا: تَمَرَاتٌ وَضَرَاتٌ للزمهم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا: دَاوْرٌ، وَنَابٌ...» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٧.

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) يقال: «سَوَطٌ وَسِيَّاطٌ فتقلب الواو ياء لاجتماع ثلاثة أسباب:

بأنها واو قبلها كسرة، والإجراء على الواحد إذ الواو فيه ساكنة ميتة، والاعتلال يشاكل الميت فيجب إجراؤه عليه، والضعف بمشاكلته الضعيف وهو الألف الزائدة، فاجتمعت ثلاثة أسباب: سكونها في الواحد، والكسرة التي قبلها، والألف الزائدة التي بعدها، وكذلك ثَوْبٌ وَثِيَابٌ، وَرَوْضَةٌ وَرِياضٌ، فَجَرى (سِيَّاطٌ) مَجرى (جِبَالٍ) في الحكم وإن اختلفت العلة.» انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٠.

(٣) الكتاب ٣٦٩/٢.

أي ألزموا بدل الياء من الواو في جميع<sup>(١)</sup> ما أبدلت الياء من الواو في واحدة .

قال سيهويه: وإذا قلت: فَعَلَّةٌ، فجمعت ما في واحده الواو، أثبت الواو كما قلت: فَعَلٌ فأثبت ذلك<sup>(٢)</sup>.

قال أبوعلي: يقول: إذا جمعت اسماً على (فَعَلَّة) وقد صحَّت الواو في واحده صحَّحته في (فَعَل)، فوافق (حولاً) ونحوه من الأحاد التي صحَّت العين منها وليس بعد العين من (فَعَلَّة) ألف تقلب الواو ياء، كما كان في (السِّيَاطِ) نسقاً أو (زَوْجٍ) وإن اتفقا في صحة الواو فيهما مفردين فقد اختلفا في الجمع وانقلاب العين فيه، لأنه ليس بعد العين في (فَعَلَّة) ألف، كما كان في (فَعَال)<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: وهذا ليس بمطرود يعني ثِيْرَةٌ<sup>(٤)</sup>.

قال أبوعلي: إنما قال: إن (ثِيْرَةٌ) ليس بمطرود، لأنه لا ألف بعد العين منها، فتقلبها كما كان في (سِيَّاط).

وكان أبو بكر يقول: هو مقصور عندي من (فَعَالَة) نحو ذِكْرَةَ وَحِبْرَةَ، فقصر عنها، وقد ثبت انقلاب الواو منها ياء لوقوعها قبل الألف.

(١) في المخطوطة: (في جمع).

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) القاعدة في مثل هذه الألفاظ أن ما كان واحده على (فَعَل) وعين الفعل منه واو ساكنة ثم جمعته على (فَعَلَّة) صحَّت الواو كعَوْدٍ وَعَوْدَةٌ، وَزَوْجٍ وَزَوْجَةٌ، وَكُوْزٍ وَكُوْزَةٌ، وربما شذَّ فقالوا: قُوْزٌ وَثُوْرَةٌ وَثِيْرَةٌ. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٨.

(٤) الكتاب ٣٦٩/٢.

وحكي عن أبي العباس أنه قال: قلبت الواو فيه ليُفَرَّقَ بين ثور الأقط وثور البقر<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: ولو جمعت الحَيَانَةَ والحِيَاكَةَ كما قلت: رِسَالَةٌ ورَسَائِلُ، لقلت: حَوَائِكُ وَحَوَائِنُ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الواو في (حَوَائِكُ) إذا كان جمع (حِيَاكَةَ) هي عين الفعل [١٩٠/أ] من (فَعَائِلُ)، والهمزة مبدلة من ألف (فِعَالَةٌ)، وفي حَوَائِكُ إذا كان جمع (حِيَاكَةَ) هي الواو التي تبدل من ألف فاعل في مثل (ضَوَارِبُ)، والهمزة فيها بدل من الواو التي هي عين الفعل<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: فكأنك تقول: عَاوَدَ فتقلبها واو<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، ج٥، ق ١٠٠، وانظر المقتضب ٢٠١/١. قال أبو منصور: يقال: مررت بشيخة، لجماعة الثور، ويقال: هذه ثيرةٌ مثيرةٌ، أي تثير الأرض، قال الله تعالى في صفة بقرة بني إسرائيل «لاتثير الأرض ولا تسقي الحرث»، ٠٠٠ والثور: القطعة من الأقط. تهذيب اللغة ١١١/١٥ (ثار)، وقد أوجبت الضرورة قلبها في (ثيرة) و(ثيران) ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، قال الأعشى:

فَظَلُّ يَأْكُلُ مِنْهَا، وَهِيَ رَاتِصَةٌ حَدَّ النَّهَارِ تُرَاعِي ثِيرَةً رُتَعَا

انظر ديوان الأعشى / ١٠٦.

(٢) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٣) أي أنه لا يقال في جمع الحياكة: حَيَانِكُ، ولا في جمع الحيانة: حَيَاتِنُ. وإن كان الواحد مكسوراً، لأن الحاء في (حيائك) قد انفتحت فردت الواو إلى أصلها، فليست مثل (ديمة) وديم) فالدال مكسورة وبعدها في الأصل واو، فتركت ياء كما إذا كانت العلة التي من أجلها قلبت في الواحد ياء لانكسار ما قبلها، والكسرة موجودة في الجمع، وكانت الواو بعد الفتحه أخف عليهم وبعدها الألف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ١٨.

(٤) الكتاب ٣٧٠/٢.

أي: فتقلب الياء التي انقلبت عن الواو في حِيَاكَةٍ وَحِيَانَةٍ.  
وقوله: فكأنك تقول عَاوَدًا، يشبهه الفتحة في فاء (فَعَائِل) مثل  
قولك: (حَوَائِك) بالألف التي تكون قبل الواو في (عَاوَدًا) فكما صحّت  
الواو في (عَاوَدًا) وقبلها الألف، كذلك صحّت وقبلها الفتحة في الجمع وإن  
كانت معتلة في الواحد، لأن ماله اعتل فيه زائل عنه في الجمع.

قال سيبويه: والحرف الذي قبل المعتل فيما ذكرت لك ساكن (١).  
أي في اسْتَفْعَلَ وَأَفْعَلَ.

قال أبو علي: يريد أن الفاء في اسْتَفْعَلَ وَأَفْعَلَ ساكن قبل الإعمال،  
وليس التاء في افْتَعَلَ كذلك، وكما سكنت الفاء في اسْتَفْعَلَ وَأَفْعَلَ، كذلك  
سكنت في مصدريهما فألقت حركة العين على الفاء الساكنة وحذفت  
العين من اسْتَفْعَالَ وافْعَالَ لالتقاء الساكنين ولم يكن ما قبل العين من  
افْتَعَالَ في احتوأك ونحوه ساكنًا فتلقى عليه حركة المعتل، كما فُعِل في  
أفْعَالَ ونحوه، فحركت العين ولم تحذف كما حذفت في افْعَالَ (٢).

قال سيبويه: ولا يفعلون هذا بالياء لأنها بعدها أخف عليهم (٣).

(١) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «مصدر (انْقَعَلَ) و(افْتَعَلَ) يلحقه من الاعتلال ما لحق قيامًا وحيالًا،  
وذلك أن (انْقَادًا) وهو (انْقَعَلَ) و(اجْتَاذًا)، (افْتَعَلَ) آخرهما وهو (قَادًا، وَتَارًا) بمنزلة (قَامَ  
وَحَالَ) فيقال: انقياد، واجتياز، كما يقال: قيام، وحيال، فأما اسم اختار واختير فمعتل،  
كما اعتل اسم قال وقيل، فاسم اختار مختار، وأصله: مختور، قلبت الواو ألفًا لحركتها  
وانفتاح ما قبلها، ولذلك اسم (اختير) أيضًا: (مختار) وأصله (مختور) . . . شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٩.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢ بتصرف.



أي لاثهمز الياء إذا انضمت، لأن الواو بعدها أخف عليهم من الواو بعد الواو، فنحو غَيُور وعَيُون أخف من غُور<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: لحنة الياء وشبهها بالألف، فكأنها بعد ألف<sup>(٢)</sup>.

أي الواو إذا كانت بعد الياء في (غَيُور) فكأنها بعد ألف نحو (عَاوَدَ) لأن الياء تشبه الألف، فصحت بعد الياء كما تصح بعد الألف.

قال سيبويه: شَبَّهوا بقولهم: عَتِيٌّ فِي عَتُوٍّ، وَجُثِيٌّ فِي جُثُوٍّ وَعُصِيٌّ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: قلبت الواو في (صُومٍ) ياءً لقربها من الطرف، وانضمام ما قبلها<sup>(٤)</sup>، كما أن عُصِيٌّ وَعَتِيٌّ قلبت الواو فيهما ياءً بين ذلك، فصِيٌّ وإن لم يكن المعتل منه اللام فهو مشبه بالمعتل اللام، الدليل على ذلك كسر الفاء منه ككسرها في عُصِيٍّ، وأنها إذا بعدت من الطرف بحرفٍ آخر غير اللام لم تعلق، فمن قال: صِيٌّ لم يقل إلا صُومًا، ولم يقل الواو فيه ياءً<sup>(٥)</sup>.

(١) يهمزون مثل (أدُور) لاجتماع الواو والضم، ولأن الضم هنا أخفى، ولا يهمزون في مثل (صِيٌّ، وِصُومٌ، وَقِيٌّ، وَقُومٌ وَنِيٌّ وَنُومٌ) لما كانت الياء أخف عليهم.

(٢) الكتاب ٣٧٠/٢، وهذه العبارة هي تمام العبارة السابقة.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢، وتمام النص: «... وَعُصِيٌّ فِي عُصُوٍّ».

(٤) أي يقال: صِيٌّ.

(٥) انظر مزيداً من التفصيل والتوضيح لهذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب،

قال سيبويه: وأما طَوِيلٌ وطِرَالٌ (فهو) بمنزلة جَاوَرَ وجَوَارٌ<sup>(١)</sup>.  
يريد: إن الواو في الجمع صح كما صح في الواحد، كما أنه صح في  
المصدر لصحته في الفعل<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: جعلوه بالزيادة التي لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: يريد، أن (حَوَلَانٌ، وَحَيْدَانٌ) خرج بالزيادة التي لحقته  
عن مشابهة الفعل، لأن الفعل لا تلحقه هاتان الزيادتان كما خرج الحَوَلُ  
لمخالفة بنائه بناء الفعل عن مشابهة الفعل فلم يعلاً كما أعلَّ الفعل<sup>(٤)</sup>.  
قال سيبويه: قالوا: مَشُوبٌ وَمَشِيْبٌ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: إنما قيل مَشِيْبٌ في مَشُوبٍ، فقلبت الواو فيه ياءً لأن  
قربها من الطرف كقرب فُعَلٍ منه<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) الكتاب ٣٧٠/٢، وما بين المعقوفتين زيادة منه.  
(٢) يفسر هذا أبو سعيد بقوله: «يعني أنه لا يعتلّ جمع (طويل) لتحرك الواو في واحده، كما لا يعتل مصدر جاور لصحة فعله»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٩.  
(٣) الكتاب ٣٧٠/٢، وفيه: «بالزيادة حين...» مكان «بالزيادة التي...» هنا.  
(٤) قال أبو سعيد: «جعل سيبويه (فَعَلَانًا وَقَعَلَى) إذا كانت عين الفعل واواً أو ياءً بمنزلة ما لا يعتل وهو كلام العرب الشائع الكثير، وذلك أنهم جعلوه بهذه الزيادة خارجاً عن وزن الفعل، ولاحتقاً بما لا يُعَلُّ ولا يشبهه الفعل كحَوَلٍ، وغير وإن لم تكن الألف والنون في الجَوَلَانِ وألف التسانيث في حَيْدَى وَصَوْرَى بمنزلة هاء التسانيث، لأن ألف التسانيث والألف والنون قد يجمع الاسم عليهما، فيعتد بهما في جمعه، كقولك في جمع حُبَلَى: حَبَالَى، وفي جمع سِرْحَانٍ: سِرْحَانٍ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٠.  
(٥) الكتاب ٣٧٠/٢.  
(٦) أي أن قلب الواو ياء هنا شبيهه بقلبه في (صَوْمٌ وَصِيْمٌ) على (فُعَلٍ).

قال سيبويه : ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيئوا بها في المعتلّ الأضعف على الأصل، إلى قوله وهو: [١٩٠/ب] ويتركان في المعتلّ الأقوى<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: المعتل الأضعف المعتل اللام، والمعتل الأقوى المعتل العين<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فتمت كما قالوا: عرّوا<sup>(٣)</sup>.  
أي كما صححوا عرّوا، المعتل اللام كذلك صححوا قوّتاء المعتل العين<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه : وقد قال بعضهم في فعّان و[فعلّى] كما قالوا في فعّل ولا زيادة فيه<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) نص كلام سيبويه : « ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيئوا بهما في المعتل الأضعف على الأصل، نحو: عرّوا، وتزوّان، ونقّيان، ويتركان في المعتل الأقوى ».
- (٢) ناقش أبو سعيد هذه المسألة في ظل سابقها من هذا المعتل فقال: « لما رأينا فعّلاً إذا كانت لام الفعل منه واو أو ياء لا يعتل كقولك: التزوّان، وعزّوان، ونقّيان، ولام الفعل أولى بالاعتلال من عينه، وجب ألا تُعلّ العين في هذا البناء إذ لم تُعلّ اللام التي هي أولى بالإعلال منها . فإن قال قائل: لم لم تعلّ لام الفعل في مثل: تزوّان، ونقّيان؛ قيل له: لو أعلنّاها سكّناها، فاجتمع ساكنان ألف فعّان، واللام المعتلة؛ فيجب إسقاط أحدهما، فإذا سقط يبقى (ترّان، وتّفان) فيشبه فعّلاً » . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٠ .
- (٣) الكتاب ٣٧١/٢ .
- (٤) فعّلاء) يصح ولا يعتل، لأن صدره (فعلّ) لا يشبه وزن الفعل كَنُومٌ ونُومٌ . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٠ .
- (٥) الكتاب ٣٧١/٢، وما بين المعرفتين زيادة منه .

قال أبو علي: من قال: (دَارَانُ) أَعْلَهُ كَمَا أَعْلَى (دَارَ) (١)، ولم يخرجهُ بالزيادتين من شبه الفعل كما لم يخرجهما الهاء في نحو دَاوَرَةٍ، وَعَانَةِ من شبهه، لأن الألف والنون قد توافق الهاء فلا يعتد بهما كما لا يعتد بالهاء، تقول في تصغير زَعْفَرَانٍ: زُعَيْفِرَانٍ. ولو كان معتداً لم يجز هذا التصغير، فيصغّر بناء ما كان فيه هذه الزيادة من نحو ما ذكرنا كما يصغر ما فيه الهاء وزاد على مثال فُعَيْعِيلٍ.

قال أبو العباس: يقول: إن المطرد في باب (دَارَانِ) الإعلال، ويعتل بما ذكرتُ من أن الزيادة غير معتد بها، فلم يخرج بها من شبه الفعل.

\* \* \*

### ومن باب ما تُقْلَبُ فيه الياءُ واوًا (٢)

قال سيهويه: فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً (٣).

قال أبو علي: أجريت الطويى مجرى الأسماء لأنها إنما تكون وصفاً مِنْ نحو أَطْيَبُ مِنْ كَذَا، فإذا لم يوصل مِنْ، شابهت الأسماء، ألا ترى أن (أَفْضَلَ) من قولك: (أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ) ينصرف في النكرة كما ينصرف (أَفْكَلًا) ولو كان مع حذف (مِنْ) منه وصفاً كما يكون إياه مع إثباته لم ينصرف في النكرة كما لا ينصرف في (أحمر)، فشابه الاسم من هذه الجهة.

(١) (دَارَانُ): من دَاوَرٍ يَدْوِرُ، ومثلها: (حَادَانُ) من حَادَ يَحِيدُ، وقد جاء ذلك في الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢، وفي المخطوطة: «... ما تقلب فيه الواو ياء» خطأ.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

ودخل الألف واللام فلم يثبت معهما (مِنْ) (١).  
 قال سيبويه: فإنما أرادوا أن تحول إذا كانت ثانية من علة (٢).  
 أي: أي أن تُحول الياء إذا كانت ثانية نحو الطوبى.  
 وقوله: من علة، أي من أجل الضمة التي قبلها.  
 وقوله: (فكان ذلك) (٢)، أي قلب الياء واواً في الطوبى، وتقوى  
 وشروى (٣).

\* \* \*

(١) يقول الرماني في هذه المسألة: «الذي يجوز في الياء التي تقلب واواً وهي عين إجراؤها على ذلك فيما اجتمع فيه سببان: أحدهما: الضم قبل الياء، والآخر: الفرق بين الاسم والصفة، مما يحتاج فيه إلى الفرق، وما عدا ذلك فيكسر لها ما قبلها إذا كانت عيناً، نحو: (بيض)، لأنه لا يحتاج في مثل هذا إلى الفرق، واعتل سيبويه بأن (الفعلى) لا يكون وصفاً في هذا الباب بغير ألف ولام... نحو (الأفضل، والفضلى)، وذكر ذلك ليبين أنه قد خرج بلزوم التعريف إلى حكم الاسم، لأن لزوم التعريف أصل في الاسم، وعارض في الصفة... فلما خرج (الفعلى) إلى حكم الاسم بلزوم التعريف وفيه معنى الصفة المحضة فعومل معاملة تؤذن بذلك، وجرى التخيير بلزوم التعريف، وجرى (فعلى) مما لا يلزمه التعريف على الأصل في الإعلال... فتقول: الطوبى، والكوسى، فتقلب الياء واواً للعة التي بيئنا...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٣. وانظر مزيداً من التفصيل في هذا الباب في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢١.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) فسر أبو سعيد هذا بقوله: «القياس عند سيبويه أن يكون (فعلى) اسماً إذا كان ثانية ياء أن تسلم الياء لقرئها من الطرف، ولم يجعل بألف التانيث فيقال: (الكئسى) (مفرداًها: الأكيس، ومؤنثه: الكؤسى)، وطيبها، ولكن العرب اختارت الواو، وقلب الياء إليها تعويضاً من قلب الواو ياء في مواضع كثيرة لأن دخول الياء على الواو أكثر من دخول الواو على الياء، وكذلك الكلام في شروى وتقوى في باب قلب الياء واواً»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢١.

ومن باب ما تُقلب الواو فيه ياءٌ

إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة<sup>(١)</sup>

قال سيهويه : فأصلها (فِيَعْلُوَّة)، وليس في غير المعتل فَيَعْلُوَّة

مصدرًا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أصل قَيْدُودٍ قَيْدُودٍ، كأنه (قَيْوَدُودٍ)، فقلبت الواو التي هي عينٌ ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها، ثم حذفت العين وألزمت الحذف إذ استمر في نحو (سَيْدٍ)<sup>(٣)</sup>، وهذا يدل على أنه قد يكون في بناء المعتل ما لا يكون في الصحيح.

فإن قيل: ما تنكر أن يكون (فَعْلُوَّة) دون (فِيَعْلُوَّة)، وأن يكون هذا البناء جاء في المعتل وإن لم يجئ (فَعْلُوَّة) في الصحيح كما جاء (سَيْدٍ) [١٩١/أ] وإن لم يجئ في الصحيح أو جاء على (فَعْلُوَّة) للزوم الهاء له، فإن لم يجئ بغير الهاء على ذلك كما جاء (مَفْعَلَةٌ) بالهاء ولم يجئ مَفْعَلٍ؟

قيل: لو كان (فَعْلُوَّة) لوجب أن يقال فيما كانت عينه واوًا كوئُوَّة قَوْدُوَّة، فكانت تظهر الواو دون الياء لأنها العين، ولما أظهرت الياء

(١) الكتاب ٣٧١/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٣) (سَيْدٍ) على (فِيَعْلٍ) من سَادَ يَسُودُ، وإنما جاز أن يكون على (فِيَعْلٍ) من غير نظير له في الصحيح لأنه بمنزلة ما بني على مهمل في التصغير والجمع . . . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٤.

علمنا أنها ليست بفعلولة<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: ولأنهم قالوا: هَيَّبَانُ وَتَيَّحَانُ لم يكسروا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لو كان سَيِّدٌ، وَلَيِّنٌ عَلَى فَيَعْلُ، لفتح العين المدغم فيها كما فتح العين من هَيَّبَانِ، وَتَيَّحَانِ، لأن هَيَّبٌ وَتَيَّحٌ من هَيَّبَانِ وَتَيَّحَانِ بمنزلة سَيِّدٍ، ولقيل: عَيْرٌ، ففتح عينات هذه الحروف يدل على أن سَيِّدًا ونحوه لو كان أصله الفتح [لَفُتِحَ]<sup>(٣)</sup> كما فُتِحْنَ، إذ هُنَّ مثله في الزنة والإعلال ووقوع الزيادات قبل العين<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: الدليل على أن المحذوف من (مَيَّتِ) العَيْنُ ظهور الياء، ولو كان ياء (فَيَعْلُ) المحذوف ل قيل: مَاتَ دُونَ (مَيَّتِ)<sup>(٥)</sup>، وإنما كان يلزم مَاتَ، لأنه إذا حذفت ياء (فَيَعْلُ) بقيت الواو التي هي عين متحركة، فلزم انقلابها أَلْفًا كما لزم انقلاب (خَافَ) لذلك وتعلم من بنات الواو في هذا أن المحذوف من بنات الياء نحو (لَيِّنِ) العين أيضًا، كما تعلم من كينونة أن الياء في صيرورة ليست بالعين، وإنما كان حذف الواو التي هي عَيْنٌ أَوْلَى، لأنها المتكررة كما أن التخفيف وقع على الهمزة

(١) زنة (كينونة): فَيَعْلُة، وكذلك صَيْرُورَةٌ، وَفَيِّدُودٌ ليس الأصل فيه (فَيِّدُودٌ) ظهرت فيه

الواو لأنها ساكنة قبلها فتحة، وهو من قَادَ يَفُودُ، وليس في غير المعتل (فَيَعْلُوكُلُ) مصدرًا،

ولكنه مما اختص به المعتل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٤.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢، والهَيَّبَانُ: الذي يهاب كل شيء، والتَيَّحَانُ: الذي يعترض في كل شيء.

قاله أبو سعيد، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٢٢.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيه المعنى.

(٤) انظر المسائل الحلبيات / ٣٤٣.

(٥) انظر المسائل الحلبيات / ١٧٢.

## الثانية لتكررها (١).

قال سيبويه: لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل<sup>(٢)</sup>.

يعني بالعدد الأقل (سيداً) إذا قيس بعدته عدة كَيْثُونَةٌ<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: ويلغى الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً<sup>(٤)</sup>.

قال: يعني بالغاية نحو (اشهَيْبَابٌ)، فإنه على غاية ما يكون عليه

(١) يرمى أبو علي هنا إلى قول سيبويه: «وأما قولهم: مَيْتٌ، وَهَيْنٌ، وَلَيْنٌ فَإِنَّهُمْ يَحذفون العين كما يحذفون الهمزة من (هائِر) لاستثقالهم الياءات...» الكتاب ٣٧٢/٢، وهذا الأسلوب فاشر في التعليقة، فقد يكتفي بالتعليق على النص دون نقله.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢، وهذه العبارة من تمام قول سيبويه: «وأما قولهم: مَيْتٌ وَهَيْنٌ وَلَيْنٌ فَإِنَّهُمْ يَحذفون العين كما يحذفون الهمزة من (هائِر) لاستثقالهم الياءات كذلك حذفوها في كَيْثُونَةٌ وَقَيْدُونَةٌ وَصَيْرُونَةٌ كما كانوا يحذفونها...».

(٣) (سَيْدٌ، وَمَيْتٌ) ليسا على (فَيْعَلٌ)، ولو كانا كذلك لوجب أن يقال فيهما (سيد، وميت) كما قالوا: (تَيْحَانٌ وَهَيْبَانٌ)، وقد ذكر سيبويه: أن قوماً قالوا (سَيْدٌ) (فَيْعَلٌ) فيكسرون عين الفعل منه... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٢-٢٣. قال الرماني: «وقال بعض التحريين في سَيْدٍ، وَصَيْبٌ إِنَّهُ (فَيْعَلٌ) عُدل إلى (فَيْعَلٌ) فيحمله على نظير من الصحيح نحو (صَيْرَفٌ) و(صَيْقَلٌ)، وجعل وجه تسميته كتحغير (دَهْرِيٍّ، وَبَصْرِيٍّ، وَأَمْوِيٍّ) لإيدان بقوة التحغير في حروف العلة كقوة التحغير في النسب، وأبى ذلك التحليل وسيبويه لأنه مخالف للموجود الذي له نظير من (قُضَاةٍ وَرُمَاءٍ) بالحمل على الشذوذ... وَمَيْتٌ وَهَيْنٌ وَزَنَةٌ فَيْعَلٌ، ويجوز فيه الأصل من التشكيل فتقول: مَيْتٌ، وَهَيْنٌ، وَلَيْنٌ، ولا يجوز في (قَيْدُونٌ، وَكَيْثُونَةٌ) التشكيل لكثرة الحروف»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٤. هذا والأصل في (سَيْدٌ) : سَيْدٌ، وعين الفعل منه وار ومن (مَيْتٌ)، ولأنهم استثقلوا الياءين والكسرة كان الحذف لازماً، وانظر المسائل المشكلة/٨٧، والتعليقة ١٦٩/٤.

(٤) الكتاب ٣٧٢/٢.



الاسم ذو الزوائد، والأصل كثرة، (وكينونة) أقل منه بحرف واحد<sup>(١)</sup>.  
 قال سيبويه: وإنما أرادوا بهنّ مثل عَيْضُمُوزٍ<sup>(٢)</sup>.  
 أي بكينونة ونحوها، لأن (عَيْضُمُوزاً) على (فَيْعُلُول) فالحق به من  
 الثلاثي (كينونة) ونحوها<sup>(٣)</sup>.  
 قال سيبويه: وأما (فَيْعِيلٌ) مثل (حَدِيمٌ)، فبمنزلة فَيْعَلٍ<sup>(٤)</sup>.  
 قال أبو علي: يريد أنه مثله في باب الإدغام، لأنك تقلب الواو ياء  
 لسكونها قبلها كما قلبته في (طِيّاً) مصدر طَوَيْتُ، (فَفَعَيْلٌ) من القول  
 بمنزلة (فَيْعَلٌ) منه<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) الغاية في العدد سبعة أحرف مع الزيادة ومثل ذلك (أشهبابٌ)، وأما (عَيْضُمُوزٌ،  
 وكينونة) تنقص عن الغاية حرفاً فهي على ستة أحرف، فالزموها الحذف. انظر شرح  
 السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٣.
- (٢) الكتاب ٣٧٢/٢، وعن العَيْضُمُوزِ. انظر التعليقة ٢٨٨/٤.
- (٣) انظر التعليق على المسألة السابقة.
- (٤) الكتاب ٣٧٢/٢.
- (٥) أي أنه يستوي لفظ (فَيْعَلٌ) و(فَعَيْلٌ) مما عينه واو أو ياء إلا في كسر أوله فلو  
 بنينا (فَعَيْلاً) من (قَامَ) لوجب أن نقول: (قَيْمٌ) والأصل (قَيْوَمٌ) فاجتمعت الواو والياء  
 الأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء منها، (وَقَيْعَلٌ) من القول  
 تقول فيه (قَيْلٌ)، فليس بينهما فرق إلا في كسر أوله وفتحده. انظر شرح السيرافي  
 للكتاب، ج ١١، ق ٢٤.
- والحدِيمُ: صفة للسيف القاطع، من الحدَم وهو القطع، ومنه قول عمر رضي الله عنه لمؤذنه:  
 «إِذَا أذُنْتَ فترسل، وإذا أقت فاحتم» يعني الحدَرُ في الإقامة وقطع التطويل. انظر تهذيب  
 اللغة ٤٧٥/٤ (حدَم).

قال سيبويه : (وَأَمَّا تَحَيَّرْتُ فَتَفَعَّلْتُ) (١) . الدليل على ذلك ظهور الياء مشددة، وإنما ظهرت في التضعيف، لأن ياء (تَفَعَّلَ) وقعت ساكنة قبل الواو التي هي عين، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها، ولو كان (تَفَعَّلْتُ) لظهرت الواو مُضَعَّفَةً، كما تقول: تَقَوْلْتُ فِي تَفَعَّلْتُ مِنَ الْقَوْلِ، فبهذا تعلم أنه تَفَعَّلَ دُونَ تَفَعَّلَ .

وَأَمَّا التَّحْيِيزُ، إِذَا أَرَدْتَ مَصْدَرَهُ فَهُوَ عَلَى تَفَعَّلٍ وَإِنْ كَانَ وَزْنَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ تَفَعَّلَ، إِلَّا أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَفَعَّلَ دُونَ تَفَعَّلَ، لَكَانَ التَّحْوِزُ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «أَوْ مَتَحْيِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ» (٢) وَزْنَهُ مُتَفَعَّلٌ (٣) .

قال سيبويه: لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فهُم في الواو والياء أجدر (٤) .

قال أبو علي: أي إذا لم يدغموا (وتدّه)، فيقولوا: ودّه [١٩١/ب] لتحرك المقارب الأول، فإن لا يدغموا الواو والياء إذا تحرك الأول منهما أجدر، لأن الواو والياء مخارجهما أبعد من مخارج التاء والذال، لأنهما من أطراف الثنا واللسان، والواو من الشفة، والياء من وسط اللسان ومخارجهما أبعد، وإذا تباعد المخرجان كان الإدغام فيه أشد امتناعاً .

(١) الكتاب ٣٧٢/٢ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية / ١٦ .

(٣) قال أبو سعيد: «إِنَّمَا عَلِمْنَا أَنَّ تَحَيَّرْتُ (تَفَعَّلْتُ) لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ (تَفَعَّلْتُ) لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: (تَحَوَّرْتُ) إِذْ كَانَ مِنْ (حَازَ يَحْوِرُ) مِنَ الْوَاوِ، وَلَكَانَ الْمَصْدَرُ (تَحَوَّرًا)»، انظر شرح السيراني للكتاب ٢/٢٤ .

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢ .

قال سيبويه: ولم يجيزوا وُدَّةً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يريد في (يَفْعَل) من وَّتَد، لأن وَّتَدَ مثل وَعَدَ، فالفاء تنحذف في يَفْعَلُ، ولم تدغم التاء في الدال وإن تقاربا لتحرك التاء<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: ومثل ذلك رُوِيَّةٌ ورُوِيًّا<sup>(٣)</sup>، الفصل.

قال أبو علي: الأصل في (رُوِيًّا) الهمزة وإن حذفتم، فكما لا تدغم الهمزة في الياء، كذلك لا تدغم هذه الواو، كما لم ترد الياء في (لَقَضَوْا)، وأنت تريد (لَقَضَوْا الرَّجُلَ)<sup>(٤)</sup>، لأنه وإن أسكن فالضمة مرادة، كما أن الهمزة مرادة وإن خفف<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٣/٢، وفي المخطوطة: «ولم يجيزوا يدٌ» خطأ.

(٢) قال أبو سعيد: «أول هذا الفصل بين من كلام سيبويه، فأما قوله: ولم يجيزوا وُدَّةً، فإنه يعني لم يجيزوا إدغام التاء في الدال في (وَّتَدَ) فعل ماضٍ، فيقولون: (وُدَّةً)؛ لأن الحركة تمنع من الإدغام، ولم يجيزوا (يُدُّ) في (يَتَدُّ) لحركة الياء؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لجمعوا على الحرفين علتين:

إحداهما: حذف الواو وهي فاء الفعل كما حذفوها من (يَعِدُّ) و(يَزِنُّ) وما أشبهه. والأخرى: التسكين والإدغام، وجعل سيبويه اجتماع الياء والواو بمنزلة الحرفين المتقاربي المخرج، فما لم يدغم الحرفان المتقاربا المخرج نحو وَّتَدَ، وَيَتَدُّ، لم يدغم أيضاً الواو والياء إحداهما في الأخرى لتحرك الأولى منهما كما ذكره في صَبُودٍ، وطَوِيلٍ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٤.

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) انظر ص ١١، ٨٨ من هذا الجزء.

(٥) في مثل (رُوِيَّةٌ، ونُوِيٌّ) إذا خففت الهمزة صارت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، ثم لا تقلب ياء للياء التي قبلها، لأنها همزة قد خففت، فالنية فيها نية الهمزة. وإذا خففت الهمزة في (رُوِيَّةٌ) جاز قلبها ياءً فيقال: (رُوِيَّةٌ) وقد قالته العرب. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٥.

قال سيبويه: لأن الواو بدل من الألف فأرادوا أن يمدُّوا<sup>(١)</sup>.  
أي: الواو في (سُوَيْر) كما تمد الألف في (سَايِر)، ولو أدغم لزال  
مثال المد<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: وألا يكون فُوَعِلَ وتُفُوَعِلَ بمنزلة فُعِلَ وتُفَعِّلَ<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: لو أدغمت تُسُوَيْرَ فقلت: تُسَيْرٌ لالتبس تُفُوَعِلَ بتُفَعِّلَ  
كما كان يُلبسُ فُوَعِلَ نحو سُوَيْرٍ تُفَعِّلَ لو أدغمت.

قال سيبويه: فيصير بمنزلة حرفين يلتقيان في غير حروف المد<sup>(٤)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: لو أدغمت الواو في الياء، أو الواو في الواو في  
(سُوَيْر)، (وقوُول)، لزال عنهما بالإدغام المد، فخالف بعض الأفعال  
بعضاً، لأن المد في الألف من (سَايِر)، لا يجوز أن يزول لامتناع إدغامها.  
ولو أدغم هذه الواو لزال بالإدغام عنها المد وصار بمنزلة الحروف التي لامدَّ  
فيها. كالياء والتاء ونحوهما من الحروف الأمثال المتعربة من المد.  
قال سيبويه: فلما كانت كذلك شُبِّهت هذه الياء بواو رُوِيَةٍ، وواو  
يُوطِي<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: يقول: شُبِّهت الياء التي في (دِيَوَانٍ) بالواو في (رُوِيَةٍ)

(١) الكتاب ٣٧٣/٢، وفي المخطوطة: «... فأرادوا أي يمدُّوا».

(٢) لو أدغم فقال: (سَيْرٌ) لزال مثال المد في واو (سُوَيْر).

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٣/٢، وفيه: «... واو بُوَيْرٍ»، والذي في شرح السيرافي: «... واو سُوَيْرٍ».

مخففة همزتها، فلم تدغم الياء في الواو من (ديوان)<sup>(١)</sup>، كما لم تدغم الواو في الياء من (رؤية)<sup>(٢)</sup> لاجتماعهما في أنهما غير لازمتين، ألا ترى أن الياء من (ديوان) أصلها الواو وعنها انقلبت، كما أن أصل الواو في (رؤية) الهمزة وعنها خفت<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: ولذلك قلت: قراريط<sup>(٤)</sup>.

أي لأن وزن (ديوان وقيراط) في الأصل فعّال، قلت: قراريطُ فرددت التضعيف لما فصلت بينهما بحرف، ولو كان فيعّالاً، ولم يكن فيعّالاً، لوجب في تكسيه وتصغيره قراريط، ودواوين<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

---

(١) أي لم يُقل: (دوان).

(٢) فلم يقل: (رؤية).

(٣) قال أبو سعيد: «شبهوا ياء (ديوان) إذ كانت لا تثبت وهي واو في الأصل هواو (رؤية) إذ كانت همزة في الأصل». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٦.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٥) قال الرماني: «تقول: ديوان فلا تقلب الواو لأن الياء عارضة، إذ أصله (دوان)، ويرجع في التصريف إلى الأصل، فتقول: دُوَيُونٌ، ودَوَاوِينٌ، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٦».

ومن بَابِ مَا يُكْسَرُ عَلَيْهِ الْوَاحِدُ  
مَا ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: ولما اعتلت ها هنا، فقلبت بعد حرف مَزِيدٍ في موضع  
ألف فَاعِلٍ<sup>(٢)</sup>.

يعني العين التي هي واو، واعتلالها انقلابها ياء<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وصار انقلابها ياءً نظير الهمزة في قَائِلٍ<sup>(٤)</sup>.

قال [أ/١٩٢] أبو علي: يقول صار انقلاب العين ياءً في (سَيِّد) كأنقلابها همزة في (قَائِل) لأنهما اتَّفقا [في أَتِيَّة]<sup>(٥)</sup> الاعتلال وإن اختلفا في كيفيته<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٤/٢، وفي المخطوطة: (وكما) مكان (ولما)، ورواية السيرافي توافق ما جاء في الكتاب.

(٣) يُريد أنك تهمز عين الجمع من (فَيُعَلِّقُ وَيُقَيِّلُ) فتقول في (عَيْلٍ): عَيْلٌ، وفي (خَيْرٍ): خَيْرٌ لوقوعها بعد الألف.

(٤) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٥) في المخطوطة: (إِيَّة)، وزدت حرف الجر قبلها ليستقيم المعنى. والأتني: هو كل جدول ماء، ويقال: أت لهذا الماء فيهمى له طريقه. ونقل عن العجاج: سَبِيلُ أَتِيٍّ مَدَّةُ أَتِيٍّ. والتأني: التهيؤ للقيام. والمراد في عبارة الفارسي أن انقلاب العين ياء في (سَيِّد) من الواو كأنقلابها همزة في (قَائِل) فكل منهما أتى من إعلالٍ مشابه لإعلال الآخر، والمؤاتاة حسن المطاوعة، يقال: تأتئ لفلان أمره، وقد أتاه الله تأتيةً. انظر تهذيب اللغة ٣٥١/١٤ - ٣٥٢ (أتى).

(٦) ناقش أبو سعيد هذه المسألة وعرضها بالتفصيل فقال: «إذا جمعت (سَيِّد) قلت: (سيائد)، وأصله (سَيَّاد)، وإذا جمعت (عَيْتًا) أو (خَيْرًا) أو (عَيْلًا) قلت: (عَيَّانٌ) و(خَيَّانِرٌ)، و(عَيَّانِلٌ)، والأصل: ياءن، لأنها من الخَيْر، والعين، والعيلة، قال: وإنما همزت هذه =

قال سيبويه: ولم يصلوا إلى الهمزة<sup>(١)</sup>.  
 أي لم يصلوا إلى همزة عين (سَيِّد) إذ كان قبلها ياء، وإنما تهمز  
 الياء والواو عيناً ولاماً إذا كان قبلهما ألف<sup>(٢)</sup>.  
 وقوله: فكأنهم جمعوا شيئاً مهموزاً<sup>(٣)</sup>.  
 أي إذا جمع (سَيِّد) الذي هو غير مهموز، فكأنه جمع مهموز، لأنه  
 نظير ما اعتل بالهمز وهو (قَائِل)، ألا تراهما اجتماعاً في باب الاعتلال  
 وإن كانت العين من (قَائِل) انقلبت همزة والعين من (سَيِّد) انقلبت ياءً.  
 قال سيبويه: كما قالوا: صَيِّمٌ، فأجروها مجرى عُنْتِي<sup>(٤)</sup>.  
 قال أبو علي: قلبت الواو الأخيرة من (صَيِّم) ياءً<sup>(٥)</sup>، لقربها من  
 الطرف، ولما انقلبت، انقلبت الواو الأولى أيضاً ياءً، لسكونها، كما أن  
 الواو التي في نفس الطرف لما قلبت ياءً كتحو الواو من (عُنْتُ) انقلبت  
 الأولى لها أيضاً ياءً.

== الأشياء لأن الواحد منها قد اعتلّ، وصار بمنزلة الفاعل معتلاً، وذلك أن (سَيِّدًا) و(خَيْرًا) (قَيْلًا)، فوُجعت الياء منه في موضع ألف فاعل، كالف قائل وبائع». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٦.

(١) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٢) لم يهمزوا (سَيِّد) لأن الهمزة إنما تقع بعد الألف، لاستحالة إدغام الألف في ما بعدها وإذا جمع ما في واحد الألف همز، كقولك: في جمع (بائعة) و(قائلة): بوائع وقوائل، فلذلك إذا جمعت (سَيِّدًا) و(عَيْلًا) فكأنك جمعت (سائداً وعائلاً) إذ كانت الياء في موضع الألف وما بعدها معتلاً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٦.

(٣) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٥) أصل (صَيِّمٌ): صَوْمٌ، الواو مشددة.

قال أبو علي: في تصحيح الواو في (عَوَاوِر) <sup>(١)</sup> إنما صحّت الواو فيه وإن كانت (كأوائِل) التي همزت فيه العَيْنُ، لأنّ الياء تلزم فَعَاعِيل جمع فُعَال مرادة فيها، محذوفة للضرورة، فكما أن تلك الياء التي تلزم همزة العين لبعدها عن الطرف، كذلك لا يلزم همزة إذا حذفت لضرورة الشعر، إذ هي ثابتة في الكلام، وعلى هذا لو جمعت (أوائِل) في الشعر فزدت فيها مضطراً ياءً لإشباع الكسرة كقوله:

... نَفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ <sup>(٢)</sup>

(١) إشارة إلى ما أنشده سيبويه في الباب دون نسبة وهو قول الشاعر من الرجز:

وَكَحْلِ الْعَيْتَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

وقد اختلفت المصادر في نسبه لقائله، فابن جني ينسبه للعجاج، انظر الخصائص ٣٢٦/٣، وليس في ديوانه، وينسبه العيني لجندل بن المثنى ٥٧١/٤، وانظر شرح التصريح ٣٦٩/٢، وشرح شواهد الشافية/٣٧٤، انظر البيت في المنصف ٤٩/٢، وقال أبو عثمان: «ترك الهمز لأنه أراد (العواوير) ولكنه احتاج فحذف الياء، وترك الواو على حالها». وأنشده في موقع آخر وقال: إن (عَوَار) جمعه (عواوير) ويقال فيه (عواوير) وأنشد البيت، المنصف ٥٠/٣. انظر مزيداً من مصادر هذا البيت في معجم شواهد النحو الشعرية/٧٢٤.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط ونسبه سيبويه للفرزدق، وأنشده على زيادة الياء في (الصياريف) للضرورة، تشبيهاً لها بما جمع في الكلام على غير واحد. انظر الكتاب ١٠/٨. وصدر البيت هو قوله:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ...

وتنسبه كثير من المصادر للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وقد أنشده أبو سعيد في باب الضرورة، وقال: الوجه في الكلام «الدَّراهم والصيارف»، وإنما زاد الياء ها هنا لأن دخولها في الجمع في غير ضرورة على وجهين: انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٨٠، وبهامشه مزيد من المصادر التي أنشدت البيت.



لم تدع الهمز، وكنت قائلاً (أوائيل) كما لم تهمز لما حذفت الياء في  
الضرورة وإن زدتها، وكذلك يقول الأخفش.

قال سيبويه: فجعلتها بمنزلة عَوْرَتُ فوافقتها<sup>(١)</sup>.

أي، وافقتُ (صِيدْتُ) (عَوْرَتُ) في أن قيل: صَوَائِدٌ مثل عَوَائِرِ.

قال سيبويه: كما وافقت حَيَّبْتُ شَوَّيْتُ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أي في أن قيل في (فَوَاعِلِ) من حَيَّبْتُ (حَوَايَا)، كما

وافقت حَيَّبْتُ (حَوَايَا)، كما قيل في فَوَاعِلِ من شَوَّيْتُ (شَوَايَا)، وإنما قيل

(حَوَايَا)، لأن الهمزة عَرَضَتْ في جمع لقرب الياء من الطرف فصار مثل

مَطَايِي<sup>(٣)</sup>، ثم أبدل من الياء الألف كما في فَعَلَ في (مَطَايَا) (وهَدَايَا)

فصار (حَوَايَا)، ثم أبدل من الهمزة الياء، فصار (حَوَايَا)<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: كانت الياء ان تستثقلان<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: ويقول: لو قيل: (حَوَايِي)<sup>(٦)</sup> فلم تهمز الياء لكان في

الاستثقال (كقَوَاوِلِ) لو لم تهمز الواو.

\* \* \*

(١) الكتاب ٣٧٤/٢ (٢) الكتاب ٣٧٤/٢ (٣) في المخطوطة: (مطاي).

(٤) قال أبو سعيد الرماني: «جمع فَوَاعِلِ من شَوَّيْتُ: شَوَايَا، لأن الهمزة تعرض في جمع،

والزائد وغير الزائد في التضعيف سواء؛ لأن العلة واحدة، وهي مضاعفة حرف العلة».

انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٧.

أما (الحَوَايَا) فهي الحفائر الملتوية التي يملؤها ماء السيل، فيبقى فيها دهرًا لأن الطين

أسفلها عَلِكٌ صلبٌ يمسك الماء، واحدها (حَوِيَّةٌ)، وقد تسميها العرب الأمعاء، تشبيهاً

بحوايا البطن، وقيل غير ذلك. انظر تهذيب اللغة ٢٩٢/٥، ٢٩٩ (حوى).

(٥) الكتاب ٣٧٤/٢ (٦) في المخطوطة (حَوَاي).

ومن باب مايجري فيه بعض ماذكرنا

إذا كُسِرَ للجمع على الأصل<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: الفرق بين هذا الباب والذي قبله أن الواو والياء الواقعتين بعد ألف الجمع<sup>(٢)</sup> لا تهمز بعدها عن الطرف بحرف اللين الذي بينهما وبين آخر الكلمة، فلا يهمز كما همز ما تضمن الباب الذي قبله من الياء والواو للقرب من الطرف نحو قَوَائِلٍ وَكَوَائِلٍ<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: وإنما خالفت الحروف الأولى هذه [١٩٢/أ] الحروف

لأن كل شيء من الأولى هُمَزَ على اعتلال فعله أو واحده<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يريد خالف (عَوَاوِرُ قَوْلًا) في باب الجمع فلم يهمز (فَاعُول) وإن همز (فَاعِل)، لأن نسبة (فَاعُول) من (فَاعِل) كنسبة (فُعَال) من (فُعَل)، لأن كل واحد منهما زائد على (فُعَل) و(فَاعِل) بحرف لين رابع يبعد به الياء والواو في الجمع من الطرف.

\* \* \*

(١) الكتاب ٢/٣٧٥.

(٢) أي في مثل: طاووس وطواويس، وثاؤوس وثاؤويس، وتقول: قِيَامٌ وَقِيُومٌ، ودَيُورٌ ودَيَاوِيرٌ، وعَوَاوِرٌ وعَوَاوِيرٌ، ولا تهمز شيئاً منه كما همز في الباب السابق (فُعَاعِل).

(٣) قال أبو سعيد: «دَوَاوِيرٌ وعَوَاوِيرٌ خالفت (سَيَائِدٌ، وَأَوَائِلٌ) وسائر ما تضمنه الباب الذي قبل هذا، وأن الذي يهمز لاجتماع الواوين أو الياءين أو الياء والواو إنما يُحْمَلُ على اعتلال واحده كسَيَائِدٍ حملاً على (سَيِد) أو على اعتلال واحده كقَوَائِلٍ حملاً على (قَائِلَةٌ) إذ كان قريباً من الطرف...» شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٢٧.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٥.

## ومن بابِ فُعَلٍ من فَوَعَلَتْ من قُلْتُ، وَقِيَعَلْتُ من بَعْتُ<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: كما وافق (فَاعَلْتُ) من هذا الباب غير المعتل، ولم يكن فيه إدغام<sup>(٢)</sup>.

أي إذا قلت فيه: فَوَعَلْتُ كقولك: بُوِيعْتُ، فَبَنَيْتُ<sup>(٣)</sup> فِعْلَ المفعول لم تُدغم<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: ولم يكن هذا بمنزلة العينين في حَوَلْتُ وَزَيَّلْتُ<sup>(٥)</sup>.  
أي (فَيَعَلُ)، أي لم يدغم كما أدغم (فُعَلٌ) من (فَعَلٌ) نحو (قَوَّلٌ)  
من (قَوَّلٌ)، لم يُقَلْ في (فُعَلٍ) من فَيَعَلُ: (قُيِلَ)، ولا في (فَوَعَلٌ): قُوَّلٌ.  
قال سيبويه: فلما كانتا كذلك أجرينا مجرى الألف<sup>(٦)</sup>.

قال: <sup>(٧)</sup> لما جرت الواو والياء كالألف في أن يقع بعدهما ما ليس من موضعهما كما يقع بعد الألف من (فَاعَلٌ) من غير موضعه أجرينا مجرى الألف في المد، وترك الإدغام إذا وقع بعدهما حرف مثلها مما اعتلت.

(١) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٣) في المخطوطة: (بَنَيْتُ).

(٤) أطال أبو سعيد في شرح هذه المسألة وفصل، الأمر الذي يصعب معه نقل كلامه كله هنا، كما أن نقل بعضه ينقص الفائدة، فأثرت الإحالة إليه في شرح الكتاب، ج ١١، ق ٢٨.

(٥) الكتاب ٣٧٥/٢، وفيه: «ولم تجعل هذا...»

(٦) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٧) القائل هو أبو علي نفسه.

بمنزلة العينين، إذ كانا حرفين مفترقين<sup>(١)</sup>.  
لازمين، فيلزم إدغامهما، لأنها قد تقع ولا

الزيادة كذلك جرت ها هنا مجراها، لو لم  
ما كان يُمدَّ (حِثْنِدِ).

هـ واو فَوَعَلْتُ وألف أفعاللت<sup>(٣)</sup>.

• لا تلزم ولا يجب إدغامها.

• فيجريان في (فُعِلَ) مجرى غير المعتل<sup>(٤)</sup>.

مد وترك الإدغام.

• سيبويه: كما أجريت الأول مجرى غير المعتل<sup>(٥)</sup>.

أي نحو: (فُوِعِلَ)، كقولك: (قُوُولٌ وَبُوعٌ)، أجرسته مجرى (يُوَظِرَ)

فمددت ولم تدغم كما يُمدَّ في الصحيح التي لا ياء بعدها<sup>(٦)</sup>.

---

(١) الكتاب ٣٧٥/٢، والحديث حول الواو والياء، وزيادتهما كما تزداد الألف.

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢، وقد ربط أبو علي تعليقه بنص الكتاب؛ فجاء مرهناً بأنه من كلام

سيبويه.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٦/٢، وهذه العبارة من قام سابقتها.

(٦) قال أبو سعيد: والياء التي وقعت قبلها الواو الزائدة قد يقع في موقعها حرف آخر فيمد، نحو

(اغْدُوذُنْ)، فإذا وقعت الياء لم تذهب المدّة، وإنما أدغم فيما سمي فاعله، لزوال المدّة. انظر

شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٩.

قال سيبويه: وذلك قولك : قد بُوِّعَ ، وقُوِّلَ ، قلبت ياء (بُويِع) واواً<sup>(١)</sup>.

يريد: الياء الأولى التي هي عين قبل ياء (فَعِيلَ) ، ولم تُبدل من الضمة كسرة، إرادة لتصحيح الواو كما فَعَلْتَ ذلك في (بَيْعَ) (وَبَيْضَ) ونحوه لأنه على أربعة أحرف<sup>(٢)</sup>، ألا تراهم قالوا: عُوِطَ من تَعَيَّطَ الناقة؟ فلم تصح الياء، وقلبت واواً، وهذا ذكره في الباب الذي يلي هذا بعد<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: فلا تقلب الواو ياء في (فُوِعِلَ) من (بِعْتُ) إذا كانت من (فِيَعَلْتُ) لأن أمرها كأمر (سُوِرْتُ)<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: (فِيَعَلُ) بمنزلة (فَاعِلُ)، ألا ترى إذا بنيت (فِعَلُ) المفعول من (فَاعَلُ) في أن الواو غير لازمة، كما أنها في (فُوِعِلُ) من (فَاعَلُ) غير لازمة، وإذا لم يلزم لم يجب إدغامه.

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) قال الرماني: «بناء (تَفْعَلُ) من القول والبيع: (تَقِيلُ) و(تَبِيْعُ)، ولما لم يسم فاعله منه: تَقُوِّلُ، وتُبويِعُ، فأما (تَفْعَلُ) منهما: فتَقُوِّلُ، وتَبِيْعُ، وفَعِلَ منهما: تَقُوِّلُ، وتَبِيْعُ، ونظير الأول: تَفْيِهِنُ، وتَفْوِهِنُ، ونظير الثاني: حَوَّلَ، وحَوَّلَ، وزَيَّلَ، وزَيَّلَ... وفيما لم يسم فاعله: فُوِيْعُ، وفُوِيْعُ، وفُوِيْعُ من قُلْتُ وبِعْتُ: قُوِّلَ، وبِيْعَ، ولما لم يسم فاعله منهما: قُوْوِلَ، وبُوْوِعَ، يصح الواو كما صحت في سُوِيْر...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٨.

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢. وسوف يأتي بعد قليل.

(٤) الكتاب ٣٧٦/٢.

قال سيبويه: تقديرها: عُعْتُ [١٩٣/أ] من قولك: أأَةُ، وإن لم يتكلم به لما يجتمع فيه مما يستثقلون<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: هذه الحروف مثل (اليَوْم) <sup>(٢)</sup> في أنها لا يؤخذ منها (فِعْلٌ) <sup>(٣)</sup>. كما لم يؤخذ منه، لأن كل واحد منهما لو اشتق الفعل منه لاجتمع حروف اعتلال قد تُكره وحدها حتى (تُعَلَّ) فتُسكَّن أو تُحذف، فلما كانت تستثقل مفردة لزم أن تُطرح مركبة <sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٦/٢، مع اختلاف في ترتيب الكلام، (والأُمَّة) نوع من النبات.

(٢) يشير إلى قول سيبويه فيما جاء على (فِعْلٌ) لا يُتكلم به من نحو الواو في أول، ووَئِحٌ، ووَيْسٌ، ووَيْلٌ بمنزلة (اليَوْم) كأنها على الترتيب من (وَلِتٌ، ووِحَتْ، وأُوتٌ) وإن لم يتكلم بها.

(٣) ألمع سيبويه إلى أن الخليل يرى أن (اليَوْم) كأنه من (يُمْتُ) - وإن لم يستعمل في الكلام - وتساءل أبو سعيد عن الذي أحوجهما إلى رده إلى الأفعال، والأسماء أصول، والأفعال فروع، وأجاب بأن الخليل لم يرد أن (يَوْمًا) مأخوذ من (يُمْتُ)، وإنما أراد أنه لو بُني من (يَوْمٌ) (فَعْلٌ) لقيل: (يَمْتُ) - وإن كان لا يبنى منه - ألا ترى أن سيبويه والخليل قد أجازا أن يبنى الفعل من كل اسم يورده السائل، حتى لو قال: أبن لي من (عمرو) مثل (ضَرَبٌ، وَيَضْرِبٌ)، قيل له: (عَمَرٌ، يَعْمرُ)، وإذا قيل: أبن من (جَعْفَرٌ) مثل (دَحْرَجٌ) يُدَحْرَجُ لقيل: (جَعْفَرٌ، يُجَعْفَرُ)، فلا يمنع بناء الأفعال من جميع الأسماء التي لها نظائر، فإذا قيل: أبن لي من (يَوْمٌ): (فَعْلٌ يَفْعَلُ) كان ممتنعًا، لأنه ليس في شيء من الأفعال ما عينه وقاؤه من حرف العلة، وإنما يقع ذلك في الأسماء التي لا يُصرَّف منها فِعْلٌ نحو: (وَيْحٌ، ووَيْسٌ، ووَيْلٌ)، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٣٠، وانظر المقتضب ٢٢٢/٨.

(٤) يقول: إن الفِعْلَ لا يبنى من (أأَةُ) المشتقة من (يَوْمٌ)، لأن عين الفعل وأو، وقاؤه ولامه همزتان، ولو بُني من شيء من هذا فِعْلٌ لزمه ما يُستثقل مع الإعلال، فلو بُني منه مثل (قَالَ، يقولُ) لوجب أن يقال: (يَاَمٌ، يَيَّومُ)، وكذلك في (وَيْحٌ) و(وَيْسٌ) لو صيغ منها =

قال سيبويه: فإذا قلت: أُنْعِلْ، ومُنْعَلٌ، ويُفْعَلُ؛ قلت: أُووِمٌ وُووِمٌ،  
ومُووِمٌ، لأنَّ الياء لا يلزمها أن يكون بعدها ياءً أبداً<sup>(١)</sup>.

فإذا لم يلزم أن تكون بعدها ياء كان مثل ياء (فِيُعَل) يلزمها المدَّة  
ولا تدغم كما يدغم (بُويِع) لما لم يلزم واو (فُوَعِل) من فَيُعَلتُ، وكانت قد  
تكونُ ياءً في (فِيُعَل) بهذا الذي يعني .

وقال أبو العباس: الخليل يقول: أُووِمٌ، وُووِمٌ، لأن الواو منقلبة من  
ياء، فلما بناها هذا البناء جعلها مدَّة وإن كانت أصلية، لأنها منقلبة كما  
انقلبت واو (سُوَيْر) من ألف (سَايِر)، فقد صارت نظيرتها في الانقلاب،  
قالوا: وفي أُووِمٍ منقلبة عن ياء كما أنها في (سُوَيْر) وفُوَعِلٍ من فَيُعَلٍ من  
(يُعَلتُ) منقلبة عن ياء وألف، فلما صارت هذه الواو موافقة لهذه المدات  
التي لا تدغم لم تدغمها وإن خالفتها في باب الزيادة، والأصل (قَالَ) .

---

== مثل (بَاعَ، يَبِيْعُ) لقبيل فيها: (وَأَحَ، يُويِعُ)، والأصل: (وَيَحَ، يُوِيْعُ)، فيجب حذف الواو  
التي هي فاء الفعل، لدخولها في باب (وَعَدَ، يَعدُّ) كما يجب إعلال الياء التي هي عين  
الفعل؛ لدخولها في باب (بَاعَ، يَبِيْعُ) فيلحقه اعتلالان من جهتين . . . انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٠، قال المبرد: «ولا يكون فِعْلٌ في مثل (أَأْتِ)؛ لأنها  
حروف كلها معتل؛ لأن الألف من حروف العلة»، المقتضب ٢٢٢/١ .

وقال أبو سعيد: «وأما (أَأْتِ) فلر بني منه فِعْلٌ للزومه تغيير، لأنه يلزمه في الماضي (أَأْتِ)  
{وفي المضارع}: (يَأْتِي) إن كانت ألفه منقلبة من واو، وإن كانت منقلبة من ياء قلت: {في  
مضارعه}: (يَأْتِي)، فإذا كان الفعل للمتكلم قلت: (أوتت أو: أيتت) وتقلب الهمزة التي هي  
لام الفعل واواً أو ياءً لاجتماع الهمزتين لما سقط عين الفعل اجتمعت همزتان وهما فاء الفعل  
ولامه، فيجتمع فيه إعلال بعد إعلال». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٠ .

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢، وقوله: (أبدأ) في آخر النص ليست في الكتاب، وليست في شرح  
السيرافي .

والذي عليه النحويون غير الخليل في (أَفْعَل) منه (أَيِّم) ، لأنها أصلية، فالإدغام لازم لها لأن المدّ ليس بأصل في الأصول فأما الخليل فيعتبر هذه الياء بياء (أَيَّقَنْتُ) ، بحيث صحت في (أَيَّقَنْتُ) صححه من (أَفْعَل) بين (اليوم) مدّة ولم يدغمها في العين<sup>(١)</sup> .

قال سيبويه: فإذا كسرت على الجمع هَمَزت فقلت: أَيَاتِمٌ، لأنها اعتلت ها هنا كما اعتلت في (سَيِّد) ، والياء قد تُستثقل مع الواو، فكما أجريت (سَيِّد) مجرى فَوَعَلٍ من (قُلْتُ)<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي: أي في أن هَمَزته فقلت: (سَيَائِدُ) كما تقول في (فَوَعَلٍ) (فَوَاعِلُ) ، فكما أجريت ما أدغم فيه حرف زائد مجرى ما أدغم فيه حرف أصلي في همزك إياه في التفسير لقربه من الطرف، واجتماع ياءين أو واوين، أو واو وياء، وأعني بالأصليين (أَيِّم) و(أَوَّلًا) والزائدين (سَيِّدٍ وَقَوْلٍ)<sup>(٣)</sup> .

(١) المقتضب ٢٢٣/١ بتصريف ، وقد وسع أبو علي فكرة أبي العباس حول إجماع النحويين على خلاف الخليل في هذا الموضوع .

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢ .

(٣) انظر المقتضب ٢٢٠/١ - ٢٢٢ ، قال أبو سعيد: «إذا جمعت (أَيِّمًا) الذي هو (أَفْعَل) من (يَوْم) قلت: أَيَاتِمٌ، فهمزت لوقوع ألف الجمع بين ياء وواو، كما همزت في (سَيِّد) إذا جمعت قلت: سَيَائِدُ، وأصله (سَيَّارِد) . . .»

قال: فكما أجريت سَيِّدًا مجرى (فَوَعَلٍ) من (قُلْتُ) ، كذلك يجري هذا مجرى (أول) (الكتاب ٣٧٦/٢) ، قال القاضي: يعني أن (فَوَعَلٍ) من (قُلْتُ) لو جمعته بجري مجرى (أول) ، فنقلتُ فَوَاعِلُ ، كما قلت: أوائل، والأصل: أو أول، وقواويل، فلما جرى (فَوَعَلٍ) مجرى (أَفْعَل) كذلك جرى (أَيِّم) وهو (أَفْعَل) مجرى (سَيِّد) وهو (فَيَعَل) لأن أصل (أَيِّم) ياء وواو، كما أن أصل (سَيِّد) كذلك، شرح السيرافي للكتاب، ج ١٦ ، ق ٣١ ، وانظر النصف ٤٤/٢ - ٤٥ .



قال سيبويه: وأما أفَعَوَعَلْتُ من (قُلْتُ)، فبمنزلة افَعَوَعَلْتُ من (سِرْتُ) في (فَعَلَّ) (١).

قال أبو علي: يعني أنه مثله في أن يبيِّن ويمدّ فلا يدغم (٢).  
قال سيبويه: وأتمتْ افَعَوَعَلْتُ منها كما تُتمُّ فاعَلْتُ وتَفَاعَلْتُ لأنهم لو أسكنوا فيه حذف الألف (٣).

قال أبو علي: يقول: لو أسكنوا الواو التي بعد واو (افَعَوَعَلَّ) في (اقوَوَلَّ)، والتي بعد الألف من (قاوَلْتُ) سقطتا لالتقاء الساكنين أَلِف (فاعَلْتُ) وعينُها وواو (افَعَوَلَّ) وعينُها.

قال أبو الحسن: أقولُ: اقوَيْلْتُ لثلاثِ واوٍ فإذا قلت: فُعِلَّ قلت: اقوَوُولَ.

يقول: جمعت بين ثلاثِ واوٍ إحداها مضمومة لأن الثانية كالمدة كما فعلت ذلك في قُوُولَ.

قال أبو علي: [أ/١٩٣] يقول: لا أدغم الواو الوسطى في الثالثة ولا أقلب الثالثة ياءً، لأن الوسطى مدَّة، وغير لازمة كما أن الأوَّل من (قُوُولَ) غير لازمة فلا أدغم.

\* \* \*

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) يقول الرماني: (افَعَوَعَلَّ) من (قُلْتُ): اقوَوَلَّ بالإقام عند سيبويه، لأن إحدى الواوَات مدغمة، تقوى بالإدغام حتى تتصرف بوجوه الإعراب في عَنُو ونحوه. والأخفش يقول: (اقوَيْلَّ) لثلاثِ واوٍ في مثل هذه الصفة من (افَعَوَلَّ) فإذا بني منه فعل ما لم يُسم فاعله قيل: اقوَوُولَ على المذهبين جميعاً، لأن الواو الأخيرة تصير مدَّة؛ فصح كما تصح في (سُوَيْر) ٤٠٠، شرح الرماني للكتاب، ج٥، ق ١١٠.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

## ومن بَابِ تَقْلِبِ فِيهِ الْيَاءِ وَأَوْأُ (١)

قال سيبويه : ولم تجعل هذه الأشياء بمنزلة (بِيضٍ) ، و(قد يَبِيعُ) حيث خرجتُ إلى مثالها هذا (٢).

قال أبو علي: يقول: لم يبدل من الضمة في فاء (كُوَلِّ) (٣) لتصح الياء كما أبدل منها كسرة في فاء (فُعَل) لتصح الياء، وذلك في نحو (بِيضٍ) . . . وقوله: حيث خرجتُ إلى مثالها هذا يعني (كُوَلِّ) (٤).  
قال سيبويه: وكان الفعل ليس أصل يائه التحريك (٥).

(١) الكتاب ٣٧٧/٢، وفي المخطوطة: ( . . . تَقْلِبِ فِيهِ الْوَاوِ يَاءً )، ورواية السيرافي والرماني توافق ما في الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٧٧/٢ مع قليل من الاختلاف، ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقة.

(٣) في المخطوطة: (كُوَلِّ).

(٤) يقول أهرسعيد: «إذا بنينا من (الكيل) فَعَلَّل، أو فَعَلَّل، قلبت الياء وأو؛ لانضمام ما قبلها وما بعدها من الطرف، ولأن هذه الياء لا تكون في تصاريف هذا البناء إلا ساكنة. . . ويشبه فَعَلَّل وفَعَلَّل من الكَيْلِ بِيضًا، وَيَبِيعُ، وذلك أن (بيضًا) جمع أبيض، والياء قريبة من الطرف، (ويَبِيعُ) أصله (فُعَل) بتحريك العين منه، وهو أيضًا قريب من الطرف، فلما كانت الياء في (فَعَلَّل) وهي عين الفعل لا تحرك في تصاريفه، أشبه ياء (بَيْطَرٌ) وأَيْقَنٌ، فلما قلت فيما لم يُسَمِّ فاعله، وفيما انضم أوكه: بُوَطِرٌ، وأَوْقِنٌ؛ وجب أن يقال: كُوَلِّ.» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣١.

ويقول الرماني: «الذي يجوز في الياء التي تقلب أوأ إجراءها على ذلك بسكونها وانضمام ما قبلها وبعدها عن الطرف، ولا يجوز فيما قرب من الطرف إلا تغيير ما قبلها، نحو: (بِيضٍ)؛ لما لم يكن بين أول الكلمة وآخرها إلا حرف واحد، وكان تغيير الحركة إلى الحركة أسهل من تغيير حرف إلى حرف لزم ذلك فيما قرب من الطرف . . .» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٠ - ١١١.

(٥) الكتاب ٣٧٧/٢.

قال أبو علي: يقول: ليس أصل الاسم والفعل تحرك عينها، كما أنه إذا كان على ثلاثة نحو (بيع) فأصل عينه التحريك قبل الاعتلال.  
قال سيهويه: والاسم يجري مجرى (موقن)<sup>(١)</sup>.  
قال: يعني أنه لم تقلب من ضمة فائه كسرة، كما لم تقلب ضمة فاءات هذه الأشياء.

وأشده سيهويه: (٢)

مُظَاهِرَةٌ نَبِيًّا عَتِيقًا وَعَوْطًا فَقَدْ أَحْكَمَا خَلَقًا لَهَا مُتَبَايِنًا  
وقال: العَوْطُ فُعْلٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٢) البيت من الطويل ولم ينسبه سيهويه، وأنشده على قلب الياء وأوا في العَوْطُ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها كما انقلبت في (موقن)، وأصله من اليقين، الكتاب ٣٧٧/٢.  
قال أبو سعيد: «العوط الذي ذكره سيهويه من الياء، وهو اعتياط رجم الناقة، أو الأتان إذا كانت كذلك عائط». قال أبو ذؤيب:

فَرَمَى فَأَنْقَذَ مِنْ نَحْوِصِ عَائِطٍ سَهْمًا فَخَرَّ وَرَيْشُهُ مُتَصَمِّعٌ

قال أبو عبيد: يجمع عائط: عَيْطٌ، وَعَوْطٌ، فمن قال: عَيْطٌ فهو كما قال سيهويه وهي بمنزلة (بيض)، ومن قال: عَوْطٌ جمعها من الواو بمنزلة سَوْدٌ، وحينئذ لا يكون لسيهويه حجة في عَوْطٍ في الاستشهاد على (كؤل) من الكَيْل، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٣١، وانظر الشاهد وشرحه في شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١١، وأنشده في المنصف ١٢/٢ دون نسبة وقال: قلبت الياء وأوا لانضمام ما قبلها، وكانت في الأصل (عَيْطًا، فقلبت الياء وأوا... ولم نرهم قالوا: (عَيْطًا) ففتحو العين لتصح الياء. وانظره في المصدر نفسه ص ٤٢ مع تفسيرات وتعليقات أخرى، وانظر البيت في كتاب النكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٠٧/٢، ولسان العرب ٢٣٢/٩ (عيط).

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢.

قال أبو علي: وجه الاحتجاج في هذا الموضع بعُوْطَط، أي قالوا: عُوْطَط، فلم يقلبوا الضمة كسرة كما فُعِلَ في (بيض)، واستدل على أن هذه الواو منقلبة عن الياء بسماعهم تَعَيَّطَتْ، فالواو في (عُوْطَط) منقلبة عن هذه الياء (١).

\* \* \*

### ومن باب ما الهمز فيه في موضع اللام (٢)

قال أبو علي: العين من (سَاء) واو، يدل على ذلك قوله: (يَسُوء)، (وداء) العين فيسه منقلبة عن واو، يدل على ذلك قولهم: (أَدْوَاء) في الجمع، (وجاء)، عينه ياء، يدل عليها قولهم: (يَجِيء) (٣).  
قال سيهويه: اعلم أن الياء والواو لا يُعْلان واللام ياء أو واو (٤).  
يعني أنهما لا يُعْلان إذا كانا عينين، ومثال ما العين واللام فيه معتلان: يَجِيءًا، وَيَلْوَى، أَعْلُ اللام، ولم تَعْلُ العين (٥).

(١) يقول أبو الفتح: «إنما سُمع إبدال الضمة كسرة لتصح الياء في (بيض) جمع (أبيض)، وما كان على وزنه من الجمع، فإذا زال ذلك البناء وجب إثبات الضمة، وقلب الياء واوًا، هذا من طريق القياس، وقد ورد السماع أيضًا بتقويته في قولهم: (عُوْطَط) وهو من (تَعَيَّطَتْ الثاقفة)، وأصله: (عُيْطَط) فانقلبت الياء واوًا...»، انظر المنصف ٤٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٧/٢ مختصرًا.

(٣) الأمثلة الواردة هنا كلها في مفتتح هذا الباب من الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٥) يقول الرماني: «لا يجوز إلا إعلال الحرف الذي هو أحق بالإعلال، وهو حرف المدّ واللين، مع أن الهمزة أقرب إلى الحرف الصحيح، لأنها تصح في مواضع لاتصح فيها حروف المدّ واللين، نحو: قرأ، وزأر، فهي أقرب إلى الحروف الصحاح، وليس لها ما يناسبها كمناسبة الأحرف الثلاثة بالمدّ واللين، ولا يجوز إعلال العين واللام لما في ذلك من الإجحاف والإخلال، إذ =

قال سيبويه: ولم تكن لتجعل بَيْنَ بَيْنَ، من قبل أنهما في كلمة واحدة وأن التضعيف لا يفارقه<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: صار تليين الهمزة الثانية من الكلمة الواحدة لازماً كلزوم الأدغام في المثلين إذا اجتمعا في كلمة<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: ولم يجعلوا هذا بمنزلة (حَطَايَا)، لأن الهمز لم يعرض في الجمع<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: ما بعد الجيم من (جَاءَ) بمنزلة ما بعد الطاء من (حَطَايَا) لأن الهمزة في كلا الموضعين بعد الألف، وبعد الهمزة همزة إلا أن الفصل أن همزة (جَاءَ) لم تعترض في جمع، وهمزة (حَطَايَا) اعترضت في الجمع، أعني الأولى<sup>(٤)</sup>.

---

لو أعلت الهمزة على قياس إعلالها إذا اجتمعت مع همزة أخرى، لأدى ذلك إلى الإبدال ثم الحذف الذي يُخلّ بالكلمة، فلهذا لا يجوز أن يجمع على الكلمة إعلال العين واللام، ولكن تُعل العين لأنها أحق بذلك... فيجري (سَاءَ يَسُوءُ) مجرى (قَالَ يَقُولُ)، و(جَاءَ يَجِيءُ) مجرى (بَاعَ يَبِيعُ)... انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١١٣.

(١) الكتاب ٣٧٧/٢ باختصار.

(٢) يقول أبو سعيد: وإنما أراد سيبويه بهذه المقدمة أن يبين أن الأفعال الثلاثية التي لاماتها همزات وعيناتها ألفات نحو ما ذكرنا من (سَاءَ، وسَاءَ، وجَاءَ) وما أشبه ذلك ليست من باب (حَوَى، وأَحْيَا) وأن هذه الهمزات هي أصلية غير منقلبة من ياء ولا واو، وأن سبيل الهمزة في (جَاءَ يَجِيءُ) كسبيل العين في (بَاعَ يَبِيعُ) وسبيلها في (سَاءَ يَسُوءُ) كسبيل اللام في (قَالَ يَقُولُ)، وأن اللام من الفعل صحيح والعين معتلة، فأعلت العين بأن قلبت ألفاً، وتركت اللام همزة كما كانت،... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٥، ق ١١٣.

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢ - ٣٧٨.

(٤) قال الرمانى: «... ولا يجوز أن يجري (جَاءَ) مجرى (حَطَايَا) وإن كانت الهمزة عارضة - لأنها عرضت في جمع»... انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١١٣. وقال =

قال سيهويه: [١٩٤/أ] واعلم أن ياء (فَعَائِل) أبدأ مهموزة<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: نحو جِيَاءٍ<sup>(٢)</sup>، ولا تقلب الهمزة فيه، ولا الياء كما  
 فعلت ذلك بِحَطَايَا؛ لأنه واحد، فهو مثل جاء الذي هو أيضاً واحد، وكذلك  
 (فُعَاعِل)، تقول: جِيَاءٍ، فتقلب الياء الموزونة العين الثانية همزة لقربها من  
 الطرف، ومجيئها بعد ألف قبلها ياء، ولا تقلبها لأنها واحد كما قلت في  
 (حَطَايَا)، لأن (فُعَاعِل) واحدٌ (وَحَطَايَا) جمع<sup>(٣)</sup>.

أبو سعيد: «المرضي عند الخليل أن يكون (جَاءَ) وبابه قد طرد القلب فيه لطلب التخفيف،  
 وذلك أنا رأيناهم قد استثقلوا هذه الهمزة المنقلبة من الياء والواو في (قائل، ورائع، وهائب)  
 وليس بعدها همزة حتى قدّموا وأخروا، فقالوا في (شائك: شاكِي) وفي (لاكث: لاثِي)،  
 فلما أجروا عين الفعل إلى موضع لامه لثلا تلزمهم هذه الهمزة فيما لام فعله صحيح فراراً  
 وفعلوا ذلك بالصحيح فراراً من هذه الهمزة... فجاء وشَاءَ قد نقل عند الخليل عن  
 (فَاعِل) إلى (فَالِع)، وقوله: (فالتقت همزتان ولم تكن لتجعل بين بين من قبل أنهما في  
 كلمة واحدة) يعني أن (جائياً) - وإن كان أصله همزتين - فلا يجوز تخفيف إحداهما بأن  
 يجعلها بين بين وتحقيق الأخرى، كما جاز أن يجعلها بين بين في (قائل وهائب)؛ لأن جعل  
 الهمزة بين بين يبقى أثر الهمزة فيها، لأن همزة بين بين هي التي بين الهمزة وبين الحرف الذي  
 منه حركتها، كأننا إذا جعلنا حركة همزة (قائل) بين بين جعلناها بين الهمزة والياء لأنها  
 مكسورة والكسرة من الياء... قال: (ولم يجعل هذا بمنزلة خطايا)، يعني أن (حَطَايَا)  
 الأصل فيه: (حَطَايَا) بهمزتين، كما أن (جائياً) بهمزتين، غير أن همزة (خطايا) كانت  
 عرضت في جمع، وهمزة (جائياً) لم تعرض في جمع. «والجمع أثقل من الواحد. انظر شرح  
 السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٣، وانظر المنصف ٨٦/٢ - ٨٧.

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) في المخطوطة: (جِيَادٍ) بالبدال.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٣.

قال الرماني: «وأما فعائل من (جَفْتُ، وَسَوْتُ) فتقول فيه: (جِيَايَا، وَسَوَايَا)، لأن واحده  
 لا يخلو من أن يكون فَعِيْلَةً أو فَعُولَةً، أو فَعَالَةً، أو فَعَالَةً، أو فَعَالَةً، وأيهما كان فهذا جمعه  
 والهمزة عرضت له في جمع...»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٣.

قال سيهويه: لأنك أجريت واحدا مجرى الواحد من شَأوتُ<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: لا تقلب الياء ألفًا، والهمزة المنقلبة عن الياء ياء  
 في الجمع، كما لا تقلبها في (قَوَاعِلِ) من (شَأوتُ)، لأن (جَاءِ) وإن كانت  
 همزته منقلبة، فبمنزلة (شَاءِ) من (شَأوتُ) في أن همزتهما جميعًا ثابتتان  
 في الواحد لم يعترضهما كما اعترضت همزة (قَوَاعِلِ) من (شَوَيْتُ) في  
 الجمع، ولم يكن في الواحد، فقَوَاعِلِ من حيث لا تقلب منها ما ذكرنا، كما  
 لا تقلب من (قَوَاعِلِ) من شَأوتُ لاتفاقهما في ثبات الهمزة في كل واحد  
 منهما.

قال سيهويه: وأما فَعَائِلِ من جِئْتُ وسُوْتُ فكخطأيًا، تقول جَيَايَا  
 وسَوَايَا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: لأن همزته تعرض همزة (مَطِيئةٌ وَحَطِيئةٌ) فيه، فهو خلاف  
 (قَوَاعِلِ) من (جِئْتُ)، وهذه الياء التي بعد ألف الجمع في جَيَايَا والياء  
 المبدلة من الهمزة التي تبدل من ياء (فَعَيْلةٌ) أو ألف (فَعَالَةٌ) أو واو  
 (فَعُولَةٌ)<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢، وفي المخطوطة بالشين في (سُوْتُ، وسوايا).

(٣) علل أبو سعيد هذا بقوله: «إن (فَعَائِلِ) إما أن تكون جمع (فَعِي) أو (فَعُولِ) أو (فَعَالِ)  
 ونحو ذلك مما سكن حرف المد في واحده، ولحقته المدة، وإما أن تكون جمع (فَعَيْلِ) نحو  
 (عَشِيرِ) وما أشبه ذلك، فإن كان جمع الأول فهو مهموز كما همز جمع سفينة وعجوز  
 ورسالة، وإن كان من الثاني وقعت ألف الجمع بين ياءين أو ياء وواو، وهي بقرب الطرف  
 فهمزت لذلك...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٣.

قال سيبويه: وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في (جئت) حين قالوا:  
فَاعِلٌ ولم يصلوا إلى حذفها<sup>(١)</sup>، الفصل.

قال أبو علي: أي إلى حذف الهمزة المنقلبة عن العين التي هي ياء في  
فَاعِلِ، (كراهية أن يلتقي الألف في (فَاعِلِ) والياء)<sup>(٢)</sup>.

يريد: الياء الساكنة المنقلبة عن الهمزة التي هي لام يَقُولُ لو حذف  
الهمزة من (جَاءِ) كما حذفت من (شَاكٍ) (ولَاثٍ) لالتقى ساكنان، وفي  
(شَاكٍ) لا يلتقي ساكنان، لأن الكاف حرف صحيح فهذا الحذف في (شَاكٍ)  
تقوية لقول غير الخليل، لأن حكم (جَاءِ) على هذا كان يلزم أن تحذف  
همزته المنقلبة عن العين كما حذفت في قولهم: (شَاكٍ)، إلا أن الحذف لم  
يكن فيه كما جاز في (شَاكٍ) (ولَاثٍ) لما يلزم التقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: فأما فُعَائِلٌ من جِئْتُ فَجُئِيًا<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٨/٢ مختصراً، والضمير يرمي إلى قوله: «وأكثر العرب يقول: لَأْتُ وشَاكٌ  
سلاحه، فهؤلاء حذفوا الهمزة...»

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢، وهذه الجملة من تمام سابقتها.

(٣) قوله: (لَأْتُ وشَاكٌ سلاحه) قد أوردهما سيبويه في الشعر.  
فعلى الأولى قول العجاج:

لَأْتُ بِهَا الْأَشْيَاءُ وَالْعُبْرِيُّ

وعلى الثانية قول طريف بن تميم العنبري:

فَتَعَرَّفُونِي إِنِّي أَنَا ذَاكُمْ شَاكٌ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مَعْلَمٌ

مستشهداً بهما على قلب (لَأْتُ وشَاكٍ) من (لَأْتُ وشَاكٍ). انظر الكتاب وهاشمه  
٣٧٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٨/٢.



قال أبو علي: معنى قوله: وأما (فُعَائِلٌ) من (جِئْتُ) ومن (بِعْتُ) وكذلك سائر هذه الأبنية التي في هذا الباب، أي أنك تبنيه من الحروف التي هي أصول، كالفاء والعين واللام، ولا يريد إذا قال مثلاً فُعَائِلٌ من (جِئْتُ) أنك تبنيه من لفظ هذه الكلمة، ولكن من الكلم التي هذا البناء، وغيره مأخوذة منه<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: فهي كمُفَاعِلٍ من شَأَوْتُ<sup>(٢)</sup>.

أي في لزوم الهمزة له، وأنها لم تعرض فيهما في جَمْعٍ.

قال: وإنما فعلت ذلك لالتقاء الهمزتين ولزومهما<sup>(٣)</sup>.

قال: يقول: تزيد على اللام التي هي همزة لآماً، فتلتقي همزتان

فتبدل [ب/١٩٤] الثانية بحسب حركة الأولى<sup>(٤)</sup>.

قال سيهويه: وأما فُعَاعِلٍ من جِئْتُ وسُوْتُ، فتقول: سَوَايَا

وجَيَايَا<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أي أننا متى بنينا (فُعَائِلٌ) من (جِئْتُ) اجتمعت في آخره همزتان، فجعلت الأخيرة ياءً كراهية لاجتماع الهمزتين، وذلك أن لام الفعل من (جِئْتُ) همزة، وفي (فُعَائِلٌ) همزة زائدة بعد الألف، فتلتقي همزتان، فلا يجوز أن تقول: (جَيَايَا)؛ لأن الهمزة لم تعرض في الجمع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٤.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢ وفي المخطوطة: (فهي كمُفَاعِلٍ).

(٣) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٤) فَعَلُّوْا من (جِئْتُ وَقَرَأْتُ): جَيَايَا، وَقَرَأَى، فتجتمع همزتان، تقلب الثانية على حركة ما قبلها، فتقلب أَلْفًا في (فَعَلُّوْا)، كما تقلب ياء في (فَعَلُّوْا) . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٤.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢.

قال أبو علي: لأن الهمزة تعرض في الجمع كأنه جمع سُوءٍ، وجِيَاءٍ ولو جمعت مثله من القول لهمزته فقلت: (قَوَائِلِ)، فاعترض الهمز في الجمع، وكذلك يعترض في جمع (سُوءٍ)، فإذا اعترض الهمز في الجمع صار عمله كعمل (خَطِيئَةٍ) سواء.

قال أبو علي: (جِيَاءٍ) على قول من يرى القلب كأنه إذا جمع (فُعَلٌ) الذي هو (جِيَاءٌ)، و(سُوءٌ) فقد جمع جِيَاءٌ وَسُوءٌ، لأنه لما بيّن العينين بألف الجمع، أدى الأولى من العينين سلامة على ما كانت عليه، ثم قلب الأخرى وهي الثانية إلى موضع اللام، ونقل اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين التي هي الواو، فلم يلزم أن تجعل هذا الحرف الذي بعد ألف الجمع ياء مبدلة من همزة مبدلة من ياءٍ أو واو، لكنها همزة أصلية غير مبدلة من شيء، ألا ترى أنها لام الفعل، نقلت إلى موضع العين الثانية، فتقدير (جِيَاءٍ) جمع (جِيَاءٍ) على قول الخليل (فَعَالِعٍ) وتقديره على قول الآخرين (فَعَاعِلٍ) مقلوبة إلى (فَعَاعِلٍ).

قال سيبويه: فشبها بقوله: شَوَاعٍ، وإنما يريد شَوَائِعُ<sup>(١)</sup>.

قال: (٢) (شَوَائِعٍ) مقلوب عنها شَوَاعٍ<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: فأجريت مُجْرِي وَاو (شَأْوَتْ)، وِيَاء (نَأَيْتُ) في فاعل<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٩/٢ يريد: أنه في حال الجمع مجرى مجرى (قَوَاعِلٍ) من شَوَيْتُ فتقول:

(شَوَائِعًا) فتكون مثل (مَطَائِيًا) لأن الهمزة عرضت في الجمع وبمدها ياء، أو أن تقلبها

فتقول: (شَوَاعٍ) كما قلت: (جِيَاءٍ)، لأنهما همزتا الأصل.

(٢) هو أبو علي نفسه.

(٣) القلب هنا أن يقال: (شَوَاعٍ) وهو إنما يريد: (شَوَائِعٍ) وعندئذ ينبغي له أن يقول: (جِيَاءٍ

وَسَوَاءٍ): لأنهما همزتا الأصل التي تكون في الواحد، قال الشاعر:

==

قال: يعني في أن لم تقلب، لأنه (قَوَاعِلِ) وما كان على وزنه أَلْفَا  
لم تقلب من همزته التي هي عين ياء كما لم يقلبا في (شَوَاءٍ وَقَوَاءٍ) ألا  
ترى أنك لم تقلب في (جِيَاءٍ) ذُبَيْنِكَ، كما لم تقلبهما في (شَوَاءٍ) لاجتماع  
الهمزتين في أنهما في الآحاد وغير معترضين في الجمع<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: والذين قالوا: (سَوَائِيَّةٌ) حذفوا الهمزة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: وزن (سَوَائِيَّةٌ) فَعَائِيَّةٌ محذوفة اللام<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: مَلَكٌ<sup>(٣)</sup>، الهمزة فيه فاء الفعل لأنه من الأَلْوَكِ،

وكان أولها كصَابٍ مَقَامِيرٍ ضُرِبَتْ عَلَى شُرُونٍ فَهِنَّ شَوَاعِي

يريد: فهن شوانع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٥.

(١) انظر المقتضب ١٤٠/١ - ١٤١، ولهذا أمثلة كثيرة منها قوله:

لَقَدْ زَوَّدْتَنِي يَوْمَ قَوْمِ حَزَازَةَ مَكَانَ الشُّجَا مَجْمُولٌ حَوْلَ التَّرَائِقِ

قالوا: أراد التراقي. وقول الآخر:

تَكَادُ أَوَالِيهَا تَفْرَى جَلُودَهَا وَيَكْتَحِلُ التَّالِي بِمُورٍ وَحَاصِبٍ

يريد: أوائلها.

قال أبو الفتح: «ومذهب من لم يقل بالقلب في (خَطَائِيَا) عندي أقوى من قول الخليل وذلك

أنه حكى عنهم: «غَفَّرَ اللَّهُ لَهُ خَطَائِيَّتَهُ» بوزن (خَطَاعِيَّةٌ).

وحكى أبو زيد: (دَرِيْقَةٌ، وَدَرَائِقِيٌّ - بوزن دَرَاعِيٌّ - وَخَطِيْشَةٌ وَخَطَائِيٌّ). انظر

المنصف ٥٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢، وقام المسألة قوله: «وسألته عن قوله: سَوَائِيَّةٌ فقال: هي فَعَائِيَّةٌ

بمنزلة علانية، والذين قالوا... الخ».

(٣) حذف اللام هنا شبيه بحذف الهمزة في (هَارٍ، وَأَثَرٍ)، فيقال فيه: مَأَلِكَةٌ، وَمَأَلِكَةٌ، قال

علقمة بن عبدة:

فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَكٍ تَنْزَلُ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

فهمز (مَلَكٍ) وهو واحد الملائكة، فالمَلَكُ مخفف الهمزة المحذوفة من (مَلَأَكِ)، والمَلَكُ مشتق

من الألوكة والمألكة، وهي الرسالة، لأن الملائكة رسل الله.

وقول لبيد:

وَعَلَامَ أَرْسَلْتَهُ أُمُّهُ بِاللُّوكِ . . . (١).

قال أبو جعفر الطبري: «الملائكة جمع ملاك، غير أن أحدهم بغير الهمزة أكثر وأشهر في كلام العرب منه بالهمز، وذلك أنهم يقولون في واحد: مَلَكٌ من الملائكة، فيحذفون الهمز منه، ويحركون اللام التي كانت مسكنة لو هُزِمَ الاسم . . . وربما جاء الواحد مهموزاً كما قال الشاعر:

فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِلْمَلَكِ تَحَدَّرَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ  
وقد يقال في واحد: مَلَكٌ، فيكون مثل قولهم: جَبَدَ وَجَدَّبَ، وَشَامَلَ وَشَمَّالَ، وما أشبه ذلك من الحروف المقلوية.

(١) هذا بعض بيت من الرمل من قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة، وهو بتمامه:

وَعَلَامَ أَرْسَلْتَهُ أُمُّهُ بِاللُّوكِ قَبْلَنَا مَا سَأَلْ

وبعده:

أَوْ تَهْتَهُ فَاتَّاهَ رِزْقُهُ فَاشْتَوَى لَيْلَةً رِيحٌ وَاحْتَمَلُ

انظر ديوانه / ١٧٨، فاللوك: الرسالة، وهي أيضاً المألكة (بضم اللام وفتحها)، قال سحيم:

أَلِكْنِي إِلَيْهَا عَمْرَكَ اللَّهَ يَا فُتَى بَأْيَةِ مَا جَاءَتْ إِلَيْنَا تَهَادِيَا  
فقال: أَلِكْنِي: أي أهلكها عني رسالة، انظر ديوانه / ١٩ وهناك تجمد بيت لبيد.

وقال الحَصْفِيُّ، عامر المحاربي:

مَنْ مَبْلُغٌ سَعْدَ بْنَ نَعْمَانَ مَالِكًا وَسَعْدَ بْنَ ذُبْيَانَ الَّذِي قَدْ تَخْتَمَا

انظر الفضليات / ٣١٨، وقال ناهغة بني ذبيان:

أَلِكْنِي يَا عَيْبِينَ إِلَيْكَ قَوْلًا سَاهِدِيهِ، إِلَيْكَ إِلَيْكَ عَنِّي

انظر تفسير الطبري / ٤٤٦/١. وقال الأعشى:

وَإِنِّي لَا يَشْتَكِينِي إِلَّا لَوْ كُ، إِذَا كَانَ صَوَّبَ السَّحَابِ الضَّرِيَا

قال: ومعناه لا أزد صاحب الرسالة بغير شيء. انظر المعاني الكبير / ٤١٠/١.

وانظر بيت الشاهد في تفسير الطبري / ٤٤٦/١، قال: فهذا من (أَلِكْتُ)، وانظر البيت

والبيت الذي بعده في المعاني الكبير / ٤١٠/١، وأنشد البغدادي جملة من أبيات القصيدة

التي ضمنها لبيد هذا البيت، انظر خزائن الأدب / ٦٩/١.

يدل على ذلك، إلا أن من قال (مَلَكٌ) فلم يقلبه حذف الهمزة التي هي فاء  
منهما حذفاً<sup>(١)</sup>، ولو قلبها كما قلب (أشياءَ وقسيّ) ونحوهما، فجعل  
الفاء موضع العين ثم قال: (مَلَكٌ)<sup>(٢)</sup> لم يحذف الهمزة حذفاً، لكن خففها  
فحذفها وألقى حركتها على الساكن الذي قبلها على شرط التخفيف في  
مثلها.

قال سيبويه: وكذلك أشياءَ وأشأوى<sup>(٣)</sup>.

قال: والواو في (أشأوى) بدل من الياء التي هي عين الفعل وهو  
نادر عن القياس<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: وكان أصلُ أشياءَ شَيْئَاءَ<sup>(٥)</sup>.

(١) أي لو قال: مَلَكٌ.

(٢) أي قال: مَلَأٌ. وبعد التخفيف والحذف تصبح: (مَلَكٌ).

(٣) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٤) قال الرماني: «زنة (أشياء) على مذهب الخليل لَفَعَاءٌ، قلبت الهمزة التي هي لام الفعل  
والهمزة الزائدة للتأنيث وبينهما الألف، وأصله: (شَيْئَاء) على زنة فَعَلَاءٌ، وهو اسم للجمع  
ليس على واحد، كقولهم: (طَرَقَاء) في الجمع، فلما كره اجتماع همزتين بينهما ألف نقلت  
الهمزة التي هي لام الفعل إلى موضع الفاء، وأدبت الزنة التي كانت لأصل الكلمة وهي زنة  
(فَعَلَاءٌ)؛ فصار (أشياء) على هذه الصيغة.

وأما الأخفش فيذهب إلى أن زنتها (أفعلاء) على قياس (أنصباء) فكان (أشياء) مجتمعة  
همزتان بينهما ألف في التقدير كما اجتمعت في التقدير الأول، فتحذف الهمزة لتلا مجتمعة  
همزتان بينما ألف بإجماع من الخليل والأخفش، إلا أن الخليل غير ذلك بالقلب إلى موضع  
الفاء، والأخفش غيرُه بالحذف... انظر شرح الرماني، ج ٥، ق ١١٥، وانظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٦، لمزيد من الشرح.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

قال أبو علي: يقول: لو لم تقلب (شِبَاءً) على وزن (فَعْلَاءً) (١)، وهو واحد بمعنى الجميع كَرَهْطٍ وَتَفَرٍّ، لأن (فَعْلَاءً) ليس مما يكسر عليه الواحد.

\* \* \*

ومن بابٍ ما كانت الياءُ والواوُ فيه لاماتٍ (٢)

قال سيبويه: لأنهم جعلوا ما قبلهما معتلتين كاعتلالهما (٣).

قال أبو علي: يريد، جعلوا [١٩٥/أ] ما قبل اللام المعتل مغيراً عما عليه الصحيح، وذلك أن فَعَلَ من الصحيح يلزم مضارعه (يَفْعَلُ) وَيَفْعُلُ (٤)، ولا يلزم فَعَلَ المعتل اللام إلا يَفْعِلُ وَيَفْعُلُ (٥)، فقد تغير المعتل عما عليه الصحيح (٦).

(١) الناظر في تعليق أبي علي يظن أنه أضرب عن ذكر جواب (لو)، وإنما جوابه أصل عبارة سيبويه التي قدمها على التعليق، وهذا من خصائص أسلوبه في هذا الكتاب، طلباً للاختصار في التعاليق.

قال الرماني: «وجمع أشبَاءَ أشاوى، كأنه جمع أشاوة، وإنما الأصل في التقدير: شِبَاءٌ، وكان الأصل أن تظهر الياء التي هي عين الفعل، إلا أنها جعلت واواً لتؤذن أن واحده مغير عن أصله، فجاء على مناسبة الواحد بالتغيير تظهر فيه، ونظيره قولهم: ائبته أئوة، وجبته جباوة، للإيدان بمناسبة الواو للياء لأنها خلفتها في الموضع الذي لا يتوجه إلا على المناسبة». انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٦.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٤) نحو (ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَنَصَرَ يَنْصُرُ).

(٥) نحو (رَمَى يَرْمِي، وَغَزَى يَغْزُو).

(٦) انظر توجيه مقدمة سيبويه لهذا الباب في شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٣٧.

قال سيهويه : وذلك قولك : رَمَى يُرْمَى ، وَغَزَا يُغْزَى ، وَهَرَمَى وَمَغْزَى (١) .

قال أبو علي : انقلبت اللام في (غَزَا) ألفاً لأنها في موضع حركة، وما قبلها متحرك، ولم تقلب في (غَزَوْتُ) لأنها ليست في موضع حركة، كما لم تنقلب في (ثَوْبٍ) لما كانت ساكنة، وانقلبت في (بَابٍ) لما كانت في موضع حركة .

قال سيهويه: فلما كثرت (٢) هذه الأشياء عليها، وكانت الواو قد تغلب عليها لو ثبتت أبدلوها مكانها (٣) .

قال أبو علي: يقول: لو لم تبدل الياء من الواو إذا وقعت طرفاً مضموماً ما قبلها، لغلبت الياء عليها فقلبت ياء والضممة التي قبلها كسرة ألا ترى أنه لو لم تبدل من الواو في (أَدَلٍ) ياءٌ قبل أن يضيفه المتكلم إلى نفسه للزم إبدالها مضافة، وكسر ضممتها، كما أنك لو أضفت (عشرين) مرفوعة (ومسلمين) لقلت: عِشْرِي، وَمُسْلِمِي (٤) .

(١) الكتاب ٣٨١/٢، وفيه عطف بين الأفعال الماضية والمضارعة، وفي المخطوطة: (مرمًا، ومغزًا).

(٢) في المخطوطة : (كَلَّت).

(٣) الكتاب ٣٨١/٢ .

(٤) يقول أبو سعيد: «الاسم متى كان في آخره واو قبلها ضمة، وجب قلبها؛ لقولنا في (أدلو: أدلي)، وفي (أحقو: أحقي) وليس هو مثل الفعل كَيَغْزُو وَيَدْعُو، وذلك لأن الاسم يلحقه التنوين والنسبة وسائر ما ذكر؛ فيجب في بعضها تغيير إلى الياء، فأثروا قلب الواو ياءً في كل حال...»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٨ .

قال سيهويه: ومن ثم قالوا: مَغزُوٌ كما ترى (١).  
 أي تصحح الواو لما سكن ما قبلها وإن كان قبل الساكن منها ضمة.  
 قال سيهويه: فقال: إذا فعلت ذلك تركتها ياءً على حالها، لأنني  
 إنما (٢) خَفَفْتُ ما قد لزمته الياء (٣).  
 أي، خففت كلمة قد لزمته الياء، وعلى ذلك لحقتها التخفيف (٤).  
 قال سيهويه: ولو قالوا: غَزُوَ وشَقُوَ، لقالوا: لَقَضِيَ الرَّجُلُ (٥).  
 يقول: لو قيل: (غَزُوَ) فَرُدَّ الواو لتخفيف الكسرة لِقَضِيَ: لَقَضِيَ  
 الرَّجُلُ، فَرُدَّتْ الياء لتخفيف الضمة، ولا يردُّ واحد منهما كما لا يُردُّ في  
 التثقيب، لأن الحركة منوية، والياء يدل على ذلك (٦) [أ/١٩٥].

(١) الكتاب ٣٨١/٢.

(٢) في المخطوطة: «لما».

(٣) الكتاب ٣٨٢/٢، وهذا جواب الخليل لما طرحه عليه سيهويه حين قال: «وسألته عن قوله: غَزِي وشَقِي إذا خَفَفْتُ في لغة من قال: عَصْرًا، وَعَلِمَ، فقال: ...».

(٤) يقول الرماني: «إذا خفف غَزِي وشَقِي قيل: غَزِي وشَقِي، لأن التخفيف عارض لا يُردُّ لأجله الحرف الذي أبدل إلى حرف غيره»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠. فلم تبدل الياء في غَزِي وشَقِي وأوًا، ولكنها بقيت مع التخفيف على حالها.

(٥) الكتاب ٣٨٢/٢، وقوله: (٠٠٠ الرجل) غير موجودة في الكتاب، ظاهرة عند أبي سعيد كما في التعليقة، وقد سبق عرض هذه المسألة، انظر ص ١١، ٥٩، من هذا الجزء.

(٦) عندما يبدل حرف إنما يكون البديل لعلة موجهه، وعندئذ يصير الحرف المبدل بمنزلة حرف من الكلمة، يشبه فيها وإن زالت العلة الموجهة للبديل ما لم تغير الكلمة عن معناها في نفسها، نحو قولنا: أُغزِيْتُ، ودَأْنِيْتُ، فالأصل فيهما: أُغزَوْتُ، ودَأْنَوْتُ، ولكن الواو تنقلب في المستقبل ياءً في قولك: تُغزِي، ويُدَأْنِي، لانكسار ما قبلها، فجعلت في الماضي كذلك وإن لم يكن ما قبلها مكسورًا، لأي المضى والاستقبال ليس باختلاف، ألا ترى أن المستقبل يصير ماضيًا إذا أتى عليه زمان كونه... فإذا كان القلب الذي يجب في المستقبل =



قال سيهويه: لأنه<sup>(١)</sup> أسكن العين، ولو كسرهما لحذف<sup>(٢)</sup>.

قال: يقول: لو كسرهما لحذف اللام، لأنها لا تضم إذا كسر ما قبلها لكنها تسكن<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: وتقول سَرُووا على الإسكان، وسَرُوا على إثبات الحركة<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: حركت اللام من (سَرُووا) بالضم لما سكن ما قبلها للتخفيف ولو لم تخفف لم تثبت كما أنه لو لم تخفف العين من (رَضِيُوا) لما ثبتت لامها<sup>(٥)</sup>.

قال سيهويه: تقول في (فُعَلِّل) من (جِئْتُ) جُوءٌ، فإن خففت قلت: جِيءٌ<sup>(٦)</sup>.

---

= يجري في الماضي، والذي يجري في الماضي يلزم في المستقبل . . . ، والذي بين الفعل التام الحركات والفعل الذي خفف بعض حركاته للاستقبال أقرب، وذلك قولك: غَزِي، وشَقِي إذا خففناه قلنا: غَزِي وشَقِي، ولم ترد الوار التي انقلبت منها الياء كما تردها في يَغْزِيَان ويَشْقِيَان، لأن غَزِي وشَقِي أولى أن يحمل على غَزِي وشَقِي من حمل يَغْزِي ويَشْقِي عليه إذا كان معناهما وزمانهما واحداً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٠ - ٤١.

(١) في المخطوطة: (لأن).

(٢) الكتاب ٣٨٢/٢، وهذا تمام قوله: «وسألته عن قول بعض العرب: رَضِيُوا، فقال: هي بمنزلة (غَزِي)؛ لأنه . . .»

(٣) يقول الرماني: «بعض العرب يقول في رَضِيُوا لأن الذي يقول في الواحد: رَضِي. ويقول: سَرُو الرجل، وسَرُو الرجل، فعلى التخفيف يقول: (سَرُووا) في الجمع، وعلى التحريك: سَرُوا» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠.

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة وتعليل وجوها في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤١.

(٦) الكتاب ٣٨٢/٢، وقبله قوله: «وتقول في (فُعَلِّل) من (جِئْتُ): جِيءٌ، فإن خففت . . .»

قال أبو علي: كان قياسه أن يكون (جُوءٌ)، إلا أنه يبدل من الضمة كسرة لتصح الياء كما فعل في (بِيضٌ وَعَيْنٌ)، ولا يخصص بذلك الجمع دون الواحد، إنما يعتبر الياء على قول الأَخْفَش (جُوءٌ)، لأنه يخصص بتصحيح الياء والبدل من الضمة كسرةً لجمعٍ دون الآحاد<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: قال: (٢) فإن خففت الهمزة قلت: جِيٌّ، فضمنت للتحريك<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: إذا خففت الهمزة، من (جِيٌّ)، حذفنا، وألقي حركتها على الياء لسكونها، فإذا ألقى عليها حركة الهمزة تحركت، فإذا تحركت [ب/١٩٥] لم تنقلب واوًا إذا سكنت، ألا ترى أنك تقول: (مُوقِنٌ) فتقلب وتقول: (مُيَبِّقِنٌ) فتصحح، وإذا لم تنقلب الياء واوًا لم تبدل من الضمة كسرة، لأن تحرك الياء يمنعها أن تنقلب واوًا.

قال سيهويه: وتقول في (فُعَلِّلِ) من (جِئْتُ): جُوءٌ<sup>(١)</sup>.

(١) يشير السيرافي إلى أنه إذا دخلت الحركة بسبب حرف ثم زال الحرف زالت الحركة نحو قولك: دَجَاجَةٌ بِيُوضٌ، ودَجَاجٌ بِيُوضٌ، فإن خففنا فسكن الياء قلنا: دَجَاجٌ بِيُوضٌ، فكسرنا الياء، فإذا حركنا الياء زالت الكسرة. ويرتب على ذلك أنه لو بُني من (جِئْتُ): (فُعَلِّلِ) لقليل: (جِيٌّ) على مذهب الخليل وسيهويه، ومتى خففنا الهمزة قلنا: (جِيٌّ)، كسرنا الجيم لتسلم الياء كما فعلنا في (بِيُوضٌ) لسكون الياء، فإذا ألقينا حركة الهمزة على الياء تحركت الياء فعادت ضمة الجيم التي هي لها في الأصل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤١.

(٢) القول للخليل، وهو مستخرج من قول سيهويه: (وسألته عن قول بعض العرب: (٠٠٠) في مفتتح هذه المسائل، وقد أشار إلى مذهبه هذا أبو سعيد - كما أثبتناه آنفًا.

(٣) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢، وفيه: (٠٠٠ جُوئِيٌّ).

قال أبو علي: إذا بني (فُعَلِّل) من جِئْتُ فأوَّل بنائه (جُوؤُؤُ)، ويلزم قلب الياء الثانية واواً، فيصير (جُوؤُؤُ)، ثم يلزم قلب الضمة كسرة والواو ياء كما فُعِل في (أوَّل) فيصير (جُوؤُ)، فإذا خففت الهمزة حذفت وألقيت حركتها على الساكن لسكون ما قبلها، وردت الياء التي هي عين، المنقلبة في التحقيق واواً لزوال العلة التي لها، انقلبت فيه واواً، وهي انضمام ما قبلها وسكونها<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: وليس ذا بمنزلة غُزِي<sup>(٢)</sup>.

قال: يقول: ليس الواو في (جُوؤُ) كالياء في (غُزِي)، فيلزمه في تخفيف الهمزة، فتقول (جُوِي)، ولا يرد الياء كما لم يرد الواو في غُزِي<sup>(٣)</sup>.

(١) يقول الرماني: «على مذهب الأخفش تقول في (فُعَلِّل) من (جِئْتُ): جُوؤُ، لأنه في الواحد، وبناء (فُعَلِّل) من (جِئْتُ): جُوؤُ بإجماع، لأن الضمة قد تباعدت من آخر الكلمة بحرفين فلم يُغَيَّر، وغيَّرت العين، وتقول على تخفيف الهمز: جُوِي» انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠.

(٢) الكتاب ٣٨٢/٢ - ٣٨٣، وأول المسألة قوله: «وتقول في فُعَلِّل من (جِئْتُ): جُوِي، فإن خففت قلت: جُوِي، تقلبها ياء للحركة، كما تقول في مُوَيِّن: مُيَيِّن في التحريك للتحقير، وكما تقول في لِيَّة: لُوِيَّة، وليس...».

(٣) يقال: (مُوَيِّن): والأصل (مُيَيِّن) فتقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، وإذا صغرت أو جمعت قلت: مُيَيِّن، ومَيَّاقِن لتحرك الياء، وتقول في تصغير (لِيَّة): لُوِيَّة، وذلك أن الأصل في (لِيَّة) لُوِيَّة، ثم قلبت الواو ياء لسكونها، وكون الياء بعدها، فإذا صغرناها تحركت فعادت الواو، وليس شيء من ذلك بمنزلة (غُزِي)، لأن الواو إنما قلبت للكسرة كأنها من الياء ولزمتها الياء كما لزمت (أغزيت) بسبب (يغزى). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤١.

## ومن باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: (عِظَاءَة)<sup>(٢)</sup> لم يصح اللام فيها، لأنه بني على التذكير فدخلت تاء التانيث عليه، وقد لزم الإعلال وقلب اللام همزة.  
قال: (٣) فأما (إِدَاوَة) فصحت اللام فيها، لأنها بنيت على التانيث<sup>(٤)</sup> ولم تكن (كعِظَاءَة) الذي دخله التانيث بعد التذكير، لكنها صيغت على التانيث في أول حالها، ومثل ذلك ثَنَائِيَان<sup>(٥)</sup>، بني على

(١) الكتاب ٣٨٣/٢.

(٢) يشير إلى قول سيبويه: «وسألت عن قولهم: صَلَاةٌ، وَعِبَاءَةٌ، وَعِظَاءَةٌ، فقال: إنما جاؤا بالواحد على قولهم: صَلَاةٌ، وَعِظَاءَةٌ، وَعِبَاءَةٌ.»، الكتاب ٣٨٣/٢.

قال المبرد: «فأما من قال: عِظَاءَةٌ فإما بناه أولاً على التذكير، ثم أدخل التاء بعد أن فرغ من البناء فأنشده على تذكيره.»، المقتضب ١٩٠/١.

(٣) القول لأبي علي نفسه.

(٤) انظر المقتضب ١٤٠/١، قال المازني: «إِدَاوَةٌ: فِعَالَةٌ، كِرِسَالَةٌ، فِإِذَا قَلْتِ: (رَسَائِلُ) هَمَزت، فكأن جمع (إِدَاوَةٍ) في الأصل: أَدَاءٌ، ثم غُيِّرَتْ - على ما ذكرت لك - فأبدلت من همزتها الواو؛ لأن الواو كانت ظاهرة في الواحد، فأرادوا أن تظهر في التذكير، فلم يمكنهم أن يُظهروا الواو التي كانت في الواحد ظاهرة، فأبدلوا من الهمزة التي عرضت في الجمع واوًا، لأن ذلك موضع تثبت في مثله الواو.» قال أبو الفتح: «ليست الواو في (أِدَاوَةٍ) هي الواو في (إِدَاوَةٍ)، وإنما الواو في (أِدَاوَةٍ) بدل من الهمزة التي هي بدل من ألف (إِدَاوَةٍ)، وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لا عينًا.»، انظر المنصف ٦٣/٢ - ٦٤.

(٥) (الثَنَائِيَان) مبني على لفظ التثنية، ومثله (مِذْرَوَان)، كما أن (إِدَاوَة) مبني على لفظ التانيث، و(عِظَاءَة) بنيت على التانيث بعد التذكير.

فثنائيان، ومذروان لا يفرد لهما واحد، قال المبرد: لو كان مما يفرد له واحد لم يكن إلا (مِذْرِيَان) وكقوله: عَقَلْتُهُ بِشَنَائِيَيْنِ، ولو كان يفرد منه الواحد لم يكن إلا بشنائين. انظر المقتضب ١٦٣/٢ - ١٦٤. ولم يهزوا (ثنائيين) لأنهم لم يفردوا الواحد منه، فالياء =

التثنية، كما بني (إداوة) على التانيث، لولا ذلك لهمزت، لأن هذه الياء لا تصح بعد الألف الزائدة وكذلك الواو، وكذلك (مِذْرَوَان) صحت الواو فيه للزوم الزيادة وأنه عليها بُني، ولو لا ذلك لانقلبت الواو ياءً، كما تنقلب في (مَغْرَبَان) لوقوعها رابعة<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: فحركوا، كما قالوا: رَمِيَا، وَغَزَوَا، وَكِرَهُوا الحذف مخافة الالتباس<sup>(٢)</sup>.

قال: إنما ذكر الحذف لأنه لو أعلّ اللام بالقلب من (رَمِيَا) ومن (النُّفَيَان) لاجتمع ساكنان، ولزم حذف الأول، فالتبس (فَعْلَان) بِفَعَال،

— أصل، كما أن الواو في (مِذْرَوَان) أصل، انظر الكتاب ٩٥/٢.

(١) قال أبو الفتح: «ليست الواو في (أداوى) هي الواو في (إداوة)، وإنما الواو في (أداوى) بدلٌ من الهمزة التي هي بدل من ألف (إداوة)، وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لأمًا لا عينًا... فأظهروا الواو هنا في (أداوى) ونحوها؛ ليعلموا أن اللام في (إداوة) وإن كانت رابعة فإنها صحيحة غير منقلبة». المنصف ٦٤/٢.

وقال أبو سعيد: «أما (النُّفَيَان) فهذه الياء وقعت بعد ألف، واتصل بها علامة التثنية فلم يجب قلبها همزة؛ لأن واحدها لا يفرد كما أن هاء (النهاية) لما اتصلت بالياء ووقع الإعراب عليها لم يجب قلبها همزة... يقال: عقلته بثنايين، ومثله مما لا يقلب للزوم علامة التثنية له قولهم: (مِذْرَوَان)، وهما طرفا الإلية، قال الشاعر:

أَحْوَكِي تَنْفُضُ اسْتَكَّ مِذْرَوِيهَا لَتَقْتَلِي، فَمَا أَنَا ذَا عَمَارِ

ولا يستعمل في الكلام واحد المذروبين، فلو استعمل واحد لقييل: مِذْرَوِي، فالألف تكون منقلبة من ياء، لأنها وقعت رابعة طرفًا في موضع تنقلب فيه الواو ياء... ولكن (مِذْرَوَان) لما اتصل بها علامة التثنية ولم تقع طرفًا صارت بمنزلة (قَمْحَلُوَّة) «... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٤٢-٤٣، وانظر المنصف ٧١/٣.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢، وهي يعني تحريك مثل (النُّفَيَان، وَالغَفَيَان).

وفعل الاثني بفعل الواحد مثل (رَمِيَا) (١).

قال سيهويه: وقالوا: قَنِيَّةٌ للكسرة وبينهما حرف (٢).

قال أبو علي: مثل (قَنِيَّةٍ) قولهم: هو ابن عمِّه دَنِيًّا، وكان أبو إسحاق الزجاج يقول: هو مأخوذة من الدَّنْو (٣)، إلا أن الواو قلبت ياء للكسرة، وأنه اجتمع إلى سكون الحاجز أنه خفي (٤).

\* \* \*

(١) قال الرماني: وأما الثَّقِيَّانِ، والغَثِيَّانِ، والثَّرْوَانِ، والكُرْوَانِ، فيصح الواو في هذا والياء - وإن كانت في موضع حركة وقبلها فتحة - لأنه لا يمكن أن يخرج عنهما إلى أخف الحروف مع الألف الموجودة، فكان الأصل أحق بها، ولم يكن أيضًا كالمصلاة للزوم النون، فلم يقع في آخر الاسم في التقدير كما وقعت العبائة والمصلاة، ونظيره: رَمِيَا، وَعَدَا، والعِلَّةُ واحدة» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢١. قال أمرؤ القيس:

ومرَّ على القَتَّانِ مِن نَقِيَّانِهِ فَأَنْزَلَتْ مِنْهُ الْعُصْمَ مِنْ كُلِّ مَنْزِلِ

انظر، المنصف ٧١/٣، وعن الغَثِيَّانِ والكُرْوَانِ، انظر، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ - ٣٨٤، وقام الكلام: «...» والأصل قَنَوَةٌ، فكيف إذا لم يكن بينهما شيء».

(٣) يقال للدُّنْيَا الدانية، أي القريبة، انظر المنصف ٧٥/٣.

(٤) يقولون: هذا قَنِيَّةٌ، وإنما هو في الأصل: (قَنَوَةٌ)، فجعلوا الواو ياء لكسرة القاف، وبينهما النون الساكنة، وقد وقع الإعراب على الهاء، فإذا جاز قلب الواو التي هي لام الفعل ياءً للكسرة بينها وبين الواو حرف ساكن، وجب أن تقلب ياءً متى وليت الكسرة ولم يكن بينهما حرف. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٤٣.

## ومن باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياءً والياء ألفاً<sup>(١)</sup>

أي أبدلت الياء من الياء التي هي لام الفعل، أو منقلبة عن الواو التي هي لام.

قال أبو علي: (مَطِيَّة)، حكمه مَطِيوَةٌ، إلا أن الواو قلبت ياءً لوقوع ياء ساكنة قبلها، فإذا جمع لزم أن تقلب ياء (فَعِيْلَة) همزة، كما تقلب في (صحائف) فتصير (مَطَائِي)، فتجتمع همزة وياء، ثم تبدل من اللام ألفاً كما تبدل منه في (مَدَارِي)<sup>(٢)</sup>، فتصير [أ/١٩٦] (مَطَائِي)، ثم تبدل من الهمزة الياء لاجتماع متجانسات، فيصير (مَطَايَا)، فهذا تقدير عمله وإن لم يسمع إلا هكذا<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: والهمزة قد تُقلب وحدها، ويلزمها الإعلال<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٨٤/٢.

(٢) في المخطوطة: (مَدَارِي).

(٣) انظر المنصف ٥٥/٢، قال الرماني: تقدير (مَطَايَا): مَطَائِي، تقلب الياء فيه ألفاً فيصير (مَطَايَا) فتجتمع ثلاثة أحرف متشابهة، فتقلب الهمزة إلى حرف مناسب لها بحسب حالها في الواحد، وهي الياء؛ فتصير (مَطَايَا)، والهمزة عرضت في جميع، وتنزّل التغيير فيه على أربعة أوجه: (مَطَائِي)، ثم (مَطَائِي) بالهمز، ثم (مَطَايَا)، ثم (مَطَايَا) - وإنما وجب الهمز لأن ياء (فَعِيْلَة) مدّة زائدة، والمد لا يحرك، فقلب إلى حرف مناسب يجوز أن يحرك، كما قلب في جمع (صحيفة) فقلب: صحائف، وأبدلت الياء ألفاً كما تبدل في (مَدَارِي) و(حَبَالِي)، وأبدلت الهمزة إلى حرف مناسب لها لثلاث أحرف متشابهة...  
شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٥.

(٤) الكتاب ٣٨٤/٢، وفيه: «... الاعتلال».

قال: هذا مثل ذُئِبٍ ورَأْسٍ إذا خففت الهمزة فيهما<sup>(١)</sup>.  
 قال سيبويه: وكما قالوا (حَبَّالِي)<sup>(٢)</sup>، ليكون آخره كآخر  
 وليست بألف التأنيث<sup>(٣)</sup>.  
 يقول: ليست الألف الأخيرة من (حَبَّالِي) للتأنيث كما ك  
 الواحد، لأن هذه العلامة لا تلحق الجمع إنما تلحق الأحاد<sup>(٤)</sup>.  
 قال سيبويه: ولم يفعلوا هذا في جَاءٍ<sup>(٥)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: لم تقلب الياء في (جاءِي) ألفًا ولا الهـ  
 كما قلبتا في (مَطَّايَا) ونحوه، لأن هذا القلب فُعِلَ في الجموع<sup>(٦)</sup>

(١) أي إذا قلت فيهما: (ذئِبٌ، ورأسٌ) من غير همز.

(٢) في المخطوطة: (حَبَّالًا).

(٣) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٤) يقرر سيبويه هنا أن العرب تبدل الواو من الهمزة في مثل (هَدَاوِي)، لكنهم ا  
 (إِدَاوِي، وَعِلَاوِي، وَهَرَاوِي) يقولون: (أَدَاوِي، وَعِلَاوِي، وَهَرَاوِي)، يلزمون الواو ها ه  
 ألزموا الياء في (مَطَّايَا) ونحوه، ثم فرق بين الألفات التي تلحق الأسماء هذه، فمنها  
 للتأنيث وهو اللاحق بالمفرد نحو (حَبَّالِي) ومنها ما اجتلبت نتيجة الاعتلال  
 (حَبَّالِي) تمامًا كما هو حال الواو، فمنها ما هو أصل، ومنها ما اجتلبت بفعل الاعلال  
 قال الرماني: «الألف في (حَبَّالِي) ليست ألف التأنيث التي كانت في (حَبَّالِي)  
 منقلبة من ياء، وألف التأنيث لا تنقلب من شيء، وإنما هي موضوعة للمعنى، وأ  
 (أَدَاوِي) ليست الواو التي كانت في (إِدَاوِي) لأنها منقلبة من الهمزة فهي في نية ه  
 منه... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٥، وانظر مزيداً من التفصـ  
 المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٤.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٦) يريد: (مُتَّاعِلٌ).



الآحاد، ولو أجريت الآحاد في ذلك مجرى الجموع لالتبس ما كان من باب (فَاعِلٍ) بباب (فَاعِلٍ) نحو (طَائِقًا)، وليس في الكلام على مثال (مَقَاعِلٍ)، فيلتبس الجمع<sup>(١)</sup>.

قال: كما أن صحائف ورسائل نظيره مَطَايَا وأداوى<sup>(٢)</sup>.

قال: (٣) يقول: لأنه يجب أن يهمز (مَطَايَا)، و(أداوى) كما همز صحائف ورسائل.

قال سيبويه: فهمزتها بمنزلة همزة فَعَالٍ من حَيِّتُ؛ فتثبت همزته، ولا يُبدلُ منها شيءٌ.

قال: (وإن جمعت قلت: مَطَاءٍ)<sup>(٤)</sup> وغيره مما الهمزة في واحده ثابتة، قلت: مَطَاءٍ فَصَحَّحَتِ الهمز في الجمع، ولم تبدل من الهمزة ياءً، ولا من الياء ألفًا كما فعلت ذلك في جمع (مَطِيَّةٍ) لأن الهمزة فيها إذا كان جمع (مَطَاءٍ) ونحوه، (ولم تعرض في الجمع)<sup>(٥)</sup> إنما كانت ثابتة في الواحد.

(١) هذا التعليق مزيج من ألفاظ سيبويه وألفاظ أبي علي. قال أبو سعيد في شرح كلام سيبويه: «يعني أنهم لا يجعلون الألف بدلًا من الياء في قاضٍ ونحوه، لأنهم لو فعلوا ذلك فصَيَّرُوهُ (قاضيًا) لصار بمنزلة (ضَارِبٍ) نحو (جَارِيٍّ وقاضي زيدٌ عمرًا) إذا حاكمه، وليس كذلك (مَدَارًا) إذا قلبت ياءها ألفًا، لأنه ليس في الكلام (مَقَاعِلٍ)، فلا يقع». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٥.

(٢) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: «... وأداوا».

(٣) القائل: هو أبو علي نفسه.

(٤) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢، وهذه الجزئية تكلمة لسابقتها، وقد تخللتها تعليقات أبي علي.

قال سيبويه: (فَيَاعِلُ) من شَوَيْتُ وَحَيَّيْتُ بمنزلة (فَوَاعِلِ) (١).  
يقول: بمنزلته في أنك تبدل من العينين همزة، ثم تبدل من الهمزة  
ياء، ومن الياء التي هي لام أو منقلبة عن اللام أَلْفًا (٢).

قال سيبويه: وذلك لأنك تهمز سَيِّدًا، وَيَبَّعًا إذا جمعت (٣).  
قال: مثله بسَيِّدٍ لأنه مثله في أن قبل ألف الجمع يَاءً، وبعدها واوًا  
قريبة من الطرف، فيلزم همزها، كما لزم همز العين من (سَيِّدٍ) إذا جمع،  
فإذا عرض الهمز في الجمع وبعدها الياء عُمِلَ على ما تقدم (٤).  
قال سيبويه: وقالوا: قُلُوَّةٌ وَقَلَاوَى (٥).

قال أبو علي: (قُلُو) مثل (عَجُو)، فإذا جمع وجب أن يبدل من واو  
(فَعُول) فيه همزة، كما يبدل من واو (عَجُو)، فإذا أبدل منها الهمز لزم  
أن يقال (فَلَايِي)، ثم يلزم أن يقال: (فَلَايَا)؛ لاعتراض الهمز والياء  
بعدها، لكنه أبدل من الهمزة الواو دون الياء لثبات الواو في واحده، وكان  
هذا أجدر إذا أبدلت ما لا يثبت الواو في الواحد منه، كقولهم في هَدِيَّةٍ:

(١) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٢) يقول الرماني: «استوى (فَوَاعِلِ) من (شَوَيْتُ) و(حَيَّيْتُ) في الإعلال إذا كانت ألف الجمع  
إذا وقعت بين ياءين، فهي على منزلتها إذا وقعت بين واوين، وبناء (فَوَاعِلِ) من (شَوَيْتُ  
وَحَيَّيْتُ): شَوَاءٌ وَحَوَاءٌ. وكذلك (فُعَائِلِ) من (مَطَرْتُ)، و(رَمَيْتُ): مَطَاءٌ وَرَمَاءٌ، ولا تقلب  
الياء فيه أَلْفًا، لأنه يلتبس بهاب حَبَّارِي»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٦.

(٣) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: (سَيِّدٌ، وَيَبَّعٌ) وكأنه أخرجهما على الحكاية.

(٤) (فَيَاعِلِ) من شَوَيْتُ، وَحَيَّيْتُ: شَيَّيَا، وَحَيَّيَا. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥،  
ق ١٢٦.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: (فَلَاوَى).

هَدَاوَى<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه : أن له مثالاً مفتوحاً يلتبس به لو جعلته بمنزلة

(فَعَائِلِ)<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup> : يقول: لو جعلت (فَعَائِلِ) و(فَوَاعِلِ) بمنزلة (فَعَائِلِ) في

إبدالك من همزته ياءً ومن كسرتة فتحة، ومن يائه ألفاً لالتبس (فَعَائِلِ)

نحو (حَبَّارِي)، فلم ينفصل ألف التانيث من الألف التي تنقلب عن

اللام<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

ومن باب ما يلزم فيه بدل الياء<sup>(٥)</sup> [أ/١٩٦]

قال سيبويه: وإنما أدخلت التاء على (غَزَيْتُ وَرَجَيْتُ)<sup>(٦)</sup>.

قال أبو علي: يقول: دخلت التاء على فعلٍ قد ثبت انقلاب الواو فيه

ياءً لعلته موجب له، ولم يجب ردّ الواو، لأن أصل هذا الفعل هو الذي

انقلبت الواو فيه ياءً، وهذا مطاوعه<sup>(٧)</sup>.

(١) في المخطوطة : (هَدَاوَا).

(٢) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٣) القائل هو أبو علي نفسه.

(٤) يقول أبو سعيد: «فرق سيبويه بين فَوَاعِلِ وفَوَاعِلِ فقال: إذا فتحناه وقلبنا الياء لا يلتبس

ببناء آخر، وفواعل متى قلبنا الياء ألفاً التبس بحَبَّارِي وشُكَّاعِي وما أشبه ذلك»، انظر شرح

السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٥.

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٦) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٧) السبب في قلب الواو ياءً في (غَزَيْتُ وَرَجَيْتُ) انقلابها في المستقبل إذا قلت : يغزي =

قال سيبويه: وقال: قَوِّبْتُ وَضَوَّضَيْتُ، بمنزلة ضَعَضَعْتُ، ولكنهم  
أبدلوا الياء إذ كانت رابعة<sup>(١)</sup>.

قال: <sup>(٢)</sup> ومعنى رابعة أنه إنما قلبت ياءً للزوم الانقلاب لها في  
المضارع، لانكسار ما قبلها وسكونها.

قال أبو علي: يدل قولهم: (الحِجَاءُ)<sup>(٣)</sup> علي أنه مصدر فَعَلْتُ،  
ولو كان فاعلًا لقليل: الحِجَاءُ مثل القتال، والحِجَاءُ وزنه (فِعْلَال).

قال أبو علي: كون (غَوَّغَاءَ) مثل (عَوْرَاءَ)<sup>(٤)</sup> أن المدة فيه للتأنيث  
كما أنها في (عَوْرَاءَ) له، إلا أن الفاء واللام في موضع واحد مثل (سَلَسَ  
وَقَلَّقَ)، وأما من صَرَفَ فالهمزة عنده منقلبة عن واوٍ كأنه (غَوَّغَاوُ)، ثم  
أبدل من اللام الهمزة، كما أبدل منها في (سَمَاءٍ) ونحوه.

قال سيبويه: وكذلك الصَّيْصِيَّةُ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: أنزل الصَّيْصِيَّةَ بمنزلة (غَوَّغَاءٍ) فيمن صرف، لأنه  
مضاعف رباعي، كما أن (غَوَّغَاءَ) كذلك، إلا أن غَوَّغَاءَ فَعْلَالٌ، ووزن هذا

---

== ويرجمي، لأن أصلهما: غَازَيْتُ وَرَجَيْتُ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٦.

(١) الكتاب ٣٨٦/٢، مع تقديم وتأخير في الأمثلة.

(٢) القائل: هو أبو علي رحمه الله.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢، (وغَوَّغَاءَ) عند سيبويه تؤنث فلا تصرف، فهي تشبه (عَوْرَاءَ)، وتذكر  
فتصرف فتكون مشبهة (القَمَامِ)، وضوعفت الغين كما ضوعف القاف والميم من  
(القَمَامِ).

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر تهذيب اللغة ٢٦٥/١٢ وما بعدها.

فَعِلَّةٌ<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: وأما قولهم: الفَيْفَاءُ، فالألف زائدة، لأنهم يقولون:  
(الفَيْفُ) في هذا المعنى<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: فقد اشتقوا من (الفَيْفَا) ما سقطت فيه الألف،  
ولو كانت الألف منقلبة عن أصل، والكلمة مضاعفة مثل (القَمَام) لم  
تحذف الألف كما تحذف الميم من (قَمَام)، لكن الفَيْفَاءُ ثلاثي من باب  
(سَلَسَ وَقَلِقَ)، وألحق بالألف الرباعي، كما ألحق (أرطى) بالألف به<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وأما الفَيْفَاءُ والزُّزَاءُ فبمنزلة العِلْبَاءِ<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يريد، أن العين ليس من موضع اللام، كما أن العين في  
(عِلْبَاء) ليس من موضع اللام، وإنما لم يجز أن تكون من موضع اللام أنه  
لوجعل كذلك لصار مثل (القَلْقَال، والزُّزَال)، وفِعْلَال المضاعف لا يكون إلا

---

(١) الياءان في (صَيْصِيَّةٍ) أصليتان وهي على (فَعِلَّة)، مثل (سَيْسِمَة)، وقد جعلها سيبويه  
مثلها ومثل (شَوْشَاء)، كل ذلك من الرباعي المضعف. انظر شرح السيراني للكتاب،  
ج ١١، ق ٤٨، والمنصف ١٧٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر النص في المنصف ١٧٩/٢.

(٣) الفَيْفَاءُ، والفَيْفُ: الأرض المقفرة، قال كثير:

أَنَادِيكَ مَا جَعَّ الْحَجِيجُ وَكَبُرَتْ      بِفَيْفَا غَزَالٍ رَفِقَةٌ وَأَهْلَتْ

وقال ذو الرمة - وقد حذف الألف:

والرُكْبُ تَعْلُو بِهِمْ صُهْبٌ يَمَانِيَةٌ      فَيْفَا عَلَيْهِ لَذِيْلُ الرِّيحِ نَمْنِيمٌ

انظر المنصف ١٨٠/٢.

قال أبو سعيد: «فَيْفَاءُ هي فَعْلَاءٌ مثل عَلْقَاءُ وَأَرْطَاءُ، وليست بمنزلة شَوْشَاءٍ وَدَوْدَاءٍ، وذلك  
أنهم يقولون: (فَيْفُ) ثم تزد عليه الألف»، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٤٨.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر النص في المنصف ١٨٠/٢.

مَصْدَرًا وليس (الْقِيْقَاءُ وَالزِّيْرَاءُ) مصدرين أعلى على أنهما (فِعْلَالٌ) عينهما من موضع لامهما، فاللام في (قِيْقَاءٍ) منقلبة عن واو، لانكسار ما قبلها وسكونها، ويدل ذلك على ذلك قولهم: (قَوَاقٍ)، فهذا دليل ثان على أن العين من (قِيْقَاءٍ) ليس من موضع اللام، لأنه لو كان موضعه لكان (قِيْبَاقٍ)، ولو لم يسمع هذا الدليل الثاني لعلمت أن هذه الياء منقلبة عن الواو إذ لم يجيء فِعْلَالٌ مضاعفًا إلا مصدرًا، وليس هذان بمصدرين لكنهما كلمتان من بنات الثلاثة، فإيهما من موضع لامهما والعين منهما واو، والهمزة فيهما منقلبة عن ياء، والياء فيهما للإلحاق (بِسِرْدَاحٍ)، ويدل ذلك على أنها منقلبة عن ياء ظهورها حيث ألحق بِسِرْدَاحٍ مبنية على التأنيث في ذلك (دِرْحَايَةً)، فالهمزة هنا كالياء هناك [١٩٧/أ] إلا أنها انقلبت همزة فيهما، لأنهما مبنيان على التذكير.

(١) قال أبو الفتح ابن جنبي: «اعلم أن (القِيْقَاءُ وَالزِّيْرَاءُ) لا يخلوان من أن يكونا (فِعْلَاءً) مثل (عِلْبَاءٍ)، أو (فِعْلَالًا) مثل (قِيْتَالٍ)، أو (فِعْلَالًا) مثل (قِرْطَاسٍ). فلا يجوز أن يكون (فِعْلَالًا) لثلا يجتمع الفاء والعين من موضع واحد، ولأنه ليس مصدرًا أيضًا فتحمله على (قِيْتَالٍ) ...»

ويمتنع أيضًا أن يكون (فِعْلَالًا)، لأنك لا تجد (فِعْلَالًا) مضاعفًا إلا مصدرًا نحو: (الزَوَالِ، وَالْقَلْقَالِ)، وإنما يكون في الأسماء غير مضاعف نحو: (قِرْطَاسٍ، وَجِرْهَاسٍ وَفِسْطَاطٍ) فإذا بطل أن يكون (فِعْلَالًا) أو (فِعْلَالًا) وجب أن يكون (فِعْلَاءً) بمنزلة (عِلْبَاءٍ، وَجِرْبَاءٍ). وقول أبي عثمان: «لأنه ليس في الكلام (فِعْلَالًا) إلا مصدرًا» يريد: (فِعْلَالًا) المضعف ولو لم يُرد المضعف لكان خطأ منه، لوجودك أسماء كثيرة على (فِعْلَالِ)، انظر المنصف ١٨٠/٢ - ١٨١.

قال أبو سعيد: «يعني أن زِيْرَاءً وقِيْقَاءً ليست من المضاعف، والحرف الذي انقلبت منه الهمزة زائدة، وهو إمّا ياء وإمّا واو، ووزنه فِعْلَاءً، كما أن (عِلْبَاءً) وزنه فِعْلَاءً، ولو =

وقال سيبويه: وأما (المروزة)، فبمنزلة (الشُّجُوْجَاة)، وهما بمنزلة (صَمَحَمَح)، ولا تجعلهما على (عَثَوْتَل)، لأن مثل (صَمَحَمَح) أكثر<sup>(١)</sup>. يقول: لا تجعل (مَرَوْرَاة) على (فَعَوَعَلِ)، ولكن احمله على (فَعَلَعَلِ)، وأجاز فيما تقدم أن يكون قَطُوْطِيٌّ فَعَلَعَلًا<sup>(٢)</sup>. وأجاز أبو عمرو أن يكون على الوزنين جميعاً<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

- == كانت الهمزة منقلبة من حرف أصلي لكان وزنها (فَعَلَل)، وليس في الكلام فَعَلَلًا مضاعف مكرر لفظ الفاء والعين إلا مصدرًا كقولك: زلزل زلزلاً، وقلقل قلقلًا...» . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٨.
- (١) الكتاب ٣٨٦/٢.
- (٢) انظر الكتاب ٣٨٦/٢، والمكان نفسه .
- (٣) يقول الرماني: «زينة (المروزة) فَعَلَعَلَةٌ، وكذلك (الشُّجُوْجِي): فَعَلَعَلِ، بمنزلة (صَمَحَمَح) ولا يجوز أن يحمله على (عَثَوْتَلِ)، لأن باب (صَمَحَمَح) أكثر، وكذلك (قَطُوْطِي): فَعَلَعَلِ»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٣٩.
- وقال أبو سعيد: «إن شَجُوْجِيٌّ يحتمل أن يكون (فَعَلَعَلًا) مثل (صَمَحَمَحِ) فتكون الشين فاء الفعل، والجيم الأولى عينه، والواو لامة، ثم أعاد الجيم والواو اللتين هما عين ولام، وقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويحتمل أن يكون (فَعَوَعَلًا) مثل (عَثَوْتَلِ)، فتكون الواو الأولى زائدة، غير أن (فَعَلَعَلًا) أولى به، لأنه أكثر في الأبنية من (فَعَوَعَلِ) و(قَطُوْطِي) مثل (شَجُوْجِي)». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٩.

### ومن بابِ التَّضْعِيفِ فِي بَنَاتِ الْيَاءِ (١)

قال أبو علي: مصدر (فَعَلْتُ) على ضَرِيْنِ: على (تَفْعِيلِ)، وعلى (تَفْعَلَةٌ)، والتاء في (تَفْعَلَةٌ) التي للتأنيث عوضٌ من ياء (تَفْعِيلِ) إلا أنه رُقِضَ (تَفْعِيلِ) في مصدر (فَعَلْتُ) من (حَيِّ) لما كان يودي إليه من اجتماع ثلاث ياءات في آخر الكلمة واجتماعهن في الأواخر مُطْرَحٌ غير مستعمل، ألا ترى أنك لو صغرت (أُحَوِّ) على قول من قال: (أَسَيْدُ) لحذفت الأخيرة التي هي لامٌ لذلك فقلت: (أُحَيُّ)، فاعلم (٢).

\* \* \*

### ومن بابِ مَا جَاءَ عَلَى أَنْ فَعَلْتُ مِنْهُ مِثْلَ بَعْتُ (٣)

قال أبو علي: أي أنه معتل بالعين، كما أن (بَعْتُ) معتل بالعين.

قال سيبويه: وإن كان لم يستعمل في الكلام (٤).

قال سيبويه: لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى

الاعتلال والالتباس (٥).

(١) الكتاب ٣٨٧/٢.

(٢) كان تعليق أبي علي هنا على مجمل الرأي في هذا الباب، ولم يُفند مسأله كما كان يفعل - غالباً - في تعالقه، وهذا الأسلوب ليس جديداً في التعليقه.

(٣) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٨/٢، وهو بقية ألفاظ عنوان الباب.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٢.



قال أبو علي: يقول: لأنه إذا قيل منه (يفعل) اعتلت العين واللام منه جميعاً كما مثله (١).

قال سيهويه: فكرهوا ذلك، كما كرهوا في التضعيف (٢).  
يقول: إن المضاعف كره ضمة اللام فيه نحو غيره من المضاعف كيَعِيًا، لأنه لم يقل فيه يَعِي.

قال سيهويه: كرهوا هذا الاعتماد على الحرف (٣).

قال: (٤) ذهب إلى أن الحرف المدغم معتمد عليه.

قال سيهويه: فإن حذففت قلت: (يَحِي)، أردكته علة لا تقع في كلامهم (٥).

يعني بالعلة، إعلال العين واللام، فقد حذففت العين وأسكنت اللام (٦).

(١) المثال الذي يوميء إليه أبو علي هو قول سيهويه: «فلو قلت: يَفْعَلُ من حَيٍّ ولم تحذف لقلت: يَحِي، فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم». الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٤) القول لأبي علي رحمه الله.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٦) هذه النقول تكاد تكون متصلة في هذا الباب، ويكاد يكون جلها قد مرّ، ولذلك ترى أبا سعيد يلمح إلى هذا فيقول: «قد بينا فيما تقدم أن حرفي علة إذا اجتمعا في آخر الفعل لم يجز اعتلالهما جميعاً، وإنما يُعل أحدهما، والأولى بالاعتلال منهما الأخير، وهو لام الفعل دون عينه، كقولك: حَيٍّ، وشَوِيٍّ، وأحْيِيٍّ، وأغسِيٍّ، وفي المستقبل: يَحِي، وَيَشْوِي، وَيُحْيِي، وَيُغْوِي، جعلنا الحرف الأول بمنزلة حرف صحيح وأقررناه على لفظه في الماضي والمستقبل، ووفينا ما يستحقه من الحركات في مواضعها، ولحق الثاني القلب والتغيير، والسكون والحذف...» انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٥١-٥٢. قال =

قال سيبويه : فمما جاء في الكلام على أن فعلة مثل (بعث) آي وغاية وآية<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: (آية) ونحوها مثل (حيي) في أن العين واللام حرفا اعتلال وكان يلزم أن يكون المعتل من (آية) اللام دون العين، كما أنه من (حيي وقوي) هي المعتلة دون العين، لكنها جاءت مخالفة لحيي فاعتلت عينها، فلما جاءت معتلة العين قال: كأن فعلة مثل (باع)، فإن لم يجرء الفعل كذلك لما كان يؤدي إليه من الاعتلال الخارج عن منهاج ما يكون عليه الكلام في المضارع.

قال أبو علي: والدليل على أن هذه الكلمات معتلة العين وقوع الألف في مواضع عيناتها، والألف لا تكون إلا منقلبة عن ياء أو واو<sup>(٢)</sup> .

= الرماني: «الذي يجوز في الياء المضاعفة في موضع العين واللام (فعلت) ولا يجوز (فعلت) لما يلزم من الإعلال بعد الإعلال، والإجماع بالكلمة، وذلك أنه كان يجب إعلال اللام في (حيي) على قياس (قضى)، ثم يجب التحويل في (فعلت) إلى (فعلت) كما يجب تحويل (بيعت) إلى (بيعت)، ثم يجب نقل الحركة كما نقلت في (بعث)، فرفض هذا لما يلزم من الإخلال بالكلمة على قياس النظائر، ولو أعلت العين دون اللام لامتنع من وجهين: أحدهما: العدول عن الأصل، فيما يجب فيه الإعلال إذا اجتمعا (حرفا علة)، والآخر: رفع ما لا يرفع في الفعل، كقولك: يحيى، ولو حذف لصار إلى الإجماع والإلباس بقولهم: يحيى، وبقي، فلها رفض (فعلت) منه، وجاز (فعلت) للسلامة من الإخلال والإجماع والخروج عن قياس النظائر...» انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٢.

(١) الكتاب ٣٨٨/٢، وفي المخطوطة: (أئي، آية).

(٢) فسر الرماني هذا النص بقوله: «ومما جاء على إعلال العين على طريق الشذو: آئي، وآية، والأصل المطرد في مثل هذا إعلال اللام، فلو جاء على الأصل كان (غياة، وأياة، وأيتا) ولكنه جاء على الشذو للإيدان بقوة حظ العين في الإعلال على منزلة الفاء.. ونظيره في الشذو: قود، وروغ، وحوغ، إلا أن هذا للإيدان بحرف الأصل في الاسم، إذ الاسم =

قال سيهويه: ولم يشذ هذا في (فَعَلْتُ) لكثرة تصريفِ الفعل<sup>(١)</sup>.  
 قال أبوعلي: أي لم يجيء شيء في الفعل على الأصل [١٩٧/ب]  
 نحو حَوَّفَ زيدٌ كما جاء في الاسم نحو (رَوَّعَ، وَقَوَّدَ).  
 قال سيهويه: وقال غيره: إنما هي أَيْةٌ وأَيٌّ، (فَعَلْتُ) ولكنهم قلبوا  
 الياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبوعلي: هذا القلب في (أَيْةٍ) على غير قول الخليل لالتقاء المثليين  
 لا أن ما يوجب القلب مطردٌ موجودٌ فيه، ألا ترى أن العين ساكنة ليست في  
 موضع حركة، فإذا لم تكن في موضع حركة لم يلزمها القلب، على أنه قد  
 جاء حَاحَيْتُ في حَيْحَيْتُ. وطَائِي في طَيْئِي، إلا أنه (قيل):<sup>(٣)</sup> أَيْةٌ، على  
 أنه قلب لالتقاء المثليين فيه، كما قلب من (الحَيَّوان) لأمه لذلك، ومن

== أصل . . . وبعض النحويين يذهب إلى أن الأصل: أَيْةٌ، وأَيٌّ، إلا أن الياء أبدلت الفاء كراهة  
 للتضعيف في الياء على طريق الشذوذ، ونظيره في كراهة المضاعف قولهم: (الحَيَّوان)؛  
 أبدلوا الياء إلى الواو، ليختلف الحرفان، وكذلك: (ذَوَائِبُ)، والأصل: ذَائِبٌ . . . شرح  
 الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٤٢.

وقال أبو سعيد: «قد جاءت أسماء شاذة اجتمع في آخرها حرفا علة، فأعلَّ الأول منهما وهو  
 عين الفعل، وكان القياس أن يُعلَّ الثاني الذي هو لام الفعل، وهي الأسماء التي ذكرها فيها  
 أن يقال: غَوَاةٌ أو غَيْبَاءٌ، وأَوَا، أو أَيَا، وذلك أن الألف من (غاية) إن كانت منقلبة من الياء  
 فأصلها (غَيْبِيَّةٌ) وإن كانت منقلبة من واو فأصلها (غَوَيَّْةٌ)، فيجتمع حرفا علة، فالوجه . . .  
 أن يعلَّ الثاني ويصحح الأول، فإذا صححنا الأول وأعللنا الثاني وجب أن يقال: (غَيْبًا) إن  
 كان من الياء، و(غَوَى) إن كان من الواو، كما يقال: (حَيًّا، وَغَوَى، وَتَوَى) وما أشبه  
 ذلك . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥١.

(١) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيهما المعنى.

(ذَوَائِب) همزته التي هي عين واو، - والدليل على أن أصل هذه الواو همزة قولك: (ذَوَائِبٌ) (١).

قال سيبويه: كما قالوا: الحَيَّان (٢).

قال أبو علي: الحَيَّانُ من حَيِّيَ يَحْيَا، فاللام منه يَاءٌ، إلا أنها قلبت واوًا لاجتماع الياءين.

وقال أبو علي: كان حكم (حَيَّانٍ) أن يكون في مذهب أبي العباس (حَيَّانٍ) لولا أن الاعتلال في هذا النحو يجب أن يكون في اللام دون العين، لأنه يذهب إلى أن المطرد في بابه (جَوْلَان) (٣)، وما كان في آخره هاتان الزيادتان الإعلال، لأنه يوافق الصدر منه بايًّا وما أشبهه، فوجب عنده أن يعتل كما اعتلَّ (دَارَانٌ وَهَامَان) (٤) و(جَيْرَان)، وتقول: خرج بالزيادتين عن شبه الفعل وينائه ألا ترى أن (قَالَ) لا تلحقه هاتان

(١) يقول أبو سعيد: «واعلم أن الخليل ومن ذهب مذهبه يقول: إن (آيَةً) وزنها (فَعْلَةٌ)، ولو قلبت عين الفعل منها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، . . . وذهب الذي حكى عنه سيبويه وهو أيضًا قول الفراء إلى أن وزنه (فَعْلَةٌ) وأنهم استثقلوا اجتماع ياءين، فقلبوا إحداهما ألفًا، ثم استشهد سيبويه على قلبهم أحد الحرفين إذا اجتمعا وهما من حروف العلة، فمن ذلك قلب إحدى الواوين إذا اجتمعا في أول الكلمة في جمع (واصلة) وتصغيرها: (أَوَاصِلٌ، وَأَوِصَلَةٌ)، والأصل: (وَوَاصِلٌ) و(وَوِصَلَةٌ)، وقلبهم الواو في (حَيَّانٍ)، والأصل (حَيَّانٍ) عنده، وكما قالوا: (ذَوَائِبٌ)، والأصل: (ذَأَائِبٌ) ذلك أنها جمع (ذَوَائِبَةٌ)، فإذا جمعناها أدخلنا ألف الجمع بعد الهمزة، فوقعت ألف (ذَوَائِبَةٌ) بعد ألف الجمع، فهزمت، كما فعل برسالة ورسائل . . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٦، ق ٥٢.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) انظر شرح الشافية ١٠٧/٣.

(٤) في المسائل المشكلة ٢٣٣/٢: (داران وماهان).

الزيادتان، لأنه (فَعَلٌ) ويجعل (دَارَان) ونحوه شاذاً .  
وفي كلا القولين وجب أن تصح العين من (حَيَوَانٍ)، لاعتلال اللام  
بانقلابها واواً، وكان اللام أولى بالاعتلال من العين، لأن التغيير له ألزم،  
والتكرير به يقع (١).

قال سيبويه: ولا يكون الاعتلال في فَعَلْتُ (٢).

قال: يريد في فَعَلْتُ من (حَبَيْتُ)، أي لم يجيء (حَيْتُ)، وإن كان  
(أَيْتُ) (وَاسْتَحَيْتُ) ونحوهما جاءت على أن الفعل منه معتل، كما لم يجيء  
(فَعَلْتُ) من (الْقَوْدِ) ونحوه على (قَوْدْتُ)، وإن كان (قَوْدٌ) الذي هو الاسم  
جاء على تقدير أن (فَعَلْتُ) منه صحيح العين (٣).

قال سيبويه: كما رفضوا أن يكون من (يَوْمٌ: يُمْتُ)، كراهية

---

(١) يقرر أبو علي أنه لم يجيء العين ياءً واللام واواً في اسم ولا فعل، وأن واو حَيَوَانٍ للاسم العلم  
وواو (حَيَوَان) مبدلتان. انظر المسائل الحلبيات ٩/، قال أبو عثمان: «قولهم: حَيَوَان فإنه  
جاء على ما لا يستعمل، ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك  
لم يشتقوا منه فعلاً، وعلى ذلك جاء (حَيَوَان) اسم رجل... وكان الخليل يقول: حَيَوَان،  
قلبوا فيه الياء واواً لثلاث يجتمع ياءان استثنافاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان...»  
قال أبو الفتح: القول في هذا ما قاله الخليل... انظر المنصف ٢/٢٨٥ - ٢٨٧.  
كما يقرر أبو علي أن اللام من (الحيوان) ياءً، لأنه من الحياة، وأن إبدالها واواً وقع كراهية  
لاجتماع المثلين، وأن هذا مذهب الخليل وسيبويه، انظر المسائل المشكلة/٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٩.

(٣) الاعتلال في (فَعَلْتُ) يعني امتناع (فَعَلْتُ) من الحياة شبيهه بامتناع (قَوَلْتُ) من القول،  
وإن يكن جاء مثل ذلك في الأسماء نحو (الصَيْدِ)، و(القَوْدِ)... انظر شرح الرماني  
للكتاب، ج ٥، ق ١٤٣.

لاجتماع ما يستثقلون في يَوْمٍ<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: لأن الواو تَحِيًا ولم تعتل في يَلْوِي كَيَجَل<sup>(٢)</sup>.

قال: لم تعتل الواو مع الياء في (يَلْوِي)، ولم تقلب ياءً، كما اعتلت

مع الياء في (يَوَجَل) فقلبت ياءً<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: فقلبت ياءً كما قُلبت أولاً<sup>(٤)</sup>.

قال: يقول: قلبت الواو ياءً في (يَوَجَل) ثانية كما قلبت أولاً في

(رَبًّا)<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

(١) الكتاب ٣٨٩/٢ بتصرف، وما استغنوا به عن غيره قولهم: (تَرَكَ)، استغنوا به عن (وَدَعَ) و(وَدَرَ)، وقولهم: تَارَكَ عن وَاذَرَ، واستغنوا كذلك عن استعمال الفعل من لفظ (الحيوان) باستعمال الفعل من (حَيِيَتْ)، ومن المصادر استغنوا يَوَجَلُ، وَيَجَلُ، وَيَجِرُ، وَيَسِرُ، فلم يذكروا لها أفعالاً، كل ذلك كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون، ولاستغنائهم بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطًا. انظر النصف ٢٨٦/٢ - ٢٨٧، وانظر أيضاً المسائل المشكلة/٩٠.

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) استثقلوا الواو في (يَوَجَلُ) لكون الياء قبلها فقالوا: (يَبَجَلُ) - وإن لم تكن الياء التي قبلها لازمة - لأنك تقول: أَوَجَلُ، وَيَوَجَلُ، وَتَوَجَلُ. والواو إذا كانت متحركة وبمدها ياء لا يستثقل كما استثقلت الواو إذا كان قبلها ياء، وذلك أن قولنا (يَلْوِي) و(يَحْوِي) أخف من (يَوَجَلُ، وَيَحْوِي)؛ وذلك لأن الياء أخف من الواو، والكسرة أخف من الضمة، فإذا ابتدأت بواو ثم جئت بعدها بكسرة أو ياء كان أخف من أن تبدأ بياء ثم تأتي بعدها بضممة أو واو، لأنك في (يَحْوِي، وَيَلْوِي) تنتقل الأثقل إلى الأخف، وفي (يَحْوِي) تنتقل الأخف إلى الأثقل. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٥٣.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢، وهو يعني أن واو (يَبَجَلُ) أشبهت الواو الساكنة وبمدها الياء، فتقلب ياء.

(٥) يقول أبو سعيد: «شبهت واو (يَوَجَلُ) حين قلبت بواو (الرَبِّيَّةُ كَوِيَّةُ) حين قلبت ياء فقالوا:»

## ومن بابِ التُّضْعِيفِ فِي {بَنَاتِ} الْوَاوِ (١)

قال سيهويه: طرَحُوا هذا من الكلام مُبَدَلًا، وعلى الأصل (٢).

قال أبو علي: لم يجيء مثل (وَعَيْتُ) وأصله (وَعَوْتُ) كما جاء مثل (قَوَيْتُ) وأصله (قَوَوْتُ)، فلم يجيء (وَعَيْتُ) مُبَدَلًا، ولا (وَعَوْتُ) على الأصل [١٩٨/أ].

قال: حيث كان مثل (قَلِقَ وَسَلِسَ) أقلُّ من مثل (رَدَدْتُ وصَمِمْتُ) (٣).

قال: (٤) يقول: إن الذي ضوعف فاؤه ولامه أقل مما ضوعف عينه ولامه، فلما قلَّ تضعيف الواو في باب المضاعف الأكثر وجب ألا يكون في باب المضاعف الأقل منه شيء ألبتة (٥).

---

= (لِيُتَى)، إلا أن (لَوَيْة) الواو فيها (أول)، فقلبت الواو في (يوجل) وهي ثانية من الياء كما قلت أولاً في (لَوَيْة) «شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٤».

وقال الرماني: «قلبت الواو في (يَيْجَلُ) لثقلها بعد الياء، مع أنها مبنية ساكنة ومع أنها في موضع الفاء التي تقلب همزة، والياء مع الكسرة أقرب إلى الألف مع الفتحة من الواو مع الضمة لأنها على ثلاث مراتب، أولها: الفتحة والألف، ثم الكسرة والياء، ثم الضمة والواو، فهي على هذا التنزيل في الخفة» «شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٣».

(١) الكتاب ٣٨٩/٢، وما بين المعرفتين ساقطة من المخطوطة.

(٢) الكتاب ٣٩٠/٢، وهو يرمى إلى أول الكلام حيث قال: إن الفاء لا تكون واوًا، واللام واوًا في حرف واحد، فليس في الكلام مثل (وَعَوْتُ) كرهوا ذلك كما كرهوا أن تكون العين واوًا واللام واوًا ثانية.

(٣) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٤) أي: أبو علي.

(٥) يقول أبو سعيد: «إن استثقالهم مثل (وَعَوْتُ) في الكلام كاستثقالهم (قَوَوْتُ)، بل هو أشد، وذلك أننا رأينا في الحروف الصحيحة ما كان عين الفعل ولامه من جنس واحد أكثر مما =

قال سيبويه: وإن شئت أخفيت كما تخفي أن يُحْيِي<sup>(١)</sup>.

قال أبوعلي: الإخفاء حال بين الحركة والسكون، والتحرك عليها أغلب، لأنها تعدُّ متحركًا في وزن الشعر، وقد يناسب السكون أيضًا، لأنه إذا وقع حرف بعده حرف مثله بين ساكنين لم يخف، لا يجوز الإخفاء في مثل (ارْدُدْ)<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: كما قلت قد حِي فيه وأحِي فيه<sup>(٣)</sup>.

قال أبوعلي: أدغمت اللام الأولى من (أرْمُوي) للزوم الحركة الثانية وإذا الزمت الحركة الحرف المضاعف جاز الإدغام والبيان كقولك «حَيِّي عَنْ بَيِّنَةٍ» و(حَيِّيَ عَنْ بَيِّنَةٍ)<sup>(٤)</sup>، فاللام من (أرْمُوي) بمنزلة اللام من (حَيِّي) للزوم الحركة إياها<sup>(٥)</sup>.

---

فأوه ولامه من جنس واحد ، فالذي فأوه ولامه من جنس واحد قوله: قَلَقَ، وسَلَسَ ، وَجَرَجَ الخاتم في اليد [إذا قلق] وهو أقل في الكلام من باب (رَدَدْتُ، وَجَرَوْتُ) لأنه كثير، فإذا كان (قَوَوْتُ) غير موجود في الكلام ، فَوَعَوْتُ أحق بأن لا يوجد إذا كان (رَدَدْتُ) أوسع من باب (قَلَقْتُ) ، و(قَوَوْتُ) من باب (رَدَدْتُ) و(غَوَوْتُ) من باب (قَلَقْتُ) . شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ٥٥ .

(١) الكتاب ٣٩٠/٢، وهذه الجزئية متعلقة بالإخفاء في (أفعللت) من (رُمِيْتُ) بمنزلة (أحْيَيْتُ) في الإدغام والبيان والخفاء هي متحركة، وهو ما بدأ سيبويه الحديث عنه.

(٢) يقول الرماني: «بناء أفعللت من (رُمِيْتُ)؛ (أرْمِيْتُ) على قياس: (أحْيَيْتُ) في إظهار الياءين ، ويجوز فيه الإخفاء لاجتماع المثليين ٠٠٠ » ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج٥، ق ١٤٦ .

(٣) الكتاب ٣٩٠/٢، وهذا في البناء للمفعول .

(٤) سورة الأنفال ، الآية ٤٣/ .

(٥) يقول الرماني: «بناء ما لم يسم فاعله من (ارمائيْتُ): (أرْمُوي) في هذا المكان بمنزلة (أحِي) فيه، ويجوز الإظهار فتقول: ارمُوي، بمنزلة (أحْيَيْتُ)، وإنما جاز الإدغام لأن =



قال سيبويه: ولاتقلب الواو ياءً، لأنها كواو سُوَيْرٍ<sup>(١)</sup>.

قال: وتقول: (قد اَرْمَايُوا) كما تقول: قد أَحْيُوا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: (ارْمَايُوا) أصل وزنه (افْعَالُوا)، إلا أن اللام الثانية حذفت لما كان يلزم تحريكها بالضم، لأنها تسكن حيث تنكسر فيه أو تنضم، فإذا سُكنت وجب حذفها لالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>.

قال: والمصدر اَرْمِيَاءٌ وَاَرْمِيَاءٌ، وَاَحْيِيَاءٌ<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: اَرْمِيَاءٌ، وَاَحْيِيَاءٌ مثل اَشْهَبَابٍ، وَاَرْمِيَاءٌ مثل اَشْهَبَابٍ<sup>(٥)</sup>.

قال سيبويه: وذلك قول العرب: قد اَحْوَاتِ الشَّاةُ، وَاَحْوَاوَيْتُ<sup>(٦)</sup>.

---

== الحركة لازمة، وجاز الإظهار على قياس مضارعه في ذلك إذا قلت: يُحْيَاي، وُورْمَاي، وتقول في الجمع: اَرْمَايُوا، فتحذف الألف من (ارميا) لالتقاء الساكنين كما تحذفها من (أحيي) إذا قلت: اَحْيُوا لالتقاء الساكنين. وبناء ما لم يسم فاعله من (اَرْمِيَاءٌ): قد اَرْمُوا. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٢٧.

(١) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٣) يقال في الجمع: اَرْمَايُوا بحذف الألف من (ارْمَايَا) لالتقاء الساكنين كما تحذف من (أحيي) إذا قلت: (أَحْيُوا) لالتقاء الساكنين. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٤٧.

(٤) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٥) وزن المصدر هنا (افْعِيَالٌ)، فإذا قلت: اَرْمِيَاءٌ، فالياء الأولى من الياء المشددة ياء (افْعِيَالٌ)، وهي بدل من ألف (ارْمَايَا)، والياء الثانية هي ياء (ارْمَايَا)، والألف التي بعد الياء هي الألف التي زيدت في المصدر، والهمزة بدل من ألف (ارْمَايَا) الأخيرة، وكذلك اَحْيِيَاءٌ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٧.

(٦) في المخطوطة: بالجيم المعجمة فيهما.

قالوا: فالواو بمنزلة واو غَزَوْتُ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله: فالواو بمنزلة واو (غَزَوْتُ)، أي الواو التي هي اللام الأولى من (افْعَالَتْ) تصح كما في (افْعَالَتْ) من (غَزَوْتُ) إذا قلت: (اغزَوَيْتُ)، فأمّا اللام الثانية التي هي واو من (افْعَالَتْ) من الحُوَّة، فإنها تنقلب ياء، كما تنقلب اللام الثانية التي هي واو ياء في (افْعَالَتْ) من (غَزَوْتُ) حين قلت: (اغزَوَيْتُ)<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: والمصدر (أخوياء) لأن الياء تقلبها<sup>(٣)</sup>.

قال أبو العباس: الأجود (أخوياء)، وأن تصح الواو في المصدر كما صحّت في الفعل، حكاه أبو زيد الأنصاري<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) الكتاب ٣٩١/٢، والفكرة حول (افْعَالَتْ) من الواوين، وأنها بمنزلة (غَزَوْتُ).
- (٢) بين أبو سعيد رحمه الله جواز اجتماع الواوين في (أخوياء)، وهو على وزن (أخمر) الذي أصله: (أخمر)، فإذا بنيت من الحوة مثل (أخمار) وأصله (أخمار) ويجب أن يقال: (أخوار) فتقع واو طرفاً وقبلها فتحة، فتقلب ألفاً فتصير (أخوأي) و(أخوأي) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٨.
- والخواء نبتٌ واحدة: حوئة، المرعى الأخرى الذي قد اسود من القدم والعتق، ويكون معناه أيضاً: (أخرج المرعى أخوي) أي أخضر فجعله غثاً بعد خضرته، والأخوي معناه الأسود من الخضرة، كما قال: «مُدْهَامَتَان» انظر تهذيب اللغة ٢٦٣/٥ - ٣٦٤ (حوي).
- قال الرماني: «بناء افْعَالَتْ من الحوة: أخوأي، وأخوأت الشاة، والمصدر منه: أخوياء». وقال بعض النحويين: الأجود: أخوياء، لأن الياء منقلبة من ألف زائدة في (أخوأي) كما تنقلب في (سوي) . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٧.
- (٣) الكتاب ٣٩١/٢، وقام عبارته: «... تقلبها كما قلبت واو أيام».
- (٤) انظر المقتضب ١٤٩/١، ١٧٧، وانظر المنصف ٢٢١/٢ - ٢٢٢.

قال سيبويه: وتقول في (فُعَلٍ) من شَوَيْتُ: (شِيٌّ) (١).  
 قال أبو علي: (شِيٌّ) بمنزلة ما بعد الفاء من (عُصِيٌّ) ونحوه (٢).  
 قال سيبويه: ألا ترى أنها لو كانت في قافية مع (عُمِيٌّ) جاز (٣).  
 قال أبو علي: لو كانت (شِيٌّ) في قافية مع (عُمِيٌّ) جاز، لأنه لا مَدُّ فيه، كما [١٩٨/ب] أنه لا مَدُّ في الميم من (عُمِيٌّ) (٤).  
 قال سيبويه: ولم يجعلوها كتاء (عُتِيٌّ) وصاد (عُصِيٌّ) (٥).  
 قال أبو علي: يقول: لم يجعلوا الفاء من (فُعَلٍ) من (شَوَيْتُ) كالعين من (عُصِيٌّ)، و(دُكِيٌّ) كما ألزم صاد (عُصِيٌّ)، وذلك أن صاد (عُصِيٌّ) أصله الضم، كما أن أصل (فُعَلٍ) من (شَوَيْتُ وَحَيْتُ) الضم، فجاز في الفاء الذي أصله الضم أن يُضم ويكسر ولم يجز في العين الذي أصله الضم إذا وليها الياء أن يضم لشبهه بلام (أدَلٍ) ، لأن الساكن في

(١) الكتاب ٣٩١/٢.

(٢) قال أبو عثمان المازني: «تقول في (فُعَلٍ) من شَوَيْتُ: شِيٌّ، وإن شئت كسرت فقلت: شِيٌّ. وكان أصلها: (شِيٌّ) فقلبت الواو ياء، وأدغمتها في الياء التي بعدها...» ويرى ابن جنى أن أصل هذه المسألة من شَوَيْتُ: شَوِيٌّ، فقلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء، ثم أدغمت الياء في الياء فصار (شِيٌّ). وإنما صار الكسر أكثر لأجل الياء الساكنة. انظر المنصف ٢٢٦/٢.

ويرى أبو سعيد أن (فُعَلًا) متى كانت العين منه واوًا، واللام ياءً قلبت الواو ياءً وكسرت فاء الفعل لتسلم الياء، وأدغمت. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٩.

(٣) الكتاب ٣٩١/٢، والإشارة إلى (فُعَلٍ) من (أَحْبَيْتُ).

(٤) متى كانت العين واوًا واللام ياءً في (فُعَلٍ) فإن الواو تقلب ياءً، وتكسر فاء الفعل لتسلم الياء، وتدغم. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٩.

(٥) الكتاب ٣٩١/٢، وهذا الكلام من صلة سابقه.

باب المحاجزة ليس كالمحرك، فكان آخر الاسم من (عُصِي) واو، وقبلها ضمة فلزم إبدال الضمة الكسرة<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: ومثل ذلك من قولهم: رِيًا، وريَّة، الفصل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الأصل (رُويًا)، ثم يخفف الهمز، فيصير (رُويًا)، ثم تدغم الواو في الياء تشبيهاً بالواو الأصلي فيصير (رِيًا)، ثم تبدل من الضمة كسرة، كما تبدل من (لِي) فيصير (رِيًا)، فكسر الراء في (رِيًا) أردأ من ضمها، لأنه يجعلها أقعد في باب ما أصل عينه الياء، وليس أصله الياء إنما هي همزة محققة<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: كما أنهم إذا قالوا: لم يكن الرجل، فكانت في موضع تحرك لم تحذف<sup>(٤)</sup>.

(١) بناء (فَعَل) من (شَوَيْت): (شيء، وشيء) بقلب الواو ياء؛ لأنها ساكنة ويعددها ياء متحركة، وتكسر الشين لثقل الخروج من الضم إلى الكسر، ويجوز (شيء) لأن الحرف المشدد قد صار بمنزلة الحرف الصحيح. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٨، المنصف ٢/٢٢٦.

وقد بين أبو سعيد الفرق بين جواز ضم فاء (فَعَل) من (شَوَيْت) وعدم جوازه في البناء من (عُتِي) وصاد (عُصِي) بأن كسر البناء من (عُتِي) والصاد من (عُصِي) لا يقع لبساً بين بناءين؛ لأن (عُتِيًا، وعُصِيًا) فَعُول، فإذا كسرنا البناء والصاد لم يوهم بناء آخر بكسره وإذا كسرنا الشين من (شيء) الذي هو (فَعَل) جاز أن يتروهم أنه (فَعَل)، فيقع لبس بين بناءين. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٥٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٩١، وهذا من تمام قوله: وقالوا: قَرْنُ الْوَيْ، وقَرُونُ لِي.

(٣) يقول الرماني: ويجوز في رُويًا بعد تخفيف الهمز ثلاثة أوجه: (رُويًا، وريًا، وريًا)، أما (رُويًا) فلأن الواو انقلبت عن الهمزة، والهمزة في النية؛ لأن التخفيف عارض. وأما (رِيًا) فلأنها قد صارت إلى الواو الخالصة، وأما (رِيًا) فلثقل الخروج عن الضم إلى الياء الساكنة كم يثقل الخروج عن الضم إلى الكسر. شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٨.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٢.

قال أبو علي : إنما تحذف النون من (يَكُنُّ) في مثل (لَمْ يَكُ) بمشابهته الياء والواو في السكون وغير ذلك، فكما تحذف الياء والواو الساكنتان في الجزم والوقف، كذلك حذفت هذه النون، وإذا تحركت بَعْدَ شَبَّهَا من الياء والواو<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### ومن بابِ مَا قَيْسَ من المَعْتَلِّ

#### من بَنَاتِ اليَاءِ والوَائِ<sup>(٢)</sup>

قال سيبويه: فإنما أمرها كأمر (رَحَى) في الإضافة<sup>(٣)</sup>.

أي، في أنه يبدل من الأولى واو كما يبدل من لام (رَحَى) في النسب فيقال: رَحَوِيٌّ.

قال سيبويه : لأنك تقلب الواو ياءً ، فيصير إلى مثل حال (فَعَلِيلِ)<sup>(٤)</sup>.

(١) يعلل أبو الفتح شبه النون في (يَكُنُّ) بحرف المد واللين إذا وقع آخرًا بقوله: «وويدلك على أن النون أشبهت حروف اللين - لسكونها - حتى حذفت كما حُذِفْنَ، أنها إذا تحركت لم تحذف؛ لأن الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين، وذلك قولهم: لم يَكُنِ الرجلُ منطلقًا، ولا يجوز: لم يَكُ الرجلُ، لتحرك النون. انظر المنصف ٢/٢٢٨.

(٢) الكتاب ٣٩٢/٢ باختصار.

(٣) الكتاب ٣٩٢/٢، وفي المخطوطة: (أمرها)، وهو يشير إلى مثال: حَمَصِيصَةٍ من رَمَيْتُ، إذ يقال: رَمَوْتُهُ، كما قيل: رَحَوْتُهُ، وانظر المنصف ٢/٢٧٤.

(٤) الكتاب ٣٩٢/٢.

قال أبو علي: أصل مثال (حَلَكُوكِ) (١) من رَمَيْتُ رَمِيَّوِي، ثم تُدْغِمُ واو (فَعَلُولِ) في لامه الثانية فيصير (رَمِيَّوِي)، ثم تبدل من الضمة كسرة، كما تبدل منها في (مَرَمِي) فيصير (رَمِيَّوِي)، ويوافق مثال (صَمَكِيكِ) الذي هو على (فَعَلِيلِ) (٢).

قال سيهويه: فألزم هذا التغيير، كما ألزم مثل مَحْنِيَّة (٣).

قال أبو علي: يقول: إذا أبدل الواو التي هي عين ياء في (ثِيْرَة) ونحوها لا في انكسار ما قبلها، لزم إلزام الواو التي هي لام القلب إذا انكسر ما قبلها، لأن اللام أُدْخِلُ في الإعلال من العين (٤).

(١) هو من (الحَلَكِ)، وعن الليث: اسْحَنَكُ اللَّيْلُ إِذَا اشْتَدَّ سَوَادُهُ وَظَلَمَتْهُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: احْلَنَكُ مِثْلَهُ. انظر تهذيب اللغة ٣٣٧/٥ (خماسي الحاء).

(٢) انظر المنصف ٢٧٤/٢ - ٢٧٥.

(٣) الكتاب ٣٩٣/٢، والموازنة هنا بفَعَلُولِ من (غَزَوْتُ) إذ يقال عند الإضافة: غَزَوِيٌّ، وأصلها: (غَزُوُّ) فاجتمعت فيها ثلاث واوات مع الضمتين، وفي المخطوطة: (مَحْنِيَّة) بالتضعيف.

(٤) يقول الرماني: «بناء فَعَلُولِ من غَزَوْتُ: غَزَوِيٌّ قلب الواو المشددة؛ لاجتماع ثلاث واوات، في الأولى ضمة، وقياس ذلك إلزام (مَحْنِيَّة) البدل لما كان يجوز في (ثِيْرَة) و(سِيَّاطِ) وهي في موضع العين، ثم صارت في موضع اللام لزمها الإعلال، فلذلك لما جاز في الواوين مثل: (مِعْزَى وَمَسْنِيَّة)، ثم اجتمعت ثلاث واوات في إحداها ضمة لزمها الإعلال»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٩.

قال أبو سعيد: «وإذا قلنا: (غَزُوُّ) اجتمعت ثلاث واوات، وقد رأيناها يستثقلون واوين فيقلبونهما يامين في مثل (عَتِيٍّ، وَمَعْدِيٍّ)، وأصلهما (عَتُوٌّ، وَمَعْدُوٌّ)؛ فلما جاز قلب الواوين استثقالاً لزم القلب في ثلاث واوات، ولم يجز إقرارها. وقوله: «فألزم هذا التغيير كما ألزم نحو مَحْنِيَّة البدل إذ غَيَّرْت في ثِيْرَة وسياط ونحوهما» يعني فألزم (غَزُوُّ) التفسير إذ كان أثقل من (عَتُوٌّ وَمَعْدُوٌّ)، وقد غَيَّرُوا (عَتُوًّا، وَمَعْدُوًّا) كما ألزموا (مَحْنِيَّة) التغيير، والأصل: (مَحْنُوَّة) أثقل من (ثِيْرَة وسياط)؛ وذلك أن أصلها: =

قال سيهويه: إلا أن تقول: مَشَقِيْ فيمن قال: أرضٌ مَسْنِيَةٌ<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: من قال: (مَسْنِيَةٌ) فقلب الواو ياءً، [قال]<sup>(٢)</sup>  
إنما فعلت ذلك لوقوع الواو طرفاً، وأن ما قبلها ضمة، وليس بينهما إلا  
حرف ساكن، فلأن الضمة وكِيت الواو، فلزم قلبها في (أدَل)<sup>(٣)</sup>.  
قال سيهويه: تُغَيِّرُ مَا غَيَّرْتَ مِنْ (فُعْلُولٍ) مِنْ غَزَوْتُ<sup>(٤)</sup> [أ/١٩٩]  
قال أبو علي: تجتمع في (فُعْلُولٍ) من قَوِيْتُ أربع واواتٍ، الأولى عين  
والثانية اللام الأولى من (فُعْلُولٍ) والثالثة واو (فُعْلُولٍ)، والرابعة لامها  
الثانية، فلزم قلب الأخيرة ياء كما لزم قلبها في (مَفْعُولٍ) من (قَوِيْتُ)، فإذا  
لزم قلبها لزم قلب واو (فُعْلُولٍ) ياء لسكونها فيصير (قَوِيُّ)، ثم تبدل من  
الضمة كسرة.

- == (ثورة، وسواط) لأنهما جمع (ثَوْر، ووسط) والواو منهما في موضع لام الفعل، ولام الفعل  
أثقل من عينه وأولى بالعلة، فلما قلبوا في (ثيرة) و(سياط) الواو ياءً لانكسار ما قبلها،  
كان (محنية) أولى ذلك. شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٣.
- (١) الكتاب ٣٩٣/٢، وفي المخطوطة: (مَشَقِيْ) بفتح الشين، و(قَمَن) مكان (فيمن). عن  
الفراء: يقال: سناها الغيثُ يسئوها، فهي مسنوءة ومَسْنِيَةٌ، يعني سقاها. انظر تهذيب اللغة  
٧٧/١٣ (باب السين والنون)، وفي الكتاب ٣٨٢/٢، وقالوا: «يسئوها المطر، وهي أرض  
مسنية...» قال المبرد: قالوا: أرض مَسْنِيَةٌ، وإنما الوجه مسنوءة. انظر المقتضب ١٨٩/١.
- (٢) زيادة يقتضيها السياق.
- (٣) يقول أبو سعيد: الأصل (مَقْوُوْ) [في المفعول من قويت حين قالوا: هذا مكان مَقْوِيْ]  
والعلة في قلبها كالعلة في قلب (فُعْلُولٍ) من (غَزَوْتُ)، وذلك لأنهم يقلبون في (مَشَقُوْ)،  
وأرض مَسْنُوْة، فيقولون: مَشَقِيْ، وأرض مَسْنِيَةٌ، فلما جاز القلب في (مَشَقُوْ، ومسنوءة)  
ولم تجتمع ثلاث واوات لزم القلب في (مَقْوُوْ) إذ اجتمعت ثلاث واوات فيه. انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٣؛ وانظر المنصف ٢٧٧/٢.
- (٤) الكتاب ٣٩٣/٢، والحديث حول صياغة (فُعْلُولٍ) من (قَوِيْتُ) وأنها: (قَوِيُّ).

قال سيبويه : وتقول في (فُعْلُولٍ) من شَوَيْتُ وطَوَيْتُ : شَوَيْتُ وطَوَيْتُ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: إذا بنيت من شَوَيْتُ (فُعْلُولٌ)، وجب أولاً أن تقول: (شَوَيْتُ)، ثم يجب أن تقلب الواو الأولى ياءً، وتدغمها في الياء التي هي اللام فيصير (شَوَيْتُ)، ثم تفعل بالواو والياء الأخيرتين من القلب والإدغام ما فعلت بالأوكيين، فيصير (شَوَيْتُ)، ثم تبدل من الضمة التي هي لام (فُعْلُولٌ) كسرة، لوقوعها قبل ياء ساكنة كما قلبتها كسرة في (مَرَمِيٍّ) فتصير (شَوَيْتُ)، فيوافق (لَيْتُ) إذا أضفت إليها في أنه تجتمع أربع ياءات، الثانية منهن مكسورة، فحركت العين بالفتح كما حركتها من (لَيْتُ) - بالإضافة فقلت: (شَوَيْتُ) كما قلت: (لَوَيْتُ)، وأبدلت من الياء التي هي اللام الأولى من (فُعْلُولٍ) من (طَوَيْتُ) واواً، كما أبدلتها منها في (لَيْتُ) مضافاً إليها.

قال سيبويه : وكذلك (فَيْعُولٍ) من (طَوَيْتُ) إلى قوله : وذلك قولك: طَوَيْتُ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي: حركت ياء (فَيْعُولٍ) بالفتح كما حركت الياء الأولى من (حَيْتُ) بالفتح حين قلت: (حَيْتُ)<sup>(٣)</sup> .

(١) الكتاب ٣٩٣/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٣/٢، والعبارة كاملة هي قوله: وكذلك فَيْعُولٍ من (طَوَيْتُ)، لأن حمها وقد قلبت الواوين (طَوَيْتُ)، فقد اجتمع فيها مثل ما اجتمع في (فُعْلُولٍ)، وذلك قولك: (طَوَيْتُ).

(٣) يريد: عند النسب إلى (حَيْتُ) يقال: حَيْتُ، فتجتمع أربع ياءات، فتحرك الأولى منهن لتقلب الثانية ألفاً فيكون تقديرها: (حَيْتُ) ثم تبدل الألف واواً فتصير (حَيْتُ) =



قال سيبويه : يقال في فُعْلُولٍ : (طِيِيٌّ) فيمن قال : لِيٌّ ، وطِيِيٌّ  
فيمن قال: لِيٌّ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: لما أدغم العين في اللام وانقلب ياء زال المدّ بالإدغام،  
فجاز أن تضم الفاء من (لِيٌّ) ، وإن لم يجز أن تضم في (بِيضٍ) .  
فأما وجه قول من كسر فقال: (لِيٌّ) : فلأن بعد الفاء ياء ساكنة ،  
فكسر الفاء منه كما كسره من (بِيضٍ) وطِيٌّ من (طِيٌّ) بمنزلة (لِيٌّ) ،  
فيجوز فيه ما يجوز فيه من كسر الفاء وضمه<sup>(٢)</sup> .

قال سيبويه: وإنما منعهم أن تعتل الواو وتسكن في مثل  
(قَوِيْتُ) ما وصفت لك في (حَيِّتُ)<sup>(٣)</sup> .

قال: <sup>(٤)</sup> يعني ما ذكره في باب (حَيِّتُ) من أنه لو أُعِلَّ العينُ في  
(حَيِّيَ) للزم أن يقول : حَيْتُ [و]<sup>(٥)</sup> في المضارع (يَحْيِي) ، فيلتبس بيباب

== بمنزلة (رَحِييَ) انظر المنصف ٢/٢٧٩ .

(١) الكتاب ٢/٣٩٣ .

(٢) فَيُعُولُ من (طَوِيْتُ) : طِيُوِيٌّ ، فتقلب الواو الأولى ياء لتحركها وسكون الياء قبلها ،  
وتنقلب الواو الثانية لسكونها وتحركت الياء بعدها ، فيصير (طِيٌّ) ، فيلزم فيه ما لزم في  
النسبة إلى (حَيَّةٍ) و(لَيْتَةٍ) ، وذلك أنا نحرك الياء الأولى الساكنة ، ونردّها إلى أصلها ،  
وأصلها ياء ؛ لأنها ياء (فَيُعُولُ) ، فيصير (طِيُوِيٌّ) . قال أبو سعيد: «من العرب من يجري  
النسب إلى (حَيَّةٍ) و(أُمَيَّةٍ) على القياس ، فيجمع بين أربع ياءات ، ويتحمل ذلك مع ثقله  
للزوم القياس ، ولا فرق في اللفظ بين أربع ياءات وأُمَيَّةٍ ، وطِيِيٌّ ، وشَيِّيٌّ ، وأما الشين  
والطاء فإن شئت تركتهما على ضمتهما في الأصل كما تركت الضمة في (لِيٌّ) جمع (أَلْوِي) .  
وإن شئت كسرتهما» . شرح السيرافي للكتاب ، ج ١١ ، ق ٦٤ .

(٣) الكتاب ٢/٣٩٣ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) القول لأبي علي نفسه .

(يَعِي) مع ما يلحق من الإجحاف، وكذلك لو أعل العَيْنُ من (قَوِيْتُ) لوجب أن تلقى حركتها على الفاء وتحذف كما فُعِلَ ذلك في (خَفِتُ) فصار (قِيْتُ) .

قال سيهويه: لأن هذا الضرب لا يُدغمُ في (رَدَدْتُ) (١) .

قال أبو علي: أي في باب (رَدَدْتُ) بني منه اسم على مثال (فَعَلِ) ، لأن مثال (فَعَلِ) لا يدغم نحو (طَلَلِ وَشَرَّرِ وَمَدَدِ) .

قال سيهويه: ومن قال: «حَيَّيَ عَن بَيْتَةٍ» (٢) ، قال: قَوَوَانُ (٣) .

قال أبو العباس: (قَوَوَانُ) غلط ، ينبغي إن لم يُدغم أن يقول: (قَوِيَانُ) فيكسر الأولى ويقلب [ب/١٩٩] الثانية ياءً ، لأنه لا يجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة ، وهذا قول أبي عمر (٤) وجميع

---

(١) الكتاب ٣٩٤/٢ ، وهو يوسىء إلى أن (حَيَّبْتُ) الواو الأولى منها كواو (عَوِيَّ) ، وقويت الواو الآخرة ، فصارت بمنزلة غير المعتل ، فلم يستثقلوهما مفتوحتين كما قالوا: لَوِيَّ ، وأخوِيَّ دون إدغام .

(٢) الآية / ٤٣ ، من سورة الأنفال ، قرأها عاصم في رواية أبي بكر ، ونافع بيايين: الأولى مكسورة ، والثانية مفتوحة وروى ذلك أيضاً عن ابن كثير ، ورواية حفص عن عاصم (حَيَّيَّ) بياء واحدة مشددة . انظر السبعة في القراءات / ٣٠٦ - ٣٠٧ . قال أبو منصور: من أظهرهما [البيايين] فهو أتم وأفصح ، وكان الخليل وسيهويه يجيزان الإدغام والإظهار إذا كانت الحركة في الثاني لازمة . انظر معاني القراءات / ١ - ٤٤٠ - ٤٤١ ، وانظر معاني القرآن للفراء / ١ - ٤١١ - ٤١٢ ، ومعاني القرآن للأخفش / ٢ - ٥٤٦ - ٥٤٧ .

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢ .

(٤) في المخطوطة: «أبي عمرو» وإنما هو «...» قول أبي عمر الجرمي ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١١ ، ق ٦٦ .

أهل العلم<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فصارت الأولى على الأصل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: فصارت على الأصل أي صارت الياء التي هي العين من (حَيَوَانٍ) على الأصل لما اعتلت اللام التي هي الياء الثانية بانقلابها وأوًا، كما صارت اللام التي هي العين من (مُمَلِّي) <sup>(٣)</sup>. على الأصل لما اعتلت اللام التي هي لام بانقلابها ياءً، وقد كانت العين أعلت بحذف الحركة منه للإدغام قبل إعلال اللام في قولك: (مُمَلِّ) فاعلم<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: ولا تُدغم في قَوَيْتُ، تقول: قَوِيَانٌ، لأنك تقلب اللام ياءً<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر النص في الأصول في النحو ٣/٣٧٠ و المنصف ٢/٢٨٢. قال ابن جني: والوجه عندي إدغامه ليسلم من ظهور الواوين، إحداهما مضمومة، فإذا قال: (قَوِيَان) التيس (قَعْلَان بقَعْلَان)، فمن هنا قوي الإدغام . . . انظر المنصف ٢/٢٨٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٤.

(٣) إشارة إلى قول سيبويه بعد العبارة السابقة: « . . . كما صارت اللام الأولى في (مُمَلِّ) ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره ».

(٤) أي أن (مُمَلِّيًا) أصله (مُمَلِّلٌ)، ولكنهم كرهوا التضعيف في قولك: (أُمَّلَّتْ)، فأبدلوا اللام ياءً، كما قالوا: تَطَّنَّيْتُ، وأصل: تَطَّنَّنْتُ، وغيروا الحرف الثاني دون الأول، كما غيروا الحرف الثاني في (حَيَوَان) حين صيروه وأوًا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٦. ويشبه المازني تسكين الياء في (حَيَوَان) بالسكون في (لَقَضُو الرَّجُل)، والإسكان ليس بأصل، وقد بين ابن جني الجامع بين اللفظين لتحقيق الشبه. انظر المنصف ٢/٢٨٣.

(٥) الكتاب ٢/٣٩٤، والإشارة إلى بناء (قَعْلَانٍ) من (حَيَيْتُ) وجواز الإدغام فيه فيقال: (حَيَانٌ)، ولا يدغم في (قَوَيْتُ)، وأصل (حَيَانٍ) المدغمة: (حَيِيَانٌ) مظهرة.

قال أبو علي: (قَوِيَانٌ) قد أعلت فيه اللامُ بقلبها ياءً، فلا تعلل العين منه، ولا تدغمه في اللام<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: ولا تُقلب الواو ياءً، لأنك لا تلزم الإسكان<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لا تقلب الواو من (قَوِيَان) ياءً، لأنك وإن أسكنته فأنت تنوي به الحركة.

قال سيهويه: ومن قال: رِيَّةٌ في رُوِيَّةٍ قلبها فقال: قِيَانٌ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: الذي يقول: (رِيَّة) في (رُوِيَّة) فقد حذف الهمزة وأبدل منها واوًا، ثم شبه الواو المبدلة من الهمزة بالواو الأصلي فقلبها ياءً لكي يدغمها في الياء كما يفعل ذلك بما ليس بمتحرك في الأصل، وذلك في (قِيَان) ونحوه<sup>(٤)</sup>.

قال سيهويه: وتقول في (قِيَعِلَان) من (حَيْبَتٌ وَقَوِيَتٌ وشَوِيَتٌ):

---

(١) (قِيَعِلَان) من (قَوِيَتٌ)، قَوِيَانٌ، ومن أسكن للتخفيف قال: قَوِيَانٌ. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥١.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢، وفي المخطوطة: (فَذَلِكَ قِيَانٌ)، وفي السيرافي مثل ما في الكتاب.

(٤) قال أبو سعيد: «يعني أن الذي يقول: (قَوِيَان) تخفيفًا من (قَوِيَان) لا يقلب الواو ياءً لسكونها وتحرك الياء بعدها، لأن أصلها (قويان)، والواو المتحركة مكسورة، فكان الذي يقول: (قويان) مخففًا ينوي للواو كسرة تمنع من قلبها ياءً، ومثل ذلك قولهم: (رُوِيَّة) في من خفف الهمزة لا يقلب الواو ياءً لأنه ينوي الهمزة المخففة، والهمزة لو كانت حاضرة ما جاز قلبها ياءً، وكذلك إذا كانت متوترة، وأما من قال في (رُوِيَّة): (رِيَّة) فراعى اللفظ فإنه يقول: (قِيَان) في (قَوِيَان)؛ لأنه اجتمع واو وياء الأولى منهما ساكن» - شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧.

حَيَّانٌ وَشَيَّانٌ وَقَيَّانٌ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: (شَيَّانٌ) ها هنا أصله (شَيَّوَيَّانٌ)، ثم تقلب الواو التي هي عينُ ياءٍ، وتدغم ياء (قَيْعِلَان) فيه، فيصير (شَيَّيَّان)، ثم تحذف التي هي لام لاجتماع ثلاث ياءات، كما تحذف من (عُطَاءٍ وَأُحْوَى) إذا صغر على (أَسَيْدٍ) الياء الثالثة كذلك، وإنما حذفت الثالثة في (قَيْعِلَان)، لأنه وإن لم يكن آخر الاسم، فهو بمنزلة ألف النصب، وتاء التأنيث في مثل (عُطِيًّا وَسُوِّيَّةً) تحذف مع الألف والتون كما تحذفه معهما لاجتماعهن في أنهن زوائد، وأن ما قبلهن مفتوح، وأن آخر الاسم والذي هو اللام هو الثالثة التي يجب حذفها<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: لم تعد إن كانت كالألف النصب والهاء، لأنهما يُخرجان الياء في فاعِلٍ ونحوه<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) الكتاب ٣٩٤/٢، زاد أبو عثمان على النص قوله: تحذف الياء التي هي آخر الياءات، ولم تعد هذه الألف أن تكون كهاء التأنيث وألف النصب. انظر المنصف ٢٨٣/٢ - ٢٨٤.
- (٢) قال أبو سعيد: وأصل (قَيْعِلَان) من (حَيْيْتُ): (حَيَّيَّان) بثلاث ياءات، ومن (شَوَيْتُ): (شَيَّوَيَّان)، وتقلب الواو ياءً فيصير: (شَيَّيَّان) بثلاث ياءات، ومن (قَرَيْتُ): (قَيَّوَيَّان)، فتقلب الواو الأخيرة ياءً؛ لانكسار ما قبلها مع اجتماع الواوين، وتقلب الواو الأولى؛ لأن ما قبلها ياء ساكنة فيجتمع فيه أيضاً ثلاث ياءات، ويصير: (قَيَّيَّان)، فتسقط منهن الياء الأخيرة فيصير: (حَيَّان، وشَيَّان، وقَيَّان) . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧.
- (٣) الكتاب ٣٩٤/٢، وقام عبارة سيبويه بعد السابقة قوله: «... لأنك تحذف ياء هنا كما تحذفها في (قَيْعِلَان)، وكما كنت حاذفها في (أَقْيَعِلَان) نحو التصغير في (أَشَيَّوَيَّان) تقول: (أَشَيَّانٌ)، لو كانت اسماً، فهم يكرهون هاهنا ما يكرهون في تصغير (شَاوِيَّة، وراوية) في قولهم: (رَأَيْتُ شَوِيَّةً)؛ لأنها لم تعد...» .

قال أبو علي: الهاء وألف النصب يخرجان الياء إلى اللفظ، وتتحرك قبلهما في مثل (قَاضِيَةٌ وَقَاضِيًا) ونحوه، كما يخرجها الألف والنون في مثل (رَبْمِيَّانَ، وَأَشْيَثَانِ) ونحوهما مما هو على (فَبَيْعِلَانَ وَأَقْبَعِلَانَ) ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: جعلتها في الاسم بمنزلتها في (سَرُو) في أن صححتها، كما صححتها في (سَرُو)<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: وتقول في (فُعَلَةٌ) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) إذا لم تكن مؤنثةً [أ/٢٠٠] على فُعَلٍ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إذا لم يكن تأنيثه بعد التذكير، ولكن إذا كان أول صيغته للتأنيث<sup>(٤)</sup>.

(١) فسر هذا أبو سعيد بقوله: «يعني أنك إذا صغرت (شَاوِيَةً) وهي (فَاعِلَةٌ) فتصغيرها (فَوَيْعَلَةٌ) مثل (ضَارِيَةٌ) و(ضَوْرِيَةٌ)، فتصير: (شَوْرِيَةٌ) ويجتمع واو وياء، والأولى منهما ساكن، فتصير الواو الثانية ياء، فصارت: (شَوِيَّةٌ)، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت إحداهن، فصارت (شَوِيَّةٌ)، فهي بمنزلة (فَبَيْعِلَانَ)، وسائر ما ذكرنا مما حذفت منه ياء لاجتماع ثلاث ياءات»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢ بتصريف، وقد ضمنها أبو علي تعليقه، والحديث حول (مَفْعَلَةٌ) من (رَمَيْتُ) إذ يقال فيها: (مَرْمُوءَةٌ)، لأنه يقال في الفعل: (رَمَوْ الرَّجُلُ)، فيصير بمنزلة (سَرُو). قال أبو سعيد: «إنما جاز أن تثبت هذه الواو في الاسم (مَرْمُوءَةٌ) لأن الإعراب وقع على الهاء (أعني هاء التأنيث)، وهاء التأنيث قد أوجبت فتحة هذه الواو، فصارت بمنزلة (تَرْمُوءَةٌ، وَمَحْدُوءَةٌ)، وتقلب الياء واوًا لانضمام ما قبلها». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧. ويرى المازني أن (مَرْمُوءَةٌ) في حال ما إذا بنى المثال على التأنيث، أما إذا بنى على التذكير فيقال فيه: (مَرْمِيَّةٌ). انظر المنصف ٢٨٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٤) يجوز في (فُعَلَةٌ) من (رَمَيْتُ) وجهان:

قال سيهويه : ألا ترى أن الواحدة (حُطْوَةٌ) ، فهذا بمنزلة (فُعْلَةٌ) وليس لها مذكر (١) .

قال أبوعلي: يقول: (حُطْوَاتٌ) بمنزلة (فُعْلَةٌ) ، مصوغة في أول حالها على التانيث، ولا مذكر لها، ألا ترى أنك لا تقول فيه (حُطْوٌ) ، ولا تنفصل من الألف والتاء كما تنفصل (قَمَحْدُوَةٌ) من علامة التانيث، فلذلك ثبتت الواو فيها وقبلها ضمة كما ثبتت في (قَمَحْدُوَةٌ) (٢) .

قال سيهويه: فإن قياس ذلك في كُليَّةِ كُلوَاتٍ (٣) .

قال أبوعلي: إنما لزم أن يقال: (كُلوَاتٌ) ، لأنه يحرك العين بالضم كما يحركها في (ظَلَمَات) ، فإذا ضمها انقلبت الياء وأو للضمة (٤) .

== (رَمُوَةٌ) و(رَمِيَةٌ) ، فَرَمُوَةٌ على بناء الاسم على التانيث، ورَمِيَةٌ على التذكير، وكذلك (فُعْلَةٌ) من (غَزَوَاتٌ) يجوز فيه (غَزُوَةٌ) و(غَزِيَةٌ) ، ونظير ذلك (عَطَاةٌ) على التذكير، و(عَطَايَةٌ) على التانيث، ودليله (حُطْوَاتٌ)؛ لأنه مبني على التانيث في الجمع، إذ كان الضم إنما يكون في الجمع خاصة، ولو كان في الواحد لجاز التصحيح والقلب. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢ .

(١) الكتاب ٣٩٤/٢ .

(٢) (فُعْلَةٌ) تجمع على (فُعْلَاتٍ) و(فُعْلَاتٍ) ، فحُطْوَةٌ تُجمع على (حُطْوَاتٍ) أو (حُطْوَاتٍ) ، فعند التسكين لا شيء يدعو إلى تغيير الواو منه، لأنها واو قبلها حرف ساكن، وإذا سكن ما قبل الواو صحت. قال أبو سعيد: «أما من قال: (حُطْوَاتٍ) فلقاتل أن يقول: هَلَّا قلبوا الواو فيها ياء لأنها وقعت طرفاً وقبلها ضمة، والألف والتاء علامة الجمع، فالجواب في ذلك أن يقال: إن الإعراب إنما وقع على التاء دون الواو، ولم يوجد هذا الواو قطعاً طرفاً وقبلها ضمة، وذلك لأن الضمة إنما حدثت في الجمع، فلما كانت كذلك صارت بمنزلة (عَبَاوَةٌ) و(نَهَائِيَةٌ) في سلامة الياء والواو منهما إذ وقع الإعراب على الهاء» . شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٨ .

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢ ، يريد: من قال: (حُطْوَاتٌ) بالثقل، فإن قياسه في كُليَّةِ: (كُلوَاتٍ) .

(٤) يقول الرماني: «جمع (كُليَّةٍ) على قياس (حُطْوَاتٍ) ، يوجب قلب الياء وأو عن ذلك =

قال سيبويه: كما خففوا (فُعَل) من باب (بُؤِن) (١).

قال أبو علي: يقول: خففت (فُعَلَات) من الياء كما خففت (فُعَل) من نحو (بُؤَانٍ وَيُؤِن)، إذ كان التخفيف يجوز في كل واحد منهما قبل الإعلال، وذلك (ظَلَمَاتٌ وَرُسُلٌ)، وهذا الجمع أعني ما كان على محرك العين (٢).

قال سيبويه: فإذا خالفت الحركة فكأنهما حرفان من موضعين متقاربين (٣).

قال أبو علي: إي إذا خالفت الحركة الحرف، فوَقعت الكسرة مع الواو، والضمّة مع الياء، لزم أن تبدلَ الحرفَ بحسب الحركة، إن كان واوًا قبلها كسرة قلبت ياءً، وإن كانت ياءً وقبلها ضمة لزم أن تُقلب واوًا، وإن لم تقلب كان مستثقلًا، كما أن المتقاربين إذا اجتمعا وسكن الأول منهما لزم الإدغام فيهما وإلا استثقل، ألا ترى أنه يُتجشّم في مصدر (وتَدَّتْ):

== إلى لزوم التخفيف في قولهم: (كَلِيَّاتٌ) ... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢، وانظر النصف ٢/٢٩١-٢٩٣.

(١) الكتاب ٢/٣٩٤، وفيه: (... خَفَّفُوا فُعَلًا...).

(٢) أي تخفيف (كَلِيَّاتٍ) نظير قولهم: (بُؤَانٌ، وَيُؤِنٌ) و(بُؤَانٌ وَبُؤِنٌ) لما كانوا يخففون في الصحيح في مثل (رُسُلٌ وَرُسُلٌ، وَعَضُدٌ وَعَضُدٌ) ألزمو المعتل التخفيف فرارًا من الثقل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢. وهذا يعني أن إلزامهم تخفيف (كَلِيَّاتٍ) شبيه بإلزامهم تخفيف (بُؤِنٌ)، وذلك أن (بُؤِنٌ) جمع (بُؤَانٌ) وبابه (فُعَلٌ) في الصحيح، ويجوز فيه التخفيف كقولهم في جمع (حَمَارٌ: حُمُرٌ) وفي (كِتَابٌ: كُتُبٌ)، ويجوز فيهما: (حُمُرٌ وَكُتُبٌ) فإذا جمعنا (بُؤَانًا) قلنا (بُؤِنٌ) بتسكين الواو كما قلنا (كُتُبٌ، وَحُمُرٌ)، ولا يجوز فيها (بُؤِنٌ) استثقالًا للضمّة على الواو. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٥.



(وَتَدًا)؛ فيستعمل (تَدَّة)؛ كراهية لاجتماع المتقارنين، وما يلزم فيهما من الإدغام المؤدي إلى الالتباس أو الاستثقال إن لم يدغم، فكذلك سبيل الضمة مع الياء، والكسرة مع الواو في (جِرْوَةٌ وَمُدْيَةٌ) إذا جمعتا بالياء (١).

قال سيهويه: وفُعْلَلَةٌ من (رَمَيْتُ) بمنزلة فُعْلَوَةٌ، وتفسيرها تفسيرها (٢).

قال أبو علي: أي تقول فيه: (رُمِيوَةٌ) إن بنيته على التأنيث، (ورُمِييَةٌ) إن بنيته على التذكير (٣).

قال سيهويه: وتقول في مثل (مَلَكُوتٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمَوْتُ)، ومن (غَزَوْتُ): (غَزَوْتُ) (٤).

---

(١) يقرر أبو سعيد أن التشكيل في (حُطْرَةٌ وَحُطْرَاتٌ، وَمُدْيَةٌ وَمُدْيَاتٌ) يستخف، لأن الضمة في (حُطْرَاتٍ) من جنس الواو، والكسرة في (مُدْيَاتٍ) من جنس الياء، فاللسان بهما يعمل من جهة واحدة، وإذا كانت (جِرْوَةٌ) لم يُقَل (جِرْوَاتٍ)؛ لأن الكسرة مع الواو كأنهما من موضعين متقارنين، والواو والياء بمنزلة حرفين متقارنين - وإن كانا من مخرجين متباعدين - لما يجمعهما من شركة المدّ واللين وغير ذلك، ومثله بالياء والدال من (وَتَدٌ) لأنهما متقاربان. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وفيه قوله: (رُمِيوَةٌ) زيادة بعد قوله (فُعْلَوَةٌ)، ولم يشبها السيرافي ولا الرماني في شرحهما، كما لم تظهر في التعليقة.

(٣) أي أن بناء (فُعْلَلَةٌ) من (رَمَيْتُ): (رُمِيوَةٌ) بمنزلة (فُعْلَوَةٌ)، لأن الزائد والأصلي في هذا سواء إذ العلة قد جمعتهما سواء وهي وقوع الضمة قبل الياء التي في موضع حركة، والإعراب على غيرها. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢، والأصل في (رُمِيوَةٌ: رُمِييَةٌ)، فقلبت الياء الأخيرة أوأ للضمة التي قبلها، انظر شرح السيرافي للكتاب،

ج ١١، ق ٦٩.

(٤) الكتاب ٣٩٥/٢.

قال أبو علي: أصل (مَلَكُوتٍ) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ: رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) كما أن أصل (فَعَلُوا: رَمَيُوا)، وَيَفْعَلُونَ: يَغَزُؤُونَ)، فحذفت الياء والواو اللذين هما لآمان من مثال (مَلَكُوتٍ) من (رَمَيْتُ) لما لزم تحريكهما بالضم، كما حذفتها من (فَعَلُوا وَتَفْعَلُونَ) لما لزم تحريكهما به، (فَرَمَوْتُ) من الفعل (فَعَوْتُ)، وإنما جعلت (فَعَلْتُ) من (رَمَيْتُ) بمنزلة (فَعَلُوا وَيَفْعَلُونَ) كما جعلت (فَعَلَان) بمنزلة (فَعَلَا) للآتين لما لزم تحريكه بالضم حذفت كحذفك في (فَعَلُوا)، كما أنه لما لزم تحريكه بالفتح أثبت لإثباتك إياها في (فَعَلَا) فقلت: (رَمَيَانِ)، كما قلت: (رَمَيَّيَا)، وكما أجريت (فَعَلَان) بمنزلة (فَعَلَا)، كذلك أجريت فَعَلِيلٌ [ب/٢٠٠] بمنزلة (فَعَلِي)، فقلت اللام واوا كما قلبتها في (فَعَلِي)، فقلت في مثل (حَمَصِيصٍ): (رَمَوِي)، كما قلت في النسب إلى (رَحَى: رَحَوِي)، وليست هذه الكلمة في نسخة أبي العباس<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: ولم يحدفوا، لأنهم لو حدفوا لالتبس ما العين فيه مكسورة بما العين فيه مفتوحة<sup>(٢)</sup>.

(١) يقول الرماني: «بناء مشل (مَلَكُوتٍ) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ: رَمَوْتُ، وَغَزَوْتُ) والأصل رَمَيْتُ (وَغَزَوْتُ) إلا أن لام الفعل في موضع حركة وقبلها فتحة فتقلب ألفاً على قياسها في كل موضع تقع فيه على هذه الصفة، ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين، يحذف ألف رَمَى وَيُرَمَى في قولك: رَمَوْا وَيُرَمُونَ» - انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢. وعلل السيرافي مجيء هذا البناء بمنزلة الجمع لأنك تقول في جمع (غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ: غَزَوْا وَرَمَوْا) والأصل: غَزَوُوا وَرَمَيُوا، وأنه لشغل الضم عليهما جعلاً بمنزلة (فَعَلُوا) - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وهو يشير إلى قولهم: (رَحَوِي) في النسب إلى (رَحَى).

قال أبو علي: لو حذفوا اللام من (فَعْلَان) لالتبس (فَعْلَانُ بِفَعْلَانٍ) لأنه كان يلزم أن يقال في (فَعْلَانُ وَفَعْلَانُ) جميعاً (وَفَعْلَانُ) أيضاً: (رَمَانُ) فتفتح العين في جميع ذلك، لوقوعها قبل ألف (فَعْلَانُ)، فهذا الذي يعني، ويبعد أن تريد بذلك في (عَمَّ عَمَوِيَّ) كما تقول في (رَحَوِيَّ)، فإنما الذي كان يقع فيه اللبسُ (فَعْلَانُ) (١).

قال سيهويه: ولو كان الأمر كذلك لم تقل في أفْعُولَةٍ: أدْعُوهُ (٢).  
أي، لو قلت في فَوَعْلَةٍ: غَوَزِيَّة، لأنك تقول: غَوَزِيَّتُ في الفعل، لقلت في أفْعُولَةٍ: أدْعِيَّة، لأنك تقول: أدْعَيْتُ فتقلبها في الفعل ياءً، فليست تجري هذه الأشياء على الفعل فتعلها عليه، إنما تشتقها من المصدر، ولا تتعرض فيها للفعل (٣).

(١) بين الرماني أن بناء (فَعْلَانٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمَيَانُ)، تحرك الياء قبل الألف؛ لئلا يلتبس بناء (فَعْلَانُ) ببناء (فَعَالٍ)، كما تقول في (رَمَى): (رَمَيَاً)، فتحرك الياء لئلا يلتبس فعل الواحد بفعل الاثنين، وكما قالوا في رَحَى: رَحَوِيَّ، لأن ترك الفتحة أدلة على أصل الكلمة في (رَحَى). انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢.

قال أبو سعيد: «قالوا: رَحَوِيَّ، ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا (التبيين)، . . . لو حذفوا الألف من (رَحَى) في النسبة لاجتماع الساكنين، وهما: ألف (رَحَى) والياء الأولى من يائي النسبة لكسروا الحاء فقالوا: (رَحِيَّ) كما قالوا في النسبة إلى (قَبْعَثْرِيَّ، وَمَعْلِيَّ): (قَبْعَثْرِيَّ، وَمَعْلِيَّ) لالتبس (رَحِيَّ) بيدي، و(دَمِيَّ) لو نسبت إلى (يَدٍ، وَدَمٍ، وَرَحَى) عين الفعل فيها مفتوحة وهي الحاء، وليست كذلك في (يَدٍ، وَدَمٍ)، لأن عين الفعل من (يَدٍ، وَدَمٍ) يلحقها الكسر». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٠.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وفي المخطوطة: (. . . أدْعُوهُ) بالحاء المهملة، وما في السيرافي يوافق رواية الكتاب والحديث يتعلق ببناء (فَوَعْلَةٍ) من (غَزَوْتُ).

(٣) تناول الرماني هذه الجزئية بالبيان التالي: «بناء (فَوَعْلَةٍ) من (غَزَوْتُ): (غَزَوُوهُ); لأن الأصل فيه الإدغام، وكذلك بناء (أفْعَلَةٍ): (أغزوةُ)، وبناء (فَعْلٍ): (غَزُوهُ)، ومثل هذا»

قال سيبويه : ولكنك إنما تجيء بهذه الأشياء التي ليست على الأفعال المزيدة على الأصل ، لا على الأفعال التي تكون فيها الزيادة<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: يقول: لاتعلّ الأسماء التي هي غير جارية على الفعل وإن استوت زيادتها مع الفعل بزيادته، فأنت وإن أعلّلت (أدعيتُ) فلا تُعلّ (أدعوهُ)، لأن (إدعوهُ) غير مأخوذة من (أدعيتُ) ولا جارية عليها، فيلزم إعلالها لاعتلاله، كما يلزم اعتلال (قائم) ليقوم، إنما تؤخذ هذه الأسماء التي هي نحو (أدعوهُ) التي هي (الغزوُ والدعوةُ) ونحوه، فكما لا تعلّ الواو في المصدر، كذلك لاتعل هذه.

قال سيبويه: ولكنّها على الأصل كما كانت (مغزوُ) ونحوه على الأصل<sup>(٢)</sup> .

أي ، لا يعتلّ كما لم يعتلّ (مغزوُ) ونحوه .

قال سيبويه: وتقول في نحو (كوألل) من رميتُ روميًا<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي: أصله: (روميتي وغوزوُ)، إلا أن اللامين الآخرتين تنقلبان ألفين ، كما تنقلبان من (رَحَى وعَصَا) ، فتسقطان مع التنوين

== تصح الواو فيه رابعة فصاعداً في الاسم، ولا يصح في الفعل من نحو: غوزيت، وأغزيتُ، واستغزيتُ، لأنها تصير في الفعل إلى (يُعلّ) بالكسرة قبلها، ثم تجري تصاريف الفعل على ما لزمته العلة كأنه من بنات الباء، ودليله قولهم: (ادعوه) . شرح الرماني للكتاب،

ج ٥ ، ق ١٥٣ .

(١) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٣) الكتاب ٣٩٦/٢ .

لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه : ولو قالوا : (فَعَلُّ) من (صُمْتُ)، لم يقولوا : صِيْمٌ  
كما قالوا: صِيْمٌ<sup>(٢)</sup>.

قال: <sup>(٣)</sup> يقول: لا تُثَلِّب الواو ياءً إذا انفتح ما قبلها كما تُثَلِّب إذا  
انضمَّ ما<sup>(٤)</sup> قبلها، فعلى هذا تقول في (فِعْوَلٌ): (غِرْوَوٌ)، فلا تقلبها ياءً  
كما تقلبها في (عُتِيٌّ) ونحوه؛ ألا ترى أنك تقول في (فَعَلُّ) من الصوم:  
(صَوْمٌ)، ولا تقلبها ياءً لانفتاح ما قبلها، كما تقلبها ياءً في (صِيْمٌ)  
لانضمام ما قبلها؟!<sup>(٥)</sup>.

قال سيهويه: وكَعِثُولٌ من قَوَيْتُ: قِيُوٌ، وكان الأصل قِيُوُوٌ<sup>(٦)</sup>.

(١) يقول أبو سعيد: «اعلم أن (كَوَالِلًا) وزنه (فَوَعَلَّل)، الواو زائدة، وإحدى اللامين، فالهمزة  
أصلية، فإذا بنينا مثله من (رَمَيْتُ) فأصله أن تقول: (رَوَمَيْتُ) وقلبت الياء الثانية ألفًا  
لانفتاح ما قبلها، ومن (غِرْوَتُ): (غِرْوَوٌ)، وقلبت الواو الثانية ألفًا لانفتاح ما قبلها، ومن  
(قَوَيْتُ): قَوُوٌ، وذلك لأن عين الفعل منه ولامه واوان؛ لأنه من (القَوُ) فالواو الأولى واو  
(فَوَعَلَّل) الزائدة، والواو المشددة في قولك: (فَوَعَلَّل) لانفتاح ما قبلها، ويجب على قياس  
قول الأخفش في (فَوَعَلَّل) من (قَوَيْتُ): (قَوِيًا)؛ لاجتماع ثلاث واوات...» انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧١.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢، وفي المخطوطة: (... ولم يقولوا: ...» بزيادة الواو.

(٣) القائل هو أبو علي نفسه.

(٤) في المخطوطة: (بما) خطأ.

(٥) يقول الرماني: «لا يجوز في (فَعَلُّ) من (صُمْتُ) إلا (صَوْمٌ) ولا يجوز على (صِيْمٌ)، لأن  
قبلها فتحة». انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٣. قال أبو سعيد: «قد فصلوا بين  
الواو إذا انضم ما قبلها وإذا انفتح ما قبلها، فقالوا: في (صِيْمٌ): صَوْمٌ، ولم يقولوا: في  
(صَوْمٌ): صِيْمٌ، ولا في سَوْدٌ: سِيدٌ». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧١.

(٦) الكتاب ٣٩٦/٢.

قال أبو علي: (قِيَوٌ) أصله (قِيَوٌ)؛ لأنه من القِوَةِ، ولكنك قلبت  
الواو الأولى ياءً، لانكسار ما قبلها، فصارت (قِيَوٌ) <sup>(١)</sup> [أ/٢٠١] ثم  
عمل بها ما ذكر سيويه.

قال سيويه: فأجر أولَ (وَعَيْتُ) على أولِ (وَعَدْتُ)، وآخره على  
آخر رَمَيْتُ <sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: مثال ذلك أنك لو بنيت من (وَعَيْتُ) مثال (فَعْلُولِ)  
لقلت: (وُعِيِي)، كما أنك لو بنيت من (رَمَيْتُ) مثال (فَعْلُولِ) لقلت:  
(رُمِيِي)، وإن شئت قلت: (أُعِيِي)، فأبدلت الفاء همزة لانضمامها، كما  
تبدلها من (أَعِدُّ)، فقد أجريت آخره كآخر (رَمَيْتُ)، وأوله كأول (وَعَدْتُ)،  
وعلى هذا الطريق سائر ما تبني من المسائل <sup>(٣)</sup>.

قال سيويه: كما أن أَوَيْتُ كَقَوَيْتُ وشَوَيْتُ <sup>(٤)</sup>.

(١) أي أن الواو بعد الياء قلبت لسكون الياء قبلها وتحركها، وذلك لئلا تجتمع أربع واوات، انظر  
شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٣.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٣) فسر هذا أبو سعيد بقوله: ويعني أن (وَعَيْتُ) ونحوه فيه الاعتلال من موضعين: أحدهما:  
فاء الفعل، والآخر: لامه. ففاؤه واو، حكمها كحكم واو (وَعَدْتُ) تعتل في المستقبل  
وتسقط، لقولك: (يَعِدُّ) و(يَزِنُّ)، وفي المصدر لقولك: (عَدَّةً)، و(زِنَّةً)، وكذلك من  
(وَعَيْتُ) و(وشَيْتُ) لقولك: (يَعِي)، و(يَشِي)، (شَيْتُ) و(وَدَيْتُ، أَدَيْتُ، دَيْتُ)، وآخر  
(وَعَيْتُ) وهو لامه تعتل كما تعتل ياء (رَمَيْتُ) في انقلابها ألفاً في الماضي وسكونها في  
المستقبل في الرفع، وسقوطها في الجزم، كقولك: رَمَى، يَرْمِي، ولم يَرْمِ، ومثله: وَعَى،  
يَعِي، ولم يَعِ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٢.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢.

أي في أنك إذا بنيت من كل واحدة من (وَأَيْتُ) و(أَوَيْتُ) أجزيتهما  
مجري (غَوَيْتُ وَشَوَيْتُ) (١).

قال سيبويه : وتقول في فِعْلِيَّةٍ من غَزَوْتُ: غَزَوِيَّةٌ ، ومن رَمَيْتُ  
رَمِيَّةً، تخفي وتحقق (٢).

أي ، الياء الأولى من (رَمِيَّةٍ) ، إن شئت أخفيتها ، وإن شئت  
بقيتها (٣).

قال سيبويه: وإن كانت على غير تذكير كأخِيَّةٍ ، ولكن كقُعْدُدٍ (٤).

قال أبو علي: تجري (رَمِيَّةٍ) مجرى الصحيح في أن لاتدغمه ، وإن  
اجتمع فيه مثلان ، فكما لا يُدغم (قُعْدُدٌ) ونحوه مما كان ملحقا كذلك  
لا يُدغم هذا ، وإن بنيت (رَمِيَّةً) على التانيث في أول حاله كما بنيت  
(أخِيَّةً) عليه لم تدغمه كما أدغمت (أخِيَّةً) حين قلت: (أخِيَّةً) ، لأن  
(أخِيَّةً) ليس بملحق ، وهذا ملحق (٥).

(١) بمعنى أن الهمزة في (وَأَيْتُ) بمنزلة حرف صحيح ، كما أنها من (أَوَيْتُ) بمنزلة حرف صحيح ،  
كعين (عويت) ، وشين (شويت) . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١١ ، ق ٧٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٣) يريد: إما أن تخفيها ، وإما أن تحققها .

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٥) أي أن بناء (فِعْلِيَّةٍ) من (رَمَيْتُ) : (رَمِيَّةٍ) لاتدغم لأنها ملحقة بضمفدعة ، وليست بمنزلة  
(أخِيَّةٍ) ، لأن لزوم الحركة في (أخِيَّة) يجوز الإدغام والإظهار ، على قياس «ويحى من  
حي» عن بيئته بالإظهار والإدغام ، وفي (أخِيَّة) يجوز الإدغام والإظهار ، وليس كذلك  
الإلحاق؛ لأنه يوجب ما يوجب في الحرف الصحيح من نحو (مَهْدَدٍ ، وَمَعْدَدٍ) . انظر شرح  
الرماني للكتاب ، ج ٥ ، ق ١٥٤ .

قال سيبويه: فهي ها هنا بمنزلة مَحْنِيَّةٍ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: الواو في (غَزَوْ) يلزم انقلابها ياءً لانكسار ما قبلها وأنها لام، كما يلزم انقلابها في (مَحْنِيَّةٍ) لذلك، انقلبت الواو إذا انكسر ما قبلها في المعتل الأقوى ياءً، وذلك نحو (ثِيْرَةٌ) و(حِيَاضٍ)، ولو بَنَيْتَ من (غَزَوْتُ) مثل (طُئِبٍ) لقلت: (غُزٌّ)، فصار مثل (فَعَلٍ) في انقلاب الواو ياءً للكسرة قبلها، والكسرة في (فَعُل) من الضمة كما أبدل في (أَدَل) ونحوه<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

ومن بابِ تَكْسِيرِ بَعْضِ مَا ذَكَرْنَا عَلَى الْجَمْعِ<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: ويجري الآخر على الأصل، لأن ما قبله ساكن وليس بألف<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يريد بالآخر الياء الثانية أو الواو الثانية، المدغم فيها، يقول: لا يعتلأن لأن ما قبلهما ساكن وليس بألف يعتل ما يقع بعدها طرفاً

(١) الكتاب ٣٩٦/٢، وفي المخطوطة: (مَحْنِيَّةٍ)، وما رواه الرماني يوافق ما جاء في نسخة

بولاق للكتاب والحديث عن بناء (فَعَلٍ) من (غَزَوْتُ)، والزامها البدل وقبلها الضمة.

(٢) يقول الرماني: (فَعَلٍ) من غَزَوْتُ: (غُزٌّ) على قياس (مَحْنِيَّةٍ)، والإعلال له أوجب من

(مَحْنِيَّةٍ)، لأن الواو التي قبلها كسرة لام في موضع حرف الإعراب، وهي في محنية في

غير موضع حرف الإعراب. شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٥.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، وقامه: «... الجمع الذي هو على مثال مَقَاعِلٍ وَمَقَاعِيلٍ».

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو يعني جمعك (فَعُلُّ) من (رَمَى، وَهَبَى) فيقال فيه: (رَمَايُ) و(هَبَايُ) لأنها بمنزلة غير المعتل مثل (مَعَدَى، وَجَبَنَى)، وأن الألف في الجمع لا يغير الذي

يليه، لأن بعدها حرفاً لازماً، وأن الآخر يجري على الأصل... .



كما تعتل الياء والواو إذ وقعتا طرفين بعد ألف في نحو (سَقَاءٍ) (١).

قال سيبويه: كما أُجريت فَعَلِيلَةٌ مجرى فَعَلِيَّةٍ (٢).

قال أبو علي: يقول: أُجريت (فَعَالِيلٌ) مجرى (فَعَلِيٌّ) في أن أبدلت من يائه الأولى همزة، كما أبدلتها من لام (رَأَيْتُ)، كما أُجريت (فَعَلِيلَةٌ) مُجْرِي (فَعَلِيَّةٌ) في أن أبدلت من لامه الأولى التي هي ياءٌ وَاوًا فقلت في مثل (فَعَلِيلَةٌ) من (رَمَيْتُ): (رَمَوِيَّةٌ)، كما أبدلت من لام (رَحَى) في النسب وَاوًا حين قلت: (رَحَوِيٌّ).

قال سيبويه: حتى حذفوا إحداهما، فقالوا أَثَافٍ وَمَعَاطٍ (٣).

[٢٠١/ب].

قال: كان قياسه أَثَافِيٌّ، وَمَعَاطِيٌّ فحذفت إحدى الياءين (٤).

(١) يقول أبو سعيد: وألف الجمع الذي تقع ثلاثة في ما كان واحده على أربعة أحرف حكمها في الأصل أن يكسر الحرف الذي بعدها متحركًا كان الحرف الذي بعدها في الواحد أو ساكنًا. فالمتحرك قولهم: دِرْهَمٌ وَدِرْهَامٌ، وَزَيْرٌ وَزَيْرٌ، وَجَلْجَلٌ وَجَلْجَلٌ، والساكن نحو: سَيْطَرٌ وَسَيْطَارٌ، وَقَمَطَرٌ وَقَمَاطَرٌ، وإذا كان الساكن الذي في الواحد قد أذغم أيضًا في الجمع كقولك: (مَعَدٌ، وَمَعَادٌ، وَمِدَقٌ وَمِدَاقٌ)، فلما كان (هَبِيٌّ وَرَمِيٌّ) قد جعل في الواحد كجِبْنٍ وَمِدَقٌ جعل في الجمع كذلك... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٤، وقد اعتل لذلك وقلب أوجه الاعتلال وبسط الجواب مما يصعب نقله جملة هنا.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو مقارنة (فَعَالِيلٌ) من (رَمَيْتُ) حيث يقال فيه: (رَمَاتِي) والأصل فيه (رَمَائِيٌّ)، سواء مثل ما قبل في (رَأَيْتُ وَآتِيٌّ).

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو تمام قول سيبويه: «وقد كرهوا الياءين وليستا تلبان الألف حتى

•••••

(٤) يقول أبو سعيد: «احتج [سيبويه] لتغيير الياء الأولى في (رَمَائِيٌّ) فقال: وقد كرهت العرب اجتماع ياءين في (أَثَافِيٌّ، وَمَعَاطِيٌّ) فحذفوا، فقالوا: أَثَافٍ وَمَعَاطٍ، فإذا كرهوا ياءين فهم لثلاث ياءات أكره وأشد استثقالاً، ولا سيما إذا كانت ثلاث ياءات بعدها ألف: =

قال سيبويه: ولو قال إنسان: أَحَذَفُ في جميع هذا<sup>(١)</sup>.  
 أي في جميع ما تجتمع فيه ثلاث ياءات ياءً لكان قولاً<sup>(٢)</sup>.  
 قال سيبويه: إذ كانوا يحذفون في نحو أُنَافٍ، حيث كرهوا  
 الياءين<sup>(٣)</sup>.

أي إحدى الياءات، وجب أن تكون المحذوفة هي الياء الوسطى  
 ليكون ما يبقى على مثال (مَقَاعِلٍ وَقَعَالِلٍ)، ولا تحذف الثالثة، فيكون  
 ما يبقى على مثال (فَعَالِيٍّ أَوْ مَقَاعِيٍّ)، ولا يكون جمعاً لواحده المكسراً  
 فإذا لزم حذف الياء قال في (فَعَالِلٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمَائِيٍّ) ولا يلزمه  
 إذا ألزمه حذف إحدى الياءات أن تبدلها همزة ولا واواً لزوال شبهه (بَرَائِيٍّ)  
 لحذفك إحدى الياءات.

قال سيبويه: وذلك (رَأَوِيٍّ في رَأِيَةٍ) لم يحذفوا فيجربها عليها<sup>(٤)</sup>.

— لأن الياء بعد الألف أولى بالإعلال، ألا ترى أن الياء إذا وقعت بعد ألف طرفاً قلبت همزة،  
 كقولك: (رِدَاءٌ وَسِقَاءٌ)، وأصله: (رِدَائِيٍّ وَسِقَائِيٍّ)، ولو كان الحرف الذي قبل الياء غير  
 الألف وهو ساكن والياء طرف لصحّت ولم تعتلّ ولم تفسّر كقولك: (ظَهْيٌ وَهَدْيٌ) وما  
 أشبه ذلك. شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٥؛ وانظر النكت في تفسير كتاب  
 سيبويه ١٢٣-٢.

(١) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٢) أي لو حذف إحدى الياءات الثلاثة في (رَمَائِيٍّ وَرَائِيٍّ) فقال: (رَمَائِيٍّ وَرَائِيٍّ) لكان قولاً  
 قوياً.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، باختصار في الأمثلة وهي قوله: (نحو أُنَافٍ، وأوراقٍ، ومِعْطَاءٍ  
 وَمَقَاطٍ).

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢، وفي المخطوطة: (رَوِيٍّ) مكان (رَأَوِيٍّ).

قال أبو علي: فيجريها عليها، أي تبدل من الياء الواو في (فَعَالِيل) فتقول: (رَمَائِي)، كما أبدلتها في (رَاوِي)، فتجري ما بعد الهمز من (رَمَائِي) مجرى ما بعد الراء من (رَائِي) في أنك تهمز كما تهمز هناك، وتبدل من الياء الواو كما تبدلها منها هناك<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: فمن ذلك في الجمع (مَعَايَا) ومَدَارِي ومَكَاكِي<sup>(٢)</sup>. قال أبو علي: مَكَاكِي: أصله مَكَاكِيك، لأنه جمع مَكُوك<sup>(٣)</sup>، فأبدلت من الكاف التي هي لام ياء<sup>(٤)</sup>، كما أبدلت من الهاء في (دُهْدُوهُة)<sup>(٥)</sup> للتضعيف ياءً، فقليل: (دُهْدِيَّة)، ثم أدغم الياء من (فَعَالِيل) في الياء المبذلة من الكاف، فصار (مَكَاكِي)، هذا مما غيروا ولم يحذف، فكذلك يُغَيَّر (فَعَالِيل) من (رَمِيَّت) ولا يحذف.

\* \* \*

(١) يقول أبو سعيد: «إن من غير الياء الأولى في (رَمَائِي)، فجعلها همزة أو واوًا ولم يحذفها، فقد حملة على أشياء من كلام العرب لحقها تغير ولم يلحقها حذف، فمن ذلك (مَعَايَا) جمع مُعِي، وكان الوجه أن يقال: (مَعَائِي)، فقلبوا الياء ألفًا ولم يحذفوها، وكذلك: (مَدَارِي)، أصلها: (مَدَارٍ) جمع (مِدْرِي) . . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٦، والنص نفسه في النكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٣٠/٢ - ١٢٣١، وانظر المتع في التصريف ٥٥٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢، وفي المخطوطة: « . . . مَعَايَا ومَكَاوِي ومَكَاكِي » وما في شرح السيرافي يوافق ما في الكتاب.

(٣) المَكُوك: طاسٌ يشرب فيه، وأصل الكلمة: (مكاكبك) ولكنهم استثقلوا ثلاث كافات فقلبوا الأخيرة ياءً.

(٤) حكاه أبو زيد، انظر المتع في التصريف ٣٧٧/١.

(٥) دُهْدُوهُةُ الجمل: ما يدرجه، ودُهْدِيَّتُ الحجر إذا درجته، وأصله (دُهْدَهْتَه)، قال =

## ومن باب التضعيف<sup>(١)</sup>

قال سيبويه : فإن قيل: ما بالهم قالوا في (فعل) : (ردد) فأدغموه على الأصل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إن الأفعال المضاعفة خالفت الصحيحة في مثل (رد، وشم، ورد) ونحو ذلك، فلم لم يخالف (فعل) الصحيح كما خالف سائر المضاعف نظائره<sup>(٣)</sup>.

قال: فإنهم لو أسكنوا صاروا إلى مثل ذلك إذا قالوا: (ردد)<sup>(٤)</sup>.  
قال أبو علي: إنما كان يلزم أن يقال: (ردد) لأن العين الثانية كانت تسكن فتدغم في اللام، وتلقى حركتها التي هي الفتحة على العين الأولى

== أبو النجم :

كَأَنَّ صَوْتَ جَرَّعِهَا الْمُسْتَعْجِلِ  
جَنْدَلَةٌ ، دَهْدَيْتُهَا بِجَنْدَلِ

انظر المتع في التصريف ٣٧٩/١.

(١) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٨/٢، وهذا سؤال طرحه سيبويه، وأجاب عنه، وستروي الفقرة التالية جواب سيبويه نفسه على السؤال، والضمير هنا يعود إلى أهل الحجاز وبني تميم الذين روى سيبويه اتفاقهم واختلافهم في مجال التضعيف بما لم يتناوله من قبل.

(٣) يقول أبو سعيد : « (ردد) على (فعل) ونحو: (كسر، وقطع) ولم يغير منه شيء، كما غير من (رد) ؛ حيث أدغموا عين الفعل في لامه، والأصل : (ردد)، وإنما لم يغيروا (ردد) لأنهم لو أدغموا عينه في لامه كما فعل ذلك به (رد) لألقوا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الثانية التي قبلها ، وقالوا : (ردد) . . . » ، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٨.

(٤) الكتاب ٣٩٨/٢، وفيه: (فلأنهم لو أسكنوا . . . » .

فيصير (رَدَدًا)، ويحدث تضعيف كما كان (رَدَدًا) (١).

قال سيبويه: وليست بمنزلة (أَفْعَلًا) و(اسْتَفْعَلًا) ونحو ذلك (٢).

قال أبو علي: ومع (فَعْلًا وَأَفْعَلًا)، فقال: لا يجوز أن يدغم (فَعْلًا) كما أدغم (أَفْعَلًا وَاِسْتَفْعَلًا)، لأنَّ (فَعْلًا) لو أدغم فقليل (رَدَدًا) لتحرك فيه ما لا يتحرك في اسم ولا فعل وهو العين الأولى من (فَعْلًا وَأَفْعَلًا) إذا أدغما، ونحوهما يُحرَّك فيه ما لا يستنكر تحركه في اسم ولا فعل، وهو فاء الفعل، ألا ترى أنه قد يتحرك في (رَدًا) و(رَادًا) ونحوهما من الاسم والفعل (٣).

(١) فسر أبو سعيد هذه الجزئية بأن (رَدَدًا) هو على (فَعْلًا) نحو (كَسَرَ وَقَطَعَ) ولم يغير منه شيء كما غير من (رَدًا) حيث أدغموا عين الفعل في لامه، والأصل (رَدَدًا)، وإنما لم يغيروا (رَدَدًا) لأنهم لو أدغموا عينه في لامه، كما فعل ذلك بد (رَدًا) لألقوا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الثانية التي قبلها، وقالوا: (رَدَدًا)، ولو فعلوا ذلك لم يفرؤا من جمع بين ثلاث دالات وتحريك ثنتين منها، فلم يغيروا شيئاً من ذلك، إذ كان التغيير لا يخرجهم إلى حال هي أخف من الأصل، ومع ذلك فإن الدال الأولى هي عين فعل مدغمة في مثلها، وإذا اجتمعت عينان فالأولى منهما أبداً ساكنة في الاسم والفعل، فكرهوا إدغام العين الثانية في اللام؛ لئلا تتحرك العين الأولى فيخرج عن منهاج كلام العرب، إذ كانت العينان لا يجتمعان إلا والأولى منهما ساكنة أبداً. - شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٨.

(٢) الكتاب ٣٩٨/٢، وقام قوله: «... لأن الفاء تحرك وبعدها العين، ولا تحرك العين وبعدها العين أبداً».

(٣) يقول أبو سعيد في تفسير هذا القول: «إن (رَدَدًا) الذي لا يغير منه شيء لا يشبه (أَفْعَلًا)؛ وذلك أن (أَفْعَلًا) إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد، ألقيت حركة العين على الفاء، فأدغمت العين في اللام، وذلك قولك: (أَجَلُّ، وَأَرْدُّ، وَأَقْرُّ) وأصله: (أَجَلُّ، وَأَرْدَدُّ، وَأَقْرُرُّ)، فألقيت حركة العين على الفاء، وكذلك (اسْتَفْعَلًا) نحو (اسْتَعَدَّ، وَاِسْتَمَدَّ)، أصله: (اسْتَمَدَدَّ، وَاِسْتَعَدَّدَ) فألقيت حركة الدال الأولى وهي عين الفعل على فاء الفعل، ولم يفعل ذلك بفَعْلًا الذي (رَدَدًا) نحوه للعللة التي ذكرناها من أن العينين إذا اجتمعتا لا تحرك الأولى منهما أبداً، وفاء الفعل قد تتحرك إذا كان بعدها عين كقولك: ذَهَبَ، =

قال سيبويه: إن كان يكون ذلك اللفظ فعلاً أو كان على مثال  
الفعل أو على غير واحد [٢/٢٠٢ أ] من هذين<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: هذا نحو (مُدُقٍ)، فإنه ليس بفعل ولا اسم على مثال  
الفعل<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: واحتملت ذلك الألف لأنها مدة<sup>(٣)</sup>.

== ويُقوّم وما أشبه ذلك. شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٩.  
(١) الكتاب ٣٩٨/٢، والقول بتمامه هو قوله: «واعلم أن كل شيء من الأسماء جاوز ثلاثة  
أحرف فإنه يجري مجرى الفعل الذي يكون على أربعة أحرف إن كان . . . ولا يكون فعلاً  
أو كان على غير واحد من هذين».

(٢) جاء تفسير مارواه أبو علي عند أبي سعيد على النحو التالي: «يعني (أَجَلٌ) و(أَدَلٌ)  
تقول: هذا أَجَلٌ من هذا، فتدغم، ولفظ (أَجَلٌ) قد يكون فعلاً كقولك: أَجَلٌ زيدٌ عمراً،  
وقوله: [سيبويه]: «إن كان على مثال الفعل» يعني ما كان من المصادر التي في أوائلها  
ميمات، حركاتها كحركات حروف المضارعة نحو: اَمْرَةٌ ومَقْرَةٌ وما أشبه ذلك؛ لأن (مَرَدًا)  
على وزن (يَعْضُ) و(مَقْرًا) على وزن (يَقْرُ)، غير أن الزائد من (يَعْضُ، وَيَقْرُ) ياء، ومن  
(مَقْرٌ، ومَرَدٌ) ميم، وكذلك (مُسْتَعِدٌ ومُئِدٌ) وما كان مثله يدخل فيما كان على مثال  
الفعل؛ لأن (مُسْتَعِدٌ، ومُئِدٌ) يجري على (يَسْتَعِدُّ، ويُمِدُّ)، ويكون على مثاله، إلا أن  
أول الاسم ميمٌ مضمومة، وأول الفعل غير الميم.

وقوله [سيبويه]: «أو على غير واحد من هذين» يعني ما كان على غير لفظ الفعل  
كأدء، وأظن، وعلى غير مثاله (كَمَرَدٌ، ومَمَدٌ)، وهو نحو (مُدُقٍ) . انظر شرح السيرافي  
للكتاب، ج ١١، ق ٧٩؛ وانظر النص بتفسيره في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه  
١٢٣٢/٢ - ١٢٣٣.

(٣) الكتاب ٣٩٨/٢، وفيه: «لأنها حرف مد»، وهو يتحدث عن حركة الحرف الذي قبل  
المسكّن، فإن كان متحركاً ترك على حركته، نحو (مُرْتَدٌ) الذي أصله (مُرْتَدِدٌ)، وإذا كان  
قبل المسكنة أُلْفٌ لم تُغَيَّر الألف نحو (رَادٌ، ومَادٌ، والجَادَةُ).

قال: (١) يقول : إن الألف صارت بمنزلة المتحرك ، لوقوع الساكن بعدها (٢) .

قال سيبويه: هذه الدالُّ الأولى في (رَادٍ) لا تفارقها الآخرةُ فما، يستثقلون لازمٌ للحرف (٣) .

قال أبو علي: أي التقاء المثلين في (رَادٍ) لازمٌ، وليس (كَيْضْرِيَانِي) الذي لا يلزم المثلين فيه (٤) .

قال سيبويه: ولا يكون اعتلالٌ إذا فُصِلَ (٥) .

- 
- (١) القائل هو أبو علي نفسه .
- (٢) أي أن أصل (رَادٌ؛ رَادِدٌ، وَمَادٌ؛ مَادِدٌ، والجادةُ؛ الجاددةُ) وقد جاز إدغامها، والجمع بين ساكنين وفيها ألف المدِّ، فيكون مدّها عوضاً من الحركة، ولا يجمع بين ساكنين، إلا أن يكون الساكن الأول من حروف المدِّ واللين، والساكن الثاني مدغماً في مثله نحو (ضَالٌ، وِرَادٌ) وما أشبه ذلك - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ص ٧٩ .
- (٣) الكتاب ٣٩٩/٢ .
- (٤) احتج سيبويه لترك إدغام إحدى النونين في الأخرى في (يَضْرِيَانِي) فقال بأن هذه النون الأولى قد تفارقها الآخرة، لكن الدال الأولى التي في (رَادٍ) لا تفارقها الآخرة، وذلك أن النون الأولى في (يَضْرِيَانِي) يجوز أن تتصل بغير المتكلم؛ فلا تجتمع فيه نونان لغير المتكلم كقولك: (يَضْرِيَانِك) و(يَضْرِيَانِ زَيْدًا)، فإذا كانت النون الثانية غير لازمة لم يجب إدغام الأولى، لأن الأولى قد تشبهت فيها الحركة لفظاً قبل مجيء الثانية فلا تبطل هذه الحركة لمجيء الثانية، وقد يجوز إدغامها - وإن كان إدغامها غير واجب - كقولك: (يَضْرِيَانِي) وفي الجمع: (يَضْرِيُونِي)، قال الله عز وجل: «قُلْ أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي» .
- أما قوله: «فما يستثقلون لازم للحرف» يعني أن الذين يستثقلونه من اجتماع الحرفين من جنس واحد لازم (لرَادٍ، وقَادٍ)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ص ٨٠ .
- (٥) الكتاب ٣٩٩/٢، وقام عبارته: «إذا فصل بين الحرفين، وذلك نحو: (الإمداد، والمقداد)» .

أي، إذا فصلَ المثلان بشيء لم يكن إدغام<sup>(١)</sup>.  
قال سيهويه : وكذلك (رَجُلٌ خَافٌ) ، وكذلك (فَعَلٌ) ، أجري هذا  
مجري الثلاثة من باب (قُلْتُ) على الفعل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أي أجري الاسم الثلاثي المضاعف الموافق لبناء الفعل  
مجري الثلاثي المعتل بالياء والواو في أن أعلّ منه ما كان على وزنٍ من  
أوزان الأفعال غير باب (طَلَّلَ) ، كما أعلّ ما وافق بناء الفعل من الثلاثي  
المعتل بالياء والواو<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: ولم يفرقوا [بين] هذا والفعل<sup>(٤)</sup>.  
أي لم يفرقوا بين الاسم الموافق لبناء الفعل وعدته ثلاثة أحرف وبين  
الفعل بتصحيح الاسم وإعلال الفعل، كما فُرّق بين ما زاد على الثلاثة من  
الاسم والفعل نحو (أَقُولُ، وَأَقَالَ)<sup>(٥)</sup>.

قال سيهويه : ولم يَفْعَلُوا ذلك في (فَعَلٍ) ، لأنه لم يخرج على  
الأصل<sup>(٦)</sup>. فيلزم أن يخرج في التضعيف على الأصل ، فيصح كما صح

---

(١) أي كما إذا فصل بين الدالين بالألف كما في (مِنَادٍ، وَمِقْدَادٍ) أو فصل الواو بين الرائين كما في (سُرُورٍ) فهذا الفصل يبطل الإدغام، ويصح الثلثين.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: «رَجُلٌ خَافٌ أصله: (خَوِفٌ) ولكنه أعلّ كما أدغم (صَبٌ، وَطِبٌ) استوى الاسم والفعل في (خَافٌ، وَطِبٌ)» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨١.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢، وما بين المعرفتين زيادة، وقد سقطت من المخطوطة.

(٥) أي أن (فَعَلًا) اسمًا وفعلًا يعتل، وكذلك (فَعَلٌ وَفَعِلٌ) من باب ما عينه واو أو ياء، وأما (أَفْعَلٌ) فيعتل الفعل فيه ويصح الاسم، فالفعل قولك: (أَقَامَ، وَأَبَانَ) والاسم: (هذا أَقَوْمٌ من هذا، وأبَيِّنُ منه) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨١.

(٦) الكتاب ٣٩٩/٢.



فيه (فَعَلٌ) لما صحَّ (في باب قلتُ) (فَعَلٌ) على الأصل نحو قَوَدٍ وَخَوْنَةٍ .  
 قال سيبويه: من ذلك (ثُنِيٌّ)، فألزموها التخفيف<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: (ثُنِيٌّ) على (فَعِيلٍ)، ولو جمع على (فَعُلٍ)، فكان  
 يجب أن يقال: (ثُنُوٌّ)، ثم يلزم أن تبدل فيقال: (ثُنٍ) كما فَعِلَ (بأدَلٍ)،  
 فاقتصر على التخفيف فقليل: (ثُنِيٌّ) إذ قد يخفف في المصحح<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### ومن باب مَاشَدًا مِنَ الْمُضَاعَفِ<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: فلما أن صار ، - يعني: أحسُّ - في موضع قد  
 يحركون فيه [اللام]<sup>(٤)</sup> من رَدَدْتُ . أي في مثل (رَدًا) أثبتوا الأولى ، أي

(١) الكتاب ٣٩٩/٢ .

(٢) قال أبو سعيد: «أي أن (ثُنِيًّا) جمع (ثُنِيٌّ)، وهو على (فَعِيلٍ)، و(فَعِيلٌ) يكون على  
 (فَعُلٍ) نحو (رَغِيْفٍ) و(رَغْفٍ)، و(نَشِيْلٍ) و(نَشْلٍ)، ويجوز في (رَغْفٍ) و(نَشْلٍ): (رَغْفٌ  
 و(نَشْلٌ)، فلذلك يجب على هذا القياس أن يقال: (ثُنِيٌّ، و(ثُنِيٌّ)، فلو تكلموا به على  
 قياس (رَغِيْفٍ و(رَغْفٍ) - على التثقيب - لقالوا: (ثُنُوٌّ) ، فقلبوا الياء واوًا لانضمام ما  
 قبلها، ولو قالوا ذلك لزمهم قلب الواو ياءً، وكسر ما قبلها، كما قالوا في (أدَلٍ: أدَلٌ)، فلما  
 كان يلزمهم ذلك عدلوا إلى التخفيف، فقالوا: (ثُنِيٌّ)»، انظر شرح السيرافي للكتاب،  
 ج١١، ق ٨٢ .

قال أبو نصر: «وقع في حاشية الكتاب عن المبرد: وإنما قالوا (ثُنِيٌّ) فأسكنوا، ولم  
 يحركوا، لأنهم لو حركوا ذهب الإعراب فصار (ثُنِيٌّ) فلما سكنت النون عرَبت الياء، ولزم  
 السكون لذلك فلم يجز لك غيره» - انظر شرح عيون كتاب سيبويه / ٣١٤ - ٣١٥ .

(٣) الكتاب ٤٠٠/٢ باختصار .

(٤) ما بين المعرفتين ساقطة من المخطوطة .

السين الأولى من . (أَحَسُّ) ، فقليل: لم أَحِسُّ، لأنه صار بمنزلة تحريك الإعراب. أي صارت الحركة ولم أَحِسُّ المحركة لالتقاء الساكنين بمنزلة تحريك الإعراب<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: إذا أدركَ نحو (يَقُولُ وَيَبِيحُ)<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: جعل وجه التشبيه بين (لم أَحِسُّ) و(يقولُ وَيَبِيحُ) أن اللام لما تحركت من (يَقُولُ) ثبتت العين ولم تحذف، كذلك لما تحركت من (لم أَحِسُّ) ثبتت العين ولم تحذف كما تحذف حيث تسكن اللام<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: فأجروها في (فَعَلْتُ) مجراها في (فَعِلَ)<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم تلحق حركة العين على الفاء في (فَعَلْتُ) كما لم تُلْقِهَا عليه في (فَعِلَ)، فقال: (ظَلْتُ) كما قال: (ظَلُّ)، وترك الفاء مفتوحًا في الموضعين، كما قال: (لَسْتُ)، ثم قال: (لَيْسَ)، فأجراه في (فَعَلْتُ) مجراها في (فَعِلَ) حين لم [٢٠٢/ب] تلق على الفاء حركة العين، لأن (لَيْسَ) أصله (فَعِلَ)، إلا أنه أسكن كما يُسَكَّن نحو (صَيِّدَ البَعِيرِ)، فيقال: (صَيِّدَ)<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٢/٤٠٠، وقد مزج أبو علي تعليقاته بنص الكتاب.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠، وهذه العبارة من قام سابقها.

(٣) انظر المقتضب ١/٢٤٥.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٥) يقول أبو سعيد: «إن (لَيْسَ) لما خالفت الأفعال المعتلة بأن لم تقلب ياؤها ألفًا، كما قيل: (بَاعَ، وَهَابَ) وما أشبهه، وخالفت الأفعال الصحيحة في أن لم تكسر ياؤها، كما قيل: (عَلِمَ، وَعَمِلَ، وَصَيِّدَ) وما أشبهه، وخالفت الأفعال في أن لم يجعل لها مستقبل ولا مصدر ولا اسم فاعل، كذلك خالفت الأفعال في حذف الياء منها، وترك الفاء حركتها على =

قال سيبويه : وذلك قولك : قَدْرِدْ ، وَهْدُ ، وَرَحِبْتُ بِلَادِكُ ،  
وِظَلْتُ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: ليس في (رَحِبْتُ) شاهد، ولكنه حكى الكلمتين، لأنه  
يتكلم بهما معاً<sup>(٢)</sup> .

قال سيبويه: ولم يفعلوا ذلك في (فَعِل) نحو (عَضُّ وَصَبُّ)  
كراهية الالتباس<sup>(٣)</sup> .

== اللام . شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٣ .

وكان أبو سعيد قد تحدث عن الشاذ، والكلام به على الأصل عربي الذي أشار إليه سيبويه  
في نحو قولك: «أَحْسَسْتُ، وَمِسْتُ، وَظَلْتُ» فقال: «وليس كل شاذ تتكلم العرب بأصله،  
لأنهم قالوا: (استحوذوا عليهم الشيطان) وهو شاذ، والقياس أن يقال: استحوذوا والعرب  
لا تتكلم به، وكذلك: (دينار، وقيراط) والأصل: (دينار، وقيراط) ولا يتكلم به» . انظر  
الموضع نفسه، انظر المسائل الحلبيات / ١٣٩ - ١٤٠ .

(١) الكتاب ٤٠٠ / ٢ ، وهذا القول من قام قوله: «واعلم أن لغة للعرب مطردة، تجري فيها  
(فَعِل) من (رَدَدْتُ) مجرى (فَعِل) من (قُلْتُ)، وذلك قولهم «...» .

(٢) عند البناء للمفعول تلقى كسرة العين على فاء الفعل في باب (باع، وقال)، فيقال: (بيع،  
وقيل) ومن العرب من يجعل باب المضاعف كذلك فيقول فيما لم يسم فاعله: (رد، وصد)  
وأصله: (رَدَدَ، وَصَدَدَ) فتلقى كسرة الدال فيهما على الفاء، فيقال (رَدُّ، وَصِدُّ)، ولا يكون  
ذلك فيما سمي فاعله نحو (عَضُّ) وأصله (عَضَضَ)، فلا تلقى كسرة الضاد الأولى على  
فاء الفعل، فرقاً بين ما سمي فاعله، وبين ما لم يسم فاعله... وأجود الكلام وأكثره في  
باب (رَدُّ) الضم، وفي (قِيلَ، وَبِيعَ) الكسر، لأن الفعل المعتل الثاني يتغير أوله في  
الثلاثي إذا كان الفعل للمتكلم أو المخاطب أو جماعة النساء كقولك: (قَامَ وَخَافَ) القاف  
والحاء مفتوحتان... انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١ ،  
ق ٨٤ - ٨٥ .

(٣) الكتاب ٤٠٠ / ٢ .

قال أبو علي: أي لم يلقوا حركة العين على الفاء فيه للفعل المبني للفاعل في باب المضاعف، وألقيت على الفاء فيه للفعل المبني للمفعول. وقوله: كراهيه الالتباس، يعني التباس (فَعَلَ بِفَعْلٍ) <sup>(١)</sup> في المضاعف لو قيل في الفعل المبني <sup>(٢)</sup> لم يتخلص ذا من ذا.

قال سيهويه: كما كُره الالتباس في (فَعَلَ وَفَعِلَ) من بابِ بَعَثُ <sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: كُره التباس (فَعَلَ بِفَعْلٍ) في باب المضاعف، كما كُره التباسهما في باب (قَالَ وَبَاعَ)، فألقى حركة العين على الفاء من الفعل المبني للمفعول دون الفعل المبني للفاعل كما فَعَلَ ذلك في باب (قَالَ وَبَاعَ) حين قالوا في (فَعَلَ) منه (بِيعَ)، فألقيت على الفاء حركة العين في الفعل المبني للفاعل، ولم يُحرَكْ الفاء بحركة العين التي هي الكسرة، لأن (بَاعَ) (فَعَلَ) منقولة إلى (فَعَلَ) كراهية أن يلتبس (فَعَلَ بِفَعْلٍ).

قال سيهويه: لا يغير الإدغام المتحرك كما لا يغيره في (فَعَلَ وَفَعِلَ) <sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: يُفَعَلُ بالتاء في (فَعَلَ) ما يُفَعَلُ بها في (فَعِلَتْ)، لأنك تقول في فَعَلْتُ: (بَعَثُ)، فتلقى الحركة على الفاء، كما

(١) في المخطوطة: (فَعَلَ بِفَعْلٍ).

(٢) أي المبني للمفعول.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٠. وهذه العبارة تمام لسابقتها.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠، وقبله قوله: «واعلم أن (رُدَّ) هو الأجرود الأكثر...».

تقول (بِئَعَ) فتلقيا عليها، ولا يحسُنُ ذلك في (فُعِلَ) من المضاعف كما لم تكن في (فَعَلْتُ) منه، ألا ترى أنك تقول في (فَعَلْتُ) منه (رَدَدْتُ)، فلا تلقي حركة العين على الفاء كما تلقيا عليها في باب (بِعْتُ)، فكما<sup>(١)</sup> لم تلقها عليها في نحو (رَدَدْتُ)، كذلك لا تلقيا عليها في (رُدُّ).

قال سيبويه : فكرهوا هذا الإجحاف، وأصل كلامهم تغيير (فُعِلَ) من (رَدَدْتُ) وقُلْتُ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: كرهوا ألا يميلوا (تَغْرُزِينَ) ونحوه، وقد ذهبت ضمة واوٍ إذ أمالوا (قِيلَ)، فقالوا: (قِيلَ)، وإنما ذهبت ضمة واحدة، فإذا أميل ما ذهبت منه ضمة واحدة إرادةً لتبيين الذاهب، كان إمالة ما ذهب منه ضمة واوٍ أولى<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) في المخطوطة : (فكلما).

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) جاء في الكتاب ٤٠٠/٢ قوله: «وأما (تَغْرُزِينَ) ونحوها فالإشمام لازم لها ولنحوها، لأنه ليس من كلامهم أن تُقلب الواو في (يَفْعَلُ) من (غَزَوْتُ) ياءً في (تَفْعَلُ) وأخواتها، وإنما صيِّرت فيها الكسرة للياء، وليس يلزمها ذلك في كلامهم كما لزم (رُدُّ، وقِيلَ) فكرهوا ترك الإشمام مع الضمة والواو، إذ ذهبا وهما يشيطان في الكلام، فكرهوا هذا الإجحاف . . . الخ الباب».

## ومن بَابِ مَا شَدُّ فَأَبْدَلَهُ مَكَانَ

### اللَّامِ الْيَاءِ لِكِرَاهِيَةِ التَّضْعِيفِ<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: كما أن التاء في (أَسْتَتُوا) مبدلة من الياء<sup>(٢)</sup>.

أي مبدلة من الياء التي هي مبدلة من الواو التي هي لام الفعل من (أَسْتَى)<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب<sup>(٤)</sup> أنهم يقولون: هَنَاتَانِ، يريدون: هَتَيْنِ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: زعم المازني أنه لا يعرف (هَنَاتَيْنِ)، ولا رأى من يعرفه [١/٢.٣].<sup>(٦)</sup>

\* \* \*

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: «أصل (أَسْتَتُوا) من السَّهْ، وهو القحط، ومعناه: أصابهم القحط، وأصل (سَهْ) سَهْوٌ، في من قال: (سنوات) فإذا بنوا منها (أَفْعَلٌ) وجب أن يقال: (أَسْتَيْتَا)، والأصل (اسْتَوْنَا)، فقلبت الواو ياءً كما يقال: (أَغْرَزْنَا، وأَدْتَيْتَا) وهو من (الغَزْوِ والدُّوْ)». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٨٥، وانظر تهذيب اللغة ٧٦/٦ - ٧٧ (باب السين والتون)، ١٣/١٢٧ - ٢٩ (سنة).

(٤) هو الأخفش الكبير، عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه يونس بن حبيب، ولم يُعرف تاريخ وفاته، انظر مراتب النحويين / ٤٦، طبقات النحويين واللفويين / ٤٠، إنباه الرواة ١٥٧/٢ - ١٥٨.

(٥) الكتاب ٤٠١/٢.

(٦) يرى أبو سعيد أن في رواية أبي الخطاب مذهبين: الأول: أن يقال: إن سيبويه أراد أن (هَنَاتَيْنِ) وإن كان بمعنى (هَتَيْنِ) فهو لفظ على حياله، ليس بمشتق من (هَنْ)، كما أن (كَلًا) ليس بأخوة من لفظ (كُلُّ)، والمذهب الآخر: أن (هَنًا) لام الفعل منه واو، =

## ومن بابِ تضعيف اللام في غير

### ما عيَّنه ولائمُه من مَوْضِعِ واحدٍ<sup>(١)</sup>

- قال سيبويه: لأن (مَعَدًا) بُني على السكون، وليس أصله الحركة<sup>(٢)</sup>.  
قال: يقول: ليس أصل الدال الأولى من (مَعَدًا) الحركة، ولو كان ذلك لأظهر التضعيف كظهوره في (جَلَبَبًا) ونحوه<sup>(٣)</sup>.  
قال سيبويه: وإنما (مَعَدًا) بمنزلة (خَدَبًا)<sup>(٤)</sup>.  
يعني أن اللام فيهما مضاعف لغير الإلحاق<sup>(٥)</sup>.

== ويجمع (هَتَوَات)، ولام الفعل من (هَتَاتَانِ) نون، فصار كأنه في الواحد (هَتَنًا) وأبدلت النون الثانية وَاوًا، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٦، انظر النص نفسه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٦/٢.

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢، وفي المخطوطة (مَعَدًا).

(٣) يقول أبو سعيد: «الثلاثي قد يزداد في آخره حرف من جنس لأمه، ثم ينقسم ذلك قسمين: أحدهما: ملحق بالرباعي، والآخر: غير ملحق به. فأما الملحق به فهو الذي يصير بالزيادة على بنية الرباعي الأصلي وكيفية حركاته ونظمها ونظم سكونه، غير مغيّر منه شيء، وذلك قولك: قَرَدَدٌ، ومَهْدَدٌ، وفي الفعل: جَلَبَبَ، وشَمَلَلٌ، ورَمَدَدٌ، وخَدَبٌ، وهَقَبٌ، فأما قَرَدَدٌ فملحق به (جَعْفَرِي)، وجَلَبَبٌ وشَمَلَلٌ ملحق بَدَخْرَجٍ... وخَدَبٌ ملحق بِقَمَطَرٍ، وهذه الأشياء على كيفية حركات ما ألحق به غير مغيّر منها شيء».

وأما الذي في آخره حرف من جنس لأمه وليس ملحق، فهو ما لم يكن له نظير من الرباعي الأصلي على كيفية نظم حركاته، وذلك قولك: مَعَدٌ، وجَبَبٌ... الميم في (مَعَدًا) أصلية؛ لأنهم قالوا: تَمَعَدَدَ الرَّجُلُ. وإنما قلنا: إنهما ليسا بملحقين، لأنه ليس في الرباعي الأصلي شيء على كيفية حركاتهما ونظمهما. وقد أدار حواراً في هذه المسألة لولا مخافة الإطالة لكان جديراً بالإثبات هنا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٦.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) أي «أن (مَعَدًا) ليس أصله (مَعَدَدًا)، على مثال (جَعْفَرِي)، كما أن (خَدَبًا) لا يقال =

قال سيهويه : فلما كانتا كذلك، أُجريتَا مجرى ما لم يلحق بناءً  
ببناء غيره فيما عينه ولامه من موضع واحد (١).

قال أبو علي: يقول: لما كان (أفعلتُ وأفعاليتُ) لانظير لهما في  
الرباعي أجريتَا مجرى (ردّ) ونحوه فأدغما كما أدغم (ردُّ واستعدّ) ونحوه  
فيما عينه من موضع لامة ولم يلحق برباعي، فيلزم إظهار التضعيف فيه  
(فأحمر) - وإن كان المكرر فيه اللام - بمنزلة (ردُّ واستعدّ) في أنه لغير  
الإلحاق (٢).

قال سيهويه: وإنما لحقت شيئاً يعتلُّ وهو على أصله (٣).  
يعني: إنما لحقت (عدّ) من (استعدّ) وهو على أصله في الاعتلال  
بعد لحاق الزيادة.

\* \* \*

فيه: أصله: (خذهب) ثم ألقيت فتحة الباء الأولى على الدال، ثم أدغمت، بل ثبتت الباء  
الأولى على السكون، والدال على الفتحة، كما فعل ذلك (بمعدّ، وخذب) ملحوق بقمطر.  
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٦، وانظر النص منقولاً في كتاب النكت في  
تفسير كتاب سيهويه ١٢٣٦/٢ - ١٢٣٧.

(١) الكتاب ٤٠٢/٢، وأصل كلامه قوله: «وأما أحمررتُ، وأشهابيتُ، فليس لهما نظير في باب  
الأربعة، ألا ترى أنه ليس في الكلام (أخرجمتُ) ولا (أخرجمتُ) فيكون ملحوقاً بهذه  
الزيادة، فلما كانتا كذلك... الخ».

(٢) أي أن (أحمررتُ وأشهابيتُ) غير ملحقين بشيء، وأن الإدغام يكون فيهما، فيقال: (أحمرّ،  
وأشهاب) والأصل: (أحمرّ، وأشهاب). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٧ - ٨٨.  
(٣) الكتاب ٤٠٢/٢.



ومن بابِ مَا قَيْسَ مِنَ الْمُضَاعَفِ  
الَّذِي عَيْنُهُ وَلَا مَهُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup>

قال سيبويه : وتقولُ في (فَعْلُول) من (رَدَدْتُ) : (رَدَدُوذُ) ،  
(وَفَعْلِيلُ) : (رَدَدِيدُ) كما فعلت ذلك (بِفَعْلَانِ) .

قال أبو علي : لأن المصدر من (رَدَدُوذُ، وَرَدَدِيدُ) بمنزلة (طَلَّلِ) ، فكما  
صَحَّحْتَهُ من (فَعْلَانِ) صححته من هذا<sup>(٢)</sup> .

قال سيبويه : لأنها من (عَزَوْتُ) لِاتَّسُكُنُ<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي : يعني أن حروف العلة في المعتل اللام لاتسكن ،  
وتصحح في مثل (قَطْوَانٍ وَنَزْوَانٍ) ، فإذا صُحِّحَ في المعتل الأضعف وجب  
أن يُصَحِّحَ في المعتل الأقوى ، وإن كان موافقاً لبناء الفعل ، ألا ترى أن  
(جَوْلَانِ) و(دَوْرَانِ) قد صُحِّحَا وإن كان<sup>(٤)</sup> موافقاً لبناء الفعل ، ولا ينبغي  
أن يكون ذلك على مذهب أبي العباس إلا (فَعْلَانِ) ، يقول في فَعْلَانِ من  
قُلْتُ : (قَالَانُ) ، لأنه يرى أن (جَوْلَانِ) ونحو شاذَّ ، وأن الزيادتين في آخره لا  
تخرج الاسم من شبه الفعل ، لأنهما غير معتدَّ بهما ، ألا ترى أنك تقول في  
تحقير (زُعْفِرَانِ : زُعْفِرَانُ) ، ولو اعتدَّ بهما لم يَجْزُ هذا التصغير لخروجه

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ .

(٢) (فَعْلُولُ) من (رَدَدْتُ) يكون على (رَدَدُوذُ) بالإظهار ، لأنه ملحق به (رَزْجُونِ) ، وأما  
(فَعْلِيلُ) منه فهو : (رَدَدِيدُ) بالإظهار ليكون على بناء (حَمَصِيصِ) . انظر شرح الرمانى  
للكتاب ، ج ٥ ، ق ١٥٦ .

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢ ، وحديثه عن (فَعْلَانِ) من (قُلْتُ) الذي يقال فيه (قَوْلَانُ) كما فَعِلَ ذلك  
بِفَعْلَانِ ، لأنها من (عَزَوْتُ) .

(٤) يعني بناؤهما .

بهما من الأمثلة الثلاثة<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: لا تجعل ذلك بمنزلة المضاعف<sup>(٢)</sup>.

أي لا تعله ، كما لو بنيت من المضاعف (فَعْلَان) لقلت : (رَدَّان)  
فأعللت كما تَعْلُ (رَجُلٌ ضَفَّ الحَال) ، إذا أردت به اسم الفاعل من

(١) يقول أبو سعيد: «قالت العرب في كل شيء على (فَعْلَان) وعين الفعل منه واو، أو ياء،  
بتصحيح عين الفعل، فقالوا: الجَوْلَان والرَّوْعَان، والهَيْمَان، والحَيْكَان، وهو مشيه،  
والفَعْلَان منه والفَعْلَان في التصحيح كالفَعْلَان، كما كن في الإعلال قبل دخول الألف  
والنون بمنزلة واحدة...»

وفي قولك: «النَّزَوَان، والكُرَوَان، والنُّقْيَان، والغَلْبَان، فتصح، وذلك أنهم لو أعلوها قلبوها  
ألفاً فأسقطوها لاجتماع الساكنين،... وصححوا الواو والياء عينين بزيادة أضعف من  
زيادة الألف والنون، وهي ألف التانيث، فقالوا: (صوري، وحيدى) وقد خالف أبو العباس  
المبرد، فزعم أن القياس أن يقال: (قَالَان)، وألزم سيبويه المناقضة حيث لم يعتد بالألف  
والنون في (رَدَّان)، واعتدَّ بهما في (قَوْلَان)، واحتج بأن العرب قالت: رَاان، وداران،  
وماهان، وهامان، وليس له في ذلك حجة، وقد ذكرنا الحجة لسيبويه فيما مضى. وأما  
الأسماء التي ذكرها، فهامان وماهان أعجميان، وأما (راان) فاسم رجل من طيء يعرف  
ابنه بجابر بن رَاان، وداران اسم، ويجوز أن يكون أصلهما عجمياً... ولا يطرد لهما  
قياس كقياس (جَوْلَان)، و(رَّوْعَان)، و(هَيْمَان) المطرد في المصادر... انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٩. وقد مرَّ شيء من هذا في الكتاب ٣٧٠/٢، وانظر رأي  
المبرد في المقتضب ٢٦٠/١.

قال الرماني: «الدليل على أن أصل الإعلال للفعل أنه الذي تلحقه الزيادات للمعاني لحاقاً  
لازماً فيجتمع فيه ثقل الزيادة وثقل حرف العلة، وليس كذلك الاسم، ولو وجب الإعلال  
لحرف العلة فقط كما يجب بالتقاء المثليين لم يجر مثل (وَقَيْتُ) لأنه حرف علة ثقيل وفيه  
أثقل الحركات... يجب الإعلال للفعل في الأصل بأمر هو أخص من هذا على ما بيننا،  
ويوضح ذلك قولك: الجَوْلَان، والنُّقْيَان، فلولا الزيادة التي باعدت بين الشبه لجرى مجرى  
(باب، ودار، ورعى، وفتى)، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٦.

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢، والإشارة إلى أن (فَعْلَان) من القول يقال فيه (قَوْلَان).

الضعف على (فَعَلَ).

قال سيبويه: لأنه يوافقه وهو على ثلاثة ثم يصير على الأصل بالزيادة<sup>(١)</sup>.

أي، يصير<sup>(٢)</sup> بالألف والنون مخالفاً لنحو (خَافَ) و(قال) اللذين هما (فَعَلَ) و(فَعَلَ) فلا يلزم إعلاله كما لزم إعلالهما، لأن مشابهتهما بناء الفعل بالزيادتين اللاحقتيهما مرتفعة عنهما.

قال سيبويه: [٢٠٣/ب] ويقوي (رَوَّدَا) ونحوه قولهم: أَلْتَدَّ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يريد، أن المثلين في (رَوَّدَا) أصليان فبيئنا ولم يدغما كما يبيئ نحو (جَلَّبَبَ) الذي أحد المثلين فيه زائد، وإنما لاشتغال الإلحاق عليهما وأنه لو أدغم لزال ماله قُصِدَ من الإلحاق، ألا ترى أنك لو أدغمت مثل (رَوَّدَا) لخالفت به زنة (جَعْفَرُ)، فصار ذلك خلاف القصد، ويقويه (أَلْتَدَّ)<sup>(٤)</sup>، لأن المثلين فيه أصليان وقد بيئنا مع ذلك لما أريد إلحاقه (بِقَرَزْدَقٍ)، وكذلك (رَوَّدَا) تبيئ فيه المثلين وإن كانا من (رَدَدْتَ) كما

(١) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٢) أي أن (فَعَلَ) يجري مجرى (فَعَلَ) من بابهِ، فتجري (قَوْلَان) مجرى (جَوْلَان) و(نَقْيَان).

(٣) الكتاب ٤٠٣/٢، وفي المخطوطة: (رَوَّدَا) بتثوين الضم.

(٤) (أَلْتَدَّ) من اللدِّ شدة الخصام، كما بين أبو علي، وهو الألدُّ، وهذا وصف على (أَفْتَعَلَ)، والدلالة على أن الهمزة زائدة أن النون ثالثة ساكنة، والنون إذا كانت ثالثة ساكنة حكم بزيادتها لكثرة كونها زائدة في هذا الموضع نحو (عَقَنْقَلُ، وَجَحَنْقَلُ، وَعَقَنْجَجُ)، انظر المسائل الحلبيات ٣٧٦-٣٧٧. والاسم من (أَفْتَعَلَ) نحو (الْتَجَجُ) وهو عُود البخور. انظر المتع في التصريف ٩٤/١-٩٥، وانظر المقتضب ٢٠٢/١، ٢٤٤.

بيئتهما من (أَلْتَدَدِ) وإن كانا من (اللدَدِ) (١).

قال سيبويه : وليست آخرًا بعد ألف إلا وهي تُخرج بناءً إلى بناء (٢).

قال: اللاحقة آخرًا بعد ألف نحو (عَطْشَان، وإِنْسَانِ)، وليست هذه للإلحاق، وقد تكون هذه النون أخيرة بعد ألف للإلحاق نحو (سِرْحَانِ) فأما إذا كانت النون بخلاف هذه الصورة فإنها للإلحاق (٣).

قال سيبويه : فإن قلت : أقول جَلَبُّ ورَوْدٌ ، لأن إحدى اللامين زائدة (٤).

قال أبو علي: يقول: إن قلت: (جَلَبُّ) فأبين المثليين ولا أدغم لأن إحدى اللامين زائدة لا لأنه للإلحاق، فليس هذا الاعتلال صحيحًا، لأنك قد

---

(١) قال الرماني: «قولهم: (أَلْتَدَدُ) دليل على أن الأصلي والزائد للإلحاق يجري مجرى واحد في الملحق، وعلّة ذلك مساواة الملحق بما ألحق به في الزنة، فأَلْتَدَدُ بمنزلة عَقَنْجَعٍ - وإن كانت الجيم في هذا زائدة للإلحاق - وليست كذلك في (أَلْتَدَدِ)، والنون يغلب عليها موضعان: أحدهما: الزيادة للإلحاق، والآخر: مصاحبة الألف في آخر الكلام، وإنما وجب لها ذلك لأنها حرف صحيح حسن في المسموع بالغنة التي فيها». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٧، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢. وهو يوميء إلى النون في مثل (أَلْتَدَدِ).

(٣) يفسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «النون إذا لم تكن مع الألف في آخر الكلمة كعَطْشَانِ، وَقَرْيَانِ، وَعَلْيَانِ، وما أشبه ذلك، فلا تكاد تزداد إلا للإلحاق بناءً، وإلحاقها بناءً بيناء كثير جدًا، منها: (رَعَشُنٌ) ملحق بالنون بجَعْفَرٍ، و(خِلْفَنَةٌ) وعِرْضَنَةٌ) ملحقتان بهذِمْلَةٌ وَجَحْنُفَلٌ . . . وَعَنْسَلٌ وَعَنْبَرٌ ملحقتان بالنون بجَعْفَرٍ، والذي ليس ملحق قليل، كقولهم: كَتَهَبَلٌ، وَقَرْنُفَلٌ، وَقَرْجَسٌ ونحوه، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٠.

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢، وفيه: (رَوْدٌ).

تدغم ما أحدهما زيادة كما أدغم الأصليين وقد لا تدغم الأصليين في نحو (أَلْتَدَدُ)، فإنما العبرة في ترك الإدغام الإلحاق لا الزيادة والأصل<sup>(١)</sup>. قال سيبويه: وكرهوا في عَفَّنَجٍ مثلما كرهوا في أَلْتَدَدِ<sup>(٢)</sup>. قال أبو علي: أي فلم يدغما لما كان للإلحاق، فإن كان أحد المثليين زائداً كما لم يدغم فيما المثلان فيه أصليتان<sup>(٣)</sup>. قال سيبويه: وإن قلت: إنما ألحقها بالواو<sup>(٤)</sup>. أي، وإن قلت: ألحقت (رَوَدَدُ) بالواو لا باللام، كما ألحقت (جَلِبِب) <sup>(٥)</sup> باللام، وإذا لم ألحقها باللام أدغمت، لأن اللام ليست بزائدة كما كانت في (جَلِبِب) زائدة. ومن قولِي، أي لا أدغم إذا كانت إحدى اللامين زائدة، فأما إذا كانتا أصليين أدغمت (وَرَدَدُ)؛ لأنهما<sup>(٦)</sup> أصليتان، فالجواب على ما كان في الكتاب.

\* \* \*

- 
- (١) يقول الرماني: «وَقَوْلُهُ مِنْ رَدَدَتْ رَوَدَدٌ، بِالْإِظْهَارِ كَالْإِظْهَارِ فِي (جَلِبِبٍ)؛ لِأَنَّهُ مَلْحَقٌ، كَمَا وَجِبَ فِي (أَلْتَدَدِ) مَا يَجِبُ فِي (عَفَّنَجٍ)» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٧.
- (٢) الكتاب ٤٠٣/٢ وفي المخطوطة: (عَفَّنَجٍ) بضم العين، و (مثل ما).
- (٣) انظر ما نقلناه عن الرماني آنفاً.
- (٤) في الكتاب ٤٠٣/٢، وهو من تمام العبارة السابقة.
- (٥) في المخطوطة: (جلب).
- (٦) في المخطوطة: (لأُمهما).

ومن بابٍ ما شدُّ من المعتلِّ على الأصل<sup>(١)</sup>  
قال سيبويه : واعلم أن الشيء قد يقلُّ في كلامهم وقد يتكلمون  
بمثله من المعتلِّ<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : هذا نحو تركهم استعمال الفعل من (القوة) ونحوه  
على (فعلتُ) لئلا يلزمهم أن يجمعوا بين واوين في (قَووتُ)، ونحو قلبهم  
العين من (آيةٍ)، لئلا يلزمهم تصحيح عينها، والجمع بين الواوين والياء بين  
فيها، وهم قد يجمعون في غير ذا بين الياءات في نحو (رَمِييٍّ، وأَحِيٍّ)  
وبين الواوين في (أخووتِ الشاةِ)، وإنما جمع بينهن في بعضٍ وترك الجمعُ  
في بعضٍ كراهة أن يكثُر في كلامهم ما يستثقلون<sup>(٣)</sup> [٤/٢٠٤].  
قال سيبويه: فمما قلُّ فُعَلِّل<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ٤٠٣/٢ .

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ ، وفي المخطوطة: (٠٠٠) قد يتكلمون (٠٠٠) من غير وأو  
العطف، ومثل ذلك في شرح السيرافي أيضاً .

(٣) قال أبو سعيد في تفسير هذا القول: «يريد: أنه قلُّ في الكلام (فُعَلِّلُ) الملحق بالثلاثي  
نحو (عَوَطَطِ)، و(فُرَدَدِ)، وكذلك (فُعَلِّلُ) الملحق (بِبَرْتِنِ) نحو (قُعُدُدِ) وإن كانوا  
يستعملون كثيراً نحو: (ارْدُدْ، ورُدُدْ) من المضاعف، وقد أطرحوها أصلاً من كلامهم  
(فَعَالِلِ) نحو: (ضُرَابِ) ، و(فُعَلِّلُ) نحو: (ضُرْبِ)؛ وذلك كله كراهية كثرة ما يستثقلون  
- وإن كانوا قد يستعملون مثله في الثقل وأثقل منه - لأنه لا يستنكر أن يعدل الإنسان  
عند استثقال الشيء، إلى ما هو أخف منه، وأن يصبر على ما يشقل عليه ويستعمله، وأراد  
سيبويه بما ذكره وما يذكره في الباب تسهيل أمر الشاذِّ في أحرف لم يتجاوزها، كما  
يستعملون ما يشقل في شيء ويلزمونه ويدعونته في شيء آخر استثقالاً . . . » انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٢، وانظر النص في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه  
١٢٤٠/٢ - ١٣٤١ .

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢ .

قال أبو علي: فَعَلَّلُ نحو: عُوْطِطُ، وفَعَلَّلُ نحو: قَعْدُدُ.  
يقول: قلَّ هذا في كلامهم (كترددًا) ونحوه وما تصرف منه مع أنه  
أثقل من (عُوْطِطِ) لاجتماع ثلاث دالات فيه.

قال أبو علي: قال سيبويه: وتقول: أخوَوِي (١).

قال أبو علي: (الحُوَّةُ) مثل الحُمرة (٢)، فإذا بنيت منه فعلاً على وزن  
(احمَرَرْتُ) قلت: (أخوَوَيْتُ)، وكأن الأصل (أخوَوَوْتُ)، لأنك تزيد على  
اللام لاماً مثله كما زدت على اللام من الحُمرة لاماً مثله، إلا أنك قلبت  
الواو ياءً كما قلبته من (أغزَيْتُ) ونحوه ولو لم تقلبه ياءً للزم أن تقول في  
المضارع (يخوَوُ) مثل (يخمرُ)، فتتحرك الواو التي هي لام (يُفَعِّلُ)  
بالضمة، وهذه اللام لا تتحرك بها فقلبت ياءً.

قال سيبويه: وإن كانوا يكرهون المعتلين بينهما حرف والمعتلين وإن  
اختلفا (٣).

قال أبو علي: مثال المعتلين بينهما حرف نحو جمع (سَيْدُ)، يُكره فيه  
(سَيَاوِدُ)، وإن اختلف فيه حرفا العلة وفصل بينهما حتى تقلب الواو همزة  
ليختلفا، وأما قوله: والمعتلين وإن اختلفا، فإنه نحو (رَوَيْتَا) في مصدر  
(رَوَيْتُ)، تقلب الواو ياءً فيقال: (رَيْتَا) (٤).

(١) الكتاب ٤٠٤/٢، وفي المخطوطة: (أخوَوَا).

(٢) انظر تهذيب اللغة ٢٩٣/٥ (حوى) قال ذو الرمة:

لمياء في شفتيها حُرَّة لَعَسُ وفي اللغات وفي أثيابها شَنَبُ

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٤) فسر أبو سعيد هذه المسألة بالآتي: قال: ويريد: أن (حَيِيَّ وأخوَوِي) أثقل من (وَعَوْتُ،  
وحَيَوْتُ)، لأن في (أخوَوِي) واوين متوالين، فهما أثقل من (وَعَوْتُ)؛ لأن الواوين =

قال سيبويه: ومن ثم تركوا من المعتل ما نظيره في غيره<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: هو نحو ترك البناء من (قُلْتُ) على (افْعَوْعَلْ)، وقد  
 جاء نظيره من غير المعتل نحو (اغْدُوذَنْ)، و(اعرُورِي)<sup>(٢)</sup>.  
 قال سيبويه: يجيء الاسم على ما أطرح من الفعل<sup>(٣)</sup>.  
 قال أبو علي: هو نحو (قَوْدٍ)، و(رُوعٍ)، جاء كأن فعله (قَوَدْتُ)،  
 ونحو (وَيْلٍ)، لأن فعله (وَلِئْتُ)، ولم يجيء في الأفعال شيء من ذلك<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

== بينهما حاجز. و(حَيِّتُ) أثقل من (حَيَوْتُ)؛ لأن في (حَيِّتُ) ياءين متوالين، وهما من جنس واحد، فهي أثقل من الياء والواو في (حيوت) ثم قال: «فهذا أثقل» يعني (حَيِّتُ)، و(أخَوَوِي)، وإن كانوا يكرهون (وعَوْتُ) و(حَيَوْتُ) «٠٠»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٢.

(١) الكتاب ٤٠٤/٢، وفيه: «... ماجاء نظيره...» ورواية السيرافي كرواية أبي علي هنا.

(٢) تركوا من المعتل ما نظيره في غيره أشياء كثيرة منها أن (فَعِيلًا) من الصحيح، ويجمع نعتًا على (فُعَلَاءَ)، كسقولك: (كَرِيمٌ وَكُرَمَاءُ) و(ظَرِيفٌ وَظُرَقَاءُ)، و(رَجِيمٌ وَرُجَمَاءُ) يجمعون من المعتل على (أفْعَلَاءَ) نحو (قوي وأقوياء) و(صفي وأصفياء)، ولا يجمعون على (فُعَلَاءَ)، ومنها ما يُعَلُّ من الأفعال المعتلة ونظائرها من الصحيح على غير منهاجها «٠٠٠»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٢-٩٣.

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢، وفيه: «... على ما قد أطرح...».

(٤) ومن الأمثلة الأخرى لما يجيء من الأسماء على ما طرح من الأفعال نحو: (وَيْعٌ، وآءٌ، وآيةٌ، كما أنه قد يجيء من المعتل على أصله نحو: اسْتَحْوَذَ، وأغْيَلَتِ المرأَةُ وأعوَزَ الشيءُ، والحَوْتَةُ، والحَوَكَةُ، والقَوْدُ، ثم ماجاء على غير أصله نحو: قَالَ، وبَاعَ، وأقَامَ، وأَبَانَ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٣.



## ومن بابِ الإدغام<sup>(١)</sup>

قال سيبويه : فإذا أردت إجراء الحروف، فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمدّ، أو بما فيها منها<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يعني إذا قلت: بين بين، إن شئت وصلت السين بالسين بما في الحروف، حروف اللين وهو الحركة، وإن شئت قلت: ساسًا، أو سوسو، أو سي سي.

وقوله: منها، أي من حروف اللين، يعني الحركة<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) الكتاب ٤/٢، وباب الادغام عند سيبويه يعني باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهرها ومهموسها، واختلافها.

(٢) الكتاب ٤/٢.

(٣) فسر أبو نصر هذه المسألة بقوله: «يعني بقوله: (فإذا أردت إجراء الحروف): فإذا أردت تحويلها بإحدى الحركات الثلاث - الرفع والنصب والخفض - رفعت صوتك بحروف المدّ واللين، فقلت: (فأ)، أو (في) أو (فوا)، فلا بدّ من حروف اللين؛ لأن الحرف المحرك لا ينفرد، كما لا ينفرد بالساكن، فإذا أردت أن تلفظ بالحرف المتحرك ألحقته أحد حروف اللين بعده، وإذا أردت أن تلفظ بالساكن أدخلت همزة محركة بالكسر، فقلت إذا أردت اللفظ بالبدال من (قدّ)، والباء من (اضرب) ونحوهما: (إدّ)، و(إبّ).  
وقوله: (أو بما فيها منها)، يعني بإحدى الحركات، فإذا كان كذلك لم يكن بدّ من كلام بعده كقولك: (كمّ، ومنّ) ونحو هذا». شرح عيون كتاب سيبويه ٣١٥/٣١٦.

## ومن باب الإدغام في الحرقين اللذين تَضَعُ لِسَانَكَ لَهُمَا (١)

قال سيبويه: وقد بينا أمرهما إذا كانا في كلمة لا يفترقان (٢).  
يعني أنه بين ذلك في باب التضعيف، وفي الباب المترجم بمضاعف  
الفعل (٣).

قال سيبويه: وذلك نحو (يَدَ دَاوُدَ)، لأنه قصد أن يقع المتحرك بين  
ساكنين واعتدالاً منه (٤).

قال أبو علي: يعني بالمتحرك الواقع بين ساكنين الدالّ الثانية،  
والساكنان الدالّ الأولى والألف من (دَاوُدَ) (٥).

- 
- (١) الكتاب ٤٠٧/٢ باختصار.  
(٢) الكتاب ٤٠٧/٢، وفي المخطوطة: (كان) مكان (كانا) هنا، وفي الكتاب: (من) مكان  
(في) هنا.  
(٣) الذي مضى من ذكر الإدغام وهو المشار إليه هنا هو إدغام الحرف في نظيره، فإذا كانا من  
كلمة واحدة مثل (مَدَّ، يَمُدُّ، وَرَدَّ، يَرُدُّ، وَاحْمَرَّ، يَحْمَرُّ) فالأصل فيها: (رَدَدَ، يَرُدُّدُ، وَمَدَدَ  
يَمُدُّدُ، وَاحْمَرَّرَ يَحْمَرِّرُ)، والذي سيذكر بعد ذلك في هذا الباب إدغام الحرفين من جنس واحد  
في كلمتين، وهذا النوع على ضربين:  
الأول: أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً، وليس من حروف المدّ واللين، وهو واجب.  
والثاني: أن يكونا متحركين، وإدغامهما غير واجب، والمتكلم مخير فيه إن شاء أدغم،  
وإن شاء أظهر. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٢، وانظر مزيداً من التفصيل  
في الأصول في النحو ٤٠٥/٣، شرح الشافية ٢٣٥/٣.  
(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.  
(٥) يحسن الإدغام في مثل (يَدَاوُدَ)، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٣ حين يكون  
الحرف المدغم بعد متحرك، ويجيء بعد الحرف المدغم فيه حرف ساكن، فهو القصد والاعتدال  
أن يقع المتحرك بين ساكنين كما في هذا المثال. انظر تفصيل ما يحسن فيه الإدغام وما =

قال سيهويه: لم يجز أن يكون قبل المحذوف إذا حُذِفَ [الآخر] إلا حَرْفٌ مَدٌّ<sup>(١)</sup>.

قال: <sup>(٢)</sup> يعني بالمحذوف نحو السَّبَبِ إذا حذف من عروض الطويل فصار [ب/٢٠٤] فَعُولُنْ لم يجز أن يكون قبل الفاء فيه إلا حرف مَدٌّ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: احتجاجه بما ذكره من العروض، أن حرف المد بمنزلة المتحرك لأنه يفصل الساكن غير الممدود بالمد الذي فيه، فيصير الزائد فيه عوضاً من الحركة، لأنه زيادة في الصوت، كما أن الحركة في الحرف المتحرك زيادة في الصوت.

قال سيهويه: وحسن أن يبين فيما ذكرنا من نحو "جَعَلُ لَكَ"<sup>(٤)</sup>.

---

= لا يحسن في المثليين إن كانا في كلمتين في الأصول في النحو ٤١١/٣، المتع في التصريف ٦٥٠/٢ - ٦٥١.

(١) الكتاب ٤٠٧/٢، وما بين المعرفتين ساقطة من المخطوطة، ولم يثبتها السيرافي.  
(٢) هو أبو علي نفسه.

(٣) يقول أبو سعيد: «إذا حذف الجزء الأخير من البيت حرف متحرك، أو وزنه متحرك لزم الرَدْفُ عوضاً من المحذوف، ولم يحسن ألا يكون مردوفاً، والرَدْفُ: ألف، أو واو، أو ياء قبل حرف الروي، وذلك في الضرب الثالث من الطويل كقول الشاعر:

فإن تسألوني بالنساء فإنني بصير بأدواء النساء طبيباً

فلو قال شاعر: بصير بأدواء النساء (وطب) لم يحسن - وإن كان وزنه وزن (طبيب) - وذلك أن طبيباً (فَعُولُنْ) وهو الجزء الثامن من الضرب الثالث، وأصله (مفاعيلن) فحذفت اللام والنون، فبقي (مفاعي)؛ فنقل إلى (فعلول)، ولزمه الرَدْفُ عوضاً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٤.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

قال أبو علي: يقول: لما جاز البيان في (جَعَلَ لَكَ) ونحوه مع تحريك ما قبل الحرف الذي يدغم، لم يجر في الحرف الذي قد يدغم إذا سكن ما قبله إلا البيان<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فلو أنهم كانوا يُحرِّكون لحذفوا الألف<sup>(٢)</sup>.

أي ألف الوصل من (ابن)، يقول: لو أدغم النون الأولى في النون الثانية لتحركت الياء، فسقطت ألف الوصل، وكان يلزم فيمن قال: (قَتَلُوا) (سِمُوسَى)، ومن قال: قَتَلُوا لزمه في الرفع (سُمُوسَى)<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: كما لم يَقَوَّ على ألا يجوز البيان فيما ذكرت لك<sup>(٤)</sup>.

{لم}<sup>(٥)</sup> يَقَوَّ الإِدْغَامَ في نحو (قَوْمُ مُوسَى)، و(ابن نُوح) على تحريك الساكن، كما لم يَقَوَّ على منع إجازة البيان فيما تقدم من المنفصلين

(١) حسن الإدغام في مثل (يد دأرد) لأنه تعديل أن يقع متحرك بين ساكنين، وليس بأحسن فيما لم تتوال في الحركات كما توال في (جَعَلَ لَكَ)، فقوله: (جَعَلَ لَكَ) لا يجري مجرى (أخْمَرًا) فيلزم فيه (جَعَلَ لَكَ) كما يلزم (أخْمَرًا)؛ وذلك للفرق بين المثليين إذا كانا من كلمتين، وبينما إذا كانا من كلمة واحدة، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٥، وانظر الأصول في النحو ٤١١/٣، وانظر الشافية ٢٣٦/٣.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٣) يقول الرماني: «لا يجوز الإدغام في قولك: (ابن نُوح) و(اسمُ مُوسَى) على ثقل الحركة تشقل في (قَتَلُوا، وخطفًا) لأنه منفصل؛ لا يلزم الأول أن يكون بعده، فلا تنقل الحركة فيه إلى ما قبلها من الساكن، ولو فعلت لقليل: (سُمُوسَى) في الرفع، و(سِمُوسَى) إذا جررت بقي، وكذلك (على سُمُوسَى)، وهذا لا يجوز»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٤، وانظر التكملة ٢٧٤/.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٥) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيهما المعنى.

المتحرك ما قبل الأول منهما نحو (جَعَلَ لَكَ).

قال سيبويه: ولكنك إن شئت قلت: (قَرَادِدُ)، فأخفيت كما قالوا:  
(مُتَعَفِّفُ) فأخفي (١).

قال: (٢) تقول: (متعَفِّفُ فِئًا)، فإذا أدغمت قلت: (مُتَعَفِّفُ) ولا  
يكون في هذا إدغام، وقد ذكرنا العلة (٣).

أي العلة في أنه لا يجوز أن يدغم الملحق (٤).

قال سيبويه: وتقول: (هَذَا ثَوْبٌ بَكْرٍ)، البيان في هذا أحسن منه  
في الألف، لأن حركة ما قبله ليس منه (٥) الفصل.  
قال أبو علي: حركة ما قبل الألف من الألف لأنها فتحة، وحركة ما  
قبل الواو والياء لا يكون منهما إذا انفتح نحو: (جَيْبٌ بَكْرٍ، وَثَوْبٌ  
بَكْرٍ) (٦).

(١) الكتاب ٤٠٨/٢، وفيه: «... متعَفِّفُ فِئًا».

(٢) القائل هو أبو علي نفسه.

(٣) ما بين القوسين الأخيرين من الكتاب ٤٠٨/٢، وقد ضمنه أبو علي رحمه الله تعليقه.

(٤) يفسر أبو سعيد هذا بقوله: «(مُتَعَفِّفُ) وبابه (مُتَعَفَّلُ) لا يقع فيه إدغام بغير لفظ بنيته»  
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٥.

(٥) الكتاب ٤٠٨/٢.

(٦) «الواو في (ثَوْبٌ) لاتشبه الألف، لأن حركة ما قبلها ليس منها، وكذلك (جَيْبٌ بَكْرٍ)،  
والإدغام في هذا جائز - وإن لم يكونا بمنزلة الألف، وإنما يكونان بمنزلة الألف إذا كان قبل  
الواو ضمة، وقبل الياء كسرة، فالإدغام في (ثوب بكر) في المنفصل مثل (أصَيْمٌ) في  
المتصل ...» انظر الأصول في النحو ٤١١/٣، المتع في التصريف ٦٥١/٢.

قال أبو سعيد: «يستحسن الإدغام في قولك: (هذا كوب بكر، وثوب بكر)، كما يستحسن  
(المالُ لك) ولم يكن (ثوب بكر وجيب بكر) كذلك، واحتج سيبويه بأن المفتوح =

قال سيهويه : ألا ترى أنك تقول : (اخشوا وأقداً) فتدغم، -  
و(اخشى يأسراً) فتجريه مجرى غير الياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يريد، لو كان في الياء والواو إذا لم تكن حركة ما قبلهما منهما من اللين ما يكون فيهما إذا كانت حركة ما قبلهما منهما لم يجز الإدغام في نحو: (اخشوا وأقداً)، لكن لما جاز الإدغام علم أنه لا يكون فيهما من اللين مثل ما يكون إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، ولا يجوز أن تدغم نحو (يغزوا وأقداً)، و(يرمي يأسراً) لمكان اللين فيه، وإن جاز الإدغام في نحو (اخشوا وأقداً)<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: فلا بد فيه من حرف لين للرّدْف<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لا يجوز وقوع حرف اللين في القوافي المحذوفة في الرّدْف إذا لم تكن حركة ما قبله منه، لأنه لا يكون فيه من المد ما يكون إذا جانسته الحركة، ذ(لبيب)<sup>(٤)</sup> لو انفتح الياء الأولى، لم يجز وقوعه في هذه القافية.

---

== ما قبله من الواوات والبياءات ليس كالمضموم ما قبله من الواوات، والمكسور ما قبله من البياءات، بأنك تقول: (اخشوا وأقداً) فتدغم واو (اخشوا) في واو (واقداً)، وكذلك تدغم ياء (اخشى) في يا (ياسر)، وذلك لنقصان المد من أجل الفتحة، قال تعالى: «تولوا واستغنى الله» بإدغام الواو من (تولوا) في واو (واستغنى الله) للفتحة... « شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٥.

(١) الكتاب ٤٠٨/٢ باختصار وتصرف.

(٢) انظر الإحالة السابقة.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) إشارة إلى البيت الذي أنشده سيهويه من الطويل دون نسبة وهو قوله:

وما كلُّ ذي لبٍ يموتيك نُصْحَهُ وما كلُّ مؤتٍ نُصْحَهُ بلبيب =

قال سيبويه : وذلك قولك : ظَلَمُوا واقْدَأ [٢٠٥/أ] واطلمي  
يَاسِرًا ، وَيَغْزُو واقْدَأ<sup>(١)</sup> .

قال أبوعلي : اللزوم في الأول يعتبر كأن الواو في (ظَلَمُوا) حرف مدّ  
غير لازم ، لأنك تقول : (ظَلَمًا) كما أنه في (قُوُول) غير لازم ولو اعتبر  
ترك الإدغام في (ظَلَمُوا واقْدَأ) ، فقييل : إنما لم يدغم لأنه ممدود وحركة ما  
قبله منه لم تصح لوجودنا للممدود المدغم في مث  
لكن العلة في ترك إدغام (ظلموا واقدا) و(ارمي  
اللزوم المدّ، ألا ترى أن (قُوُول) لم يُدغم لاجتماع المد  
وكذلك (ارمي يَاسِرًا) لم يدغم لأنه ممدود ، ولأنه ليس

قال سيبويه : أرادوا أن يكون (ظَلَمُوا) على ربه (ظلموا واقدا) ،  
و(قَضَى يَاسِرًا)<sup>(٣)</sup> .

== حيث وقعت الياء ساكنة وقبلها كسرة لما فيها من المدّ موقع الحرف المتحرك في إقامة الوزن  
ولذلك لزمت حرف الروي وكانت ردقًا له لا يجوز في موضعها إلا الواو إذ كانت في المدّ  
بمنزلتها . انظر الكتاب ٤٠٩/٢ ، والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، انظر ديوانه / ٩٩ ، وقد  
أنشده أبوعلي في الباب على أن حرف المدّ أنشد عوضًا من حذف الحرف المتحرك في  
الشعر ، وأن الحركة لاتسد هذا المسدّ ، انظر التكملة / ٢٧٥ ، وانظر شرح السيراني للكتاب ،  
ج ١١ ، ق ١٠٦ ، وشرح الرماني للكتاب ، ج ٥ ، ق ١٦٤ - ١٦٥ .

(١) الكتاب ٤٠٩/٢ ، وفيه : ( . . . وَيَغْزُو واقْدَأ) .

(٢) هذه المسألة تتناول الإدغام في المنفصلين مما كان قبل حرف الإدغام منهما حرف مدّ والإدغام  
في هذا القسم جائز ؛ لأن المدّ الذي فيه عوضٌ من الحركة ، فيصير بمنزلة ما كان الحرف الذي  
قبله متحركًا . انظر التكملة / ٢٧٥ ، وانظر الأصول في النحو ٤١٢/٣ ، وهناك مزيد من  
التفصيل في هذه المسألة تجده في شرح الشافية ٢٣٧/٣ - ٢٣٨ .

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢ ، وفي المخطوطة : ( . . . على أنه . . . ) مكان (على زنة) خطأ .

قال: يقول: ليست الواو في (ظلمُوا وأقداً) والياء في (قاضي ياسراً) بلازم، لأنك تقول: (ظلما وأقداً) و(قضى ياسراً)<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: كما لم يَقَوَ المنفصلان على أن تحرك السين في (اسمُ موسى)<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فيصير كأنك أدغمت ما يجوز فيه البيان<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لو أدغمت الهمزتين كما تدغم غيرهما من المشلين، للزمك أن تجمع بينهما محقتين، كما تجمع بين اللامين من (فعلٌ لبيدٌ)، فلما لم يجوز أن تجمع بينهما لم يجوز أن يدغما<sup>(٤)</sup>.

(١) الضابط في هذه المسألة أنه إذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة، فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها سواء، هذا ما أثبتته سيبويه وضرب الأمثلة عليه، والعللة - كما يبينها أبو سعيد - أن الواو إذا انضم ما قبلها وسكنت فقد تكامل مدتها باجتماع الضمة والواو، وكذلك الياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها، فقد تكامل مدتها باجتماع الكسرة والياء، كما اجتماع الفتحة التي قبل الألف والألف فقد حصلت المدّة في الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها . . .

وحملوا (يقضي ياسراً) على (قضى ياسراً)، لأن الياء في (يقضي) هي الألف في (قضى ياسراً)، كما أن الواو الأولى في (قَوِلَ) هي الألف في (قَاوِلَ)، وكذا الواو في (ظلموا) يجري مجرى الألف في (ظَلَمًا) واقعة موقعها، وتالية لها في ترتيب عدة الاثني والجماعة . . . انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٧.

(٢) الكتاب ٤٠٩/٢، ويعني هنا أن الواو الثانية في (قَوِلَ) لم تقو على الأولى فتدغم الأولى فيها. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٧.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢، والإشارة إلى ما بدأه سيبويه من أنه ليس في الهمزتين إدغام في مثل قولك: (قرأ أبوك)، و(أقرى أباك)، فلا يجوز أن تقول: (قرأ أبوك) فتحققهما.

(٤) الذي عليه النحاة في التقاء الهمزتين هو تليين إحداها وتحقيقها، وأنه متى ألينت إحداها فقد خرجت عن جنس الهمز، فلا يجوز إدغامها في الأخرى، لأنه لا يدغم الشيء في =



قال سيبويه: وذلك قولهم: يَقْتُلُونَ، فقد قَتَلُوا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: (قَتَلُوا) أدغم التاء الأولى في الثانية بعد أن أسكنها فاجتمع ساكنان القاف والتاء، فحرك القاف بالكسر كما تحرك (قُمَ اللَّيْلُ)<sup>(٢)</sup> فسقطت همزة الوصل لتحرك الساكن كما اجْتَلَبَتْ لتسكين المتحرك في (ازْيَنْتُ)<sup>(٣)</sup>، والتحريك الذي اجتلبت له السكون هي التاء من (تَزَيَّنْتُ)، فإنه لما كانت التاء قريبة المخرج من مخرج الزاي أدغمت [و]<sup>(٤)</sup> اجتلبت ألف الوصل<sup>(٥)</sup>.

== ما ليس من جنسه... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٨. وستقف على اختلاف العلماء في التحقيق والإدغام، والوجوه المحتملة في هذه المسألة.

(١) الكتاب ٢/٤١٠، وقامه: «... وكسروا القاف لأنهما التقيتا، فشبهت بقولهم: (رُدُّ يافتى).

(٢) سورة المزمل، الآية ٢/٠٢.

(٣) سورة يونس، الآية ٢٤/٠٢٤.

(٤) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيه المعنى.

(٥) قال الرماني: «تقول: (انتتلوا، ويقتلون) ويجوز فيه الإدغام، فتقول: (قَتَلُوا) و(قَتَلُوا)، فالأول على نقل الحركة، والثاني على التحريك لالتقاء الساكنين، وكذلك: (يَقْتُلُونَ، ويقتلون)، ولا يلزم في هذا الإدغام كما يلزم في (أخمرًا؛ لأن تاء (افتعل) يصلح أن يقع بعدها سائر حروف المعجم، فهي تشبه المنفصل من هذا الوجه، وتشبه المتصل من جهة أنها في كلمة واحدة، فلذلك جاز فيها الوجيهان» . شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٦.

وقال السيراني: «لفظ الإدغام في الفعل الماضي فإنه يقال فيه: (قَتَلْ) بفتح القاف، و(قَتَلْ) بكسرها، فأما من قال: (قَتَلْ) بالفتح فإنه كأنه قال: (اقْتَتَلْ) فألقى فتحة التاء الأولى على القاف، فانفتحت القاف، فأسقط ألف الوصل، وأدغمت التاء، وأما من كسر فإنه لما سكن التاء اجتمع ساكنان: التاء والقاف، فكسرت لاجتماع الساكنين، ثم أسقطت ألف الوصل لتحريك القاف.

قال سيبويه : وجاز في قاف (اقتتلوا) الوجهان ، (أي الكسر والفتح) ولم يكن بمنزلة عَضٍّ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: يقول: لم يكن بمنزلة (عَضٍّ) في تحريك الفاء التي كانت ساكنة في الأمر من (العَضِّ) في الأصل لا تحرك إلا بالفتح، وكذلك الفاء من (فِرٍّ)، وليست مثل (اقتتلوا) الذي جازت فيه الحركتان في التقاء الساكنين الكسر والفتح، فقالوا: (قتلوا، وقتلوا)<sup>(٢)</sup> .

قال سيبويه: وهي قراءة لأهل مكة كما قالوا: (رُدُّ يافتى) فضموا لضمة الراء<sup>(٣)</sup> .

أي الراء في (مُرْدُفَيْنَ)<sup>(٤)</sup> .

---

== وأما المستقبل فيقال: (يقتل) بفتح الياء والقاف، و(يقتل) بفتح الياء وكسر القاف، و(يقتل) بكسر الياء والقاف، وذكر عن بعضهم وجه رابع وهو تسكين القاف مع الإدغام ويجمع بين ساكنين... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٨ .

(١) الكتاب ٤١٠/٢، والتفسير المبين بقوله (أي) من أبي علي .

(٢) من قوله تعالى: «وَقَتَلُوا قَتِيلًا»، سورة الأحزاب، الآية/٦١، وانظر التكملة /٢٧٤ .

(٣) الكتاب ٤١٠/٢ .

(٤) هذه القراءة في الشواذ، يقول أبو الفتح: (مُرْدُفَيْنَ) قراءة رجل من أهل مكة، زعم الخليل أنه سمعه يقرأ (مُرْدُفَيْنَ)، واختلفت الرواية عن الخليل في هذا الحرف فقال بعضهم: (مُرْدُفَيْنَ) وقال آخر: (مُرْدُفَيْنَ) . قال أبو الفتح: أصله (مُرْتَدِفَيْنَ) مُفْتَعِلَيْنَ من الرُدْفِ، فآثر إدغام التاء في الدال، فأسكنها وأدغمها في الدال، فلما التقى ساكنان وهما الراء والدال حرك الراء لالتقاء الساكنين، فتارة ضمها إبتاعاً لضمة الميم، وأخرى كسرها إبتاعاً لكسرة الدال، المحتسب ٢٧٣/١، وانظر مختصر في شواذ القرآن/٤٩ .

وقال أبو علي: «وزعموا أن قومًا من العرب قالوا: (مُرْدُفَيْنَ)، أرادوا: (مُرْتَدِفَيْنَ)، فأدغموا وأتبعوا الراء التي كانت تلقى عليها حركة ما بعدها، أو تحرك لالتقاء الساكنين حركة الميم، فقياس هؤلاء أن يقولوا (مُرْتَدِفَيْنَ) . انظر التكملة / ٢٧٤ .

قال سيبويه: فهذه الراء أقرب<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: إنما كان أقرب لأن بين الراء والبدال الثانية من (رُدُّ يَاهَذَا) حرفًا ساكنًا، وليس بين الراء والميم من (مُرْدُقَيْن) حرف ساكن<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فلما كانت كذلك قَرِيَتْ، كما قلت: (الجَوَارُ) حين قلت: (جَاوَرْتُ)<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: [٢٠٥/ب] يقول: تُبِتتِ أَلْفُ الوصلِ في قوله: (الْحَمْرُ)<sup>(٤)</sup> وإن تحرك ما بعده لثباتها في نحو: (أَقَأَلِلله)، كما صحَّت الواو في (الجَوَارِ)، حين ثبتت في (جَاوَرْتُ)، وإن كان قد تنقلب في نحو (سَيَّاط)، فكذلك تثبت الألف في (الْحَمْرِ)، وإن سقطت في نحو: (سَلُّ)<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

(٢) قراءة (مُرْدُقَيْن) كما يراها سيبويه لإتباع الراء الضمة التي قبلها، وشبهه أبو سعيد هذا الإتباع مثل إتباع الدال ضمة الراء في قولك: (رُدُّ)، و(لَمْ يَرُدُّ)، ومثله (جَرَّ، ولم يَجْرَّ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٩، وانظر شرح عيون سيبويه/٣١٧.

(٣) الكتاب ٢/٤١٠.

(٤) قوله: (الْحَمْرُ) إشارة إلى قوله سيبويه: «فإن قيل: فما بالهم قالوا: (الْحَمْرُ) فيمن حذف همزة (أَحْمَرًا)؟»، الكتاب ٢/٤١٠.

(٥) هذه المواضع المحصورة في تعليق أبي علي وردت في الكتاب كما يلي: «ومثل ذهاب الألف في هذا ذهابها في قولك: (سَلُّ) حيث حركت السين، فإن قيل: فما بالهم قالوا: (الْحَمْرُ) فيمن حذف همزة (أَحْمَرًا)، فلم يحذفوا الألف لما حركوا اللام؛ فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة نحو (أَحْمَرًا)؛ ألا ترى أنك إذا ابتدأت فتحت، وإذا استفهمت ثبتت، فلما كانت كذلك قويت... الخ». الكتاب ٢/٤١٠.

قال الرماني في تفسير هذه المسألة: «لا يجوز إثبات ألف الوصل إذا تحرك ما بعده إلا أن تكون مفتوحة في مثل قولهم: (الْحَمْرُ)؛ من قيل أن ألف الوصل المفتوحة تشبه ألف =»

قال سيبويه : وأما (رُدُّ دَاوُدَ) فبمنزلة (اسمُ موسى) ، لأنَّهما منفصلان وإنما التقيا في الإسكان<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: يريد: التقى المثان، وما قبل الحرف الأول بساكن وهو الدال الأولى من (رُدُّ) فلا يجوز (رُدُّ دَاوُدَ) كما لم يجز في (قومُ موسى) لأنَّهما منفصلان<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

### ومن بابِ الإدغامِ في الحروفِ المتقاربةِ<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه : ولا تدغم الياء وإن كانت قبلها فتحة ولا الواو وإن كانت قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة<sup>(٤)</sup> .

== القطع من جهة ثباتها في الاستفهام من قولك: «الذَّكْرَيْنِ حَرَمٌ»، و«أَلَلُّ أذِنَ لَكُمُ» لأن هذه المدة تدل على الفرق بين الاستفهام والخبر، إذ لو حذفنا ألف الوصل لالتبس الاستفهام بالخبر، فهي تشبه مدة ألف الاستفهام في الوصل، وتثبت في قولهم: «إي ها الله ذا»، و«بالله أغفر لي» ليس شيء من ألفات الوصل سوى هذه المفتوحة تثبت مع تحريك ما بعدها، أو قبلها، فلذلك جاز (الحَمْرُ)، ولم يجز في (قَتَلُوا، اقْتَلُوا) بثبوت ألف الوصل. - انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٦، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٣/٢ .

(١) الكتاب ٤١١/٢، وتام العبارة: «... وإنما يدغمان إذا تحرك ما قبلها» .

(٢) يعلل أبو سعيد لهذه المسألة بقوله: «يعني لو أدغمنا الدال الثانية من (رُدُّ) في دال (داود) لوجب أن تحرك الدال وتغير كما لو أدغمنا الميم (يريد الميم في قوم موسى) لوجب تحريك السين من (اسم) [أي من اسم موسى]»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٠، والتوجيه نفسه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٤/٢ .

(٣) الكتاب ٤١١/٢، وتام عنوان الباب: «... المتقاربة التي هي من مخرج واحد، والحروف المتقاربة مخارجها» .

(٤) الكتاب ٤١١/٢، وفي المخطوطة: «... وإن كان قبلها» .

قال أبو علي: إنما قال في كل واحدٍ من الواو والياء لا تدغم إذا كان قبلها فتحة، لأنه إذا كان قبل كل واحد منهما من الحركة ما هو من جنسه كان أبعد له من الإدغام.

قال سيبويه: لأنهما يُخرجان ما فيه لِينٌ ومدٌ إلى ما ليس فيه مدٌ ولا لِينٌ<sup>(١)</sup>.

يقول: لو أدغمت الياء في الجيم لكنت قد أزلت عنه المد واللين<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فلم تقو المقاربة عليها لما ذكرنا لك<sup>(٣)</sup>.

يقول: مثل (صُدُودٍ، وَعَمِيدٍ)، لا يجوز معهما<sup>(٤)</sup> إذا كانا قبل حرف الروي غيرهما من السواكن، كما أن (الغَنَائِيَا) لا يجوز معها غيرها من السواكن<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤١١/٢.

(٢) انظر التكملة/ ٢٧٦، المقتضب ٢١١/١.

(٣) الكتاب ٤١١/٢، وفي المخطوطة: (المتقاربة)، وهذا اللفظ موجود في الكتاب في نص قبل هذا بقليل.

(٤) يريد الواو والياء حرفي المد واللين.

(٥) انظر المقتضب ٢١٠/١، والمعنى أن الياء مع الجيم والواو مع الياء التي من مخرجها في تباين الكيفية والحكم كالألف من الحروف المتقاربة لما فيهما من اللين، وإن لم تبلغ منزلة الألف، فإذا كانت الواو ساكنة والياء في موضع ردف لم يجز في مكانها غيرها، كقول الشاعر:

يا قومُ مالي وأبا ذؤيبِ  
كنتُ أتوتُّهُ من غيبِ  
يُشيمُ عِطفي ويَبزُّ ثوبي  
كأنني أرْتبهُ برَسبِ

فالياء في (ذؤيب، وغيب) والواو في (ثوب) رَدْفٌ، ولو قال: (أتوتُّهُ من غرب) لم ==

قال سيبويه: وإذا كانت الواو قبلها ضمة، والياء قبلها كسرة فهو أبعد للإدغام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: امتناعهما من أن يدغمًا فيما قاربهما إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، يقوي ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح لأنهما إذا انفتح ما قبلهما فهما الحرفان اللذان إذا انضم ما قبل أحدهما أو انكسر امتنع فيهما الإدغام<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حرقي غنة<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: أي جعلوا الميم إذا وقعت قبل الياء بمنزلة النون في أن لم تقلب فاءً للإدغام، كما تركت الميم المبدلة من النون قبلها ميمًا ولم تدغم في الياء، وإنما لم تدغم النون لاجتماعهما في الغنة<sup>(٤)</sup>.

---

= يجوز أن يكون بيتاً مردفاً وبيت غير مُردّف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٣. (١) الكتاب ٤١١/٢.

(٢) يقول أبو سعيد في تفسير هذه المسألة: «ذكر سيويه أولاً أنه لا يجوز إدغام الياء المفتوح ما قبلها في الجيم، والواو المفتوح ما قبلها في الميم، ثم قال: وإذا كان ما قبل الواو مضمومًا وما قبل الياء مكسورًا كان أبعد لأدغامها في الميم والجيم ومثلها: (يَظْلِمُوا مَا مَلَكَ، وإظلمي جابرًا ١٠٠) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٤، وانظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٨.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢، وقد سبق هذه العبارة قول سيبويه: «الميم لاتدغم في الياء، وذلك قولك: (أكرم به)، لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: (العنبر، ومنّ بذاك لك)، فلما وقع مع الياء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه».

(٤) يذكر الرماني وغيره الحروف التي لاتدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها، ويصفونها بأنها أفضل منها بزيادة الصوت، وهي التي يخل بها الإدغام بإذهاب زيادة الصوت، ويحصرونها في خمسة حروف هي (الميم، والفاء، والشين، والراء، والضاد)، قال الرماني: «فالميم =

قال سيبويه: وهي تَفَشَى بأن معها غيرها، فكرهوا بأن يُجحفوا بها<sup>(١)</sup>.

أي لو أدغمت الراء<sup>(٢)</sup> في اللام أو في النون لقلبت إلى إحداهما، فذهب التكرير ونقص الصوت.

قال سيبويه: ويقوي هذا - أي أن الزائد لا يدغم في الناقص - أن الطاء وهي مُطَبَّقة لا تُجعل مع الشاء تاءً خالصة، لأنها أفضل منها بالإطباق<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: لا تدغم الطاء في التاء، قولك

== لا تدغم في ما قاربها من الباء، وتدغم الباء فيها، وإنما لم تدغم، فضيلتهما بالغنة، وأنه يفر إليها من النون بالمشكلة في (العنبر) وشبهه، فلا يجوز أن يفرّ منهما في هذا الموضع الذي يفرّ إليها فيه، فصارت بمنزلة النون في أنها لا تدغم في الباء لاجتماع سببين: الغنة التي في النون، وأنها ليست من مخرجها، إذ النون طرف اللسان والباء من الشفتين، وكذلك سبيل الميم في أنها لا تدغم في الباء لاجتماع سببين: الغنة التي في الميم، وأنه يفرّ إليها من النون مع الباء، فاستويا في الحكم بامتناع الإدغام، وكانت علة كل واحد منهما نظير علة الأخرى، فلا يجوز الإدغام في (أكرم بدرًا) - لما بيّنا - . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٩.

(١) الكتاب ٤١٢/٢ مع اختلاف يسير، وهذا تابع لقول سيبويه: «والراء لا تدغم في اللام ولا في النون لأنها مكررة، وهي تَفَشَى...».

قال الرماني: «ولادغم الراء في المقاربة من اللام والنون للتكرير الذي فيها، فلا يجوز: (اختر ليلتة)، و(اختر نقتلا) إلا بالإظهار، ويجوز: (هل رأيت) و(من رأيت) بالإدغام لتقارب الحرفين من غير إخلال». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٩.

(٢) في المخطوطة: (الوار).

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

أدغمت أبقيت الإطباق لثلا يذهب من الصوت شيء (١).

قال سيبويه : لأن { ما } كان أقرب إلى حروف الفم [ ٢٠٦ / أ ]  
كان أقوى على الإدغام (٢).

أي على أن يدغم فيها ، فالهاء التي هي أقرب لاتدغم في الهاء  
التي هي أبعد (٣).

قال أبو علي في إنشاد سيبويه: (٤)

وَمَسْحِيَّ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ

قال : من أثبت في مثل (عليه فاعلم) ياء أثبتته في (مَسْحِيَّ) ،  
ومن لم يثبت لم يثبت .

(١) يقول أبو سعيد: « . . . لاختار إدغام الطاء في التاء ، لأن الطاء مطبقة؛ فيكره ذهاب  
إطباقها بإدغامها في التاء ، وكذلك كان أبو عمرو يقرأ «بَسَطْتُ إِلَيَّ يَدَكَ» ، وقالَ أَحَطْتُ  
بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ» و«فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ» ، ونحوه ، تدغم الطاء في التاء ويبقى منها صوت؛  
لثلا يُخل بحرف الإطباق . . . » ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١١ ، ق ١١٤ - ١١٥ .

(٢) الكتاب ٤١٢/٢ وما بين المعقوفتين زيادة منه ، وقبله قوله: «ولاتدغم الحاء في الهاء ، كما  
لاتدغم الفاء في الباء» .

(٣) لما كانت الحاء التي هي أقرب إلى حروف الفم لاتدغم في الهاء التي هي أبعد ، فكذلك الباء  
في الفاء للسبب نفسه ، وقد مثل سيبويه لذلك بقوله: (أَمْذَحُ هَلَاكًا) فالبيان أحسن من  
الإدغام ، قال أبو سعيد: «فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حاءً لأن الأقرب إلى الفم  
لا يدغم في الذي قبله ، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها لكي لا يكون الإدغام في الذي فوقه ،  
ولكن الذي من مخرجه» . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١١ ، ق ١١٥ . وانظر أيضًا  
الأصول في النحو ٤١٤/٣ .

(٤) أنشده سيبويه على ما أدغمت العرب فيه الهاء في الحاء ، وقبله:

كَأَنَّهَا بَمَدِّ كَلَالِ الزَّاجِرِ

وهو من الرجز ، ولم ينسبه لقائل ، وبين القصد من الشاهد حيث قال: «يريدون: =



قال أبو الحسن : لا يجوز الإدغام في (مَسْحِه)، ولكن الإخفاء

جائز .

== وَمَسْحِهِ . فأخفى الهاء عند الحاء . انظر الكتاب ٤١٣/٢ ، وخالفه المبرد في هذه المسألة محتجاً بأن السين في (مَسْحِي) ساكنة فكيف تسكن الحاء بعدها وقال: هذا من الخطأ الفاحش، ولكن الإخفاء حسن . وردّ عليه ابن ولاد ذلك بأنه إنما جاز التقاء الساكنين في هذا البيت على ضعفه لأنه لا يلزم الإدغام، وذكر لذلك وجهين من الاحتجاج، انظر الانتصار، ٣٣٠ وفيه (ومسحهم) مكان (ومسحِي)، وروى أبو سعيد هذا الرجز وفيه: (ومَسْحِه . . .) وقال: «أما إدغام الهاء في الحاء إذا كانت قبلها بأن يقلبها حاءً، أو إدغام الحاء فيها إذا كانت بعد الحاء بأن تقلب حاءً فصحيح قد ذكرناه، وأما الاستشهاد بهذا الشعر فسهُوٌ وغلط، لأن الإدغام لا يصح في البيت من أجل اجتماع الساكنين، لأن السين ساكنة، والحرف الأول من المدغم وهو الحاء الأولى بعد السين ساكن أيضاً، ولا يدغم حرف بعد ساكن في مثله إلا أن يكون الساكن من حروف المدِّ واللين نحو (دَابَّةٌ، وأصِيمٌ، وتُمُوذُ الشوبُ)، ويبطله أن الإدغام فيه يكسر البيت، ويبطله أيضاً أنه قال: «ومما أدغمت العرب الهاء فيه في الحاء» وليس الأمر كذلك؛ لأن الحاء قبل الهاء في الكلمة فكيف يدغم الثاني في الأول؟» شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ١١٦ . وأنشد هذا البيت الرماني دون نسبة وقال بعدم جواز الإدغام فيه من ثلاثة وجوه: أحدها: أنه ينكسر الشعر لو أدغم، والثاني: أن الذي قبل الأول ساكن ليس بحرف مدّ ولين، فهو يمنع من الإدغام . والثالث: أن الحاء لا تدغم في الهاء، وقد توهم بعض الناس أن الهاء أدغمت في الحاء كقول سيبويه: «ومما قالوا في إدغام الهاء مع الحاء . . .»، وهذا غلط بمن ظننه على سيبويه لما بيّننا من الإدغام لا يجوز هاهنا أصلاً فلما امتنع صاروا إلى الإخفاء، فكأنه قال: ومما قالوا في إدغام الهاء مع الحاء بالإخفاء الذي يقرب من الإدغام هذا البيت الذي أنشده . وقد أفصح بذلك الأخفش فقال: لا يجوز فيه الإدغام ألبتة، ويجوز الإخفاء . انظر شرح الرماني للكتاب، ج٥، ق ١٧٠، وانظر أيضاً النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٦/٢ - ١٢٥٧، وانظر أيضاً المحتسب ٦٢/١، وسر صناعة الإعراب ٥٨/١، ولابن جني في هذا كلام لطيف في الكتابين .

قال أبو علي: ذهب أبو الحسن إلى أن الذي قبل المدغم الساكن ساكن ليس بحرف مد، وهذا ليس في الكلام نظيره<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فأجريت مجرى الميم مع الباء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أجريت الحاء مع العين مجرى الباء مع الميم في أن أدغم العين في الحاء ولم تدغم الحاء في العين، كما أدغم الباء في الميم، ولم تدغم الميم في الباء<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: فجعلتها بمنزلة الهاء<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: جعلت العين بمنزلة الهاء في أن لم تدغم الحاء فيها في نحو (امدَحْ عَرَقَةً)، كما لم تدغم الحاء في الهاء في (امدَحْ هَلَالًا). وأدغمت العين في الحاء فيها في نحو (اقطعْ حَمَلًا)، كما أدغمت الهاء في الحاء بعد قلبه حاءً في نحو (اجبِهْ حَمَلًا).

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) الكتاب ٤١٣/٢، وقبله قوله: ولم تدغم الحاء في العين في قولك: (امدَحْ عَرَقَةً)؛ لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين وهي سثلها والرخاوة مع قرب المخرجين، - فأجريت . . . » انظر الأصول في النحو ٤١٥/٣، وانظر التكملة/٢٧٧.

(٣) أرجع الرماني عدم جواز إدغام الحاء في العين لاجتماع أسباب منها: الاختلاف بالهمس، والجهر، والشدة، والرخاوة، ومنها أيضاً أنهم يفرون إلى الحاء من العين إذا اجتمعت العين والهاء، وهي مع ذلك المخرج الثاني من حروف الحلق، فلم يجوز إدغام الحاء في العين إذا قلت: (امدَحْ عَرَقَةً) ولكن يجوز قلب العين إلى الحاء ثم الإدغام، وهذا القلب إنما هو لطلب التعديل . . . فتقول: (امدَحْ عَرَقَةً) كما قلت: (اجبِهْ عَمِيَّةً) في (اجبِهْ عَمِيَّةً) فقلبت الحرفين جميعاً إلى الحاء. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧١.

(٤) الكتاب ٤١٣/٢، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

- قال سيهويه: كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء (١).  
 أي في أن لم تدغم في الباء كما تدغم النون (٢).  
 قال سيهويه: وقد خالفت الحاء في الهمس والرخاوة (٣).  
 يقول: الغين وإن كانت رخوة، فليست تبلغ رخاوة الحاء.  
 قال سيهويه: ويدل ذلك على حسن البيان عزتها في باب ردّدت (٤).  
 قال أبو علي: أي لا يكاد يجيء (كععت) إلا قليلاً (٥).

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «لو كانت الحاء تدغم في العين لكانوا لا يقلبون الهاء حاءً. بل كانوا يدغمونها في العين، كما أن الميم لو كانت تدغم في الباء ما كانت تقلب النون ميماً مع الباء في قولك: (عَنْبَرٌ، وَشَتْبَاءٌ)، بل كانوا يدغمونها في الباء فيقولون: (عَنْبَرٌ، وَشَتْبَاءٌ)، فأجريت العين مع الحاء مجرى الميم مع الباء، فجعلتها بمنزلة الهاء، يريد: قلبت من الهاء حاءً إذا كانت الهاء مع العين، كما جعلت الميم بمنزلة النون في (عَنْبَرٌ وَشَتْبَاءٌ)». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٦.

(٣) الكتاب ٤١٣/٢، وقام العبارة: «الغين مع الحاء البيان أحسن، والإدغام حسن، ... والحاء مع الغين البيان أحسن، لأن الغين مجهورة وهما من حروف الحلق ...»، وانظر الأصول في النحو ٣/٣١٥، التكملة / ٢٧٧.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) يقول أبو سعيد «إن التقاء الغينين أقل من التقاء الحاءين ألا ترى أن ما عين فعله ولامه خاء قد جاء منه حروف جماعة نحو (رَحَّ العجين) و(زَحَّ في قفأة) إذا دفع، و(زَحَّها يَزُحُّها) إذا نكحها، و(شَحَّ البول) إذا أخرجه قليلاً قليلاً، و(المَخَّ، والفَخَّ، والصَّحَّ) الصياح، ولا أعلم غينين التقتا عيناً ولاماً، وقد تكون الغينان عيناً ولاماً وبينهما، حاجز، قالوا: (ضَغِيْفَةٌ من بَثَلٍ ومن عَشْبٍ) إذا كانت الروضة ناضرة متخيلة، و(الرُّغِيْفَةُ) لبن يحقن حتى يشتد حمضه، فقله التقاء الغينين في باب (رددت) توجب حسن البيان إذا كانت خاء بعدها غين؛ لأننا لو لم نبين وأدغمنا الحاء في الغين لالتقت غينان». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٧.

قال سيبويه: فشُبِّهت بالخاء مع الغين كما شُبِّه أقربُ مخارجِ الحلق إلى اللسان<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يعني الخاء والغين شُبِّه<sup>(٢)</sup> بحروف اللسان في أن أخفي النون معهما، فكذلك شبه أقرب مخارج الفم إلى الحلق بحروف الحلق، فصار البيان فيه أحسن كما أنه في حروف الحلق أحسن.

قال سيبويه: فإن شئت كان إدغاماً بلا غنة فتكون بمنزلة حروف اللسان<sup>(٣)</sup>؛ لأنها تصير لأمّاً خالصة إذا أدغمت بلا غنة ولا يكون لها في الخياشيم حظٌّ، وإذا أدغمت بغنة لم تزل عنها الغنة والحظ الذي لها من الخيشوم، وهو أحسن لأن هذه النون لا مخرج لها من الفم.

قال سيبويه: لأن صوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب<sup>(٤)</sup>. كما للنون فيها، فإذا أدغمت النون في اللام تذهب الغنة لأنه لا غنة في اللام، فهما لا يتفقان فيها<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) هكذا بالإفراد، يريد: شبه كل منهما.

(٣) الكتاب ٤١٤/٢، وقد أتبع أبو علي كلام سيبويه بتعليقاته دونما فصل.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢، وقد علق أبو علي على هذه المسألة دون فصل - كما فعل في سابقتها. وفي الكتاب: (لأن الصوت . .) معرفة بالألف واللام.

(٥) الحديث في هذه الفقرة وسابقتها يدور حول إدغام النون مع الراء، وإدغامها في اللام بغنة تارة وبغير غنة، قال الرماني: «حكم النون مع سائر حروف الفم الإخفاء، ومخرج النون معهن من الخياشيم، وإنما وجب للنون الإخفاء مع هذه الحروف من حروف الفم لأنها على حال وسط بين حالين لم تتباعد عنها كتباعدها من حروف الحلق، فيجب الإظهار، ولم تقاربه تقارباً شديداً كتقاربها من الأحرف الخمسة فيجب الإدغام وحصلت معهن على مقارنة هي وسط بين الحالين، فلم يصلح فيها الإظهار ولا الإدغام ووجدوا لها مخرجاً من الخياشيم =

قال سيبويه : وتُقَلَّبُ النون مع الباء ميمًا لأنها من موضع تعتلُّ<sup>١</sup>  
فيه التون<sup>(١)</sup> .

يقول: الباء من موضع تعتل فيه النون، أي من الشفة والنون تعتلُّ  
في الشفة مع الميم فتتقلب ميمًا نحو (مِنْ مَطْرٍ) .  
وقال أبو علي أيضًا: يقول: اعتلت النون مع الباء، لأن الباء من  
موضع تعتل فيه النون وهو الشفَّةُ، واعتلالها في ذلك الموضع نحو قلبك  
إياها مع الميم ميمًا في نحو (مِنْ [ب/٢٠٦] مَطْرٍ) ، فكما اعتلت مع  
الميم، كذلك اعتلت مع ماهو من مخرجه وهو الباء، كما أنه لما اعتلت النون  
مع اللام في نحو (مَنْ لَك) فقلبت لامًا، كذلك أعلت فيما قرب من اللام  
وهو الراء فقلبت: (مَنْ رَأْسِدًا) ، فأدغمت في الراء لقرئها من اللام .

قال سيبويه : فكرهوا أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع  
الواو بالنون<sup>(٢)</sup> .

== يخف إخراجها منه على نحو الخفة بالإدغام، لأن اللسان يرتفع رفعة واحدة للحرف في  
المدغم، وفي النون التي تخرج من الخياشيم، لأنه ليس عمل إلا في الحرف الذي بعدها،  
فالإخفاء فيها كالإدغام في رفع اللسان مرة واحدة، وليس كذلك الإخفاء في غيرها من  
الحروف . . . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧٣ . انظر كذلك الأصول في النحو  
٤١٦/٣، التكملة/٢٧٨ .

(١) الكتاب ٤١٤/٢ .

(٢) الكتاب ٤١٤/٢، وهذا بعد قوله: «وتدغم النون مع الواو بغنة وبلاغنة، لأنها من مخرج  
ما أدغمت فيه النون، وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا أن الواو حرف لين يتجانى عنه  
الشفتان، والميم كالباء في الشدة وإلزام الشفتين، فكرهوا . . .» .

قال أبو علي: أشبه الحروف من موضع الواو بالنون هو الميم<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: وليس مثلها في اللين والتجافي والمد<sup>(٢)</sup>.

أي ليس الميم مثل الواو في اللين والتجافي فتبدل من النون قبل الواو والميم، كما كان الميم في (شَنَاء) كالباء في الشدة وإلزام الشفتين، فأدغم النون في الواو ولم يبدل ميمًا، فأما مع الباء فإنها أبدلت ميمًا ولم تدغم في الباء لموافقة الحرف الحرف في الشدة وإلزام الشفتين.

قال سيبويه: لأنه ليس مُخْرَجَ {لَبَسَ} من طرف اللسان أقرب إلى

مُخْرَجِ الرَّاءِ مِنَ الْيَاءِ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: كما أدغم في الراء وفي اللام لقرب مخارجهما كذلك أدغمت في الياء لقرب الياء مما أدغمت فيه النون وهو الراء واللام

---

(١) تدغم النون في خمسة أحرف يجمعهن قولك: (وَبَرْمَلٌ)، فإذا أدغمت فيها تحولت من جنسها، وصار مخرجها من مخرجها، فإذا أدغمت في النون صار مخرجها من الفم، لأن الحرفين إذا أدغم أحدهما في الآخر لم يجز أن يختلف مخرجاهما، فلما كان مخرج النون المتحركة من الفم، وجب أن تكون الساكنة المدغمة فيها من الفم، لأنها لو كانت من الخيشوم اختلف المخرجان، وإذا أدغمت النون في (الراء واللام والواو والياء) فإنها تدغم بغنة وغير غنة، فإذا أدغمت بغنة فلائها تصير من جنس هذه الحروف، فتكون مع الراء راءً، ومع اللام لامًا، ومع الواو واوًا، ومع الياء ياءً، وهذه الحروف ليس لها غنة، وأما إذا أدغمت بغنة فلأن النون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الألف.

والغنة: صوت من الخيشوم يتبع الحرف وإن كان خرج الحرف من الفم، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١١٨، وانظر الأصول في النحر ٤١٧/٣.

(٢) الكتاب ٤١٤/٢، وهذا النص من قام سابقه.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢، والكلمة بين المعرفتين ساقطة من طبعة بولاق، ثابتة عند أبي علي وأبي سعيد.

كما أعلنت مع الباء في (شَبَّاء) لما أدغمت في الميم التي هي من مُخرج الباء (١).

قال سيبويه: فلما وصلوا إلى أن يكون لها مُخْرَجٌ من غير الفم، فإنَّ أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة (٢).

قال أبو علي: يقول: لو جعلوها من الفم دون الخيشوم مع هذه الحروف التي من الفم لاستعملوا ألسنتهم مرّتين لما كان يلزم من الإدغام، فلما جعلت من الخيشوم استعملت الألسنة مرة واحدة إذ لم يدغم ولم يجتمع مثلان.

قال أبو علي: النون مع سائر الحروف ثلاث رُتب (٣) تدغم مع اللام

(١) يقول أبوسعيد: «جعل سيبويه إدغام النون في الياء حملاً على إدغامها في الواو، لأن الياء والواو كأنهما من مخرج واحد - وإن تباعد مخرجاها - لما بينهما من الاجتماع في المدّ واللين... وأنه ليس بعد حروف طرف اللسان كالطاء وأختيها والظاء وأختيها أقرب إلى الياء من الراء، والنون من مخرج الراء، ويدغمون النون فيها؛ ليريك ملاهسة النون للياء بهذه الضروب من التعلق لتصحح إدغامها في الياء...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٠، انظر مزيداً من التفصيل في الأصول في النحو ٤١٧/٣ - ٤١٨.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢، وفيه: «... كان أخف...».

(٣) بين أبوسعيد أن النون تخفى إذا كانت ساكنة قبل خمسة عشر حرفاً من حروف الفم وهي (القاف، والكاف، والجيم، والشين، والضاد، والصاد، والسين، والزاي، والطاء، والذال، والطاء، والظاء، والذال، والطاء، والفاء). وأن من الناس من يخفيها قبل الغين والحاء... وإنما أخفاها عند هذه الحروف لأنها حروف الفم وللنون مخرج من الفم؛ فصارت هذه الحروف ملاهسة للنون باشتراكهن في الفم....

قال: وإنما ساغ هذا في حروف الفم دون حروف الحلق لقرب مدخل الخيشوم ومخرجه من حروف الفم دون حروف الحلق... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢١، وقد تقارب لفظ الأصول مع لفظ الكتاب في هذه المسألة. انظر الأصول في النحو ٤١٧/٣، التكملة/٢٧٩.

والراء لقرب المخرج، وتدغم في الميم لاشتراكهما في الغنة، وتعلّ مع الياء لموافقة ما أدغم فيه من المخرج وكذلك في الواو، وتدغم أيضاً في الياء، لأنها تدغم في الواو فكأنها من مُخرجها. فالنون إنما أعلنت مع هذه الحروف سوى اللام والراء بواسطة الميم، فهذه رتبة لها، والثانية من رتبها: أنها تخفى مع حروف الفم فلا تدغم ولا تبين، لكن لها معها حالة بين البيان والإدغام، لأنها لم تقرب منهن قريبا من الحروف الموافقة لها في المخرج، والموافقة له في الصوت نحو الميم ولم تبعد عنها بعد الحلقية، فصارت لها معهن كذلك منزلة بين المنزلتين، والثالثة من رتبها: أنها تبين مع حروف الحلق بيانا شديداً، لأنها لا توافقها في المخرج ولا تقرب منها كما قربت منها حروف الفم، فلما بُعدت عنها غاية البعد بينت معها، فأما إخفاؤها مع العين والحاء فلقرّبا من القاف.

قال سيبويه: وكان أصل الإدغام كثرة الحروف للفم<sup>(١)</sup>.

قال: يقول: كثرت حروف الفم<sup>(٢)</sup>، فوجب الإدغام [٢٠٧/أ].

قال سيبويه: وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة فليس مُخرجها من الخياشيم<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: النون إذا أدغمت في الحروف التي تدغم فيها، فليس مخرجها من الفم، لكنه من حيث الحروف التي تدغم، وإذا بينت ولم تخف

(١) الكتاب ٤١٥/٢، وفيه: «... الإدغام وكثرة...».

(٢) في المخطوطة: (وجب) من غير الفاء، والقول لأبي علي رحمه الله.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢.



كانت أيضاً من الفم، فإذا سكنت مع حروف الفم، وأخفيت فهي من الخياشيم.

قال سيهويه: ولم نسمعهم قالوا في التحرك (حين سُليمان) فأسكنوا النون مع هذه الحروف التي مخرجها معها من الخياشيم<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم يجعل مخرج النون من الخياشيم متحركة مع حروف الفم كما جعل مخرجها منها ساكنة مع حروف الفم<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: ولم تقرب قرب هذه الستة<sup>(٣)</sup>؛ التي قلبت النون وهي الراء واللام والميم والياء.

قال سيهويه: فلم يحتمل عندهم حرف<sup>(٤)</sup>، الفصل.

---

(١) الكتاب ٤١٥/٢، وفي شرح السيرافي: (خَتَنَ سُلَيْمَان)، ورواية الرمانى توافق ما في

الكتاب والتعليق، وفي المتع ٧٠٠/٢: (خَتَنَ سُلَيْمَان) كما قالوا: (خَتَنَ موسى).

(٢) يقول أبو سعيد: «يعني إذا تحركت النون قبل السين وأخواتها وسائر الحروف التي تُخفى قبلها النون وتخرج من الخيشوم لم تسكن كما تسكن النون المتحركة قبل الحروف التي تدغم فيها للإدغام، من قبل أنها لا تحرك حتى تصير من مخرج الذي بعدها، وترتيب لفظ سيهويه: (ولم نسمعهم قالوا: (خَتَنَ سُلَيْمَان)، كأنه قال: ولم نسمعهم أسكنوا النون المتحركة مع الحروف التي تُخفى النون معها، نحو السين والقاف والكاف وسائر حروف الفم سوى ما يدغم فيه». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٢، وانظر النص في النكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٦٠/٢.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢، وقد أتبع أبو علي نص الكتاب بتعليقه دون فصل، والمراد بالستة في

كلام سيهويه حروف الحلق، وقد نوه سيهويه أن النون لا تدغم في حروف الحلق ألته، انظر

الأصول في النحر ٤١٨/٣، التكملة/ ٢٧٩

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

قال أبو علي: يقول: لم يحتمل النون وليس حرف من مُخرجه غيره أن يدغم في أكثر من ستة أحرف للمقاربة<sup>(١)</sup>.

قال سبويه: وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بَيِّنَةً، والواو والياء بمنزلتها مع حروف الخلق<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ترتيب هذا الكلام أن يقال: ويكون النون إذا كانت ساكنة وكانت من نفس الحرف بَيِّنَةً مع الميم والواو والياء. وقوله: بمنزلتها مع حروف الخلق؛ أي في البيان<sup>(٣)</sup>.

قال سبويه: وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس<sup>(٤)</sup>،  
الفصل.

قال أبو علي: يقول: لو أدغمت النون في الواو ونحوها متصلة كما تدغم فيها منفصلة لالتبس (قَنَوَاءُ بِقَوَاءَ) التي هي من (القَوَاءِ)<sup>(٥)</sup>، وكذلك

---

(١) يفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: «يريد: لم تحتمل النون وهي حرف ليس من مخرجه غيره قلبها قبل حرف سوى هذه الأحرف الستة، وليس غير هذه الحروف مثلها» - شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٢.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢.

(٣) بين أبو علي أن للنون أربع أحوال هي: الإدغام، والإخفاء، والقلب، والبيان، ومثل للحروف التي تصاحبها في كل حالة من هذه الحالات. انظر التكملة ٢٧٨.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

(٥) يقال: جَبَلٌ قَوْرٌ، وَوَقْرٌ قَوْرٌ، كلاهما مختلف القَوِي، وأقْوَى الجبل والوقر: جعل بعض قَوَاهِ أغلظ من بعض، ومنه الإقواء في الشعر، وهو من عيبه حين ينقص الحرف من الفاصلة (أي من عروض البيت) - انظر لسان العرب ٢٠٧/١٥ (قوا).

سائر هذه الكلمات بالمضاعف (١).

قال أبو علي: [قال] سيبويه: فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك:  
(مِنْ مُتْلِكٍ) (٢).

قال أبو علي: يقول: إنه بمنزلة المنفصل في جواز الإدغام فيه كما جاز  
في المنفصل ولم يمتنع الإدغام كما امتنع من (قَنُوءٍ) لأنه لا يلتبس  
بالمضاعف كما كان يلتبس به (قَنُوءٍ) (٣).

(١) يقول الرماني: «النون تقلب لسته أحرف: لقرها منها القرب الشديد، ولا تقلب لغيرها،  
فخمسة منها تُقلب وتدغم فيما بعدها، وواحد تقلب فيه ولا تدغم وهو في (العَنْبَرِ) ونحوه  
والنون الساكنة التي من نفس الحرف في الكلمة الواحدة تظهر مع الميم والياء والواو لثلاث  
يلتبس بالمضاعف فتقول: (شَاءَ زَنْمَاءٌ، وَعَنْمُ زَنْمٌ، وَقَنْوَاءٌ، وَقَنْبَاءٌ، وَمَنْبَاءٌ، وَكَنْبَاءٌ)، فتظهر  
مع هذه الأحرف الثلاثة - لما بيئنا - ولا يلزم أن تظهر في (شَنْبَاءٍ) كما لزم أن تظهر في  
(قَنْوَاءٍ) من قبل أنه لا التباس في هذا «٠٠٠» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧٤، وانظر  
مزيداً من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٢، الأصول في النحو  
٤١٨/٣ - ٤١٩، والتكملة/٢٧٨.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢، وما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المقام، وعبارة الكتاب هي قوله:  
«وسمعت الخليل يقول في (انْفَعَلَ) من (وَجِلَتْ): (إِوَجَلَتْ) كما قالوا: (إِمْحَى) لأنها نون  
زيدت في مثال لاتضاعف فيه الواو، فصار هذا «٠٠٠».

(٣) إذا لم يقع لبس أدغمت النون وذلك في شيئين:  
أحدهما: أن تكون الكلمتان منفصلتين، فيعلم بالانفصال حروف كل واحدة من حروف  
الأخرى كقولك: (مِنْ مَالِكٍ، وَمَنْ رَأَيْدٌ، وَمَنْ يَأْسِرٌ).  
والآخر: أن تكون الكلمة يعلم من بنيتها أن فيها نوناً مدغمة، كقولك: (أَمْحَى) وهو  
انْفَعَلَ لَأَنَّا إِن لَمْ نَجْعَلْهَا (انْفَعَلَ) وجعلنا المشددة أصلية صارت (انْفَعَلَ)، وليس في الكلام  
(انْفَعَلَ)، وكذلك لو بنينا من (وَجِلَتْ) انْفَعَلَ قلنا: (إِوَجَلَتْ) ومن (يَسْرًا) فادغمنا  
لزوَال اللبس، فصار ما يزول فيه اللبس من كلمة واحدة بمنزلة كلمتين. انظر شرح السيرافي  
للكتاب، ج ١١، ق ١٢٢ - ١٢٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤١٩/٢.

قال سيهويه: والنون ليست كذلك، لأن فيها غنة فتلتبس بما ليس فيه الغنة (١).

قال أبو علي: كأن قائلًا قال: هلاً بين النون قبل الباء في (شَمَبَاء) و(العَمْبَر) كما بُيِّنَت قبل الواو في (قَنَوَاء)، لأن النون التي هي عين لا تتبيّن من الميم كما لم تكن تتبيّن لو أدغم فقيلاً: (قَوَاء) من المضاعف الذي عينه واو، ولم يتفصل منه، فقال: جاز ألا تُبيّن النون في (شَتَبَاء)، ولم يجز ألا يُبيّن في (قَنَوَاء)، لأنَّ (شَتَبَاء) يُعلم أن الميم فيه بدل من النون إذ ليس في الكلام ميم ساكنة أصلية قبل ياء، فليس فيه مثل (عَنْبٍ) ولا نحوه، وفيه مثل (قَوٌ وَكِيٌ وَمِيٌ)، فإذا أدغم في هذه المواضع التيس، ولا يلتبس في (العَمْبَر) لما ذكرنا.

قال: وإنما احتمل ذلك في الواو والياء والميم (٢).

أي إظهار النون معهن في (كُنَيْة، وَقَنَوَاء، وَزَنْم) (٣).

قال سيهويه: وليس حرفاً من الحروف التي تكون النون معها من الخياشيم (٤) [٢٠٧/ب] هي حروف الفم نحو القاف والجيم، أي لا تدغم النون في شيء من هذه الحروف كما أن النون لم تُدغم فيهن، ولو أدغمت

(١) الكتاب ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) بين سيهويه أن العلة في الإظهار هي بعد المخارج، فاحتمل بيان النون مع هذه الحروف في كلمة واحدة كالأمثلة التي أوردها أبو علي هنا.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢، وقام كلامه: «... الخياشيم يُدغم في النون، لأن النون لم تدغم فيهن حتى يكون صوتها من الفم وتقلب حرفاً بمنزلة الذي بعدها».

النون فيهن، لصار صوتها من الفم دون الخيشوم، ولقلبت حرفًا فمويًا، فجعلت بمنزلة ما كان يكون بعدها من هذه الحروف التي كانت تدغم فيها لو أدغمت (١).

قال سيهويه: لأنه قد امتنع أن يُدغم في النون ما أدغمت فيه (٢).  
قال أبو علي: لم يدغم في النون الميم ولا الياء ولا الواو ولا الباء ولا الراء وقد أدغمت هي في هذه الحروف، فكذلك كره أن تُدغم اللام فيها وإن أدغمت هي في اللام (٣).

قال سيهويه: وكذلك لم يدغموها فيما تَقَاوَتَ مُخْرَجُهُ عنها، ولم

---

(١) يقول أبو سعيد: «اعلم أنهم جعلوا الإدغام في النون ضعيفًا لتغيرها، وخرجها مرة من الفم، ومرة من الخيشوم، فصار ذلك طريقًا لإدغامها في ما بُعد من مُخْرَجِهَا، وقلبها إلى غيرها من غير إدغام كتحو قلبها في (عَنْبِرٍ، وَمَنْ بَلَى) فلم يدغموا فيها شيئًا من الحروف التي معها من الخيشوم لبعدهن منها، ولأن النون لم تدغم فيهن لبعدها منهن»، شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ١٢٣، وانظر النص نفسه في النكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٦٢/٢، وشرح عيون سيهويه/٣٢٠.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) يفسر أبو سعيد هذا بقوله: «يريد: أن النون إذا كانت لا يدغم فيها ما تدغم هي فيه فما لا تدغم هي فيه أبعد من أن يُدغم فيها، وأما إدغام اللام فيها فلأن اللام حرف وقع التعريف به مع الألف فأدغمت لكثرتها في حروف كثيرة حتى أدغمت فيما بعد من مخرجها وهو الضاد والشين فكان إدغامها في النون وهو من مخرجها أولى، فلما أدغمت اللام في النون في حال التعريف جاز إدغامها فيها في غير التعريف، والبيان أحسن لضعف النون عن الإدغام فيها، ولأن النون قد أدغمت في أحرف لم يدغم فيها شيء منهن، فكأنهم يستوحشون من الإدغام فيها لخروجها عن نظائرها»، شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ١٢٤.

يُوافقها إلا في الغنة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: لما أن لم تدغم الميم في الباء وهي مثلها في أنها من مُخرجها وموافق لها في الشدة وإلزام الشفتين فيها الضم، لم يدغموها في النون وإن كانت النون قد أدغمت فيها إذ كانت النون قد تفاوت مخرجها عن الميم، فلم يوافق الميم إلا في الغنة، فإذا لم تدغم الميم فيما وافقها من جهتين وهو الباء، كان أخرى ألا يدغم فيما لم يوافقها إلا من جهة واحدة، أعني الغنة، وهو النون والجهتان اللتان وافقت الميم فيهما الباء الشدة والمخرج.

قال سيبويه: وهي مع الطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين جائزة<sup>(٢)</sup>.

يعني أن إدغام اللام في هذه الحروف جائز وليس حسن إدغامها فيها كحسن إدغامها في الراء<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: لأن اللام لم تسفل إلى أطراف الأسنان<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الكتاب ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢ - ٤١٧.

(٣) قال أبو سعيد في شرح هذه المسألة: «أراد: وإدغام اللام في هذه الحروف الستة جائز، وهي تلي الراء في حسن إدغام اللام فيها إذا لم يكن لام التعريف، وليس جواز الإدغام فيها ككثرتها مع الراء، لأن الراء من مخرجها وفيها انحراف مثل ما فيها، وهذه الحروف تراخين عنها، ومخرجها من الثنايا، وليس فيهن انحراف كما فيها وفي الراء...» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٤ - ١٢٥.

(٤) الكتاب ٤١٧/٢، وفيه: «... إلى أطراف اللسان» وهو خطأ، ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليق.

قال أبو علي : لم تَسفل اللام إلى أطراف الأسنان ، كما لم تسفل  
الطاء .

فلما اجتمعن في أن لم يسفلن حسن إدغام اللام فيها (١) .  
قال سيبويه : ولكنه يجوز إدغام اللام فيهما لما ذكرت لك من  
اتصال مُخرجها (٢) .  
أي ، من اتصال مخرجهما بطرف اللسان ، وحيث يقرب منه مُخرج  
اللام .

\* \* \*

- (١) يقول أبو سعيد: «مُخرج اللام إذا اعتبرت ذلك في الوقف عليها على اعتدال إخراجها من طرف اللسان ملصقاً بما فوق أصول إحدى الرباعيتين وإحدى الثنيتين العاليتين غير نازلة إلى الثنايا والرباعيات، ولو تكلف إنسان إخراجها نازلاً إلى نفس الثنايا والرباعيات، أو منحرفاً إلى الناب أمكن، والطاء والبدال والطاء من طرف اللسان وأصول الثنايا الملى، والطاء والشاء والذال من طرف اللسان وأطراف الثنايا، فاعلم أن اللام أقرب إلى الطاء وأختيها لأنهن اشتركن في أن لم ينزلن إلى أطراف الثنايا، والذي جوز الإدغام اشتراكها في طرف اللسان، وهذا الذي ذكره سيبويه من تقوية إدغام اللام في الطاء وأختيها على إدغامها في الطاء وأختيها . . .» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٥، وانظر النص في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٦٣/٢ .
- (٢) الكتاب ٤١٧/٢، والحديث عن إدغام اللام في الضاد والشين، وأن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان، ومخرج الشين من وسطه، فضعف إدغامها فيهما .

ومن بابِ الإِدْغَامِ فِي حُرُوفِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَالثَّنَائِيَا (١)  
قال سيهويه : وهو يَثْقُلُ التَّكَلُّمُ بِهِ لشدَّتِهِنَّ ، وللزوم اللسان  
موضعهن لا يتجافى عنه (٢).

قال أبوعلي: الميم من الشديدة التي يجرى معه الصوت، والباء لا  
يجرى معه الصوت، فلذلك كان البيان في (اصْحَبَ مُطْرًا) أحسن، وكان  
الإدغام في الدال والتاء ونحوهما أحسن، لأن تلك الحروف لا تختلف في  
الشدّة كما اختلف الميم والباء فيها .

قال سيهويه: ولو أمسكت أنفك لرأيتها بمنزلة ما قبلها (٣).  
قال أبوعلي: إذا ضارعت الميم النون لم يحسن إدغام الباء، كما لا  
يجوز إدغام الباء في النون .

وقوله : ولو أمسكت بأنفك لرأيتها، أي رأيت الميم في (اصْحَبَ  
مُطْرًا) بمنزلة الباء (٤).

قال سيهويه: وذلك قولك : (احْبِسْ صَائِرًا ، وأوجز صَائِرًا) والنزاي

(١) الكتاب ٤١٨/٢ .

(٢) الكتاب ٤١٨/٢ .

(٣) الكتاب ٤١٨/٢ ، وفيه : «ولو أمسكت بأنفك...» .

(٤) هذه وسيلة للاختبار وتحسس الأصوات عند القدما، وعلى الرغم من بدائيتها إلا أنهم  
استطاعوا أن يتذوقوا اللغة ويحددوا مخارج أصواتها، وفي هذه العملية تظهر الغنة في  
الميم ومكانها الحيشوم فصارت بمنزلة ما تجافى عن موضعه وجرى فيه الصوت، وقد ضارعت  
الميم النون بالغنة، والنون لاتدغم فيها، فحسن ذلك الإظهار والبيان، على أن الباء شديدة  
والميم بين الشديدة والرخوة . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٦ .



والسين بمنزلة الدال والتاء (١).

أي في أن كل واحدة من الزاي والسين تدغم في صاحبتهما [أ/٢٠٨]  
كما أدغم كل واحدة من التاء والدال في صاحبتهما (٢).

قال سيهويه : وإن شئت أذهبت الإطباق، وإذها به مع الشاء كإذها به  
من الطاء في التاء (٣).

قال أبو علي: يريد: إن إدغام الطاء في الشاء وإذها به الإطباق فيه  
أقبح من إدغامها في الدال، وإذها به الإطباق منه مع الذال لأن الشاء ليس  
مثل الطاء في الجهر، كما أن الطاء ليس مثل التاء في الجهر (٤).

قال سيهويه: والبيان فيهن أمثل منه في الصاد والسين والزاي (٥).

---

(١) الكتاب ٤١٨/٢، وفيه: «... احبصأبراً، وأوجصأبراً» بالإدغام.  
(٢) تدغم السين في الصاد فتصير صاداً نحو (أجس صأبراً) تُصبح: (احبصأبراً)، كما تدغم الزاي  
في الصاد فتصير صاداً أيضاً نحو: (أرجز صأبراً) التي تصبح في النطق: (أوجصأبراً) كما  
أن السين تدغم في الزاي في نحو (أجس زردة) فتكون (أجيزردة)، وكذلك الزاي في السين  
في نحو: (رز سلمة) لتصبح: (رُسلمة) . انظر الأصول في النحو ٤٢٤/٣ ، وانظر  
التكملة/٢٧٩.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢، وفيه: «... كإذها به من الطاء مع التاء» .  
(٤) للطاء مع الذال نحو: (احفظ ذلك) تكون: (احفظ ذلك) مدغمة دون إطباق .  
والذال مع الطاء في نحو: (خذ ظالماً) فتصبح (خُظالماً) .  
والشاء مع الطاء في نحو: (أبعث ظالماً) فتكون مدغمة نحو: (أبعثالماً) .  
والذال مع التاء في نحو: (خذ ثابتاً) لتدغم فتصبح: (خُثابتاً) .  
والشاء مع الذال في نحو: (أبعث ذلك) فتدغم لتصبح: (أبعث ذلك) .  
انظر الأصول في النحو ٤٢٥/٣ ، التكملة/٢٧٩ ، المتع في التصريف ٧٠٤/٢ .  
(٥) الكتاب ٤١٩/٢ ، يريد البيان في الذال مع التاء، وأن منزلة كل منهما مع صاحبه كمنزلة  
الدال والتاء .

قال أبو علي: إنما صار ترك الإدغام في الرخوة أمثل من تركه في الشديدة، لأن الرخوة يجري الصوت فيها فيصير بجريان الصوت وامتداده بين الحرفين فصلًا مًا، والشديد لا يجري فيه الصوت فيكون فصلًا بينهما .  
قال سيبويه : وهنّ من حيزّ واحدٍ والذي بينهما من الثنيتين يسير<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: الذي بين الظاء وأختيها، والصاد وأختيها ، من أن مخرج الظاء أشد نزولاً إلى أطراف الثنيتين قليل<sup>(٢)</sup> .  
قال سيبويه : والبيان فيها أمثل ، لأنّها أبعدُ من الصاد وأختيها<sup>(٣)</sup> .

أي : الطاء وأختها أبعد من الصاد وأختيها من الطاء والتاء والذال، ومعنى ذلك أن البيان في الظاء والتاء والذال مع الصاد والسين

---

(١) الكتاب ٤١٩/٢ ، والمسألة حول حروف (الطاء والتاء والذال) وأنهن أخوات .

(٢) يقول أبو سعيد: ويريد: إن الظاء والذال والتاء أبعد من الصاد وأختيها من الطاء والذال والتاء، فلذلك كان بيان الطاء وأختيها عند الصاد وأختيها أمثل من بيان الظاء وأختيها عند الصاد وأختيها .

فإن قال قائل: كيف صارت الظاء وأختها أبعد من الصاد وأختيها من الطاء وأختيها؟ قيل له: قد ذكرنا أن الطاء وأختيها والصاد وأختيها تنطبق الأسنان على اللسان عند النطق بهن، ولا يخرج اللسان عن الأسنان، فقد اشتركن في ذلك، والطاء والذال والتاء يخرج اللسان عن الأسنان فيهن خاصة، فقد باينهن، وصارت الطاء وأختها أقرب من الصاد وأختيها، ومع ذلك فإن البيان تقويه رخاوة الظاء وأختيها ، شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ١٢٧ .

(٣) الكتاب ٤١٩/٢ ، وهو يتحدث عن إدغام الذال في الزاي نحو (مُدُّ زُمان) حيث قال فيها: (مَزُمان) ، وإدغام الذال في السين في نحو (مُدُّ سَاعَة) حيث يقال فيها (مُسَاعَة) .

والزاي، أحسن من البيان في الطاء والتاء والذال مع الصاد والسين  
والزاي، لأن الطاء وأختيها، أبعد من الصاد وأختيها، والطاء وأختها  
أقرب إليهن من الطاء وأختيها إليهن.

قال سيبويه: وحجته قولهم ثلاثٌ دراهم<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: لا يجوز أن تدغم التاء في (ثلاثة دراهم) في الدال،  
والذي منع من ذلك<sup>(٢)</sup>. وهو أن هذه التاء إذا أسكنت انقلبت هاء، وإذا  
انقلبت هاء فليس يجوز إدغامها حتى تسكن لأن الحرف المدغم لا يكون إلا  
ساكنًا، وإذا أسكنت انقلبت هاء وإذا انقلبت هاء لم يجز إدغامها في  
الدال لبعد المخرجين.

قال سيبويه: تدغم التاء من ثلاثة في الهاء إذا صارت تاء،  
و(ثلاثٌ أفلس) فأدغموها<sup>(٣)</sup>.

أي أدغمت التاء من (ثلاثة) في تاء التأنيث وجاز ذلك. وإن كان  
ما قبله ساكنًا لأنه بمنزلة (دأبئة)<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٤١٩/٢، وفي المخطوطة: (ثلاثة دراهم)، وانظر الأصول في النحو ٤٢٦/٣.

(٢) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢ - ٤٢٠، وهذه العبارة من قام سابقتها.

(٤) الألف في (ثلاثة) في مقام الألف من (دأبئة) في السكون والوظيفة، قال أبو سعيد: «وأما  
إدغام (ثلاثة دراهم)، (ثلاثٌ دراهم) فلأن الهاء من ثلاثة تنقلب تاء في الرفع وتسكن في  
الإدغام في الدال من (دراهم)»، شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٢٧.

قال سيبويه: حتى خالطت أصول ما اللامُ فوقه من الأسنان<sup>(١)</sup>.  
يعني بقوله ما اللام فوقه من الأسنان الطاء وأختيها .  
قال سيبويه: وإنه ليس فيها إطباق ولا ما ذكرت لك في الضاد<sup>(٢)</sup>.  
أي من أنها لا تجافي عن موضع الطاء تجافي الشين عنه .  
قال سيبويه: إذ كانا يدغمان منفصلين فكرهوا هذا الإجحاف<sup>(٣)</sup>.  
يعني بالإجحاف ما ينقص من الصوت في إدغام المجهور في  
المهموس لو لم يبدل من مكان الباء حرف مجهور<sup>(٤)</sup>.  
قال سيبويه : وإنما منعهم من أن يقولوا : (مُدْكَرٌ) كما قالوا  
مُزْدَانٌ<sup>(٥)</sup>، الفصل.

- (١) الكتاب ٤٢٠/٢، وهذا بعد قوله: «وقد تدغم الطاء والتاء والذال في الضاد، لأنها اتصلت  
بمخرج اللام، وتطأطأت عن اللام حتى...» .
- (٢) الكتاب ٤٢٠/٢ - ٤٢١، وقبله قوله: «وتدغم الطاء والذال والتاء فيها، لأنهم قد أنزلوها  
منزلة الضاد، وذلك قولك: (احْفَشْتَبَاءٌ، وابْعَشْتَبَاءٌ، وحُشْنَبَاءٌ) والبيان عربي جيد (قولك:  
احفظ شنباء، وابعث شنباء، وحذشنباء) وهو أجود منه في الضاد لبعد المخرجين، وأنه ليس  
...»، انظر الأصول في النحو ٤٢٧/٣ .
- (٣) الكتاب ٤٢٢/٢، والضمير يعود هنا على الذال والتاء، إذ كان يبدل الذال من مكان التاء  
لأنه أشبه الحروف بها وإذا كانا في كلمة واحدة لزم الأبيتناء .
- (٤) الإجحاف الذي كرهوه: إدغام الذال في التاء إن لم يجعل مكان التاء دال، لأن التاء إذا  
جعلت دالاً فالذال مسهورة مثل الذال، والقياس (مُدْكَرٌ) في مثل قوله تعالى: «فَهَلْ مِنْ  
مُدْكَرٍ» . ويجوز فيه (مُدْكَرٌ) بالذال، وإنما منعهم أن يقولوه بالذال كما قالوا: (مُزْدَانٌ) لأن  
كل واحد منهما قد يدغم في صاحبه في الإنفصال، فلم يجيزوا في الحرف الواحد إلا  
الإدغام، والزاي لا تدغم في الدال على حال، فلم يشبهوها بها . انظر شرح السبرافي  
للكتاب، ج ١١، ق ١٣١ .
- (٥) الكتاب ٤٢٢/٢، و(مُدْكَرٌ) هنا هي التي في قوله تعالى: «فَهَلْ مِنْ مُدْكَرٍ» ، =

قال أبو العباس: أبو عمر يقول: (مُذَكَّرٌ) وهو القياس الجيد البالغ<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: ليس هذا برداً على سببويه، لأنه قال: وإنما منعهم أن  
 يقولوا: (مُذَكَّرٌ)، أي لم [٢٠٨/ب] يقولوه فيسمع منهم. والجرمي  
 يجيزه قياساً، وقد يجيز القياس أشياء لا تستعمل، كما جازته في ماضي  
 (يَذُدُّ: وَذَدَّ) وهو مع ذلك غير مسموع<sup>(٢)</sup>.

قال: ولم تكن في السمع كالضاد<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: الصاد أُنْدَى في السمع من الضاد، فلذلك لم يجز

== الآية/١٥ من سورة القمر، وقد تكررت في السورة في أكثر من موضع.

(١) «مُذَكَّرٌ» بالذال الممجمة في الجميع مما ذكر في هذه السورة، قرأها ابن مسعود، وعيسى وقتادة، وابن عباس، عن أبي عمرو. انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع/١٤٨. قال الفراء: «المعنى: مُذَكَّرٌ، وإذا قلت: (مُفْتَعَلٌ) فيما أوله ذالٌ، صارت الذال وتاء الافتعال دالاً مشددة وبعض بني أسد يقولون: مُذَكَّرٌ، فيغلبون الذال فتصير ذالاً مشددة...». انظر معاني القرآن ١٠٧/٣، قال الرماني: ولا يجوز عند سببويه (مُذَكَّرٌ) بالإظهار، ويجوز عند أبي عمرو، وأبي العباس (مُذَكَّرٌ) على قياس (مُظَلِّمٌ)، ووجه قول سببويه أنه لما تقاربا قريباً شديداً وكانا من الحروف التي لا إطباق فيها ولا استعلاء قوي الإدغام لكثرة الحروف التي هما منها، كما يقوى الإدغام في حروف طرف اللسان لكثرتها، ولا يقوى في حروف الحلق لقلتها، ولقول أبي عمرو وجه صحيح في قياسه على النظر، إلا أن الإدغام أخف وأولى، وبه جاء القرآن في «هل من مُذَكَّرٌ»، شرح الرماني للكتاب، ج٥، ق ١٨١.

(٢) هذا من الألفاظ التي استغنت العرب بمضارعها عن ماضيها، واكتفت بماضٍ بمعناه، فاكتفت بـ(تَرَكَ) عن (وَدَعَ وَوَدَّرَ)، وقد مر ذلك.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢، وهذا حول (مُضْطَجِعٌ)، قال سببويه: «إن شئت قلت: (مُضْجِعٌ)، وقد قال بعضهم: (مُطْجِعٌ) حيث كانت مطبقة.

- إدغام الصاد في الطاء وجاز إدغام الضاد فيها<sup>(١)</sup>.
- قال سيهويه: ولا يدغمونها في الطاء في الانفصال<sup>(٢)</sup>.
- قال أبو علي: الانفصال نحو: (اقْرِضْ طَالِبًا)، وكذا لام غير المعرفة لا تدغم في الانفصال في نحو (هَلْ طَلَبْتَ)، وإذا أدغم في قولك: (الطَّالِب) <sup>(٣)</sup>.
- قال سيهويه: لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرنا<sup>(٤)</sup>.
- قال أبو علي: يقول: إظهارهما والبيان فيهما منفصلين أثقل منه في سائر الحروف، فلذلك كان القلب والإدغام أحسن.
- قال أبو علي: لأنهما جميعًا شديدان لا يجري الصوت فيهما جريه في الرخوة فيكون جريان الصوت فيهما كالفصل بينهما.
- قال سيهويه: وذلك قولك: اطْعَمُوا<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) قول بعض العرب في (مُضْطَجِع): (مُطْجِع) شاذ لا يقاس عليه، أما وجه جوازه فلشدة التقارب بالإطباق والاستعلاء، وأنه موضع يقوى فيه التفسير بقلب الحرف للحرف، وفي كلمة واحدة، فاغترفوا ذلك على شذذه لهذه العلة. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨١، وانظر التكملة/ ٢٧٩.
- (٢) الكتاب ٤٢٢/٢، يريد: لا يدغمون الضاد في الطاء في الانفصال.
- (٣) انظر المقتضب ٢١٤/١.
- (٤) الكتاب ٤٢٢/٢، والمسألة تعالج الطاء مع التاء، وأنه يجدر أن تقلب التاء طاء لا أن تدغم الطاء في التاء فتدخل بالحرف، ولا يدغمون الطاء في التاء لأنهم يريدون الإبقاء على الإطباق، لأنه يذهب في الانفصال. انظر التكملة/ ٢٨٠، وانظر الأصول في النحو ٤٢٢/٣ - ٤٢٣، والمتع في التصريف ٧٠٦/٢.
- (٥) الكتاب ٣٢٢/٢.

قال أبو علي: يقول: لم يُدغموا الطاء في التاء في الاتصال، لأنهم إذا أدغموا الطاء لم يلتزموا إبقاء الإطباق لأنه يذهب به في مثال: (انقُطُ ثُومًا)، فيقال: (انقُتُ ثُوماً)، وقد يبقى فيقال: لو أدغم الطاء في التاء في الاتصال ولم يقلب طاءً، لكان جديرًا أن يلزمه ذهاب الإطباق في الاتصال كما لزمه في الانفصال، للزوم الإدغام إياه لاتصاله<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: واعلم أن ترك البيان هنا أقوى منه في المنفصلين لأنه مضارع<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: فَعَلْتُ نحو (حَبَطُ)، الإدغام فيه أحسن منه في (انقُطُ ثُومًا)، لأن التاء في (فَعَلْتُ) تشابه تاء (اَفْتَعَلَ) في أنهما من كلمة واحدة، والفاعل من الفعل قد يكون بمنزلة بعض حروفه في نحو (يَضْرِبَانِ)، جاء الإعراب بعد اسم الفاعلين. كما يجيء في المعربات بعد وأخرها، فالتاء التي في (فَعَلْتُ) كأنها على هذا التأويل من نفس الكلمة<sup>(٣)</sup>.

(١) يقول أبو سعيد: «يريد: أن الطاء إذا كان بعدها تاء الافتعال قلبت التاء طاءً، وقلبت طاءً مع الطاء أجدر من سائر ما ذكر قبلها معه طاءً، وقوله: «لأنهما في الانفصال أثقل» يريد: أن التقاءهما في الانفصال ثقيل، فإذا التقتا في كلمة ازدادت ثقلًا، . . . ولم يدغموا الطاء في التاء لأنهم لم يريدوا ألا يبقى الإطباق . . . وقالوا: (اطْعَنُوا) ولم يقولوا: (اَفْعَنُوا) والأصل: (اطْعَنُوا)». انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٣١.

(٢) الكتاب ٤٢٣/٢، وقد جاء بعدها نص مفسر لمراده من هذا القول، ولعله من زيادات الألفيش وهو قوله: «يعني ما يُبنى مع الكلمة في نحو (اَفْتَعَلَ)، فإن تقول (احْفَظْ تِلْكَ، وَخُذْ تِلْكَ، وَابْعَثْ تِلْكَ) فتسبب أحسن من (حَفِظْتُ، وَأَخَلْتُ، وَبَعَثْتُ) - وإن كان هذا حسنًا عربيًّا»، وقد ورد هذا النص عند السيراني ناقصًا صدره.

(٣) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «إدغام ما قبل التاء في التاء أقوى مثل =

قال سيبويه : لأن أصل الإدغام أن يُسَكَّنَ الأوَّلُ ويُحرَّكُ الثاني مُدْغَمًا فيه، وكذلك يلزم أن يقلب الأول إلى لفظ الثاني، ولو قلب الثاني إلى لفظ الأول لأسكن الثاني، كما أنه لو قلب الأول إلى لفظ الثاني أسكن الأوَّلَ وحرَّكُ الثاني، وتحريك الأول وتسكين الثاني عكس ما عليه حكم الإدغام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: نحو (رَدَدْتُ ورَدَدْتُ)، لأن اللام من (رَدَدْتُ) تتحرك في هذه المواضع، فإن لا تُدغم في الطاء من (استطعتم) ونحوه مما لا يتحرك أبدًا أولى<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه : ودعاهم سُكُونُ الآخرِ في المثليين أن يبيِّنَ أهلَ الحجاز<sup>(٣)</sup>.

أي، فلما سكن الآخر لم يدغم فيه، لأنه إنما يدغم في المتحرك<sup>(٤)</sup>.

---

— (احفظ تلك) و(حذتلك)، وإذا كانت التاء متحركة وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام، لأن أصل الإدغام أن يكون الأول ساكنًا . . . ، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٢.

(١) الكتاب ٤٢٣/٢ - ٤٢٤ بتصرف، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام سيبويه.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٤/٢ فالأمثلة هنا ولفظ سيبويه لا يحتاج إلى بيان، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٢.

(٣) الكتاب ٤٢٤/٢، وقامه: « . . . بين أهل الحجاز في الجزم، فقالوا: أرَدَدُ، ولا تَرَدَدُ، وهي اللغة العربية القديمة الجيدة، ولكن بني تميم أدغموا ».

(٤) قال أبو سعيد: « أن من منع سكون الثاني من الإدغام أن أهل الحجاز يبيِّنون في الجزم في الحرفين المثليين وإن كان سكون الثاني من الجزم ليس بلازم كما يلزم السكون فاء استفعال لأن المجزوم يجوز أن يبطل جزمه، ويرفع وينصب، وتدركه التثنية والجمع والتون الحفيفة، والألف واللام وألف الوصل، فيحوَّلُ لهنَّ . . . وما بين أهل الحجاز وبني تميم من اختلاف —



قال سيبويه : لأنه يدركها التثنية والنون الخفيفة والثقيلة والألف واللام (١).

قال أبو علي: [٢٠٩/أ] إدراك الألف لها كقولك: (ارْدُدِ البابَ)، وإدراك النون (٢) لها كقولك: (أرْدُدَا) يافتى.

قال سيبويه: ومع ذلك أن بعدها حرفاً أصله السكون (٣).

قال أبو علي: نحو اسْتَطَارَ، واستَطَوَّرَ (٤).

قال سيبويه: أن لا يحملوا على الحرف في أصله أكثر من هذا (٥).

قال أبو علي: أي فلو أدغموا مع هذا الإعلال لقد كانوا جمعوا عليه

---

اللفظة وذكر (ارْدُدُ) في الجزم، لأن حكمه كحكمه في اللفظ، فبنو قميم يدغمون، فيقولون: (رُدُّ، ولا تَرُدُّ)، ولا يجعلونه كَرَدَدَتْ؛ لأن (رُدُّ، ولا تَرُدُّ) تدركها التثنية والجمع والنون الثقيلة والخفيفة والألف واللام في قولك: (ارْدُدِ الرَّجُلَ، ولا تَرُدِّهِ الْغَلَامَ)، وألف الوصل في قولك: (ارْدُدِ ابْنَتَكَ، ولا تَرُدِّ ابْنَتَكَ)، ورَدَدَتْ لا يدركه من ذلك شيء، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٣، وانظر شرح الشافية ٢٤٠/٣ - ٢٤١.

(١) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٢) يريد: نون التوكيد الخفيفة والثقيلة.

(٣) الكتاب ٤٢٤/٢، وهو يرمي إلى التاء في مشال (اسْتَفْعَلْ)، فإنها لا تدغم، كراهية تحريك السين التي لا تكون إلا ساكنة في نحو (اسْتَنَارَ، واستَطَارَ واستَضَاءَ).

(٤) الحرف الذي أصله السكون هو الذي يجيء بعد التاء في (اسْتَفْعَلْ)، فمثلاً: (اسْتَطَارَ) أصله (اسْتَطَوَّرَ) بسكون الطاء، و(اسْتَضَاءَ) أصله: (اسْتَضَوَّأَ) بسكون الضاد، وإنما حرك ذلك الساكن لعله أدركته - كما قال سيبويه - قال أبو سعيد: «التاء في اسْتَدَانَ، واستَطَالَ لا تدغم في الدال والطاء وإن كانتا متحركتين، لأنه كان قد منع من إدغامها في الطاء في (اسْتَطَعَمَ) بسكون الطاء، فكان قائلاً قال: الطاء في (اسْتَطَالَ) قد تحركت فهلاً أدغمت التاء في الطاء، فيقول له: لو أدغمت التاء في الطاء لألقيت حركتها على السين، وهذه السين لم تكن قط إلا ساكنة.» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٣.

(٥) الكتاب ٢٤٢/٢، والكلام موصول بالإدغام في (اسْتَفْعَلْ) السابق.

إعلالين .

قال سيبويه: قد اجتمع فيه الأمران<sup>(١)</sup> .

يعني سكون ما قبل التاء في الاستفعال، وإعلال العين بعده .

قال سيبويه: وأما اخْتَصَمُوا واقتتلوا فليستا كذلك<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي: يقول: ليس القاف من (اقتتلوا) كالسين من (استفعلوا) فيمتنع تحريك القاف منه للإدغام، كما امتنع تحريك السين من (استفعلوا) لأن القاف والخاء<sup>(٣)</sup> منهما [و]<sup>(٤)</sup> أن أصلهما الحركة .

قال سيبويه: لأنهما حرفان وقعا متحركين، والتحرك أصلهما، كما أن التحرك الأصل في مُدَّ<sup>(٥)</sup>، الفصل .

قال أبو علي: يقول: القاف من (اقتتلوا) أصله التُّحْرِكُ، كما أن الميم من (مُمدِّ) أصله التحرك فيغير هذا البناء، لأنك تصرِّفُه فتقول: (مَادُّ، ومُدُّ ومَدُّ) متحركة، فهذه الفاء أصلها الحركة، فلذلك جاز الإدغام بعدها، وإلقاء حركة المدغم عليها، ولم يجز ذلك في (استطَّارَ) وبابه، لأن الساكن الذي قبل التاء لاحظَّ له في الحركة ولم يحرك له في موضع ألبتة .

(١) الكتاب ٢/٤٢٤ .

(٢) الكتاب ٢/٤٢٤ .

(٣) القاف في (اقتتلوا)، والخاء في (اختصموا) .

(٤) زيادة الواو هنا يقتضيها المعنى .

(٥) الكتاب ٢/٤٢٤ - ٤٢٥، وفي المخطوطة: «لأنه حرفان وقعا . . .»، وفي الكتاب: « . . .

كما أن التحريك الأصل . . .» .

قال سيهويه : وقد حذفوها والكسرة بعدها<sup>(١)</sup> في (يَعِدُّ) ، فإذا وقعت الكسرة عليها نفسها في مثل (يَوَدُّ) كان الحذف أولى .

قال سيهويه: وكرهوا (وَطَدًا وَوَتْدًا) ، لما فيه من الاستثقال<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس : يعني تقارب مخارج الحروف وتبيينها ، وسكون الحرف الأول من المتقاربين<sup>(٣)</sup> .

قال سيهويه: وتقول في المصدر: (أزَيْتًا)<sup>(٤)</sup> .

قال أبو علي: في (تَزَيَّنْتُ) ، ومصدره وما تصرف منه ، المتقارب في المتقارب ، وتدع الباقي على ما كان عليه قبل الإدغام<sup>(٥)</sup> .

قال سيهويه: وقوله عز وجل «وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ»<sup>(٦)</sup> وكانت الثانية أولى بالحذف<sup>(٧)</sup> .

قال أبو علي : إنما حذف الثانية من «تَذَكَّرُونَ»<sup>(٨)</sup> ، و«تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ»<sup>(٩)</sup> . لأنها هي التي تعتلُّ في الماضي بالإسكان ، والإدغام

(١) الكتاب ٤٢٥/٢ ، وقد أتبع أبو علي تعليقاته كلام سيهويه دونما فصل بينهما .

(٢) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٣) المتقاربان هنا: التاء والذال . وكذلك التاء والطاء اللذين قد يكون في موضعهما الحرف الذي هو مثل ما بعده نحو (وَدِدْتُمْ) ونحوه .

(٤) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٥) قوله: (أزَيْتَتْ) إنما هو (تَزَيَّنْتُ) والمصدر: (أزَيْتًا) ، ومثله: (تَفَاقَلْ: إِفْاقَلْ) والمصدر: (أفْاقَلًا) .

(٦) سورة آل عمران ، الآية / ١٤٣ .

(٧) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٨) من سورة الأنعام ، الآية / ١٥٢ ، وغيرها .

(٩) سورة القدر ، الآية / ٤ .

والحذف إلى المعتل المغير أسرع لأنه تغيير.

ومما يجب له حذف الثاني دون الأول إنما هي التي تعتل في الماضي بما ذكرنا من السكون والإدغام في نحو (تَدَارَأُ)<sup>(١)</sup>، والمضارع ينتظم بحروف بناء الماضي، وكذلك يجب أن ينتظم المضارع هذه التاء المعتلة في الماضي المدغمة، فيعتل أيضاً في المضارع بالحذف، كما أعلّ في الماضي بالإدغام: ومما يوجب أيضاً أن تكون هي المحذوفة، أن التكرير بها وقع كما وجب التخفيف في الهمزة الثانية [ب/٢٠٩] لتكررها في نحو آدَمَ، فكذاك يجب الحذف في الثانية لتكررها.

وأيضاً فإن الأولى التي هي حرف المضارعة لا يجب حذفها لأنها إذا حذفت فقد لا يبقى ما يدل عليها، لأنها حرف واحد، والثانية إذا حذفت بقي من الكلمة غيرها، فمن هذه الجهات وجب حذف الثانية دون الأولى<sup>(٢)</sup>.

(١) تَدَارَأُ: يتَدَارَأُ، وفي سورة البقرة قال سبحانه: «فَادَارَأْتُمْ فِيهَا»، الآية/٧٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «واعلم أن ما كان على (تَفَاعَلْ) أو (تَفَعَّلْ) فلحقته تاء أخرى للمخاطب أو للمؤنثة الغائبة جاز حذف إحداهما، فأما سببويه والبصريون فيقولون: المحذوفة الثانية، وذلك قولك: (يازيد لا تَكَلِّمْ في هذا ولا تَفَاعَلْ عنه) وتقديره: لا تتكلم فيه، ولا تَتَفَاعَلْ عنه، كذلك: (هَذَا تَكَلِّمْ في هذا، وَزَيْتَبُ تَفَاعَلْ عنه) قال الله عز وجل: «تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ»، وتقديره: تَنَزَّلُ، وكذلك التقدير (تَتَمَنَّوْنَ) في «كُنْتُمْ تَمَنُّوْنَ»، وكذلك «لَا تَوَلَّوْا عنه» أصله (تتولوا عنه). إنما حذفوا إحداهما استخفافاً؛ لأن لفظة واحدة، فإن انضمت الأولى لم يجر حذف إحداهما، فلو قلت: (تُتَحَمَّلُ، وَتُتَنَازَعُ) على ما لم يسم فاعله، لم يجر حذف أحدهما، لاختلاف الحركتين، ولأنه يقع لبس بين (تَتَفَعَّلُ وَتُفَعَّلُ). وقال بعض الكوفيين: التاء المحذوفة هي الأولى، وقال بعضهم: يجوز أن تكون المحذوفة هي الأولى، ويجوز أن تكون الثانية. وذكر احتجاج سببويه لحذف الثانية. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٥.

قال سيبويه: وإن شئت قلت في (تَتَذَكَّرُونَ) ونحوها (تَذَكَّرُونَ) (١).  
 قال أبو علي: يقول: يجوز أن تحذف التاء الثانية من (تَتَذَكَّرُونَ)، وإن وقعت قبل حرف مقارب له يجوز إدغامها فيه كما جاز إدغامها إذا وقعت قبل الكاف ونحوه مما لا يجوز أن يدغم فيه لبعده المخرجين (٢)، لأن التاء الواقعة قبل المقارب هي التاء التي جاز حذفها إذا وقعت قبل غير المقارب، فكما جاز حذفها معه، كذلك يجوز حذفها مع المقارب.

قال سيبويه: لأنه حذف منها حرف قبل ذلك وهو التاء، وكرهوا أن يحذفوا آخر، (٣) الفصل.

قال أبو علي: يقول: لما حذفت التاء من «تَذَكَّرُونَ»، اجتمع متقاربان كما كانا اجتماعاً في «تَكَلَّمُونَ» فكان المتوهم قد يتوهم بأن حذف أحد المتقاربين من «تَذَكَّرُونَ» بعد حذف الثانية جائز كما جاز في «تَكَلَّمُونَ» (٤). فقال: لا يجوز اعتلال هذا، واعتل بما ذكر.

(١) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٢) قال الرماني: «قد جاء القرآن بالأمرين جميعاً، فقال جل وعز: «تَنزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ» و«تَنزَّلْنَ جُنُودُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ» فهذا على الأصل، وقال جل ثناؤه: «تَنزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ» و«لَقَدْ كُنْتُمْ تَمَتَّرُونَ الْمَوْتَ» فهذا على الحذف، والمحذوف التاء الثانية لأنها هي التي تعتل في «فَادَا رَأَيْتُمْ» و«أَزَيْتَتْ» وتدغم في «تَذَكَّرُونَ»... ولا يجوز الحذف في «تَذَكَّرُونَ» للإجفاف الذي يقع بالكلمة فيما يجوز فيه الأصل؛ إذ قد حذف منه التاء، فلا تحذف التاء الأخرى، ولا يجوز حذف الذال في «تَذَكَّرُونَ» لأنه حرف أصلي يخل حذفه بالكلمة، وسبيل المؤنث في «تَذَكَّرِينَ» سبيل المذكر. شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨٥.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢، وقبله: «ولا يجوز حذف واحدة منهما يعني من التاء والذال في «تَذَكَّرُونَ»».

(٤) وصف سيبويه هذا بأنه قراءة أهل الكوفة، وانظر السبعة في القراءات ٢٧٢/٢.

قال سيبويه: ولم يَرَوْا ذَلِكَ محتملاً إذ كان البيان عربياً<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: لم تحذف الحرف الأول من «تذكرون» ولم تدغم في  
 الثاني أيضاً، ولا يحذف الذال لما ذكره من الإلباس وغيره مما يؤدي إليه،  
 إذ كان البيان وترك الإدغام في هذه الحروف المتقاربة في المواضع التي لا  
 يؤدي الحذف فيها إلى مثل ذلك حسناً.

قال سيبويه: وأما (الذُكْرُ) جمع (ذِكْرَة) مثل كسرة وكسِرٍ، فأبدلت  
 الذال دالاً<sup>(٢)</sup> غير أن أوجب قبلها ما أوجب في (مُدْكِر) قلبها ذالاً  
 من وقوعها قبل تاء الافتعال، وإبدال التاء حرفاً من مخرجها أشبه  
 الحروف بالذال وليس في (ذِكْر) شيء من ذلك، إنما أبدلت دالاً كما  
 يبدل الحرف من مقاربه (كبنات بَخْر، وبنات مَخْر)<sup>(٣)</sup>، و(إيَّاكَ

(١) الكتاب ٤٢٦/٢، لما كان لا يجوز حذف واحدة من التاء والذال في (تذكرون) كراهة  
 الإلتباس، وأنه حذف حرف جاء لمعنى المخاطبة والتأنيث، كذلك لم يجر حذف الذال وهي من  
 نفس الحرف، لأن ذلك يفسد الحرف ويخل به . . وهذا معنى لفظ سيبويه . .

(٢) الدال في قوله: (الذُكْرُ)، وقد شددت لدخول لام التعريف عليها، والقلب فيها شبيهه بالقلب  
 في (مُدْكِر)، إلا أن سيبويه وصف هذا الموضع بالشذوذ، وشبهه بالغلط. انظر الكتاب  
 ٤٢٦/٢. قال ابن عصفور: «وأبدلت أيضاً (الدال) من تاء (اقتَمَل) إذا كانت الفاء ذالاً،  
 من غير إدغام، فقالوا: (اذذُكْرُ)، و(مُدْكِرُ)، حكى أبو عمرو: وقال أبو حكاك:

تَنْجِي عَلَى الشُّوكِ جُرَاكُ مُقْضِبًا وَالْهَرَمُ تُذْرِيهِ اذْذِرَاءُ عَجَبًا

يريد: (اذذِرَاءُ)، وهو (الافتعال) من (ذُرَاهُ يَذْرِيهِ)، فأما (اذذُكْرُ) فإبدال إدغام. انظر  
 المتع في التصريف ٣٥٧/١ - ٣٥٨، وانظر شرح المفصل ١٠/١٥٠.

(٣) (بناتُ بَخْرٍ، وبناتُ مَخْرٍ) سحائب يأتين قُبْلَ الصَّيْفِ، بِيضٌ منتصبات في السماء، قال طرفة:

كِبْنَاتُ المَخْرِ يُمَادُنُ كَمَا أَنْبَتَ الصَّيْفُ عَسَالِيحَ الخَضِيرِ

وإنما جعلت الباء الأصل، لأن (البَخْرَ) مشتق من البخار، لأن السحاب إنما ينشأ عن بخار  
 البحر، فأبدلت الميم من الباء. انظر المتع في التصريف ٣٩٢/١ - ٣٩٣. =

وهيّاك<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك، وشددت الدال<sup>(٢)</sup> لإدغامهم لام التعريف فيها.

\* \* \*

ومن بابِ الحرفِ الذي يُضارِعُ به حُرُوفٌ مِنْ مَوْضِعِهِ<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: فلم تُدغم في التاء لخالها التي ذكرت لك<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: الحال التي ذكرها أن الصاد من حروف الصّفير، فلا

تدغم فيما لم يكن فيه صفير لحدوث النقص في الصوت<sup>(٥)</sup>.

== نقل ابن عصفور عن أبي علي هذا الرأي، وبين أن الذي سهل لهم إبدال الدال في (ذَكَرَ) دالاً

قلبهم لها في (ادَّكَرَ) و(مَدَّكَرَ) وأنه قد ألف فيها القلب، واستشهد بقوله ابن مقبل:

يَأَلَيْتُ لِي سَلْوَةٌ، تُشْفِي النَّفْسَ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدَّكَرِ

انظر المتع في التصريف ١/٣٥٨ - ٣٥٩.

(١) أي أبدلت الهاء من الهمزة. انظر الإبدال ٢/٥٦٩، والمتع في التصريف ١/٣٩٨.

(٢) في قوله (الدَّكَرُ)، وأما (مَدَّكَرَ) فأصلها (مَدَّكَرَ) كما مر.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٥) المضارعة التي يشير إليها سيبويه هي أن تجعل الصاد بين الصاد وبين الزاي الذي هو من موضعه، وشرطه أن تسكن الصاد بعدها دال، كقولك: مصدر، وأصدر، والتصدير، وليس يلزمك أن تجعل الصاد الساكنة التي بعدها الدال بين الصاد والزاي، بل لك في ذلك ثلاثة أوجه:

- إن شئت جعلتها صاداً خالصة لأنها الأصل.

- وإن شئت جعلتها بين الصاد والزاي.

- وإن شئت جعلتها زائياً خالصة.

وجواز قلبها زائياً خالصة أو قلبها حرفاً بين الصاد والزاي؛ لأن الصاد مهموسة رخوة مطبقة،

والدال مجهورة شديدة غير مطبقة. . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣٦.

قال سيبويه: ولم تُبدل، لأنها ليست بمنزلة اصْطَبِرَ (١).  
قال أبو علي: يقول: ليس بمنزلة (اصْطَبِرَ) في أن لا يُقلب الحرف  
الثاني إلى لفظ الأول، ويدغم فيه الأول فيقال: (اصْبِرَ) (٢).  
قال سيبويه: وهي الزاي، لأنها مجهورة [٢١٠/أ] غير مطبقة (٣).  
قال أبو علي: أبدل من الصاد لتقريبها من الدال حرف من مخرج  
الصاد أشبه الحروف من مخرجها بالدال وهو الزاي لموافقتهما في الجهر.  
قال سيبويه: كما كرهوا ذلك فيما ذكرت لك من قبل هذا (٤).  
قال أبو علي: مما يكره إذهاب الإطباق فيه نحو (اضْبِطْ دُلَامًا) (٥).  
قال سيبويه: إذا لم يصلوا إلى الإدغام ولم يجسروا على إبدال  
الدال (٦).

(١) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٢) قولك: (اصْطَبِرَ)، أصله: اصْتَبِرَ، فلم تدغم الصاد في تاء (اصْتَبِرَ)، بل قلبت طاءً، وكذلك لا تدغم الصاد في الدال من (يَصْدُرُ)، ولم تدغم الدال فيها، لأنها عين الكلمة... انظر شرح ذلك بالتفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٥) مؤدى كلام سيبويه في هذه العبارة أن الدال لم تدغم فيها الصاد، لأن الدال من نفس الحروف والصاد قبلها، فكروا أن يجعلوا الآخر تابعاً للأول، بل جعلوا الأول تابعاً للثاني، وأما المثال الذي رواه أبو علي مما يكره إذهاب الإطباق فيه فعلى أن حرف الطاء وقع قبل الدال في كلمتين، كما أنهم لم يبدلوا الدال - كما أبدلوا التاء التي قبلها صاداً - في مثل (اصْتَبِرَ) طاءً حين قالوا: (اصْطَبِرَ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦ - ١٣٧.

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢.



قال أبو علي: أي على إبداله صاداً كما أبدل في (مُصْبِر) التاء صاداً أو لم تبدل الدال طاءً كما أبدل في (مُصْطَبِر) التاء طاءً لاختلاف الحرفين في الزيادة والأصل<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: وربما ضارِعوا بها وهي بعيدة نحو (مَصَادِرٍ، والصُّرَاطِ) لأن الطاء كالدال<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: لما كانت الطاء في الجهر كالدال، ضورِع بالصَّاد معها الزاي بجهرها كما ضورِع بها مع الدال الزاي لذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر التكملة / ٢٨٠، قال الرماني: «أما الدال فلا يجوز إدغامها في الصاد لمثل هذه العلة [عدم جواز ادغام التاء في الصاد من اُنْقَطَلَ من الصبر] مع أنها حرف أصلي فلم يذهبها الإدغام وهي في موضع الثاني، ولم يجوز أن تباد. ما لا يمكن أن يبدل حرف أصلي بغيره أصلية فإثباتها أحق بها، فعدل عن ذلك إلى قياس آخر و الأول في الثاني، ويغير الأول للثاني، ٥٠٠» انظر شرح الرب

(٢) الكتاب ٤٢٧/٢، والضمير في قوله: بها يعود على الصاد وصَدَقَتْ - قريبة من الدال - أو نحو مَصَادِرٍ والصُّرَاطِ - بعيدة عن

(٣) قال أبو سعيد: «إذا تحركت الصاد والدال حركة، والحركة بعد الحرف، تحرك في التصدير، فصار بين الصاد والدال حاجز، وصار ما بينهما من التنافر والتبؤ أخف، لأنه إنما يتنافر وينبهر عنه بالاجتماع فأجازوا فيه أضعف الأمرين، وهو أن ينحى بالصاد نحو الزاي، وذلك مستمر في كل صاد متحركة بعدها دال، ولا يجوز قلبها زايًا خالصة إلا فيما سمع من العرب، وإذا فصل بين الصاد والدال بأكثر من حركة لم يلزم جواز جعلها بين الصاد والزاي، والمضارعة بالصاد والزاي ولم يستمر ذلك، ولم يُقَلَّ إلا فيما سمع نحو: (مَصَادِرٍ، والصُّرَاطِ) لأن الطاء كالدال، وقد قلبوها زايًا في الصراط، وذلك غير مُطَرَّد في جميع الصادات التي يبعد ما بينها وبين الطاء، والمضارعة بالصاد الزاي ها هنا حين بعدت من الدال كقولهم: صَوِّقْ، ومَصَالِيقْ، فأبدلوا صاداً كما أبدلوا حين لم تكن بينهما شيء في (سُقَّتْ) ونحوها، ٥٠٠» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٧.

قال سيهويه: لم يكن المضارع هنا الوجهة<sup>(١)</sup>.  
قال أبوعلي: أي مضارعة الصاد للزاي في (أصدَرَ) ونظائره.  
قال سيهويه: فلما كان البيان هنا أحسن لم يجز البديل<sup>(٢)</sup>.  
قال أبوعلي: أي لما كان البيان في الصاد إذا سكنت أحسن من  
المضارعة بها الزاي لم يجز البديل المحض فيها إذا تحركت إذ كان البيان  
أحسن ولا فاصل بين الحرفين المثليين<sup>(٣)</sup>.  
قال سيهويه: إذ كانت الباء في موضع حرف يُقلب النون معه ميمًا  
وذلك الحرف الميم<sup>(٤)</sup>.  
قال أبوعلي: يقول: ضورع بالجيم والزاي لأنه من موضع حرف  
مُضَارَعٌ به الزاي وهو السُّين كما أعلت النون مع الباء بقلبها ميمًا لما كانت  
الباء من مخرج حرف يعتل معه النون وهو الميم<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤٢٧/٢، وفيه: «لم تكن المضارعة...».

(٢) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٣) يقول الرماني: «من العرب الفصحاء من يقول: (التَّزْدِير) في (التَّصْدِير) و(القَزْد) في (القَصْد) و(أزْدَرْتُ) في (أصدَرْتُ) بالزاي الخالصة، والبيان في كل ذلك جائز لأنه الأصل من غير خروج إلى منافرة شديدة، ولا يبدلها كثير من العرب إذا تحركت الصاد، ويضارعون بها، لأن الحركة صوت زائد حاجز بين الحرفين مع أن الحرف المتحرك أقوى، فلا يقوى عليه حرف البديل كما يقوى على الساكن الميت، والمضارعة في (صدَّقت) جائزة - وإن تحركت الصاد، فتقول: (صدَّقت) والبيان أحسن - لما ذكرنا - وكذلك المضارعة في (مصادر، والصراط) ولا يعتد بالحرف الزائد حاجزاً بين الحرفين كما لا يعتد به في (صَوِّق، وَمَصَالِيق) ... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٧.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) قلبوا النون ميمًا مع الباء في مثل (عَثْبِر) لا للملاسة بينهما أكثر من أن الباء من مخرج الميم، والنون تقلب مع الميم ميمًا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٨.

قال سيهويه: قَرَّبَهَا مِنْهَا فِي افْتَعَلَ لِتُبَدَلَ الدَّالِ<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: لتبدل تاء الافتعال دالاً مع الجيم إذا ضورع بها الزاي،  
كما تبدل دالاً مع الزاي المحضة في (ازْدَاكَ، وَيَزِدُّكَ ثَوْبَهُ) لما كانتا من مخرج  
الزاي<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

وَمِنْ بَابِ مَا تُقْلَبُ فِيهِ السُّنُّ صَادًا فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ<sup>(٣)</sup>

قال سيهويه: إذ كانت تقوى عليها والمخرجان متفاوتان<sup>(٤)</sup>.  
قال أبو علي: إنما قرئت عليها لاشتراكهما في التصعد وإن تفاوت  
المخرجان كما أدغمت الواو في الياء لاشتراكهما في اللين وإن تباعد  
المخرجان.

قال سيهويه: وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤٢٧/٢، وهو يعني الجيم.

(٢) أي أنهم قرَّبوا الجيم من الزاي، وجعلوا تاء افتعلوا إذا كان قبلها جيم دالاً؛ لأنها من مخرجها،  
وهي شديدة، فقالوا: اجْتَمَعُوا، واجْتَمَعُوا فِي مَعْنَى: (اجتمعوا، واجْتَمَعُوا) فجعلوا الجيم بين  
الزاي والجيم، فإن الجيم والشين ليستا من مخرج الزاي. انظر شرح السيرافي، ج ١١، ق  
١٣٨.

(٣) الكتاب ٤٢٧/٢ باختصار.

(٤) الكتاب ٤٢٨/٢، وفي المخطوطة: «... والمخرجان متقاربان»، وكنت رجحت صوابه لولا ما  
وجدت في السيرافي من موافقة لما جاء في الكتاب: (متفاوتان) فأثبت ذلك. وقوى من  
عزيمتي في العدول عن مضمون التعليق الذي وضعه أبو علي.

(٥) الكتاب ٤٢٨/٢، يريد: الحاء والغين فهما حلقبان.

قال أبو علي: يقول: مُخرج الغين والحاء من الحلق كمخرج القاف والكاف من الفم، لأنه أول مُخرج من الحلق يلي الفم، كما أن مُخرج القاف أول مُخرج من الفم يلي الحلق.

قال سيهويه: فلذلك قرَّبوا السين التي من هذا المخرج من القاف بما يتصعد (١).

قال أبو علي: ومعنى ذلك أنه أبدلت من السين [٢١٠/ب] مع القاف الصاد لتقرب بذلك السين من القاف، فيقول القائل: هَلْ أَدْبَلُ مِنَ التَّاءِ مَعَهَا طَاءً، وَمِنَ التَّاءِ مَعَهَا ظَاءً، وَمِنَ الذَّالِ مَعَهَا ظَاءً؟

فالجواب إن إبدال هذه الحروف غير السين مع القاف لا يجوز كما جاز في السين، لأنهن أبعدُ من القاف، والسين أقرب إليها، ألا ترى أن الطاء والطاء أشد خروجًا من الفم، والسين والصاد والزاي أشد دخولاً فيه وأقرب إلى مُخرج القاف من الحروف الأخر إليه؟ وأيضا فإن السين مُخرج حرف ضُورِعَ به حرفان قريبان من مُخرج القاف، والحرف الذي ضُورِعَ به هو الزاي، والزاي من مُخرج السين، وليس بين القاف والجسيم في المخرج إلا مخرج واحد وهو الكاف، وكما ضُورِعَ بما هو من مخرج القاف ما هو من مخرج السين، كذلك ضُورِعَ بالسين في أن أبدلت صادًا لتصعد إلى القاف فتشابهه في ذلك (٢).

(١) الكتاب ٤٢٨/٢، بتصريف يسير، وبعد هذه العبارة قوله: «... وهو القاف».

(٢) وقال أبو سعيد: «معناه قرَّبوا من مخرج الزاي السين، بأن قلبوا السين صادًا ليتصعد إلى القاف، فلما كان من مخرج السين الزاي وهو مضارع بالجسيم والشين القريبتين من القاف ولم يكن من مخرج التاء، والتاء حرف يضارع ما يقرب من القاف كان ذلك مما يقوي حكم =»

قال سيبويه: ولا يكون فيهما مع هذا ما يكون في السين من البدل قبل الدال في التثنية إذا قلت: التثنية (١).

قال أبو علي: إذا وقعت السين ساكنة قبل الدال فقد تبدل منها الزاي، وذلك أن الدال مجهورة والسين مهموسة، فأريد تقرب الحرفين من الآخر، فنظر إلى مخرج السين، فأبدل من مخرجها حرف أشبه الحروف بالدال فكان الزاي، فأبدل منها لموافقتها ما في الجهر، ولم تبدل من التاء الدال على قياس ما أبدل من السين الزاي، فكذلك أبدل من السين الصاد مع القاف لم يبدل من التاء، والتاء معها الطاء والظاء. فأما إبدال الظاء من الشاء إذا وقعت قبل الذال فلم يكن يلزم على قياس إبدال الزاي من السين في (التثنية) لإطباق الظاء، وهذا معنى قوله: لأن الظاء لا تقع هنا (٢).

قال سيبويه: ألا ترى أنك لو قلت: (التثنية) لم تجعل الشاء دالاً.

== السين في قلبها صاداً مع القاف.

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٠، وانظر النص في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٣/٢.

(١) الكتاب ٤٢٨/٢، وقبل هذا قوله: «وأما التاء والشاء فليس يكون في موضعهما هذا، ولا يكون...»

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢، وهذه العبارة ساقها أبو علي قبل ما هي عنده، وهي إنما جاءت في الكتاب بعد قوله: «ألا ترى أنك لو قلت: التثنية لم تجعل الشاء دالاً، لأن الظاء لا تقع هنا.»

قال أبو سعيد: الذي في الكتاب: (التثنية) ولا أعرف له معنى في اللغة، ولو جعل مكانه (التثنية) بالنون وهو كثرة اللحم على الرجل كان أحب إلي، لأن له معنى مفهوماً. شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٠.

أي ليس يضارع بهما حرف قريب المخرج من مُخرج القاف، ولا ماهو  
من مُخرجهما كما ضورح بما هو قريب المخرج من القاف ماهو من موضع  
السين، وذلك مضارعتك بالجيم والسين القريب المخرج من القاف الزاي  
التي هي من مخرج السين، وذلك في قولهم: اجْتَدَّ، وأَشْدَقُ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

ومن بَابِ مَا كَانَ شَاذًا مِمَّا خَفُّوا عَلَى أَسْنَتِهِمْ<sup>(٢)</sup>  
قال سيهويه: فكرهوا إدغام الدال فتزداد الحروف سينًا فتلحق  
السينات<sup>(٣)</sup>.

(١) لبيان مخرج الجيم في (اجْتَدَّ) والشين في (أَشْدَقُ) مضارعين الزاي، فقد حاول الناسخ  
توضيح ذلك المخرج بأن كتب فوق الحرفين في هاتين الكلمتين كلمة (زاي). قال ابن  
السراج: «... وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالشين، وذلك (أَشْدَقُ)، فتضارع بها  
الزاي، والبيان أكثر، وهذا عربي كثير، والجيم أيضًا، يقولون في (الأجْدَرِ): (أَشْدَرُ)،  
ولا يجوز أن يجعلها زايًا خالصة ولا الشين، لأنهما ليستا من مخرجهما». الأصول في  
النحو ٤٣٠/٣.

وقال الرماني: «لا يجوز في الذال مع القاف القلب إلى الطاء؛ لأن الجهر الذي في الذال كما  
هو في القاف يعني عن حرف معدل غير الدال مع بعد الذال من القاف بما ليس للسين إذ  
كانت الذال أشد تطرفًا لطرف اللسان من السين، ومع ذلك فإن السين قد غيّرت للتعديل  
إلى مضارعة الزاي مع المستعلي، وإلى الإبدال مع المجهور فيمثل (التَّذِيرُ) و(أَزْدُقُ)  
بالمضارعة، ولا يكون ذلك في الشاء إذا قلت: (التَّذِيرُ) لم يجوز أن تجعل الشاء ذالًا في هذا  
الموضع للتعديل، لأن الطاء التي هي أختها لاتقع هذا الموضع لبعدها بالخاصة من الشاء، فلم  
يجز الذال، لما امتنعت أختها، ولم يجوز فيه الأصل»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨٩.

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢، وقام العنوان قوله: «... وليس بمطرد».

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢، وفيه: «فيزداد الحرف»، ومثله عند أبي سعيد في شرحه، وفي =

أي لو قلب الدال سيناً في (سِدْس) للإدغام لاجتمعت ثلاث سينات  
و[هو] مالا في الكلام مثله، لأن الفاء والعين واللام لا يَكُنْ من موضع  
واحد .

فأماً (بَيْتٌ) فليس بنوع إنما هو لقب<sup>(١)</sup> .

قال سيبويه: [٢١١/أ] كما قالوا في قَحْدٍ قَحْدٌ فَادْغَمُوا<sup>(٢)</sup> .  
أي لما قالوا: (وَدٌ) .

قال سيبويه: ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس<sup>(٣)</sup> .  
أي من أن العين التي هي تاء تلتبس بالتاء التي هي دال ، فلا  
يتميزُ المقارب من المضاعف<sup>(٤)</sup> .

قال سيبويه: قال بعضهم: عَتْدَانٌ فراراً من هذا<sup>(٥)</sup> .

---

المخطوطة: (فيلقى) خطأ .

(١) قال ابن جنى: (بَيْتٌ): اسم علم، وأنشدني أبو علي:

لأنكمن بَيْتٌ جَارِيَةٌ خَبِيَةٌ  
مُكْرَمَةٌ مُحِبَّةٌ تَجُوبُ أَهْلَ الْكَهْبَةِ

على أن (بَيْتٌ) أصله حكاية الصوت، ثم سمي به، المنصف ١٨٢/٢ .

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢ . أي أن في قولهم: (وَدٌ) الذي أصله (وَتَدٌ) وهي المجازية الجيدة، ولكن  
بني تميم أسكنوا التاء فقالوا: (وَتَدٌ) كما سكنت في (قَحْدٌ) .

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢، والإشارة إلى ما جاء من قولهم: (وَدٌ) في (وَتَدٌ) .

(٤) بقول الرماني: «الأصل في (وَدٌ) (وَتَدٌ) سَكَنَهُ بنو تميم على قياس (قَحْدٌ) [أي قالوا:  
قَحْدٌ] فَادْغَمُوا ، ومثل هذا شاذ لما يدخله من اللبس بالمضاعف ، إلا أنهم احتملوا ذلك  
للثقل في الإظهار واعتمدوا على البيان بما يصحب الكلام» . شرح الرماني للكتاب ،  
ج ٥، ق ١٩١ .

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢، وفي المخطوطة: «عَتْدَانٌ» .

أي من البيان، والأول ساكن، أو ما يلزم من الإدغام إذا سكن الأول المؤدي إلى الالتباس في هذا القبيل<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فهذا شاذٌ مشبهٌ بما ليس مثله نحو: يَهْتَدِي وَيَقْتَدِي<sup>(٢)</sup>. قال أبو علي: يقول: شَبَّهَ (عِدَانٌ) و(وَدٌ) بِيَهْدِي وَيَهْدِي إذا أدغم التاء منه في الدال كما أدغم في (يهتدي) وبابه، لأن التاء مثل الشاء، والدال مثل الذال إلا أنهما يختلفان، لأن الإدغام في (يهتدي) وبابه لا يؤدي إلى الالتباس كما يؤدي إليه الإدغام في (وَدٌ) ونحوه<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: فإنما زاد السين على (أَطَاعَ يُطِيعُ) وجعلها عوضاً من سكن موضع العين<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: لأن الأصل في (يُفَعَلُ) من (أَطَاعَ ، يُطِيعُ) ، فلما

(١) يقول أبو سعيد: «عِدَانٌ جمع عَتُودٍ، وهو التيس، وفيه لغتان: عَتْدَانٌ و(عِدَانٌ)، فأما (عِدَانٌ) فشاذٌ كشذذ (وَدٌ) في (وَدٌ)؛ لأنهما في كلمة واحدة، ويجوز أن يتوهم أن المشدد عين ولام. وقوله: وإنما يفرون إلى موضع يحرك فيه، يريد: أنهم يختارون في المصدر (تَدَةٌ، وِطْدَةٌ) ولا يختارون (وَتْدَةٌ) ولا (وِطْدَةٌ) لسكون التاء والطاء وبمدهما الدال، وذلك مستثقل»، شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ١٤١، وانظر شرح الشافعية ٢٦٨/٣ - ٢٦٩.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٣) شبه (وَدٌ) و(عِدَانٌ) في شذوذهما بـ(يَهْدِي) و(يَقْتَدِي) في إدغام تاء (يهتدي) و(يقتدي) في الدال، وتاء (يهتدي) و(يقتدي) زائدة، ولا يقع في بنائه، ليس لأنه يعلم أنه يفتعل، وليس كذلك (وَدٌ)، و(عِدَانٌ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ١٤١، وانظر المتع في التصريف ٧١٦/٢. وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٥/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٩/٢.



سكنت الواو التي هي عينٌ عَوْضٍ من حركتها المنقولة إلى الفاء هذه السين<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: ومن الشاذ قولهم: تَقَيْتُ يَتَّقِي وَيَتَّسِعُ<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: (تَقَيْتُ) وَضَعَهُ هَاهُنَا عَلَى أَنْ أَصْلُهُ (اِفْتَعَلْتُ)، قَلِبْتَ  
الواو التي هي فاءٌ تاءٌ كما قلب في (اَتَّعَدَ) وَنَحْوَهُ، فَاجْتَمَعَ تَاءَانٌ فَحَذَفْتَ  
الأولى وكانت هي أولى بالحذف من الثانية وإن كانت الثانية هي المتكررة،  
لأنها يلحقها الإعلال دونها في نحو (عَدَ، وَالْإِيْعَادُ، وَيَعِدُّ) . وَنَحْوَهُ، فَلَمَّا  
اعْتَلَّتْ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَعْلَتْ هُنَا أَيْضًا بِالْحَذْفِ، وَلَمَّا حُذِفَتْ سَقَطَتْ لِحَذْفِهَا  
همزة الوصل في (اِفْتَعَلْتُ)، إِذْ كَانَتْ مَجْتَلِبَةً لِسُكُونِ الْفَاءِ الْمَحْذُوفَةِ  
فَبَقِيَتْ تَاءٌ (اِفْتَعَلْتُ) مَعَ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْكَلِمَةِ فَصَارَ (تَقَيْتُ) وَوَزْنُهُ مِنْ  
الكلام (فَعَلْتُ)، وَ(يَتَّقِي)، وَوَزْنُهُ (يَتَّعِلُّ)، فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَنْكُرُ أَنْ يَكُونَ  
(تَقَيْتُ) وَوَزْنُهُ (فَعَلْتُ) أَبْدَلْتَ مِنَ الْفَاءِ الَّتِي هِيَ وَأَوَّ التَّاءَ كَمَا أَبْدَلْتَ  
منها في (تَبَيَّنَّوْرُ)، وَ(نَوْرَاةٍ) وَنَحْوِ ذَلِكَ فَيَكُونُ وَزْنُهُ عَلَى هَذَا (فَعَلْتُ)  
منقلبة الفاء؟ قيل: إن هذا قد كان يكون محتملاً لولا ما جاء في المضارع  
من قولهم: (يَتَّقَى) مَفْتُوحِ التَّاءِ، فَلَوْ كَانَ (تَقَيْتُ: فَعَلْتُ) لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ

---

(١) يقول الرماني: «أما (يستطيع) فحذفت التاء منه لالتقاء المتقاربين مع مانع الإدغام، ومن قال (يَسْتَيْعُ) حذف الطاء ويجوز فيه وجه آخر وهو إبدال التاء من الطاء في (يسطيع) بعد حذفها من يَسْتَيْعُ وكلا الوجهين جائز فأما (يَسْطَيْعُ) فالسين فيه عوض من ذهاب حركة العين، وإنما هو: (أطاع، يطيع)». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٩١، وانظر المتع في التصريف ٤١٥/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢، وفيه: «... وهوتَّقِي ...».

في المضارع: (يَتَّقِي) مثل (يَرْمِي)، فلما قيل: (يَتَّقِي) علم أن التاء ليست بفاء، وأنها المفتوحة الزائدة من (اَفْتَعَلَ)، وعُلِمَ أيضاً أن المحذوفة التاء المتقلبة عن الواو لما جاءت مفتوحة، ولولا انفتاح هذه التاء لاحتمل أن يكون (تَقَيْتُ: فَعَلْتُ)، وعمل (يَتَّسِعُ) كعمل (يَتَّقِي) (١).

قال سيبويه: كما حذفوا العين [٢١١/ب] من المضاعف نحو: (أَحَسْتُ وَمَسْتُ)، وكانوا على هذا أجراً (٢).

أي على حذف الفاء من (تَقَيْتُ وَيَتَّقِي)، أجراً منهم على حذفهم العين من (مَسْتُ)، لأن هذه الفاء تعتل كثيراً، وهذه العين لاتعتل اعتلاله (٣).

(١) بين الرماني معنى هذه العبارة مختصراً. وأنه على حذف إحدى التاءين من (اتَّقَى وَأَتَّسَعَ)، وأن المحذوفة هي الساكنة التي هي فاء الفعل، وتركت الثانية لأنها متحركة يمكن الابتداء بها. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ١١، ق ١٩١، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٢٧٥.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٣) يقول أهرسعيد: «أصل (تَقَيْتُ) على (اَفْتَعَلَ) والتاء الأولى من (اَتَّقَيْتُ) هي فاء الفعل، حذفها تخفيفاً، فبقيت تاء (اَفْتَعَلَ) وهي متحركة فسقطت ألف الوصل، ومستقبله على هذا الحد: (يَتَّقِي) بحذف التاء الساكنة أصله (يَتَّقِي)، والأمر منه: (تَقَى اللهُ)، قال الشاعر، وهو عبد الله بن همام السلولي:

زِيَادَتْنَا نُعْمَانَ لَاتُنْسِيئُهَا تَقَى اللهُ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتَلَوُ

وأصله: (اتَّقَى اللهُ). لما حذف التاء الساكنة بقيت التاء الثانية المتحركة فاستغنى عن ألف الوصل وأسقطت... والتاء الأولى من (يَتَّقِي) ويتَّسِعُ) أولى بالحذف من السين الأولى من (أَحَسْتُ، وَمَسْتُ)». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٢، وانظر النص كاملاً في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٢٧٥ - ١٢٧٦.

قال سيبويه: ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في مَسِسْتُ<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: لأنه لو أدغم لحركت لام المعرفة، وهذه اللام لا تتحرك  
وأصلها السكون، ولذلك اجتلب لها ألف الوصل.

قال أبو علي: قال أبو بكر: قال أبو العباس: أخبرني المازني قال: رأيت  
بخط سيبويه في آخر كتابه عند رجل من بني هاشم يُقال له عبد السلام بن  
جعفر للفرزدق: (٢)

فما سُبِقَ القيسي من ضَعْفِ حِيلَةٍ      وَلَكِنْ طَفَّتْ عِلْمَاءُ قُلْفَةٍ خَالِدٍ  
يريدُ على الماء .

(١) الكتاب ٤٣٠/٢، ويعدده قوله: «لسكون اللام»، وانظر الأصول ٤٣٣/٣ - ٤٣٤.  
(٢) البيت من الطويل، وبهذه الرواية جاء في المقتضب ٢٥١/١ بحذف لام (على) وروى أبو  
سعيد وقوع زيادة في نسخة أبي بكر ميرمان من الكتاب لم تقع في كثير من النسخ، وذلك  
قولك: «بَلَعْتَيْرٍ، وَبِلْحَارِثٍ، وَعِلْمَاءِ بَنِي فُلَانٍ».  
وما غَلِبَ القيسي من ضَعْفِ قُوَّةٍ      وَلَكِنْ عَمَلَتْ عِلْمَاءُ غُرْلَةٍ قُنْبَيْرٍ  
وقال:

فما أصبحت عَلَاؤُضٍ نَفْسُ بَرِيَّةٍ      وَلَا غَيْرَهَا إِلَّا سَلِيمَانُ مَالِهَا

وهذه الزيادة ليس لها وجود في طبعات الكتاب.

وروى البيت في الكامل ٢٩٩/٣ مرافقاً لقضية حذف إحدى اللامين استثقلاً للتضعيف،  
وكذلك الأمثلة الواردة قبل قليل، وبالرواية التي جاءت في المقتضب والتعليق.  
وروي في النكت ١٢٧٧/٢، وفيه: (من سوء سيرة) مكان (من ضعف حيلة)، و(غُرْلَةٌ)  
مكان (قُلْفَةٌ).

وقوله: (عِلْمَاءٍ) قروي في الحذف لالتقاء المشلين، وهو أشد اقتضاء للتفسير من التقاء  
المتقارين. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٩١. ولأبي سعيد السيرافي كلام طويل  
حول إدغام لام (على) فيما أوله آل التعريفية نحو (عَلَاؤُضٍ)، و(جلا الأُمُر) ونحو ذلك.  
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٣، وانظر النكت في شرح كتاب سيبويه  
١٢٧٧/٢.

تمت التعليقة والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد خاتم النبيين، ورضي الله عن أصحاب رسول  
الله أجمعين ، وذلك بدمشق المحروسة سنة أربع وثلاثين  
وسبعمائة.

وكتبه لنفسه الفقير إلى رحمة ربه محمد بن حسن بن  
محمد الأندلسي المالكي ، غفر الله له ، ولوالديه ، ولجميع  
المسلمين ؟

\* \* \*

\* \*

\*

## فهرس موضوعات الجزء الخامس

الصفحة	الموضوع
٦-٥	ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة . . . . .
٩-٧	ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد .
١٢-٩	ومن باب ماكانت فيه الواو أولاً وكانت فاءً . . . . .
	ومن باب مايلزمه بدل التاء من هذه الواوات {التي تكون في
١٤-١٢	موضع الفاء} . . . . .
١٦-١٤	ومن باب ماتقلب فيه الواو ياءً . . . . .
٢٠-١٦	ومن باب ماكانت الياء فيه أولاً وكانت فاءً . . . . .
٢٦-٢١	ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه:
٢٨-٢٦	ومن باب ماالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة . . . . .
٣٦-٢٩	ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة على اعتلالها . . . . .
	ومن باب ما أتم فيه الاسم على مثالٍ فمُثل به لسكون ما قبله
٤٠-٣٧	أو ما بعده . . . . .
	ومن باب ما جاء من أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لا
٤٤-٤١	زيادة فيه . . . . .
٥٢-٤٤	ومن باب تقلب فيه الواو ياء لا لياء قبلها ساكنة . . . . .
٥٣-٥٢	ومن باب ماتقلب فيه الياء واواً . . . . .
	ومن باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها
٦١-٥٤	ساكنة . . . . .
٦٥-٦٢	ومن باب ما يكسّر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله
	ومن باب مايجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر للجمع على
-٦٦	الأصل . . . . .

الصفحة	الموضوع
٧٣-٦٧	ومن باب فُعِلَ من فوعلتُ من قُلْتُ وفعلتُ من بعثت . . . . .
٧٦-٧٤	ومن باب تقلب فيه الياء وأوا . . . . .
٨٦-٧٦	ومن باب ما الهمز فيه من موضع اللام . . . . .
٩١-٨٦	ومن باب ما كانت الياء والواو فيه لامات . . . . .
٩٤-٩٢	ومن باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب . . . . .
	ومن باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء
٩٩-٩٥	والياء ألفاً . . . . .
١٠٣-٩٩	ومن باب ما يلزم فيه بدل الياء . . . . .
١٠٤	ومن باب التضعيف في بنات الياء . . . . .
١١٠-١٠٤	ومن باب ما جاء على أن فعلتُ منه مثل بعثتُ . . . . .
١١٧-١١١	ومن باب التضعيف في بنات الواو . . . . .
١٣٦-١١٧	ومن باب ما قيس من المعتلّ من بنات الياء والواو . . . . .
١٤٠-١٣٦	ومن باب تكسير بعض ما ذكرنا على الجمع . . . . .
١٤٥-١٤٠	ومن باب التضعيف . . . . .
١٤٩-١٤٥	ومن باب ما شذ من المضاعف . . . . .
١٥٠	ومن باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف . . . . .
١٥٢-١٥١	ومن باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه من موضع واحد . . . . .
	ومن باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع
١٥٧-١٥٣	واحد . . . . .
١٦٠-١٥٨	ومن باب ما شذ من المعتل على الأصل . . . . .

الصفحة	الموضوع
١٦١	ومن باب الإدغام .....
١٧٢-١٦٢	ومن باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما .....
١٩١-١٧٢	ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة .....
٢٠٧-١٩٢	ومن باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا .....
٢١١-٢٠٧	ومن باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه .....
٢١٤-٢١١	ومن باب ما تقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات .....
٢٢٠-٢١٤	ومن باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم .....
٢٢٤-٢٢١	فهرس الموضوعات .....



**الفهرس التفصلي  
للموضوعات**

## الفهرس التفصلي للأبواب ورؤوس المسائل في التعليقة

التعليقة	الكتاب	الباب
١٤ - ٣١	٢/١	هذا باب علم ما الكلم:
٨-٣/١		العلم في باب التعدي
-٨/١		أقسام (ما)
٩/١		(ما) الاسمية
٩/١		(ما) بمعنى الذي
١٠-٩/١		(ما) بمعنى اسم منكور
١٠/١		(ما) بمعنى الاستفهام
١٠/١		(ما) بمعنى المجازاة
١٠/١		(ما) الحرفية
١١-١٠/١		(ما) وما بعدها في تأويل المصدر
١٢-١١/١		(ما) كافة للعامل عن عمله
١٤-١٢/١		(ما) الزائدة للتوكيد
١٢/١		استحسان الخليل حذف الراجع إلى الموصول
١٤/١		تنوين (علم) ونصب (الكلم)
١٥-١٤/١	٢/١	الاسم المطلق
١٥/١		تعريف الاسم المطلق

التعليقة	الكتاب	الكتاب
١٦-١٥/١		الأسماء التي لا يخبر عنها
١٦/١	٢/١	تعريف الفعل
١٦/١	٢/١	تعريف الحرف
١٧-١٦/١	٣/١	مجايري وأخر الكلم
١٧/١		الاسم المتمكن
١٧/١	٣/١	الاسم المجرور
٢٠-١٧/١		مشابهة الفعل المضارع للاسم المعرب مشابهة الفعل الماضي للمبني من الأسماء
٢١-٢٠/١	٢٤/١	
		فعل الأمر لم يحرك ولم يوصف به، فيعد من المضارعة بعد
٢٣-٢١/١	٤/١	(كم) و(إذ) من المتمكنة
٢٣/١	٤/١	(مُنذُ) فيمن جرُّ بها
٢٤/١	٤/١	تثنية الواحد
٢٨-٢٤/١		حجة أبي علي أن ألف التثنية حرف إعراب الواو في (أخوك) وبابه حرف إعراب وليس بعلامة إعراب والاحتجاج لذلك
٣١-٢٨/١		
٣١-٢٩/١		ليس في كلام العرب اسم على حرفين أحدهما حرف لين
٣١/١	٤/١	حرف الإعراب غير متحرك ولا منون
٣٣-٣٢/١	٤/١	الرفع في المثني بالألف لا بالواو

التعليقة	الكتاب	المساج
		الجرّ في المثنى بالياء المفتوح ما قبلها، والاحتجاج لذلك
٣٣/١	٤/١	
٣٤/١		المثنى المنصوب بالياء دون الألف والعلّة لذلك
٣٥ - ٣٤/١	٤/١	حكم زيادة النون في المثنى
		لَمْ لَمْ يجعلوا النصب في المثنى ألفاً ؟
٣٦ - ٣٥/١	٤/١	
		الزيادة الأولى في المثنى حرف الإعراب
٣٧ - ٣٦/١	٤/١	
		الفرق بين ماثني من الأسماء، وما جاء من الأفعال للمثنى
٣٧/١	٥/١	
		سقوط نون الأفعال المضارعة متحركة لاتثبت في الجزم
٣٧/١	٥/١	
		لايحذفون الألف في الأفعال لأنها علامة الإضمار والتثنية
٣٨ - ٣٧/١	٥/١	
		واو (أكلوني البراغيث) بمنزلة التاء في (قلتُ، وقالتُ)
٣٩ - ٣٨/١	٥/١	
٤٠ - ٣٩/١	٣٧٧-١٢٥/١	تاء أنت، وكاف ذلك
٤٢ - ٤٠/١	٥/١	تاء التأنيث في المخاطبة
٤٢/١	٦/١	إسكان لام الفعل المضارع
٤٢/١	٦/١	بناء الفعل المضارع

التعليقة	الكتاب	البسب
٤٥ - ٤٣/١	٦/١	بعض الكلام أثقل من بعض
٤٥/١	٦/١	ماضارع الفعل المضارع من الأسماء
٤٥/١	٦/١	مضارعة الصفة الفعل
٤٥/١	٦/١	النكرة أخف من المعرفة وأشدّ تمكناً
٤٦/١	٦/١	تعريف النكرة
٤٧/١	٧/١	هذا باب المسند والمسند إليه:
		دخول الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ
٤٧/١	٧/١	
٤٩ - ٤٧/١		أقسام الجار الذي يدخل على المبتدأ
٥٠/١	٨/١	هذا باب ما يحتمل الشعر:
٥٠/١	٩/١	كنواج ريش حمامة نجدية
٥١/١	٩/١	قول الشاعر: .. ولاك اسقني ..
٥٣ - ٥٢/١	١١/١	قول الشاعر: الأضحماً
٥٥ - ٥٤/١		(قُلْ) ودخول (ما) عليها
٥٥/١	١٤/١	قول الشاعر: ألم يأتيك والأنباء تنمي
٥٨ - ٥٧/١		العلقة في (اثنين) ولم ألحقت ألف الوصل
٥٨/١		لام (امرؤ) حرف إعلال

التعليقة	الكتاب	الباب
		المفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل
٥٨/١	١٤/١	
٥٨/١	١٤/١	قول بعضهم: ذهبت الشام
٥٩/١		الفرق بين المكان المبهم والمكان المختص
٦١/١		مصدر الفعل اللازم
		الفعل المعدي إلى ما كان وقتاً في الأمكنة
٦٣ - ٦٢/١	١٦/١	
٦٣/١	٦/١	الوقت في الأزمنة
		الشبه بين الوقت في الأمكنة والوقت في الأزمنة
٦٣/١	١٦/١	
		هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين،
٦٤/١	١٦/١	وإن شئت اقتصرت
		(آليت حبّ العراق) على معنى: (آليت على حبّ العراق)
٦٥ - ٦٤/١	١٧/١	
		الفرق بين (عَنْ وعلى) وبين الباء الزائدة
٦٦/١	١٧/١	
		الفرق بين (عرفته يزيد) و (عرفته زيدا)
٦٧/١	١٧/١	

التعليق	الكتاب	الهباب
		هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين
٦٨/١	١٨/١	وليس لك أن تقتصر ..
٧١ - ٦٨/١	١٨/١	التعدي إلى مفعولين
٧١/١	١٨/١	(علمتُ)، بمنزلة (عرفتُ)
٧١/١	١٨/١	(ظننت به)، جعلته موضع ظنك

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل

٧٢/١	١٩/١	
٧٢/١		الاقتصار على المفعول الأول
٧٢/١		المفعول به على السعة
		القول في (أعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلماً)
٧٣/١	١٩/١	
٧٣/١	١٩/١	التعدية إلى المصادر والأمكنة

هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول

٧٤/١	١٩/١	
		القول في: (ضرب عبدالله اليميني اللذين تعلمُ)
٧٤/١	١٩/١	
٧٤/١	١٩/١	معنى الاقتصار في باب التعدي
٧٥/١	١٩/١	الاختلاف في تقدير الإعراب

التعليقة	الكتاب	الباب
		هذا باب المفعول الذي يتعداه إلى مفعولين وليس
٧٦/١	٢٠/١	لك أن تقتصر
٧٧/١	٢٠/١	تعدي إلى الفاعل والمفعول
		هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال
٧٨/١	٢٠/١	ما كان معناه ثانياً كمعناه أولاً، وما لا يكون
٧٨/١	٢٠/١	
٧٨/١	٢٠/١	ما يعمل عمل غير الفعل
		هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم
٧٩/١	٢١/١	المفعول (كان وأخواتها)
٨٠/١		الحال والخبر
٨٤ - ٨٢/١		الحمل على المعنى في التأنيث والجمع
		توجيه بعض أقوال العرب، وقراءة بعض القراء
٨٥/١	٢٥/١	
٨٦/١		حمل الأسماء غير المبهمة على المعنى
٨٧/١		تأنيث الفعل للفاعل



التعليقة	الكتاب	الباب
		هذا باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة
٨٩/١	٢٦/١	
٩١ - ٨٩/١		(أَحَدٌ) بمعنى واحد، وبمعنى العموم
٩١/١		(أَحَدٌ) في النفي وغير الإيجاب
٩٢ - ٩١/١	٢٧/١	تقديم الظرف العامل
٩٣/١	٢٨/١	هذا باب ما أجري مجري ليس
٩٦/١		ما يعمل مُظهِراً يعمل مضمراً
٩٧ - ٩٥/١		توجيه قول الفرزدق: «... وإذ مامثلهمُ بشر»
١٠٢ - ١٠٠/١	٢٩/١	(لا) التي للإشراك
		هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم
١٠٣/١	٣٣/١	
١٠٣/١	٣٤/١	ليس في الكلام (وبفوقه)
		لا يجوز الفصل بين كان واسمها بعمول معمولها
١٠٦ - ١٠٥/١	٣٦/١	
		التأخير مع الإضمار أحسن من التقديم
١٠٨ - ١٠٧/١	٣٧/١	

التعليقة	الكتاب	الباب
		هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل
١٠٩/١	٣٧/١	ولم يتمكن تمكنه
١٠٩/١	٣٧/١	تقدير النصب في التعجب
١٠٩/١		حكم التعجب أن يكون مبهماً
١١١ - ١١٠/١		الأفعال المتعدية تساوي الأفعال غير المتعدية في التعجب

		هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما
١١٢/١	٣٧/١	يفعل بفاعله الذي يفعل به
١١٢/١	٣٩/١	القول في (ضربتُ وضربني عبدُالله)
		الفرق بين قولك: (ضربتُ وضربوني قومك) وبين
١١٣-١١٢/١		(ضربني وضربتهم قومك)

		ومن باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل
١١٤/١	٤١/١	قدَّ أو أحرَّ
١١٦-١١٥/١	٤٢/١	إضمار الفعل
١١٧-١١٦/١	٤٢/١	(أعْطَيْتُ) بمنزلة (ضَرَبْتُ)
١١٧/١	٤٣/١	المختص المتمكن وغير المختص

		ومن باب ما يجري مما يكون ظرفاً هذا المجرى
١١٨/١	٤٣/١	

التعليقة	الكتاب	الباب
١١٨/١	٤٣/١	خروجه عن الظرفية
١١٩/١		التوسع في الظرف
		إنكار سيبويه رفع الثلاث في قول الشاعر:
١٢٠/١	٤٤/١	ثلاثُ كلهن قتلت عمداً
١٢١/١		مذهب الكوفيين في توكيد النكرة بالمعرفة
١٢١/١		رأي ابن السراج في (ثلاثُ كلهن)

ومن باب ما يُحمل فيه الاسم على اسم بني على

١٢٢/١	٤٧/١	الفعل مرة
		حكم المعطوف القول في (أزيدُ أنت ضارِبُه)
١٢٢/١	٤٨/١	
١٢٥ - ١٢٤/١	٤٩/١	قرب (أفعل) في التعجب من الاسم
١٢٦ - ١٢٥/١	٥٠/١	(حتّى) الجارّة
١٢٧ - ١٢٦/١	٥٠/١	ما جاء على معنى المفعول
١٢٧/١	٥٠/١	(هَلَأُ) لا يبتدأ بعدها
		حروف الاستفهام لا يبتدأ بعدها إلا توسعاً
١٢٨ - ١٢٧/١	٥١/١	
		الواو العاطفة يستوي أن يليها الفعل أو الاسم
١٢٨/١	٥٢/١	

التعليق	الكتاب	الباب
		إذا لم يتسلط الفعل على ما قبله فلا بد له من شاغل
١٢٩/١	٦٥/١	
		وقوع الفعل في موضع الوصف والصلة
١٢٩/١	٦٥/١	
١٣١/١	٦٧/١	تقديم المضاف إليه على المضاف
١٣٢/١	٦٧/١	حكم قولك: القتالُ زيداَ حين يأتي
		الفعل بعد (حين) و(إن) لا يعمل فيما قبله
١٣٢/١	٦٨/١	
		الذي يجوز في النفي يجوز في الإيجاب
١٣٢/١	٦٨/١	
١٣٣/١	٦٨/١	الخلاف بين حرف النفي والاستفهام

### ومن باب ما يجري منه مجروراً كما جرى منصوباً

١٣٤/١	٦٨/١	
١٣٤/١		ما لم يسم فاعله
		البطن والظهر مختصان والظروف المكانية لا تكون مخصوصة
١٣٥/١	٧٩/١	
١٣٦/١	٩٤/١	النون في جمع المذكر السالم المشتق
١٣٧/١	٩٦/١	مشابهة المضمرات المتصلة للتونين
١٣٨/١	٩٧/١	المصدر يعمل عمل الفعل بشروط

التعليقة	الكتاب	الباب
١٤٠-١٣٩/١	١٠٠/١	الفرق بين المصدر واسم الفاعل إضافة الفاعل إلى ما فيه الألف واللام
١٤١/١	١٠٠/١	
١٤٥-١٤٢/١	١٠٢/١	جاء في الشعر: (حَسَنَةٌ وجهها)
<b>ومن باب ما لا يتبع إلا منوناً عاملاً في النكرة</b>		
١٤٦/١	١٠٤/١	
		لا يكون المعمول فيه إلا من سببه (وهو باب التفضيل)
١٤٦/١	١٠٤/١	
		نون (عشرين) وتنون التفضيل (خير)
١٤٨/١	١٠٥/١	
١٤٨/١	١٠٨/١	(كم) بمنزلة (ما)
		جواز النصب في نحو: (سير عليه السيرُ طورين)
١٥٠/١	١١٧/١	
١٥٠/١		حمل المصدر على فعل مضمَر
		ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل على فعل
١٥٠/١	١١٨/١	
١٥٢-١٥١/١	١٢٠/١	الرؤية البصرية ومثال نادر
١٥٢/١	١٢٠/١	ليت شعري
١٥٣/١	١٢٠/١	حذف خبر (ليت)

التعليقة	الكتاب	الباب
		التعليق والإلغاء لما يتعدى إلى مفعولين من الأفعال
١٥٤/١	١٢٠/١	
١٥٦ - ١٥٥/١		علمتُ وعرفتُ ودريتُ
١٥٧ - ١٥٦/١	١٢١/١	التوكيد بأنَّ وبالإظهار
١٥٨/١	١٢٢/١	دخول معنى (أخبرني) في (أرأيت) (أرأيت)
١٥٨/١		كاف (أرأيتك)
١٥٨/١		(صَة ومَة) نهى، و(إيه) أمر
١٥٩/١	١٢٣/١	القول في (إيه)
١٦٠/١/	١٢٣/١	القول في (رويد)
		الفصل بين (النفس والجميع) في باب التأكيد
١٦١/١	١٢٥/١	
١٦٢/١		العطف نظير التثنية، والمضمر أشبه بالتنوين
١٦٣/١		اتصال المضمر وأن المظهر دونه في الاتصال
١٦٩ - ١٦٦/١		الفصل بما هو محمول على فعل مضمر
١٦٧/١		الاستشهاد بالضرورة في الشعر
		القول في (عليك)، و(علي)، و(حذرك)
١٧١-١٧٠/١	١٢٦/١	
١٧٢ - ١٧١/١		دخول الفاء في جواب الشرط
١٧٢/١		الفرق بين العطف والإتباع
١٧٣/١		ما يخالف به جواب الشرط خبر المبتدأ

التعليق	الكتاب	الباب
١٧٧/١		مايلي (إن) من الكلام
١٧٨/١	١٣٥/١	تصحيح (أما)
١٧٩/١	١٣٥/١	كان التامة والناقصة
١٧٩/١	١٣٨/١	الأمر والتحذير
١٨٠/١		لا يكون المرء أمراً نفسه
١٨٠/١	١٣٩/١	لا يجوز: (إياك الأسد) حتى تعطف
١٨١/١	١٤١/١	يجوز (إياك المرء) على الإضمار
١٨٤ - ١٨١/١	١٤٣/١	جواز الرفع والنصب
١٨٦ - ١٨٥/١	١٤٧/١	والوار معناها الجمع
١٨٧ - ١٨٦/١	١٤٧/١	وقوع الحال من الجملة
١٨٨ - ١٨٧/١	١٤٧/١ - ١٤٨	وقوع الفعل بعد (أما)
١٨٩ - ١٨٨/١	١٤٨/١	العوض بالهاء وبالألف في النسب
(ما) في (أما أنت) مشبهة النون في الفعل المؤكد واللام فيه		
١٩٠ - ١٨٩/١	١٤٨/١	
١٩١ - ١٩٠/١	١٤٨/١	الفرق بين (إذ) و(أما)
١٩٢/١	١٣٥/١	(كيف) على معنى (يكون)
١٩٣/١		لا يُنقض بالنصب معنى الرفع
١٩٥ - ١٩٤/١	١٥٩/١	النصب على إضمار الفعل
١٩٦/١	١٦٥/١	قيام المصدر مقام الفعل
١٩٦/١		دخول المرفوع الذي فيه الدعاء في المنصوبات

التعليق	الكتاب	البسب
٢٠٠/١		النصب بالفعل الظاهر
٢٠١/١		إضمار فعل مع الفعل
٢٠١/١		ماليكون حالاً ويكون على الفعل
٢٠٤/١	١٨١/١	الموقع فيه وعليه
٢٠٥ - ٢٠٤/١		وصف النكرة بالمعرفة والخلاف فيه
٢٠٥/١	١٨١/١	الخلاف في لفظ (جمع)
٢٠٦/١	١٨٨/١	المصادر لاتصرفن
<b>هذا باب ما يكون فيه المصدر توكيداً لنفسه</b>		
٢٠٧/١	١٩٠/١	
٢٠٧/١		حمل المصدر على الفعل
٢٠٨/١	١٩٢/١	انتصاب الحال والمفعول له
٢٠٩ - ٢٠٨/١		ما يعمل فيه ما قبله وما بعده
٢١٠/١		وضع الظاهر موضع المضمرة
٢١١/١		تبعية المصدر في هذا الباب
٢١١/١	١٩٨/١	الحمل على المعرفة
٢١١/١		الصفة لاتكون إلا فعلاً أو ما اشتق منه
<b>هذا باب ما تنصب فيه الصفة لأنها حال وقع فيها الأمر</b>		
٢١٢/١	١٩٨/١	وفيها الألف واللام



التعليقة	الكتاب	الباب
٢١٤/١		النصب على إضمار الفعل
		الظرف ينتصب على ما هو فيه وعلى ما هو غير ما هو فيه
٢١٤/١	٢٠٢/١	
٢١٥/١	٢٠٣/١	(سواءك، وكزيد) بمنزلة الظروف
		الأماكن المختصة لها جثث تميزها كأسماء الأشخاص
٢١٦/١	٢٠٥/١	
٢١٦/١	٢٠٨/١	ظروف الدهر أشدّ تمكناً في الأسماء
٢١٧/١		الخلاف في تمكّن ظروف الزمان
٢١٧/١	٢٠٩/١	قولك: رُبُّ رجلٍ يقولُ ذاك
٢١٨/١		(ما) المصدرية
٢١٨/١		وصف النكرات بالأسماء المضافة إلى المعارف
٢١٩/١	٢١٥ - ٢١٤/١	الإجراء مجرى العدة
٢١٩/١	٢١٦/١	عدم جواز الجر على الصفة
٢١٩/١		دخول الواو على (لكن) العاطفة
٢٢١ - ٢٢٠/١	٢١٨/١	النفى على لفظ الإيجاب
٢٢١/١	٢١٨/١	(لكن) معناها الإضراب والعطف
٢٢٢ - ٢٢١/١	٢١٩/١	العطف بـ«بل»

التعليقة	الكتاب	الباب
		هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها
٢٢٣/١	٢١٩/١	
٢٢٣/١	٢٢١/١	الأعم صفة للأخص
		مجري النعت على المنعوت تفسيراً للنعت
٢٢٤/١	٢٢١/١	
		وجوه الجواز في بيت ذي الرمة:
٢٢٥/١	٢٢١/١	ترى خَلَقَهَا نِصْفُ قَنَاةٍ قَرِيمَةٌ ..
٢٢٦/١		إلغاء الظرف ...
٢٢٧/١		وصف العَلم الخاص بالمبهمة
٢٢٨/١	٢٢٣/١	المبهم بمنزلة المضاف
٢٢٨/١	٢٢٣/١	قولهم: عبدالله كلُّ الرَّجُلِ
٢٣٠/١	٢٢٦/١	قوة الابتداء والتبعيض في المعرفة
		الخلاف على الرفع والنصب في هذا الباب
٢٣٠/١	٢٢٦/١	
٢٣١/١	٢٢٨/١	الحال من النكرة
٢٣١/١	٢٢٨/١	الاسم الواقع وغير الواقع
		مجيء اسم الفاعل للماضي دون الحال والاستقبال
٢٣٣ - ٢٣٢/١	٢٢٨/١	
٢٣٣/١	٢٣٠/١	ملا يكون إلا مرفوعاً في هذا الباب
٢٣٣/١	٢٣٠/١	أسماء الجواهر لا تعمل عمل الأفعال

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل
٢٣٤/١	٢٣٠/١	ولا صفة يشبه الفاعل كالحسن
٢٣٥/١	٢٣١/١	لا يقع الخبر إلا بحدث
٢٣٧ - ٢٣٦/١	٢٣١/١	وصف الصفة المشبهة بالفاعل
٢٣٨/١	٢٣٢/١	العطف على المضمر
٢٤٠ - ٢٣٩/١	٢٣٣/١	خبر المعرفة
٢٤٠/١		أل للتعريف أو الزيادة
٢٤١/١		ذكر النعت للاختصار
٢٤٢ - ٢٤١/١		وصف النكرة

		هذا باب ماجرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها
٢٤٣/١	٢٣٤/١	من الصفات التي ليست بفعل
٢٤٣/١		الصفات المشبهات بالأفعال والمشبّهة بالمشبهة بها
٢٤٤/١		الفصل بين فعل المذكر والمؤنث
٢٤٤/١		القول في قوله تعالى: «وأسروا النجوى الذين ظلموا»
٢٤٩ - ٢٤٥/١	٢٣٧/١	تثنية الصفة أو جمعها
٢٤٩/١	٢٤٢/١	إجراء الاسم على النكرة وصفاً
٢٥٠/١	٢٤٢/١	الحال والصفة
		إلغاء الظروف أو وقوعه صفة للنكرة
٢٥٢ - ٢٥١/١	٢٤٣/١	

التعليق	الكتاب	الباب
٢٥٢/١		لا يجوز أن يجتمع تأنيثان، واستفهامان، ولاتوكيدان
٢٥٣/١		الفصل بين (إن) و(أن)
٢٥٣/١		إتباع الاسم الثاني الأول وإن كان بتوسط حرف
٢٥٤/١	٢٤٥/١	القطع عن المدح والتعجب
٢٥٥/١		(من) لا يجر في (كم) إلا نكرة

هذا باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له

٢٥٦/١	٢٤٦/١	إلى أن يكون صفة
٢٥٦/١	٢٤٦/١	الحال من النكرة والمعرفة
٢٥٧/١		الارتفاع بالظرف
٢٥٨ - ٢٥٧/١		النصب على المدح
عدم إجراء الصفة المثناة إذا اختلف العاملان على موصوفيهما		
٢٥٨/١	٢٤٧/١	
٢٥٨/١		النصب في باب ما لا يكون إلا على المدح والذم
		امتناع الصفة من أن تجري على موصوفين إذا اختلفت
٢٥٩/١		العوامل فيها
٢٦٠/١	٢٤٨/١	النصب بعد الاستفهام والخلاف فيه
٢٦١/١		كل منادى مختص، وليس العكس
٢٦١/١	٢٥٠/١	ما يجرى على حرف النداء
٢٦٣/١	٢٥١/١	جواز الحمل على الابتداء

التعليقة	الكتاب	الباب
		عدم التعظيم بالصلاح إلا أن يكون قد عرف به
٢٦٣/١	٢٥١/١	
٢٦٤/١	٢٥٦/١	الفصل بين اسم الناسخ وخبره بجملة
		لا يجوز إلا الرفع إن أخبر عن نفسه أو غيره
٢٦٥/١	٢٥٦/١	
		الرفع والنصب فيما يستغنى عليه السكوت وما لا يستغنى
٢٦٦/١	٢٦٢/١	
٢٦٧/١	٢٦٢/١	انتصاب الخبر مقدماً قبل الظرف
٢٦٧/١		دخول الألف واللام في التثنية
٢٦٩ - ٢٦٨/١		وصف المعارف بالجمل
٢٧٠ - ٢٦٩/١	٢٧٠/١	الفرق بين الصلة والصفة
٢٧٥ - ٢٧٠/١	٢٧٠/١	حذف العائد من الصلة إلى الموصول
٢٧٥/١	٢٧٢/١	النصب على التمييز
٢٧٥/١		لا يحذف المضاف إليه فيما كان غير ظرف
٢٧٨ - ٢٧٦/١	٢٧٣/١	ليس من كلامهم أن يضمروا الجار
٢٧٨/١		الأصل في اسم الله
		(كلّ شيء، وكلّ رجل) لا يوصف بهما
٢٨٠ - ٢٧٨/١	٢٧٤/١	
		الفرق بين ما يدل على المنصوب وما يدل
٢٨٠/١		على المحض والقلب

التعليقة	الكتاب	الباب
٢٨١ - ٢٨٠ / ١	٢٧٨ / ١	لا يكون الوصف المشتق خيراً مقدماً
٢٨١ / ١	٢٧٨ / ١	اسم الفاعل محمول عليه
٢٨٣ - ٢٨٢ / ١		متى يعمل اسم الفاعل عمل الفعل ؟ ماليس بصفته ولا بمنزلته وليس إعرابه كإعرابه
٢٨٣ / ١	٢٧٩ / ١	
٢٨٦ - ٢٨٤ / ١	٢٨٠ / ١	(إنّ) تعمل الرفع والنصب
٢٨٨ - ٢٨٦ / ١		تخفيف (إنّ)
٢٨٩ / ١		النصب بعد (لكنّ) أحسن والرفع بعد (كأنّ) أحسن
٢٩٠ / ١		الاقتصار على المفعول الأول
٢٩٣ - ٢٩٠ / ١		الفرق بين (إنّ) و(إنّما)
٢٩٣ / ١	٢٨٦ / ١	(لكنّ) المثقلة بمنزلة (إنّ)
		دخول الكلام الواجب في موضع التمني
٢٩٤ / ١	٢٨٦ / ١	
		(إنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ) لها معانٍ غير معنى الابتداء
٢٩٥ - ٢٩٤ / ١		النصب لما في اللفظ من معنى الفعل
٢٩٥ / ١	٢٨٧ / ١	
		جواز النصب على الحال في الأحرف (ليت، وكأنّ، ولعلّ)
٢٩٦ / ١	٢٨٧ / ١	
٢٩٧ - ٢٩٦ / ١	٢٩٠ / ١	مواضع حذف الهاء من (أنّ وكأنّ)

التعليقة	الكتاب	الباب
		التقديم والتأخير في قوله عز وجل: ﴿... والصابئون...﴾
٢٩٩ - ٢٩٧/١	٢٩٠/١	
٣٠٠/١	٢٩١/١	هذا باب كَمْ
٣٠٠/١	٢٩١/١	الاشتراك بين (كم) و(رُبُّ)
٣٠٠/١	٢٩١/١	الاشتراك بين (كم) و(إِذْ)
٣٠١/١		معمول (العشرين)
٣٠١/١	٢٩٢/١	عدم تقديم التمييز
		رأي ابن السراج في جواز كون (كيف) مبتدأ و(زيد) خبره
٣٠٢/١		في (كيف زيد)
٣٠٣/١	٢٩٥/١	الفصل بين الاسم المنون والعامل فيه
٣٠٦ - ٣٠٥/١	٢٩٥/١	(كم) للمرار
٣٠٧/١		واو (رُبُّ)
		جواز الوجوه الإعرابية الثلاثة في مدخول (كم)
٣٠٩ - ٣٠٧/١	٢٩٦/١	
٣١٢ - ٣١٠/١	٢٩٦/١	الحمل على (كم)
٣١٣/١	٢٩٧/١	الفرق بين (رُبُّ) و(كم)

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ماجرى مجرى كم في الاستفهام
٣١٤/١	٢٩٧/١	
٣١٤/١	٢٩٨/١	(كأَيُّنَ) معناها معنى (رُبُّ)
٣١٥/١		التنوين في (كأَيُّ)
		هذا باب ماينتصب نصب كم إذا كانت منونة
٣١٦/١	٢٩٨/١	في الخبر والاستفهام
	٣١٦/١	كون المميز عدداً أو غيره
٣١٨ - ٣١٧/١		القول في (تالله رجلاً)
		هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً
٣١٩/١	٣٠٠/١	
		العامل غير متصرف في هذا الباب كالعامل في سابقه
٣١٩/١	٣٠٠/١	
٣١٩/١		الهاء في (رَبُّهُ) و(وَيَحُدُّ)
		ملا يقع المظهر في موضع الإضمار منه والخلاف فيه
٣٢٠ - ٣١٩/١	٣٠٠/١	
		(نعم رجلاً) بمنزلة: (رَبُّهُ) ومنزلة (ذهبَ أخوه)
٣٢١/١	٣٠٠/١	
٣٢١/١	٣٠٠/١	سدَّ الظاهر مكان المضمّر



التعليق	الكتاب	الباب
٣٢٢/١	٣٠٠/١	المفرد وإرادة الجميع به ظهور الاسم في (رُبُّ) قد يبدأ بإضمار قبله
٣٢٣/١	٣٠١/١	
٣٢٣/١		ظهور الاسم بعد (نَعَمْ) قد يضم فيها ما يكون منصوباً بفعل فقد يجوز أن يرتفع به
٣٢٤/١ - ٣٢٥	٣٠١/١	
٣٢٥/١ - ٣٢٦	٣٠٢/١	إقحام تاء التأنيث
٣٢٧/١	٣٠٣/١	هذا باب النداء الفعل بين ما ينتصب بالعمل وما ينتصب بالعبارة
٣٢٧/١	٣٠٣/١	
٣٢٨ - ٣٢٧/١	٣٠٣/١	المبني في النداء
٣٢٧/١		المنادى المضاف
٣٢٩ - ٣٢٨/١	٣٠٤/١	تأكيد المنادى
٣٢٩/١		ملا يكون تابعاً إلا للاسم ما كان المعنى في الرفع والنصب فيه واحداً
٣٠٠/١	٣٠٤/١	
٣٣١ - ٣٣٠/١	٣٠٤/١	حذف التنوين في المنادى المفرد
٣٣٣ - ٣٣٢/١	٣٠٥/١	نداء ما فيه أل
٣٣٤/١	٣٠٦/١	عدم جواز إعادة حرف النداء

التعليق	الكتاب	الباب
٣٣٥ - ٣٣٤/١	٣٠٦/١	القول في (يا هذا الرجل)
٣٣٥/١		وصف المبهمات بالأسماء المفردة
٣٣٨ - ٣٣٦/١		(أي) متوصل به إلى النداء
٣٣٩/١	٣٠٨/١	الوصف والعطف في هذا الباب
٣٤٠/١		مجيء الاسم والصفة لاتفارقه
٣٤٠/١	٣٠٩/١	قطع الهمزة في (يا الله)
٣٤١/١	٣١٠/١	القول في (اللهم)
		التوفيق بين الميم في (اللهم) وبين النون في (المسلمين)
٣٤٢/١	٣١٠/١	
		الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيداً
٣٤٢/١	٣١٠/١	
		عدم جواز دخول الألف واللام في النداء
٣٤٣/١	٣١٠/١	
		(هذا) بدلاً في النداء من الألف واللام
٣٤٤/١	٣١٠/١	
٣٤٤/١	٣١١/١	(يا خبات) لا يكون إلا معرفة
٣٤٧ - ٣٤٥/١	٣١١/١	إذا وُصف الشيء اختصَّ
		نون (لدن) تشبه التنوين في (هند ابنة فلان)
٣٤٧/١	٣١٤/١	

التعليق	الكتاب	الباب
		عدم جواز ذهاب التنوين من الاسم الأول في غير النداء
٣٤٨/١	٣١٦/١	
		لا يكون الاسم المتمكن في غير النداء بمنزلة ما جعل من
٣٤٩/١	٣١٦/١	الغايات كالصوت
هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك		
٣٥٠/١	٣١٦/١	
٣٥٠/١		الياء أكثر اعتلالاً من التنوين
٣٥١/١	٣١٧/١	القول في هاء الوقف
		يقال: أبٌّ وأبَّةٌ كما يقال: هذا فرس وهذه فرس
٣٥٢/١	٣١٧/١	
٣٥٣/١	٣١٨/١	ترخيم الأم والأب والصاحب
		ترخيم قولك: (يا ابن أخي، ويا ابن عم) ونحوهما
٣٥٤/١ - ٣٥٥	٣١٨/١	
		لاتدخل اللام في المستغاث به إن كنت تحذته
٣٥٦/١	٣٢٠/١	
٣٥٦/١	٣٢٠/١	الفرق بين لام الاستغاثة ولام التوكيد
		اللام معاقبة للألف والهاء في مثل (بالعجب ، وبالبكر)
٣٥٧/١	٣٢٠/١	
٣٥٧/١		فتح لام الاستغاثة

التعليق	الكتاب	الباب
٣٥٨/١	٣٢١/١	هذا باب الندبة
٣٥٨/١	٣٢٢/١	حذف الهاء عند الوصل
		مجرى الألف في الندبة كمجراها في الخبر
٣٦٠ - ٣٥٩/١	٣٢٢/١	
		الحكم فيما إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء
٣٦١ - ٣٦٠/١	٣٢٢/١	
٣٦١/١		الياءات: أصل وزائد
٣٦٢/١	٣٢٣/١	النصب يدخل الياء ولا يدخل الألف
٣٦٧ - ٣٦٣/١		الإشباع بالواو والياء، والندبة
		حركة الواو في مثل (ولاتنسرُوا الفضل) و(اشتروُوا الضلالة) ليست
٣٦٧/١		بحركة أصلية كما هي في (ياغلامي) حركة واجبة
		ألف الندبة تتبع الحركة التي قبل الحرف المحذوف في (ضربُوا،
٣٦٩/١	٣٢٤/١	وضربُوا) اسمين
		قولك: (ياثلاثة وثلاثين) نصب في الندبة
٣٧٠ - ٣٦٩/١	٣٢٤/١	
٣٧٠/١	٣٢٥/١	تعريف قولك: (ياضارباً رجلاً)
		لا يتم قولك: (ياخيراً) بغير (منك) كما لا يتم (الذي) بغير صلته
٣٧١/١	٣٢٥/١	
		قولك: (يا أحمًا رجُلًا) لا يكون الأخ هنا إلا نكرة
٣٧٢ - ٣٧١/١	٣٢٥/١	

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب الحروف التي يُنبأُ بها المدعو
٣٧٣/١	٣٢٥/١	
		(يا، وهَيَا) ينادى بهما المقبل عليك كما ينادى بهما المتراخي البعيد
٣٧٣/١		
		جواز حذف (با) من النكرة في الشعر والخلاف فيه
٣٧٤ - ٣٧٣/١	٣٢٥/١	
		هذا باب ماجرى على حرف النداء وصفًا له
٣٧٥/١	٣٢٦/١	
		كل منادى مختص وليس كل مختص منادى
٣٧٥/١	٣٢٦/١	
٣٧٥/١	٣٢٧/١	علاقة الاختصاص بالنداء
٣٧٦/١	٣٢٨/١	لا يجوز الإبهام في هذا الباب
٣٧٨ - ٣٧٧/١		قولهم (بالعنة الله) الياء لغير اللعنة
٣٧٩/١		القول في (أعام لك)
٣٨١ - ٣٨٠/١	٢٢٩/١	القول في (ياهندُ هندُ بين خلبٍ وكبِدُ)
٣٨٢/١	٣٢٩/١	هذا باب الترخيم
٣٨٢/١	٣٣٠/١	لا يكون الترخيم في مضاف إليه

العملية	الكتاب	الباب
		هذا باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء
٣٨٣/١	٣٣٠/١	
٣٨٣/١	٣٣٠/١	القول في الاسم العام
٣٨٤/١		ترخيم (شاة وثبة)
		إبدال التاء مكان الهاء في الوصل في غير النداء
٣٨٥ - ٣٨٤/١	٣٣١/١	
٣٨٥/١	٣٣١/١	ترخيم (حرملة)
٣٨٦/١	٣٣٤ - ٣٣٢/١	ترخيم مثل (حارثة وحيوة)
٣٨٧ - ٣٨٦/١	٣٣٥ - ٣٣٤/١	حذف الحرف اللازم للاسم

هذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم:

٥/٢	٣٣٨/١	
٥/٢	٣٣٨/١	- ما قبل الحرف الزائد
٥/٢	٣٣٨/١	- واو (منصور) زائدة
		- واو (منصور) وألف (عمار) ليسا لازمين لما قبلهما
٥/٢	٣٣٨/١	
		- زيادة (منصور) كزيادة (مروان)
٦/٢	٣٣٨/١	

**الباب**                      **الكتاب**                      **التعليقة**  
هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف:

٣٣٨/١                      ٧/٢

- الألف الزائدة لإلحاق ذي الثلاثة بالأربعة

٣٣٨/١                      ٧/٢ - ٨

- الزيادة تقع بعد الإلحاق وقبله

٣٣٩/١                      ٩-٨/٢

- زيادة الياء والواو                      ٣٣٩/١                      ١٠/٢

- حذف الزيادة الملحقة                      ٣٣٩/١                      ١٠/٢

هذا باب ما تكون فيه الزوائد أيضًا بمنزلة ما هو

من نفس الحرف                      ٣٣٩/١                      ١١/٢

- الحرف الحيّ والساكن                      ٣٣٩/١                      ١١/٢

- لو تحرك الألف الذي قبل همزة (حمراء)

٣٣٩/١                      ١١/٢

- القول في (سَعْلَة) وحمراء

٣٣٩/١                      ١٢/٢

- ألف (حولابا)                      ٣٣٩/١                      ١٢-١٣/٢

التعليقة	الكتاب	الباب
		هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان:
١٣/٢	٣٤٠/١	- الميم في مسلمين - اسم رجل - أصل والألف في
١٣/٢	٣٤٠/١	(مصطفى) منقلبة عما هو أصل
		هذا بابٌ محركٌ فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنه
١٤/٢	٣٤٠/١	لا يلتقي ساكنان
		- القول في الراء الأولى من (مُحَمَّر)
١٥ - ١٤/٢	٣٤٠/١	- (لم يُضَارَ) لم تسكن الراء الأخيرة لسكون الأولى
١٥/٢	٣٤١/١	
١٦ - ١٥/٢	٣٤١/١	- القول في راء (اسْحَارَ)
		- تسكين فتحة (انْطَلَقَ) و (لم يَلْدَهُ)
١٦/٢	٣٤١/١	
		- الشبه بين (انْطَلَقَ، ولم يَلْدَهُ) وبين (كَأَيَّنَ وَكَيْفَ)
١٧/٢	٣٤١/١	
١٧/٢	٣٤٢/١	- لو سميت رجلاً (سَلَمَتَيْنِ) ورَحْمَتَهُ
		- ترخيم (اثني عشر)، والأمر في إضافته وتحقيره
١٨/٢	٣٤٢/١	



الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب النفي بـلا	٣٤٥/١	١٨/٢
- المعرب الذي يشبه المبني، والمبني المشبه للمعرب		١٨/٢
الدليل على أن المنفي بـ(لا) معرب يشبه المبني		١٩/٢
- الدليل على بناء المنادى		١٩/٢
- (لا) لاتعمل إلا في النكرة		٢٠/٢
- الموافقة بين (رُبُّ) وأخواتها	٣٤٥/١	٢٠/٢
- مخالفة (رُبُّ) لأخواتها		٢١/٢
- الموافقة بين (أَيُّ) و(الذي)	٣٤٥/١	٢١/٢
- المخالفة بين (أَيُّ) و(الذي)		٢٢-٢١/٢
- لاتدخل الألف واللام الاسم المنادى إذا ولي حرف النداء		٢٢/٢
- الشبه بين (خمسة عشر) في اللفظ و(لا رَجُلَ)		٢٣-٢٢/٢
- الشبه بين (يا ابن أمِّ) و(لا رَجُلَ)		٢٣/٢
- ما بينى عليه قولك: (هل مِنْ رَجُلٍ) و(هل مِنْ شَيْءٍ)		٢٤/٢
هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة		
- سقوط التنوين للإضافة لا للبناء	٣٤٥/١	٢٤/٢
النفي موضع حذف وتخفيف	٣٤٦/١	٢٥/٢
إظهار الخبر المضمر في هذا الباب	٣٤٧/١	٢٦/٢

الباب	الكتاب	التعليقة
- الفصل بين اسم لا المضاف والمضاف إليه قبيح في نحو (لامثلَ بها زيد) كما قبح قوله: (لايَدِيُ بها لك)	٣٤٧/١	٢٧ - ٢٦/٢
- التوفيق بين (كم) في الخبر و(لا) النافية	٣٤٧/١	٢٨/٢
- قبح الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لا يتم	٣٤٧/١	٢٨/٢
- اعتبار تمام الكلام في المواضع التي ينتصب فيها الاسم على أنه مفعول به مشبه بمفعول كالحال	٣٤٧/١	٢٩/٢
- اختصاص (لا) النافية بالإضافة مع فصل اللام بين المضاف والمضاف إليه	٣٤٨/١	٢٩/٢
- مناقشة رأي أبي عمرو في قولهم: (لاغُلامين ولا جارتين لك)	٣٤٨/١	٣٠/٢
- وجه الشبه بين (لاأبألك) و(تيم تيم عدي)	٣٤٨/١	٣١/٢
- سقوط التنوين من الاسم المفرد للإضافة للبناء	٣٤٨/١	٣١/٢
- تكرير (لا)	٣٤٩/١	٣٢/٢

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا بابٌ ثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية
٣٣/٢	٣٥٠/١	
٣٣/٢	٣٥٠/١	- القول في إضمار الخبر
		- كل ما كان صلة جاز أن يكون تبييناً، وليس كل ما كان
٣٤/٢		تبييناً جاز أن يكون صلة
٣٥ - ٣٤/٢	٣٥٠/١	- لا يكون التبيين خبراً
٣٥/٢	٣٥١/١	هذا باب وصف المنفي
		- القول في (لاماء ماءً بارداً) و(لا ماءً بارداً)
٣٥/٢	٣٥١/١	
		هذا بابٌ لا يكون الوصف فيه إلا منوئاً
٣٦/٢	٣٥١/١	
		- المضاف في باب النفي لا يبنى مع (لا) فيجعل
٣٦/٢		بمنزلة اسم واحد
		- ذهاب التنوين من المضاف كما يذهب منه في غير
٣٦/٢	٣٥١/١	باب النفي
		- الاسم الطويل ينون في النفي كما كان ينون في النداء
٣٧/٢	٣٥١/١	

التعليقة	الكتاب	الباب
		- كف التنوين من الاسم الطويل وإضافته
٣٨/٢	٣٥١/١	
٣٩/٢		- جعل الصفة للمضمر على الموضع
		- الوصف صفة محمولة على اللفظ دون الموضع
٤٠/٢	٣٥٤/١	
		- الأسماء التي هي بدلٌ من الأفعال لاثنى في الأفعال
٤١ - ٤٠/٢	٣٥٦/١	
		- القول في (لا سواء) ومعاقبها (هلان)
٤١/٢	٣٥٧/١	
٤٢/٢	٣٥٨/١	- الصفة وما جعل خبراً للأسماء
		- النفي بلا بعد الاستفهام ودون الاستفهام
٤٣ - ٤٢/٢	٣٥٩/١	
		- لفظ الخبر في معنى التمني، ولفظ الخبر وهو بمعنى الدعاء
٤٣/٢		
٤٣/٢	٣٦٠/١	هذا باب ما يكون استعناءً بالألأ
		- إشغال الفعل بالفاعل أو عدم إشغاله قبل دخول إلا
٤٣/٢	٣٦٠/١	
		- رأي بعض قدماء النحويين في النصب إذا كان الاستثناء
٤٥/٢		من جميع

الباب	الكتاب	التعليق
- لم امتنع رفع (زيد) في قولنا: (ما أتاني أحد إلا قال ذلك إلا زيداً)		٤٥/٢
- إظهار المستثنى منه وجعل المستثنى بدلاً منه	٣٦١/١	٤٦/٢
- جواز قولك: (ما أظنُّ أحداً فيها إلا زيدُ)		٤٦/٢
- التوفيق بين قولك: (قد عرفت زيداً أبو من هو) وقولك: (ما رأيتُ أحداً يقول ذلك إلا زيدُ)		٤٨ - ٤٧/٢
- الانتحاء على القول في مثل (ما رأيتُه يقول ذلك إلا زيدُ) و(ما أظنه يقوله إلا زيدُ)	٣٦١/١	٤٨/٢
هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم ...		
- التأويل في مثل: (ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به)	٣٦٢/١	٤٩/٢
- عدم حمل المعرفة على (مِنْ) لأنه لا يقع بعدها إلا اسم شائع	٣١٢/١	٥٠/٢
- القول في (لا أحد رأيتُه إلا زيدُ)	٣٦٢/١	٥١ - ٥٠/٢
	٣٦٣/١	٥١/٢

التعليق	الكتاب	الباب
		- لغة أهل الحجاز في (ما) في باب الاستثناء
٥١/٢	٣٦٣/١	
		- ما يجوز في الكلام إذا طال في هذا الباب
٥٢/٢	٣٦٣/١	
٥٣/٢		- ما معناه النفي ابتداءً . . .
		- عدم جواز أن يكون الاستثناء أولاً
٥٤/٢	٣٦٣/١	
		- تضمن معنى النفي في (أحد) من قولك:
٥٤/٢	٣٦٣/١	(إنَّ أحدًا لا يقول ذلك)
		هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً
٥٤/٢	٣٦٣/١	
٥٥ - ٥٤/٢		- النصب في الاستثناء لا البدل ما قبله
٥٦ - ٥٥/٢	٣٦٣/١	- الاتساع في الاستثناء
		هذا باب ما لا يكون إلا على معنى لكن
٥٧/٢	٣٦٦/١	
		- الفرق في الاستثناء بين آية (هود) وقول القائل:
٥٧/٢		(ما فيها أحدٌ إلا حمارة)
		- الاستثناء والبدل في قوله تعالى:
٥٨/٢		«إلا قليلاً منهم»

الباب	الكتاب	التعليق
- لا يدخل الفعل على فعل التعجب		
	٣٦٧/٢	٥٨/٢
- نصب ما حقه الرفع	٣٦٩/٢	٦٠/٢
- لا يقع الوصف إلا وما بعدها إلا حيث يجوز الاستثناء		
		٦١/٢
- جواز طرح المبدل منه وإقامة البديل مقامه		
		٦١/٢
- في باب الاستثناء		
- (غير) للنكرات لقيام الإشاعة فيها		٦٢/٢
- الوصف بغير	٣٧٠/١	٦٣ - ٦٢/٢
- (إلا، ومثل، وأجمعون) وما يكون منها وصفًا		
	٣٧١/١	٦٤ - ٦٣/٢
<b>هذا باب ما يُقدّم فيه المستثنى</b>	٣٧١/١	٦٥/٢
- يبذل المستثنى من المستثنى منه لا العكس		٦٥/٢
- حدّ الاستثناء أن تداركه بعد ماتنفي فتبدله		
	٣٧١/١	٦٥/٢
- تأخير المستثنى والوجه فيه		٦٦/٢
- الحال من النكرة		٦٦/٢
- جواز الرفع والجر والنصب في الاستثناء المبدل		
	٣٧٢/١	٦٧ - ٦٦/٢

الباب	الكتاب	التعليق
-	البدل أحسن إذا شغل الرفع والجار، وأبدل من	
المرفوع والمجرور	٣٧٢/١	٦٧/٢
-	وصف المبدل منه	٦٧/٢
-	تقديم المستثنى وفي أنفسهم شيء من صفة	
المبدل منه		٦٨/٢
-	الصفة تكون مع الموصوف كالاسم الواحد أحياناً	٦٨/٢
هذا باب تقنية المستثنى	٣٧٢/١	٦٩/٢
-	عدم جواز رفع المستثنى	٦٩/٢ - ٧٠
هذا باب (غير) :	٣٧٤/١	٧٠/٢
-	خروج (غير) مما يدخل فيه غيره	
	٣٧٤/١	٧٠/٢
-	تصير (غير) بمنزلة الاسم الذي بعد (إلا)	
في الإعراب لا في المعنى		٧١/٢
-	(غير) بمنزلة (مثل) وليس فيه معنى (إلا)	
	٣٧٤/١	٧٢/٢
-	الشبه بين الاستثناء والمعية	
	٣٧١/١	٧٢/٢
-	عدم جواز أن تكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يبدأ	
به بعد (إلا)	٣٧٤/١	٧٣/٢



التعليق	الكتاب	الباب
		- (غير) لا تكون استثناء إلا في الموضع الذي
٧٣/٢		تكون فيه صفة
٧٣/٢		- إذا لم تكن (غير) وصفًا لم تكن استثناء
		- الاستغناء في مواضع الاستثناء
٧٤/٢	٣٧٥/١	
		هذا باب ما ي حذف المستثنى منه استخفافًا
٧٥/٢	٣٧٥/١	
٧٥/٢		- (غير) ليس بمبني، وإن جاء مضمومًا فلإشمام
٧٥/٢	٣٧٧/١	- (ماعدًا) في الاستثناء
٧٦-٧٥/٢	٣٧٧/١	- لا يقال: (ما حاشا)
٧٦/٢		- (حاشا) لا يكون إلا حرفًا
٧٦/٢		- (سواك) ظرف فيه معنى الاستثناء
		هذا باب علامة المضميرين المرفوعين
٧٧/٢	٣٧٧/١	
		- الإضمار المتصل، وامتناع وقوعه موقع المنفصل
٧٧/٢		
		- الاستغناء بالمتصل وإسقاط المنفصل
٧٨-٧٧/٢	٣٧٨/١	
		- تقدير (أي ها الله ذا) إنما هو (نعم، والله هذا)
٧٨/٢	٣٧٩/١	

الباب	الكتاب	التعليقة
- تقدير (إن إياك رأيت)، (إنه إياك رأيت)،	٣٨١/١	٧٩/٢
- ضمير الحديث والقصة في هذا الباب	٣٨١/١	٧٦/٢
- (ضربيك، وضربي إياك) والمتصل أقل في كلام العرب	٣٨١/١	٨١ - ٨٠/٢
- عدم جواز تقديم علامة المخاطب على المتكلم ،	٣٨١/١	٨١/٢
- انفعال الضمير المنصوب بعد (ليس)	٣٨١/١	٨٢/٢
- (أنت أنت) تكررهما، الثانية توكيد والخبر مضمرة	٣٨٢/١	٨٤ - ٨٣/٢
<b>هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل، ..</b>		
- الإضمار مع المصادر	٣٨٢/١	٨٥/٢
- الاستثناء والإضمار	٣٨٢/١	٨٥/٢
<b>هذا باب إضمار المجرور</b>	٣٨٣/١	٨٦/٢
- علامات إضمار المجرور	٣٨٣/١	٨٦/٢
- الإضمار إذا كان الفاعل هو المفعول	٣٨٣/١	٨٧/٢
- الإضمار مع (قط، ومن)	٣٨٣/١	٨٧/٢
- الإضمار مع (مع، ولد)	٣٨٧/١	٨٨/٢
- إضافة الكاف إلى الياء	٣٨٧/١	٨٨/٢

التعليق	الكتاب	الباب
٨٩/٢		- جواز (أنت كي) لأنه متصل بما بعده
٩٠ - ٨٩/٢	٣٨٨/١	- القول في (لولاك ولولاي) ٣٨٨/١
		- الشبه بين الإضمار مع (لولا، وعسى) بـ(لذُنْ وَغُدُوْة
٩١ - ٩٠/٢	٣٨٩/١	
		- استقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً ...
٩٢ - ٩١/٢	٣٨٩/١	
		- تاء (فعلتُ) صار كالجزم منها لا يفارقها
	٣٩٠/١	كألف (أعطيتُ)
		لذا باب مآثره علامة الإضمار إلى أصله
٩٣/٢	٣٨٩/١	
		- قولهم: (بالبكر) في حال النداء
٩٣/٢	٣٨٩/١	
		- لفظ (أجمعون) لا يكون إلا تابعاً
٩٣/٢	٣٩٠/١	
		- التأكيد بالنفس شبيه بالاسم الظاهر المعطوف
٩٤/٢	٣٩٠/١	على المضمرة المرفوعة
		- عطف الظاهر على المضمرة المجرورة
٩٤/٢	٣٩١/١	
		- الظاهر بمنزلة التنوين، لأنه يعاقبه كما
٩٥/٢		عاقبه المضمرة

الباب	الكتاب	التعليقة
- جواز (قُمتَ أنتَ وزيدٌ) وعدم جواز: (مررت بك أنتَ وزيدٌ)	٣٩١/١	٩٥/٢ - ٩٦
هذا باب ما يكون فيه (أنتَ وأنا ونحن وهو وهي وهم وهنَّ وأنتم وأننَّ وهما وأننما) وصفاً		
- مجيء هذه الضمائر وصفاً للمضمر المجرور والمرفوع والمنصوب	٣٩٢/١	٩٦/٢
- الفرق بين الوصف بأنتَ ونحوه وبين لفظ آخر نحو (الطويل)	٣٩٣/١	٩٧/٢
- الفصل بين الوصف بالطويل، وما كان مثله وبين (نفسه)		٩٧/٢
- لا تكون هذه الضمائر وصفاً للمظهر	٣٩٣/١	٩٧/٢
- انفراد البديل		٩٧/٢
- يقبح: (مررت به ويزيدُهما) كما يقبح: (مررت بزيد وبه الطويلين)		
- زيادة ضمير الفصل في مثل:	٣٩٣/١	٩٨/٢
(إن زيداً هو العاقلُ)		٩٩/٢
- لا يجمع مع (هو): (إيأه)		٩٩/٢

العملية	الكتاب	الباب
٩٩/٢		- لا يجمع بين الصفة والفصل
		- لا يجوز: (أظنه هوَ هوَ أخاك) إذا جعلت إحداهما
١٠٠/٢	٣٩٥/١	صفة والأخرى فصلاً
١٠١ - ١٠٠/٢		- دخول اللام على ضمير المفصل
١٠١/٢	٣٩٥/١	- الفصل في (إنّ) وأخواتها
		- (هو) لا يكون فصلاً حتى يكون ما بعده معرفة
١٠٢/٢	٣٩٥/١	أو ما أشبه المعرفة
		- لا يدخل الفصل في مثل (هذا عبد الله خيراً منك)
	٣٩٥/١	
		هذا باب ما لا يكون هو وأخواته فيه فصلاً
١٠٤/٢	٣٩٧/١	
		- امتناع (هو) وأخواته من أن يكون فصلاً أو بدلاً
١٠٤/٢	٣٩٧/١	
		- ترك الفصل شيء تختص به المعرفة
١٠٥/٢	٣٩٧/١	
١٠٥/٢	٣٩٧/١	هذا باب (أيّ)
١٠٦/٢		- بناء (أيّ) على الضم
		- مذهب الخليل ويونس في (أيّ)
١٠٩ - ١٠٧/٢	٣٩٨/١	

الباب	الكتاب	التعليق
-	خلاف الخليل ويونس عن بقية النحويين في (أي)	
	٣٩٨/١	١٠٩/٢
-	الاسم الذي لا يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة،	
	ويدخله في النكرة	١١٠/٢
	٣٩٨/١	
	هذا باب (أي) مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة	
	٣٩٩/١	١١٠/٢
-	(أي) بين الاستفهام والإخبار	
	٤٠٠/١	١١٠/٢
	هذا باب (أي) إذا كنت مستغفماً بها عن نكرة	
	٤٠١/١	١١١/٢
-	الفرق بين (أي) و(من)	١١١/٢
-	الحكاية في باب (أي)	١١١/٢
-	تثنية (من) و(أي)	٤٠١/١
١١٢/٢		
-	تنوين (من)	٤٠٢/١
١١٣/٢		
-	قياس يونس (مئة) على (أية)	
	٤٠٢/١	١١٣/٢
-	تأنيث (من) في الجمع	١١٤/٢
-	(من) يلحقها التأنيث والتثنية والجمع في الوقف	
	دون الوصل	٤٠٢/١
		١١٦ - ١١٥/٢

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب		
	٤٠٣/١	١١٦/٢
- الخلاف في حكاية السؤال بين أهل الحجاز وبنو تميم		
	٤٠٣/١	١١٧ - ١١٦/٢
- إدخال الواو والفاء في (مَنْ)		
	٤٠٤/١	١١٧/٢
هذا باب إجرائهم ذا بمنزلة الذي		
	٤٠٤/١	
- (ماذا) تكون على ضربين		
- (ماذا) إذا جعلت (ذا) بمنزلة (الذي)		
	٤٠٥/١	١١٩/٢
- جواز نصب الجواب لمن قيل له: (من الذي رأيت؟)		
فقال: (زيداً)	٤٠٦/١	١٢٠/٢
هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرت		
أن تثبت رأيه على ما ذكره، أو تنكر أن يكون رأيه		
على خلال ما ذكره	٤٠٦/١	١٢٠/٢
- أقسام الإنكار		١٢١ - ١٢٠/٢
- الفصل بين (أعمرآه) وبين (أزيد نيئه)		١٢٢ - ١٢١/٢

المساج	الكتاب	التعليقة
-	ترك علامة الإنكار تأسياً بترك علامة التأييد والجمع وحرف اللين في (مَنَّا، وَمَنِّي، وَمَنُّوا) حين قلت: مَنْ يا فتى؟	٤٠٦/١ ١٢٢/٢
-	(مَنَّة) تمنع (مَنْ) من حروف اللين في قولك: (رَأَيْتُ رجلاً وامرأة)	٤٠٦/١ ١٢٢/٢
-	عدم دخول العلامة في مثل: (يافتى)	٤٠٦/١ ١٢٣/٢ - ١٢٤
-	زيادة البيان بإلغاء حركة حرف على ما قبله	٤٠٧/١ ١٢٤/٢
-	الحكاية في هذا الباب	٤٠٧/١ ١٢٥/٢
-	هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء	٤٠٧/١ ١٢٦/٢
-	أصل (لن) في قول الخليل	٤٠٧/١ ١٢٦/٢ - ١٢٧
-	ألف الاستفهام بدل من واو القسم	٤٠٨/١ ١٢٧/٢
-	مضارعة النفي للإيجاب	١٢٨/٢
-	إضمار الجازم تشبيهاً له بإضمار (رُب)، وواو القسم	٤٠٩/١ ١٢٨/٢
-	إضمار (رُب)	١٢٨/٢ - ١٢٩



الباب	الكتاب	التعليقة
- الفعل الواقع بعد (كاد وكره) في موضع		
اسم منصوب		١٣٠/٢ - ١٣١
- القول في (جَعَلَ وَطَفِقَ) وبابه مما منعت من الأسماء بعدها		
		١٣٢/٢
- حذف (لا) من قولك: (والله أفعلن) لئلا يلتبس		
النفى بالإيجاب		١٣٣/٢
- الإلغاء في هذا الباب	٤١٢/١	١٣٤/٢
هذا باب (حتى)	٤١٣/١	١٣٥/٢
- حتى بمعنى كي		١٣٦/٢
- حتى بمعنى إذا		١٣٦/٢
- ارتفاع الاسم بعد (حتى)		١٣٧/٢
- علاقة (حتى) بهمزة (إن)		١٣٨/٢
- لا فرق بين (حتى) في الاتصال ولا في الانفصال		
	٤١٤/١	١٣٨/٢
هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء		
	٤١٤/١	١٣٩/٢
- الإجماع على رفع الفعل بتيقن		١٤٠/٢
- أضرِبْ (قلما) في قوله: (قلما سرتُ حتى أدخلها)		
		١٤٠/٢ - ١٤٢

الباب الكتاب التعليق

- إذا كنت محتقراً سيرك تقول: (إنما سرت حتى أدخلها)

١٤٢/٢

- مابعد (حتى) لا يشرك الفعل الذي قبل (حتى) في موضعه

١٤٣/٢

- رفع الفعل بعد (حتى) والكلام استفهام غير واجب

١٤٤/٢

- جواز وقوع الفعل الماضي إذا كان الاستفهام عن الفاعل

١٤٥/٢

- النصب بعد (حتى) في حال السؤال

١٤٦/٢

٤١٦/١

هذا باب ما يكون العمل فيه من اثنين:

١٤٧/٢

٤١٧ - ٤١٦/١

- رأي الأخفش في أن (حتى) التي ترفع مابعدا

١٤٨/٢ - ١٤٩

ليست هي التي تنصب مابعدا

١٥٠/٢

٤١٨/١

هذا باب الفاء

- الفرق بين قولك: (لا تأتيني فتحدثني) وبين قولك:

١٥٠/٢

(ما تأتيني فتحدثني)

- متى يقع الاستثناء في (لا يكون)

١٥٠/٢

٤١٨/١

الباب	الكتاب	التعليقة
- نظير (لم آتِكَ، ولا آتِيكَ) من الاسم في النية	٤١٨/١	١٥٢ - ١٥١/٢
- توجيه الرفع في قولك: (ماتأتيني فتحدثنِي)	٤١٩/١	١٥٢/٢
- توجيه النصب في المثال السابق ٤١٩/١	٤١٩/١	١٥٣ - ١٥٢/٢
- عطف الأفعال المضارعة على فعل الأمر المبني على الوقف	٤٢١/١	١٥٤ - ١٥٣/٢
- العطف بالمضارع موضع الماضي ٤٢١/١	٤٢١/١	١٥٤/٢
- العمدة في نصب ما بعد الفاء ٤٢٢/١	٤٢٢/١	١٥٤/٢
- القول في «ولكن الشياطين كفروا، فيتعلمون منهما»		١٥٥/٢
- جواز النصب في الواجب في اضطرار الشعر		١٥٧ - ١٥٦/٢
- مسائل مخالفة الواجب النفي		١٥٨ - ١٥٧/٢
- انتصاب الفعل بعد (الواو والفاء وأو) على إضمار (أن) كما نصب بعد (حتى) في الغاية واللام في النفي على الإضمار		١٥٩ - ١٥٨/٢
هذا باب الواو :	٤٢٤/١	١٦٠/٢
- جزم المعطوف على المجزوم قبله		١٦٠/٢
- مسائل النصب في هذا الباب ٤٢٦/١	٤٢٦/١	١٦٣ - ١٦١/٢

التعليقة	الكتاب	الباب
١٦٤/٢	٤٢٧/١	هذا باب أو :
١٦٤/٢		- ما انتصب بعد (أو)
١٦٥/٢		- مسألة من مسائل الغلط في هذا الباب
		- رأي الخليل ويونس والأخفش في بيت الأعشى
١٦٦/٢ - ١٦٨	٤٢٩/١	
		هذا باب إشراك الفعل في (أن) وانقطاع الآخر من الأول
١٧٠ - ١٦٩/٢	٤٣٠/١	
١٧١/٢	٤٣١/١	هذا باب الجزاء
١٧١/٢	٤٣٢/١	- مايجازى به من الظروف
		- القول في مذهب النحويين في الجزاء بكل شيء يستفهم به
١٧٢/٢	٤٣٣/١	
		- هل الفعل في الجزاء صلة لما قبله ؟
١٧٣/٢	٤٣٣/١	
١٧٤/٢	٤٣٣/١	- مذهب الخليل في (مهما)
١٧٥/٢	٤٣٣/١	- المجازاة بإذا
١٧٦/٢	٤٣٣/١	- اختصاص (إذا) بالحين
١٧٧/٢ - ١٧٩	٤٣٥/١	- مسائل (إذا) في باب الجزاء
		- مجيء (لام) القسم في جواب الشرط
١٨٠ - ١٧٩/٢	٤٣٦/١	
١٨٠/٢		- قبح رفع الجواب بعد (إن)

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب ما يكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي	٤٣٨/١	١٨١/٢
- المجازاة بـ(مَنْ)		١٨١/٢
- حكم (إِنْ) وعملها في (مَنْ)		١٨٢/٢
- الجزاء بِمَنْ بعد (إِذْ)	٤٤٠/١	١٨٢/٢ - ١٨٣
- لا يجوز الجزاء بعد (ما) الحجازية، كما لم يجز بعد (ليس، وكان)		١٨٣/٢
- الفصل بين (إِذْ وَمَنْ)	٤٤١/١	١٨٤/٢
- لا يكون الكلام بعد (إِذْ) إلا مبتدأ		
	٤٤١/١	
- (مَتَى) الشرطية ومعمولاها	٤٤٢/١	
- استعمال (أَمَّا) في الشرط	٢/١	
- وضع (أَمَّا) في مكان (مهما)		
- لا تكون الفاء جواباً للفعل المجزوم		١٨٧/٢
هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازى بها		
حروف الجرّ لم تغيّر عن الجزاء	٤٤٢/١	١٨٨/٢
- الموازنة بين الفعل الذي يصل بحرف جر، وبين الفعل الذي يصل بلا حرف		١٨٨/٢ - ١٩٠
- مذهب الخليل في الحرف المقدر المحذوف (على)		
، تقدير الابتداء بعدها	٤٤٣/١	١٩١/٢

الباب	الكتاب	التعليق
- حسن الاستفهام يقوي الجزاء، والفعل ليس بصلة	٤٤٣/١	١٩١/٢ - ١٩٣
هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه الألف للاستفهام	٤٤٤/١	١٩٤/٢
- ألف الاستفهام بمنزلة (الواو والفاء ولا) لاتغير الكلام	٤٤٤/١	١٩٤/٢
عن حاله	٤٤٤/١	١٩٤/٢
- الفرق بين (هل) وألف الاستفهام	٤٤٤/١	١٩٤/٢
- لا بد أن تكون الألف معتمدة على شيء	٤٤٤/١	١٩٥/٢
- لا يجوز أن يعتمد الاستفهام إلا على ما لم	٤٤٤/١	١٩٥/٢
يعمل فيه شيء	٤٤٤/١	١٩٥/٢
- الجزاء لا يعتمد على ألف الاستفهام	٤٤٤/١	١٩٦/٢
هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله	٤٤٤/١	١٩٧/٢
- لا يعتمد اليمين على الجزاء، وإن تقدمت اليمين لم تكن لغواً	٤٤٤/١	١٩٧/٢ - ١٩٨
هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما	٤٤٥/١	١٩٨/٢
- مسائل من البدل في هذا الباب وأخرى تخرج على العطف	٤٤٥/١	١٩٨/٢ - ١٩٩

الباب	الكتاب	التعليق
- الفرق بين (ثم) والفاء والواو	٤٤٧/١	٢٠٠/٢
- تمام الشرط بجزائه		٢٠٠/٢
- اختلاف القراء في حرف من سورة الأعراف		
	٤٤٨/١	٢٠١/٢
هذا بابٌ من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً		
لأمر، أو نهي، أو استفهام أو تمني، أو عرض		
	٤٤٩/١	٢٠٢/٢
- الجزم بالأمر		٢٠٢/٢
- الأمر والنهي يشتركان في الإرادة		٢٠٣/٢
- الأمر الذي جاء على لفظ الخبر		٢٠٣/٢
- الاستفهام التقريري		٢٠٤/٢
- مسائل في هذا الباب		٢٠٥/٢ - ٢٠٦
هذا باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي		
	٤٥٢/١	٢٠٧/٢
- تضمن (لولا) معنى التحضيض		٢٠٨/٢
- النهي للمتكلم في اللفظ وهو في المعنى للمخاطب		
	٤٥٣/١	٢٠٨/٢
- دخول (ما) على (أن) الناصبة للفعل الذي صارت		
		٢٠٩/٢
- (ما) عوضاً منه		
- لا تستفهم بما هو مصدر، كما لا يستفهم بكلمة		٢١٠/٢

التعليق	الكتاب	المسألة
٢١٢/٢	٤٥٤/١	هذا باب الأفعال في القسم
		- (إن) بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة
٢١٢/٢	٤٥٤/١	
٢١٢/٢	٤٥٥/١	- لم ألزمت النون آخر الكلمة ؟
		- الحلف على فعل موجود قد تقضت منه أجزاء
٢١٢/٢		ويقيت منه أجزاء
٢١٣/٢		- (ما) إذا كانت (ما) بمنزلة (الذي)
٢١٤/٢		- اللام والنون بمعنى (القسم)
٢١٥/٢		- نفي ما في الحال ، والاستقبال
٢١٥/٢		- إلزام النون في اليمين لثلا يلتبس بما هو واقع
		- إرادة حكاية الحال وإن اتصل به ما هو في المعنى مستقبل
٢١٦/٢		
		هذا باب الحروف التي لا تتقدم فيها الأسماء الفعل
٢١٧/٢	٤٥٦/١	
٢١٧/٢		- الفصل بين الجازم والمجزوم
		- حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال
٢١٧/٢	٤٥٧/١	
٢١٨/٢		- جواز تقديم الاسم على الفعل
		- جواز الفصل بين (إن) والفعل بالاسم إذا كان الفعل ماضيًا
٢١٨/٢		



العمليقة	الكتاب	الباب
٢١٩/٢		- الفصل في الكلام بين (إن) وفعله
		- ارتفاع الاسم بفعل مضمّر في هذا الباب
٢٢٠/٢	٤٥٨/١	
٢٢١/٢	٤٥٨/١	- حذف الفاء في الشعر
٢٢٢/٢ - ٢٢٣		- وضع المظهر موضع المضمّر
		هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل
٢٢٤/٢	٤٥٨/١	ولا تغيّر الفعل عن حاله
		- السين وسوف ودخولهما على الأفعال
٢٢٤/٢	٤٥٩/١	
		هذا باب الحروف التي يجوز أن تليها بعدها الأسماء.
		ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي (الكن، وإتّما،
٢٢٥/٢	٤٥٩/١	وكأنّما، وإذ)
٢٢٥/٢		- إجراء (إذ) مجرى (إنّ وكانّ)
٢٢٥/٢		- إجراء (كما) مجرى (لعلّي)
٢٢٥/٢		- استحالة النصب بعد (ربّما)
٢٢٨/٢	٤٦٠/١	هذا باب ما يضاف إلى الأفعال
٢٢٨/٢		- إضافة أسماء الزمان إلى الفعل
		- الإضافة إنّما تكون إلى الاسم، وألف الوصل
٢٢٨/٢		تكون في الفعل
٢٢٨/٢ - ٢٢٩		- (مُدّ، ومُنذّ) تكونان مرة اسمين، ومرة حرفين

التعليقة	الكتاب	الباب
٢٢٩/٢		- الإضافة إلى الفعل والمصدر
		- إضافة اسم الزمان إلى الجملة المركبة من المبتدأ وخبره
٢٣٠/٢		
٢٣٠/٢	٤٦١/١	هذا باب (إِنْ) و(أَنْ)
٢٣٠/٢		- تنزيل (إِنْ) ومعموليهما منزلة اسم في مذهب المصدر
٢٣١/٢	٤٦١/١	هذا بابٌ من أبواب (أَنْ)
٢٣١/٢		- فتح (أَنْ) بعد (ظننت)
٢٣١/٢	٤٦١/١	- بناء (أَنْ) على (لولا)
٢٣٢/٢		- وقوع (أَنْ) بعد (لو)
٢٣٣/٢		- أضرب وقوع (أَنْ) بعد (لو)
٢٣٣/٢		- (أَنْ) بعد (مُدَّ)
٢٣٤/٢		- (إِنْ) بعد (حقًا)
٢٣٤/٢		- جواز فتح همزة (أَنْ) وكسرها
٢٣٥/٢		- فتح الهمزة إذا كان ذلك عذرًا
٢٣٥/٢		- تفسير (ما) بمعنى (أي) الاستفهامية
٢٣٦/٢		- (أَتُك) بمعنى (لعلك)
		- لا يحسن أن تلى (أَنْ) (إِنْ) ولا (أَنْ)
٢٣٦-٢٣٧	٤٦٣/١	

التعليق	الكتاب	الباب
٢٣٧/٢	٤٦٣/١	هذا بابٌ آخر منه
٢٣٧/٢		- توجيه فتح الهمزة في بعض الآي
٢٣٨/٢		- الكسر فيما يقوي ابتداء (إنُّ)
٢٣٩/٢	٤٦٤/١	هذا بابٌ آخر من أبواب (أنُّ)
٢٤١ - ٢٣٩/٢	٤٦٤/١	- بعض نظائر (أنُّ)
٢٤١/٢	٤٦٥/١	هذا باب (إنَّما)
٢٤١/٢	٢٦٥/١	- تقع (إنَّما) حيث وقعت (أنُّ)
		- الموضع الذي لا يجوز أن تكون فيه (إنُّ) إلا مبتدأة، لا تكون
	٤٦٦/١	فيه (إنَّما) إلا مبتدأة
		- وقوع (إنَّما) المكسورة مع ما بعدها في محل
		دون (أنَّما) المفتوحة
		هذا بابٌ تكون فيه (أنُّ) بدلاً من شيء ليس بالآخر
٢٤٥/٢	٤٦٧/١	
٢٤٥/٢		- مجيء (أنُّ) بدلاً من موضع (كم) في الآية
٢٤٥/٢		- مجيء (أنُّ) تأكيداً لما تراخى خبرها
٢٤٧ - ٢٤٦/٢		- تكرير (أنُّ) تأكيداً؛ ونظيره في الابتداء
		هذا بابٌ من أبواب (أنُّ) تكون فيه مبنية
٢٤٨/٢	٤٦٨/١	على ما قبلها
		- نصب (أحقاً) على الظرفية أو المصدرية، وفتح
٢٤٨/٢		الهمزة بعدها

التعليق	الكتاب	الباب
٢٤٩/٢		- كسر الهمزة إن سبقتها (أماً)
٢٥٠/٢		- موضع (أن) بعد (جَرَمَ)، و(هلاً)
		- عودُ على مسائل من الظرف ليبنى عليه فتح همزة (أن)
٢٥١/٢		
٢٥٢/٢		- (شدَّ ما) في تقدير (نعم ما)
		- فتح (أن) بعد الكاف كما فتحت بعد (مثل)
٢٥٣/٢	٤٧٠/١	
٢٥٤/٢ - ٢٥٦		- بناء (مثل) لإضافته إلى غير معرب
		- إسقاط (ما) من الكاف - في كما -، وشبهه بحذف
٢٥٧/٢		(ما) من (إمّا)
٢٥٨/٢	٤٧١/١	هذا بابٌ من أبواب (إن)
٢٥٨/٢		- الحكاية في الضمائر بعد (إن)
٢٥٩/٢	٤٧١/١	هذا بابٌ من أبواب (إن)
٢٥٩/٢		- لا يبتدأ بـ(أن) في كل موضع
٢٦٠/٢	٤٧٢/١	هذا بابٌ آخر من أبواب (إن)
٢٦٠/٢		- الكسر بعد (ما) لإرادة اليمين ٤٧٣/١
٢٦٠/٢		- الفصل بين الصلة والموصول بالقسم
٢٦١/٢	٤٧٣/١	هذا بابٌ من أبواب (إن)
٢٦١/٢		- اللام بعد (إن) لا تكون إلا في ابتداء
٢٦٢ - ٢٦١/٢		- لا يعمل ما قبل الاستفهام في مابعد

الباب	الكتاب	التعليقة
- حمل (إن) على الفعل إذ لم يضطر إلى حملة على الابتداء.	٤٧٤/١	٢٦٢/٢
- لا يكون ما بعد اللام إلا اسمًا		٢٦٢/٢
- تقدير القسم في (لهنك)	٤٧٤/١	٢٦٣/٢
- تضمن (أشهد) معنى اليمين	٤٧٤/١	٢٦٣/٢
هذا باب (أن) و(إن)	٤٧٥/١	٢٦٤/٢
- (إن) المخفضة من الثقيلة وجواز دخولها على الأفعال ٢/٢٦٤		
- تزداد (إن) بعد (ما) توكيداً		
- رأي الخليل في هذه المسألة		٢
- قولك: إني بما أن أفعل ذاك	٤٧٦/١	٢٦٦/٢
- مسألة: اتتني بعد ما تقول ذاك القول		
	٤٧٦/١	٢٦٦/٢ - ٢٦٧
- قول العرب: لحق أنه ذاهبٌ	٤٧٧/١	٢٦٧/٢
- (عسيتُ) بمنزلة (اخلوتت) السماء		
	٤٧٧/١	٢٦٧/٢ - ٢٦٨
- لم يستعملوا المصدر بعد (عسى) استغناء (بأن تفعل)		
	٤٧٧/١	٢٦٨/٢
- تشبيه (عسى) بكادَ	٤٧٧/١	٢٦٩/٢
- إيراد الفعل وإرادة المصدر	٤٧٩/١	٢٧٠/٢

التعليقة	الكتاب	الباب
		هذا باب ما يكون فيه (إن) بمنزلة (أي)
٢٧٠/٢	٤٧٩/١	- حكم ما يوصل بشيء يرجع منه إليه ذكر
٢٧١ - ٢٧٠/٢	٤٧٩/١	- (أن) الناصبة للفعل لا يبتدأ بعدها الاسماء
٢٧١/٢	٤٨٠/١	- (أن) على إضمار القصة والحديث تفسر بالجمل
٢٧٣/٢		- (كأن) بمنزلة (إنما) كما أن (لكن) بمنزلة (إن)
٢٧٤/٢	٤٨١/١	- القول في «أن بسم الله»
٢٧٤/٢	٤٨١/١	هذا باب آخر فيه (أنه) مخففة
٢٧٥/٢	٤٨١/١	- لاتقع (أن) الناصبة للفعل في موضع التقرير والإيجاب
٢٧٥/٢	٤٨١/١	- وجوه استعمال (أن) مع أفعال القلوب
٢٧٦/٢	٤٨١/١	- إذا رفع الفعل بعد (أن) كانت (أن) هي المخففة من
٢٧٦/٢		الثقيلة لا الناصبة للفعل
		- الظن نفي العلم، وأن المثقلة تقع بعد (علمت)
٢٧٧/٢	٤٨١/١	

التعليق	الكتاب	الباب
٢٧٨/٢	٤٨٢/١	هذا باب أم وأو :
٢٧٨/٢	٤٨٢/١	- وجوه (أم) في الاستفهام
٢٧٩ - ٢٧٨/٢		- (أو) في الخيار، والعطف
		هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهما
٢٧٩/٢	٤٨٢/١	
٢٧٩/٢		- السؤال بأم التي بمعنى (أي) المعادلة لألف الاستفهام
٢٨٠/٢		- التسوية في الاستفهام وغيره
		- مسألة في بحث وقوع أحد الحداثين لكنه لا يعرفه بعينه
٢٨١ - ٢٨٠/٢	٤٨٣/١	
٢٨١/٢	٤٨٤/١	هذا باب أم منقطعة
		- ما يجري فيها على ما أصلت من الشك
		- الإضراب عن الاستفهام الأول والميل إلى الثاني
٢٨٣/٢	٤٨٥/١	هذا باب أو
٢٨٤ - ٢٨٣/٢		- الاستفهام بأو عن المفعول
		- ألف الاستفهام ليست بمنزلة (هل)
٢٨٤/٢	٤٨٥/١	
٢٨٤/٢	٤٨٧/١	- ما لا يجوز فيه إلا (أم)
٢٨٥/٢		- تقديم الاسم مع (أم) وتقديم الفعل مع (أو)
		- الاستغناء بأول اسم عند السؤال عن الفعل
٢٨٥/٢	٤٨٧/١	

التعليق	الكتاب	المساج
٢٨٧ - ٢٨٥/٢	٤٨٨/١	- مسائل من هذا الباب
٢٨٧/٢	٤٨٩/١	هذا باب (أو) في غير الاستفهام
٢٨٧/٢		- (أو) لأحد الشينين أو الأشياء والإباحة
٢٨٨/٢		- بين (أو) و (أم)
٢٨٩/٢		- وقوع الاستفهام بعد العلم ومأناسبه من الأفعال
		هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام
٢٩٠/٢	٤٩١/١	
٢٩٠/٢		- الألف أصل الاستفهام
		- مسألة (أولاً) تجعل ذلك استفهاماً مستقبلاً به
	٢٩٠/٢	
		- الفصل بين (لستَ بشراً أو لستَ عمراً) وبين
٢٩١/٢		(لستَ بشراً أو لستَ عمراً)...
٢٩١/٢	٤٩١/١	- انقلاب المعنى مع (أو)
٥/٣	٢/٢	هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف
٥/٣	٢/٢	هذا باب أقعل إذا كان اسماً
		- الهمزة زائدة في (أول)، ومسائله
١٠-٧/٣	٣/٢	
١٠/٣		- لو سميت رجلاً بألب
١٠/٣	٣/٢	- ماترك صرفه لأنه يشبه الفعل
١١/٣	٣/٢	- أصول أبنية الرباعي



التعليق	الكتاب	الباب
١٣/٣	٣/٢	- مسائل من الرباعي
١٥/٣	٤/٢	- صرف (يزيد) في النكرة
١٧/٣	٤/٢	- (يزيد، وأحمر) اسمان
١٧/٣	٤/٢	- قطع ألفات الوصل
١٨/٣		- لو سمي بفعلٍ
١٩/٣		- الأسماء المشبهة بالأفعال تمنع من التنوين
٢٠/٣	٤/٢	- لو سمي رجل بتضارب ثم حقر
		هذا باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف
٢١/٣	٥/٢	
٢٤-٢١/٣	٥/٢	- مسائل مجيء (أفعل) اسماً
		هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً
٢٤/٣	٦/٢	
		- لو سميت رجلاً بـ(ضرب، وضارب، وضارب)
٢٤/٣	٧/٢	
٢٥-٢٤/٣	٧/٢	- صرف رجل سمي بـ(كفَسَب)
		- لم يرصف (جلاً) لأن فيه ضمير فاعل
٢٥/٣	٧/٢	
٢٦/٣		- لو سميت رجلاً بقتل لم تصرفه
		- لو سميت رجلاً ببقم وشلم لم تصرفه
٢٨/٣	٨/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
٣١ - ٢٩/٣	٨/٢	- لو سميت رجلاً بضربوا
٣٢/٣		- لو سميت رجلاً بضربت، وقامت
٣٣/٣		- لاتغير (ضربوا) اسم رجل
٣٣/٣	٨/٢	هذا باب ما لحقته الألف في آخره
		- الدليل على أن ألف معزى ملحقة ببنات الأربعة
٣٤/٣		
٣٤/٣		- ألف التانيث لاتكون للإلحاق في مثل (دقلى)
		- موسى وعيسى أعجميان لاينصرفان في المعرفة،
٣٥/٣	١٣/٣	وينصرفان في النكرة
		- المؤنث الذي على أربعة أحرف لاينع من الصرف
٣٦/٣		في النكرة؛ لأن فيه علة واحدة
		هذا باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف فمنعه ذلك
		من الانصراف في المعرفة والنكرة ...
٣٧/٣	٩/٢	
٣٧/٣	٩/٢	- الألف في حمراء وبروداء
٣٨ - ٣٧/٣	١٠/٢	- الألفان لايزادان إلا للتانيث
		- الألفان في مكسور الأول أو مضمومه ليسا للتانيث
٣٨/٣		
٣٩/٣		- بعض الألفات لا مناسبة بينها

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في
٤٠/٣	١٠/٢	معرفة ولانكرة
٤٠/٣		- أشبه الأسماء بالأفعال الصفات
		هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه
٤٠/٣	١٠/٢	بمنزلة الألف التي في بشرى
٤٠/٣		- ألف بشرى مشابهة للنون في غضبان
٤١/٣	١١/٢	- عدم صرف سرحان في المعرفة
		- (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) أقعد في الصفة
		وأشبه بالفعل
٤٢/٣	١١/٢	- رجل يسمى (دهقان) مصروف
٤٣/٣	١١/٢	- ديوان بمنزلة قيراط
٤٤-٤٣/٣	١١/٢	- سعدان ومرجان النون زائدة
٤٤/٣		- نون جنجان أصل للتضعيف بمنزلة قضاض
		- علباء، وحرباء (اسم رجل) مصروف في النكرة والمعرفة
٤٥-٤٤/٣	١٢/٢	
٤٦/٣	١٢/٢	هذا باب هاءات التانيث
	٤٦/٣	- القول في ألف (حبارى)
		- لا يبنى الاسم على هاء التانيث كما يبنى على الألف
٤٧/٣	١٣-١٢/٢	
٤٧/٣	١٣/٢	- لو سمي رجل (ضربت)

التعليق	الكتاب	الباب
٤٨/٣	١٣/٢	هذا بابُ فَعَل
٤٨/٣		- الاشتقاق من المصدر لا من الاسم المشتق منه
		- المعدول عنه نكرة أو غير نكرة حكمه أن يكون مشتقاً
٤٩ - ٤٨/٣		
٤٩/٣	١٤/٢	- القول في جُمع وكُتِع
٥٠ - ٤٩/٣	١٤/٢	- صرف (صُفِرَ) في المعرفة
٥٠/٣		- صرف (أُخِرَ) مصغراً
٥٠/٣	١٤/٢	- التحقير المخالف لأصله
٥٠/٣	١٥/٢	- صرف (أَحَاد) في النكرة
		- لو سمي رجل (ضُرِبَ) ثم اسكنت الراء صرف
٥١/٣	١٥/٢	
		هذا بابُ ما كان على زنة مفاعل ومفاعيل
٥٢/٣	١٥/٢	
		- ياء (ثَمَانِي) لم تشبه ياء (صَحَارِي)
٥٣ - ٥٢/٣	١٦/٢	
		- الألف في (تَهَام) بدل من إحدى الياءين في (تِهَامِي)
٥٤ - ٥٣/٣		
		- الفرق بين الياء والألف التي يكسر عليها الاسم جمعاً
٥٥ - ٥٤/٣		وبين الهاء التي تلتحق ولا يكسر عليها الاسم
٥٥/٣		- القول في (سراويل)

التعليق	الكتاب	الباب
		- جعل ألف (ثمانية) بمنزلة ألف (حذاري)
٥٦/٣	١٧/٢	
٥٧ - ٥٦/٣	١٧/٢	- تصغير (بخاتي) اسم لرجل
		- الألف والحرف الساكن ليسا بحاجز حصين
٥٧/٣	١٨/٢ - ١٩	
٥٨/٣	١٩/٢	هذا باب الأسماء الأعجمية
٥٨/٣		- أقسام الأعجمي المعرب
٥٩ - ٥٨/٣	١٩/٢	- نوح وهود ولوط تنصرف لثقتها
٦٠/٣	١٩/٢	هذا باب تسمية المذكر بال مؤنث
	٢٠/٢	- تصغير (حباري) اسماً لرجل
		- في صرف أسماء البلدان والأرضين وترك صرفها
٦١/٣	٢٣/٢	
		- الصفات إذا غلبت تصير كالأعلام، فتجرد من الألف واللام كما تجردت منها الأعلام نحو:
٦٢/٣	٢٤/٢	زيد وعمرو
		- قباء وحراء يقعان للمذكر والمؤنث والغالب
٦٣/٣	٢٥/٢	عليهما التانيث

الكتاب	الباب	التعليق
	هذا بابٌ من أسماء القبائل والأحياء	
٢٥/٢		٦٤/٣
	- الإشارة إلى القبيلة بهذه وهؤلاء على معنى	
٢٥/٢	(جَمَع وجماعة)	٦٤/٣
٢٥/٢	- لم لم يقولوا هذا تميم ؟	٦٥ - ٦٤/٣
	- «القوم» واحد في اللفظ ، وصفته تجري على المعنى	
٢٥/٢		٦٦ - ٦٥/٣
	- تقول: هذه ثقيف، فتحذف كما حذف في تميم	
٢٦/٢		٦٦/٣
	- يقال: هذه جماعة ثقيف، كما يقال: هؤلاء ثقيف	
٢٦/٢		٦٧/٣
	- تقول أيضاً: هؤلاء ثقيف بن قسي، فتجعله اسم الحيّ	
٢٧/٢		٦٩ - ٦٧/٣
٢٨/٢	هذا باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة	٦٩/٣
	- دخول الألف واللام على (يهود ومجوس)	
٢٩/٢		٦٩/٣
	- مجيء بعض الجمع على غير ما استعمل في الواحد	
٢٩/٢		٧٠/٣

التعليق	الكتاب	الباب
٧١/٣	٣٠/٢	هذا باب أسماء السور
		- الحكاية في الحروف المقطعة في أوائل السور
٧١/٣	٣١/٢	
٧٢/٣	٣١/٢	- (حاميم) ليس من كلام العرب
٧٢/٣		- (قابوس) أعجمي وبنائه موافق لبناء العرب
٧٣/٣		- همز كلمة (لو) كما تهمز (النوء)
		- لو سميت رجلاً (هُوَ) ثَقُلْتَهُ فقلت: (هذا هُوَ) وتدع
٧٤/٣	٣٣/٢	الهاء مضمومة
		- ولو سميت رجلاً (ذُو) لقلت (ذُو) بفتح فتثقيب
٧٥/٣	٣٣/٢	
		- ليس في الكلام اسم على حرفين آخرهما حرف لين
٧٥/٣	٣٣/٢	
		- لو سميت انثى (هُوَ) فإنه لا ينصرف ويثقل أيضاً
٧٥/٣	٣٣/٢	
٧٦/٣	٣٣/٢	- القول في من سمى رجلاً (لا)
		- إذا صار (ذا) و (ما) اسماً مددت ولم تصرف
٧٦/٣	٣٤/٢	
		- التسمية بالحروف الثنائية نحو (كي، وفي) ونحوهما
٧٧/٣	٣٤/٢	
٧٩/٣		- الزيادة في حروف المعجم النواقص إذا سمي بهن

التعليق	الكتاب	الباب
هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها		
٧٩/٣	٣٥/٢	- معنى تسميتك الحروف
٧٩/٣	٣٥/٢	- دخول الهاء علامة للتأنيث
٨٠ - ٧٩/٣	٣٥/٢	- الحروف التي تجر الأسماء، والظروف التي تكون حروف جر
٨٠/٣	٣٥/٢	- هجاء الزاي على نوعين
٨٠/٣	٣٥/٢	- جعل حروف المعجم أسماء للحروف أو الكلمات أو مسمى بها
٨١ - ٨٠/٣	٣٥/٢	- (أين ومتى وكيف) مبهمات، و(ما، ومن) أسماء، والأسماء غير الظروف
٨١/٣	٣٥/٢	- الظروف كلها مذكرة إلا (وراء، وقدأم)
٨١/٣	٣٦/٢	- (هواز وحطبي) أسماء حالها حال عمر
٨١/٣	٣٦/٢	- كلمون وسعفص وقريشيات أعجمية
٨٢/٣	٣٦/٢	- قريشيات بمنزلة عرفات وأذرعات
٨٣/٣	٣٦/٢	



الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ماجاء معدولاً عن حدّه من المؤنث		
	٣٦/٢	٨٤/٣
-	٣٨/٢	٨٤/٣
-		٨٥ - ٨٤/٣
-		٨٥/٣
-		
-	٣٩/٢	٨٦/٣
-		
-	٣٩/٢	٨٦/٣
-	٤٠/٢	٨٧/٣
-		
-	٤٠/٢	٨٧/٣
-		
-	٤١/٢	٨٨/٣
-		
-	٤١/٢	٩٠ - ٨٩/٣
-	٤١/٢	٩٠/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب تغيير الأسماء المبهمة	٤٢/٢	٩٠/٣
- المبهمات مبنية للزومها موضعاً واحداً كالحروف		
	٤٢/٢	٩١ - ٩٠/٣
- تنوين (غاق) شبيه بالزيادة التي تلحق الكلمة		٩١/٣
- (ألاً) بمنزلة (هُدَى) منوناً	٤٢/٢	٩٢/٣
- (جُحًا) معدول عن (جاح) و(رُمَى) عن (رام)		٩٢/٣
- القول في اللاتي واللاتي	٤٢/٢	٩٢/٣
- حذف الياء من (اللاتي واللاتي)		٩٣/٣
- لو سمي رجل (بلي مال) هل يُغير ؟		
	٤٣/٢	٩٣/٣
- ليس مفردٌ يصير لام فعله مرة ياء ومرة واو		٩٤/٣
- هاء (عرقوة) شبيهة بالتغيير الذي احتملته الإضافة		
	٤٣/٢	٩٤/٣
- مسألة: (أمنس) اسم رجل، هل يصرف ؟		
	٤٣/٢	٩٥/٣
- لم تركوا صرف (سَخَر) ؟	٤٣/٢	٩٥/٣
- لو سمي رجلٌ (ذة) فكيف يدخله الإعراب ؟		
	٤٤/٢	٩٦/٣

التمليقة	الكتاب	الباب
٩٦/٣	٤٤/٢	هذا باب الظروف غير المتمكنة
٩٦/٣		- الظروف لا تكون نكرة متمكنة مثل رجل و فرس
		- الظروف غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد، ولكنها
٩٧/٣		تضاف إلى الجملة
٩٧/٣		- (حيثُ، وإذا، وإذا) إضافتها غير محضنة
		- كسر آخر (جَبْرٍ) ولم يفتح - وإن كان قبله ياء -
٩٧/٣		كما فتح (أين ، وكيف)
٩٨/٣	٤٤/٢	- جزم (لَدُنْ)
٩٨/٣		- (حَسْبُ، وَقَطُّ) يعمهما الانتهاء
١٠٠ - ٩٨/٣	٤٥/٢	- بناء (عَلُّ) على الضم
١٠١ - ١٠٠/٣		- مفهوم الغاية
١٠١/٣		- الظروف التي شبهت بالأصوات
١٠١/٣		- المعارف لا تضاف، والمضافات كلها نكرات
١٠٢/٣	٤٦/٢	- (أوَّلٌ) إذا سمي به صُرف
١٠٣ - ١٠٢/٣	٤٦/٢	- قول العرب: «مذ عامٌ أوَّلٌ»
١٠٣/٣	٤٧/٢	- القول في (هيهات) اسم رجل
١٠٥ - ١٠٤/٣	٤٨/٢	- بعض ألفاظ الكنايات
		- فتحة (شتانَ) كفتحة (هيهاتَ) ونونها كنون (سبحانَ)
١٠٥/٣	٤٨/٢	
١٠٦/٣	٤٨/٢	- القول في (غُدوةٌ ويُكرة)

التعليقة	الكتاب	الباب
		- (غدوة) و(بكرة) بمنزلة (ضحوة)
١٠٦/٣	٤٨/٢	
١٠٧/٣	٤٩/٢	- القول في (سَحَر)
		هذا باب الشيتين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر
١٠٨/٣	٤٩/٢	
١٠٨/٣	٥٠/٢	- العلة في ضم اسم إلى آخر
١٠٩/٣	٥٠/٢	- أصل (حادي عشر)
١٠٩/٣		- خصائص العدد المركب
		- (خمس عشر) شبيه بقولهم: (حيصَ بيصَ)
١١٠/٣	٥١/٢	
		- (خمسة عشر) شبيه بقولهم: (اضرب أيهم أفضل)
١١١ - ١١٠/٣	٥١/٢	
١١٢/٣	٥١/٢	- مخالفة (الآن) (أين)
١١٢/٣	٥٢/٢	- قول العرب: (صهلاً)
١١٣/٣	٥٣/٢	- القول في (عمرويه)
		- القول في (يومَ يومَ، وصباحَ مساءً)
١١٤ - ١١٣/٣	٥٣/٢	
		- آخر الاسمين المركبين في موضع جر
١١٤/٣	٥٣/٢	
١٥/٣	٥٣/٢	- مذهب يونس في الاسم المركب

الباب	الكتاب	التعليقة
- القول في (كفّة كفّة)، وأيادي سبّا		
	٥٤/٢	١١٦/٣
- الياء في مثل (رأيت معدي كرب) لا تحرك بالنصب		
	٥٥/٢	١١٦/٣
- مذهب المبرد في إسكان الياء في حال النصب ضرورة		
		١١٧/٣
- القول في (اثنا عشر) لو سمي به		
	٥٥/٢	١١٨/٣ - ١١٩
هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو		
التي الياء والواو منهن لامات	٥٦/٢	١٢٠/٣
- حذف الياء من (جوار) فتون لذلك، ومذاهب النحاة		
في هذا الحرف	٥٦/٢	١٢٠/٣ - ١٢١
- إذا كانت لام الكلمة ياءً أو واوًا، وكان ما قبلها		
مفتوحًا فإنها مقصورة	٥٧/٢	١٢٢/٣
- الألف الزائدة ملحقة، وغير ملحقة		
	٥٧/٢	١٢٣/٣
- لو سميت امرأة بـ(جوار) هل تصرف ؟		
	٥٧/٢	١٢٣/٣
- لو سميت امرأة بـ(قاضر) فهل ينون ؟		
		١٢٣/٣ - ١٢٤
- لو سميت امرأة بـ(قاسم) فهل تصرف ؟		
		١٢٤/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد ٦١/٢	١٣٣/٣	
- لو سمي رجل بالباء الساكنة من (اضرب)		
	٦٣/٢	١٣٣/٣
- ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين		
	٦٣/٢	١٣٤/٣
هذا باب الحكاية	٦٤/٢	١٣٥/٣
- لو سمي رجل (زيدُ أخوك) لم يحقر		
	٦٥/٢	١٣٥/٣
- لا يجوز أن تقول (تأبطي، ويرقي) عند الإضافة		
إلى الجمل	٦٥/٢	١٣٦/٣
- القول في امرأة سميت بـ(ضاربُ رجلاً أو لاخيراً منك لك)		
	٦٦/٢	١٣٦/٣ - ١٣٧
- لو سميت امرأة (ضارب) لم تنون		
- القول في رجل سميت بـ(عاقلة لبيبة أو عاقل لبيب)		
	٦٦/٢	١٣٨/٣
- لو سميت رجلاً (عاقلة) لم تنونه		
	٦٦/٢	١٣٨/٣ - ١٣٩
- القول في رجل يسمى (مِن زيد، أو عَن زيد)		
	٦٦/٢	١٣٩/٣ - ١٤٠

التعليقة	الكتاب	الباب
١٢٥ - ١٢٤/٣		- (أَدَلِّ) اسم رجل يجب ألا يصرف
		- القول في (مررت بأفعلَ منك) من (أعيى منك)
١٢٦/٣	٥٨/٢	
		- ليس (أفعلُ منك) بأثقل من (أفعلَ) صفة
١٢٧/٣	٥٨/٢	
		- مذهب يونس والخليل في المعتل وتنوينه
١٢٧/٣	٥٨/٢	
		- لو سمي رجل (بغزو) فكيف يعرب ؟
١٢٨/٣	٦٠/٢	
١٢٩ - ١٢٨/٣	٦٠/٢	- القول في (إِيّ وِفي)
١٢٩/٣	٦٠/٢	- مسألة: قولهم (هذه أدلي زيد)
		- لو سمي رجل بـ(إِرمِه) فكيف يعرب ؟
١٣٠/٣	٦١/٢	
		- لو سمي رجل بـ(عِه) فكيف يعرب
١٣١ - ١٣٠/٣	٦١/٢	
		- القول في (اغضضُ) إذا سمي بها
١٣٢/٣	٦١/٢	
		- لو سمي رجل بـ(ألبب) ترك على حاله
١٣٣ - ١٣٢/٣	٦١/٢	

**الباب**                      **الكتاب**                      **التعليقة**

هذه مسألة ليس هذا موضعها، ولكننا كتبناها ها هنا

- ١٤٠/٣
- ١٤٢ - ١٤٠/٣ - إجراء (سمائيا) على غير الأصل
- ١٤٣ - ١٤٢/٣ - القول في واو (عجوز) وياء (صحيفة)
- ١٤٣/٣ - جمع (جايبة) الذي ثبتت الهمزة في واحدة
- القول في (إداوة، وإداوى) الواو فيها عوض من
- ١٤٤ - ١٤٣/٣ الهمزة الواقعة بعدها
- ١٤٥/٣                      ٦٦/٢ - (قطّ، وقد) إذا سميت به
- المضاف والمضاف إليه لا يكون منهما كلام حتى يكون
- ١٤٦/٣                      ٦٦/٢ معهما غيرهما
- لا يكون المضاف حكاية كما لا يكون المفرد حكاية
- ١٤٦/٣                      ٦٦/٢
- القول في رجل يسمى (وَزَنَ سَبْعَةَ)
- ١٤٧ - ١٤٦/٣                      ٦٦/٢
- القول في رجل سمي (في زيد) لاتريد الفم
- ١٤٧/٣                      ٦٦/٢ لامرأة سميت به
- ١٤٨/٣                      ٦٧/٢ - تثقيب (في) إذا سمي به
- ما تحرك حرف إعرابه في الإضافة لزمه ذلك في الأفراد
- ١٤٨/٣                      ٦٧/٢
- ١٤٩/٣                      ٦٧/٢ - (إلا) الاستثنائية بمنزلة (دَفَلَى)



الكتاب	الباب	التعليق
٦٧/٢	- إلا وإمّا في الجزاء حكاية	١٥٠/٣
	- مسألة في (هَلْمٌ) أصلها وحكايتها	
٦٧/٢	- قولك: (زيدٌ الطويل) مثل (زيدٌ منطلقٌ)	١٥١ - ١٥٠/٣
٦٨/٢	- لو سميت (الرجلُ منطلق) جاز أن تناديه	١٥٢/٣
٦٨/٢	(ياالرجلُ منطلق)	١٥٢/٣
٦٨/٢	- القول في الاسم الخاص	١٥٤ - ١٥٣/٣
٦٩/٢	هذا باب الإضافة وهو باب النسب	١٥٤/٣
٦٩/٢	- النسب إلى (رَوْحَاء)	١٥٤/٣
	- النسب إلى (تهامة)	١٥٥ - ١٥٤/٣
٧٠/٢	هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس	١٥٥/٣
٧١/٢	- حذف الياء من الاسم في النسب نحو هذلي وثقفي	١٥٦ - ١٥٥/٣
	- حذف الهاء من الاسم في النسب لحنفي ونحوه وعدم	
٧١/٢	الحذف في نحو (بني طويلة)	١٥٦/٣
٧١/٢	هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف	١٥٧/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
- القول في (بَخَاتِي) جمع (بَخْتِي)		
	٧١/٢	١٥٨ - ١٥٧/٣
- النسب إلى (يثرب)	٧١/٢	١٥٩ - ١٥٨/٣
هذا باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الهاء والواو		
	٧٢/٢	١٥٩٣
- النسب إلى المنقوص	٧٢/٢	١٥٩/٣
- ثقل الياءات والكسرة إذا تتالت		
	٧٢/٢	١٦٠/٣
- الإضافة إلى الاسم الذي فيه الياء ثالثة وما قبلها مكسور		
	٧٢/٢	١٦١ - ١٦٠/٣
- القول في الإضافة إلى مثل (النُّمِر، جَنْدَلٍ) ونحوهما		
	٧٣/٢	١٦١/٣
- الإضافة إلى (حِيَّة) ونحوه	٧٣/٢	١٦٢/٣
- النسب إلى (أُمِيَّة)، وحية بن بهدلة		
	٧٣/٢	١٦٣/٣
- الإضافة إلى (لِيَّة)	٧٣/٢	١٦٤/٣
- الإضافة إلى (عَدُوَّة)	٧٤/٢	١٦٤/٣
- الإضافة إلى (مَحِيَّة)	٧٤/٢	١٦٥/٣
- الإضافة إلى (قِسِي)	٧٤/٢	١٦٦/٣
- الإضافة إلى (عَدُوٍّ) و(عَدُوَّة)	٧٤/٢	١٦٧/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
- الإضافة إلى (قاضٍ)		١٦٧/٣
- حذف بعض الحروف عند إرادة الإدغام		١٦٨/٣ - ١٦٩
هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء، وكان		
الحرف الذي قبل الياء ساكنًا	٧٤/٢	١٧٠/٣
- النسب إلى (ظبية، ودمية، وفتية)		
	٧٤/٢	١٧٠/٣
- الإضافة إلى (غزوة)	٧٥/٢	١٧١/٣
- الإضافة إلى (عروة)	٧٥/٢	١٧٢/٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسم لامه ياءٌ أو واوٌ		
وقبلها ألف ساكنة	٧٥/٢	١٧٣/٣
- الإضافة إلى (رأية) ونحوه	٧٦/٢	١٧٣/٣
- الإضافة إلى (سقاية) هي إضافة إلى (سقاء)		١٧٤/٣ - ١٧٥
هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من		
حروف من نفس الكلمة	٧٧/٢	١٧٦/٣
- القول في ألف (معزى وذفرى) فيمن نونٌ		
	٧٧/٢	١٧٦/٣
- صيرورة (علباء) حيث انصرف بمنزلة (رواء) في		
الإضافة والتثنية	٧٧/٢	١٧٦/٣
- الإضافة إلى (أعنيا، وأحوى)	٧٧/٢	١٧٧/٣

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألثا زائدة لا ينون، وكان على أربعة أحرف
١٧٧/٣	٧٧/٢	
١٧٧/٣	٧٧/٢	- الإضافة إلى (ملهى، وجلى) - - تستوي الزيادة التي للتأنيث إذا كانت خامسة، والأصل إذا كان خامساً، في الحذف
١٧٨/٣	٧٧/٢	
		- القول في الإضافة عند تتابع الحركات في المقصور
١٧٨/٣	٧٧/٢	
		- الحركة في نحو (جَمَزَى) تعادل الحرف الخامس من مثل (جَبَارَى)
١٧٩/٣		
		هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألثا وكان على خمسة أحرف
١٧٩/٣	٧٨/٢	
		- الزائد والأصلي إذا وقعا خامسين استويا في الحذف
١٧٩/٣	٧٨/٢	
		- لا يحذف آخر الاسم الممدود مصروفًا كان أو غير مصروف، كثر عدد حروفه أو قلَّ . . .
١٨٠/٣	٧٨/٢	
		- ياء الإضافة عوض من الألف إذا كانت خامسة
١٨١/٣	٧٩/٢	نحو (جَبَارَى)

الباب	الكتاب	التعليق
-	ياء الإضافة تعاقب الألف إذا كانت خامسة	
	٧٩/٢	١٨١/٣
-	إذا اشتمل الاسم على ياء متحركة نحو (عَثِير، وَحْفِيل)	
	لم تحذف عند النسب، وتحذف إن كانت ساكنة كياء	
	(هُذَيْل وسُلَيْم) ونحو ذلك	٧٩/٢ ١٨١/٣
	هذا باب الإضافة إلى كل اسم محدود لا يدخله التعنين	
	٧٩/٢	١٨٢/٣
-	إبدال الواو مكان الهمزة التي من نفس الحرف	
	٧٩/٢	١٨٢/٣
	هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين	٧٩/٢ ١٨٣/٣
-	الإضافة إلى (غَدٍ، وَيَدٍ)	٧٩/٢ ١٨٣/٣
	هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرُّدُّ	
	٨٠/٢	١٨٤/٣
-	الإضافة إلى ذي الحرفين الساقطة لامه	
	٨٠/٢	١٨٤/٣
-	الإضافة إلى (أخت)	٨١/٢ ١٨٤/٣ - ١٨٥
	هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين	
	٨١/٢	١٨٥/٣
-	الإضافة إلى (ابن، وأست) ونحوهما	
	٨١/٢	١٨٥/٣ - ١٨٦

الكتاب	التعليق	الهـاب
٨٢/٢	١٨٦/٣ - ١٨٧	- القول في تاء (بنت)
		- المردود في (بنت) و(ابن) هو اللام
٨٢/٢	١٨٨/٣	
	١٨٨/٣	- إذا حذفت الزيادة وجب الردُّ
		- لم ألزموا (ابن، واسم) ونحوهما من الأسماء الردِّ
٨٢/٢	١٨٩/٣	عند الإضافة إليها ؟
٨٢/٢	١٨٩/٣	- الإضافة إلى (كَلْتًا، وَثِثَتَانِ)
		- تاء (كلتا) زائدة، والألف من الأصل عند الجرمي،
	١٩٠/٣	بدل عند المبرد من الألف في (كلا)
	١٩١/٣	- التاء في (كلتا) بمنزلة الواو من (رَوَى)
٨٣/٢	١٩٢/٣	- أصل كلمة (قم)
	١٩٣/٣	- إبدال الميم من الواو في (قَم)
	١٩٤/٣	- استقباح (عليه مال) لخفاء الهاء
		- الإضافة إلى (ذاتٍ للمؤنث، و (ذي) للمذكر
٨٣/٢	١٩٤/٣ - ١٩٦	
٨٤/٢	١٩٦/٣ - ١٩٧	- الإضافة إلى (شاءٍ)
هذه فصول تلحق بما تقدم من الهـاب تأخرت عن مواضعها		
	١٩٨/٣	
	١٩٨/٣	- القول في (اسم) أصله ووزنه
	١٩٩/٣	- الأصل في (ذِيَّة)

التعليق	الكتاب	الباب
		- تاء (بنت، وأخت) للإلحاق، وهي بدل من الهاء في (أخيه وبنته)
١٩٩/٣		
٢٠٠ - ١٩٩/٣		- الأصل في (هنت) (هنت)
٢٠١/٣	٨٤/٢	- الإضافة إلى (لات)
٢٠٢/٣	٨٤/٢	- الإضافة إلى (ماء)
		- ألف (امرىء) للوصل وليس عوضاً من اللام
٢٠٢/٣	٨٤/٢	
		هذه باب الإضافة إلى ما ذهبت فإوه من بنات الحرفين
٢٠٣/٣	٨٥/٢	وذلك عدةً ووزنةً
		- النسب إلى ما كانت فإوه وحدها من حروف اللين
٢٠٣/٣		
		- الإضافة إلى شبة (وهو ما اجتمع فيه حرفا
٢٠٣/٣		لين هما فإوه ولامه)
		هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياءين
٢٠٤/٣	٨٥/٢	مدغمة إحداهما في الأخرى
		- حذف الياء المتحركة عند الإضافة في مثل
٢٠٤/٣	٨٥/٢	(أسيد، وحُمير)
		- عدم جواز حذف الساكن لثلاث تتوالى المتحركات
٢٠٥/٣	٨٥/٢	
٢٠٨ - ٢٠٦/٣		- تصغير (مُهوم)

التعليق	الكتاب	الباب
٢٠٨/٣	٨٦/٢	- قياس (عَيْضَمُوز)
٢٠٨/٣	٨٦/٢	- ياء (تقيم) ثابتة في الإضافة
		هذا باب ما لحقته الزيادتان (للجمع والتثنية)
٢٠٩/٣	٨٦/٢	
٢٠٩/٣	٨٦/٢	- حذف الزيادة عند الإضافة
		هذا باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع
٢١٠/٣	٨٦/٢	
		- حذف الألف والتاء عند الإضافة
٢١٠/٣	٨٦/٢	
		هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما
٢١١/٣	٨٧/٢	إلى الآخر فجعلنا اسماً واحداً
		- الإضافة إلى مثل (خمسة عشر، معديكرب)
٢١١/٣		اسمين مركبين
		- لا يكون بناء أصل تجتمع فيه ستة أحرف لازائد فيهن
٢١٣/٣		
		- (حضر موت) و(عبد الدار) الأول مركب، والثاني
٢١٣/٣		مضاف ومضاف إليه يتركب منه (عبدري)
		- الإضافة إلى رجل اسمه (اثنا عشر)
٢١٥ - ٢١٤/٣	٨٧/٢	



التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء
٢١٥/٣	٨٧/٢	
٢١٥/٣	٨٧/٢	- الإضافة إلى أول المتضامين
٢١٦/٣		- الإضافة تكون إلى اسم مفرد لا مضاف
		- الأب، والابن ونحوهما من الصفات المضافة لاتكون
٢١٧/٣	٨٨/٢	أسماء غالبة
		- الفرق بين (امرئ القيس، وعبد القيس) وبين
٢١٨/٣		(ابن كراع) ونحوه
		- النسب إلى الاسم الثاني من الاسمين المركبين
٢١٨/٣	٨٨/٢	
٢١٩/٣	٨٨/٢	هذا باب الإضافة إلى الحكاية
٢١٩/٣	٨٨/٢	- النسب إلى (كُنْتُ، كُنْ)
٢٢٠/٣	٨٨/٢	هذا باب الإضافة إلى الجمع
		- النسب إلى (مساجد)، و(مدائن) ونحوهما
٢٢٠/٣	٨٨/٢	
		- النسب إلى (أعراب) الذي لا واحد له على هذا المعنى
٢٢٠/٣	٨٩/٢	
		- الإضافة إلى رجل سمي (ضَرَبَات)
٢٢١/٣	٨٩/٢	

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب تثنية ماكان منقوصاً وكان عدة حروفه		
أربعة أحرف فزائد	٩٣/٢	٢٢٧/٣
- مايشئ من بنات الواو ككتثية ماكان من بنات الياء		
	٩٣/٢	٢٢٧/٣
- مالانكون تثنيته إلا بالواو		
	٩٤/٢	٢٢٨/٣
هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون		
	٩٤/٢	٢٢٩/٣
- جمع المقصور جمع مذكر سالماً		
- إبدال الواو من الهمزة في مثل (حمراء وعلباء)		
	٩٤/٢	٢٣٠/٣
- تثنية (ثَنَائِيْنٍ وَمَذْرُوِيْنٍ) مبنيين		
	٩٥/٢	٢٣٠/٣
- صحة الواو في السماوة وجمعها		
	٩٥/٢	٢٣١/٣
هذا بابُ لايجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون، وذلك نحو (عشرين وثلاثين)		
	٩٥/٢	٢٣٢/٣
- كيف تجمع (مسلمين) و(رجلان)		
	٩٥/٢	٢٣٢/٣
إذا سميت رجلاً بهما		
	٩٥/٢	٢٣٣ - ٢٣٢/٣
- مايشئ من الأسماء		

التعليق	الكتاب	الباب
		- وقوع الجمع على الواحد في الإضافة
٢٢١/٣	٨٩/٢	
		- (مَعَاوِر) اسم الواحد، منقول من الجمع
٢٢٢/٣	٨٩/٢	
٢٢٣/٣	٩٢/٢	هذا باب العنبة
		- المنقوص الواوي تظهر الواو في تثنيته
٢٢٣/٣	٩٢/٢	
		- الإمالة جائزة في كل شيء من بنات الياء
٢٢٤/٣	٩٢/٢	
		- (مَرَضِي) أبدل من الواو الياء كما قيل (مَسْنِيَّة)
٢٢٤/٣	٩٢/٢	بدلاً من (مسنوة)
		- ماكان مقصوراً على ثلاثة حروف وألفه متقلبة من
		واو، استوى فيه المثنى والجمع بالألف والتاء
٢٢٥/٣	٩٣/٢	
٢٢٦/٣	٩٣/٢	- تصغير ما اعتلت عينه
		- القول في (مَتَى وَيَلَى) إذا صارت اسماً
٢٢٦/٣	٩٣/٢	

الباب	الكتاب	التعليق
- مذهب بعض العرب في تسمية يوم الاثنين بـ(الثني)	٩٥/٢	٢٣٣/٣
هذا باب جمع الاسم الذي آخره هاء التانيث	٩٥/٢	٢٣٤/٣
- لاتذهب الهاء عند جمع الاسم لأنه صار وصفًا للمذكر	٩٥/٢	٢٣٤/٣
- جمع (حُبلى وحمرأ) مسمى بهما مذكر	٩٥/٢	٢٣٥/٣
- جمع (ورقاء) اسم رجل	٩٦/٢	٢٣٦/٣
- جمع (زكريًا) في المد والقصر	٩٦/٢	٢٣٧/٣
هذا باب جمع الرجال والنساء	٩٦/٢	٢٣٨/٣
- حقيقة جمع التكسير		٢٣٨/٣
- مشابهة الصفة للأفعال، فتحكمها أن تكون		
مسلمة غير مكسرة		٢٣٨/٣
- لو سمي رجل أو امرأة بِسِنَّةٍ ففي جمعه الخيار بين		
التكسير والسلامة	٩٨/٢	٢٣٩/٣
- القول في (أرضين)	٩٩/٢	٢٣٩/٣
- لو سمي رجل بـ(اسم) فجمعه (اسمون)		
	٩٩/٢	٢٤٠/٣
- القول في (عبلة) مسمى بها	٩٨/٢	٢٤١/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
- لو سمي رجل بـ(شاة) لم يجمع بالتاء	٩٩/٢	٢٤١/٣
- القول في جمع (عِدَّة)	٩٩/٢	٢٤٢/٣
- لو سمي رجل بـ(شَفَّةٍ، أو أُمَّة) فكيف يجمع ؟	٩٩/٢	٢٤٢/٣ - ٢٤٣
- ما يجوز في جمع (فعليل)	١٠٠/٢	٢٤٣/٣
- يجوز أن يجمع (حارث) على (حوارث)	١٠١/٢	٢٤٤/٣
- الألف واللام في (الحارث) غلبت لقصد الصفة	١٠١/٢	٢٤٤/٣
- لا يجوز أن يجمع (عثمان) مكسراً	١٠١/٢	٢٤٤/٣
- الألف والنون في آخر الاسم للإلحاق إن كسر على (فعاليل)		٢٤٤/٣ - ٢٤٥
- (مصران) اسم رجل يصغر على (مُصيران) لأن الألف والنون فيه ليسا للإلحاق، وهو شبيه بعثمان	١٠٢/٢	٢٤٥/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا بابٌ يجمع الاسم فيه إن كان للذكر أو مؤنث بالعام	١٠٢/٢	٢٤٦/٣
- لا يجمع (بنت) على (بنتون) من حيث لم يجمع (طلحة) على (طلحون)		٢٤٦/٣
هذا باب ما يكسر مما كسر للجمع وما لا يكسر من أبنية الجمع	١٠٢/٢	٢٤٧/٣
- يجمع ما كان على ثلاثة أو أربعة جمع تكسير		٢٤٧/٣
هذا باب جمع الأسماء المضافة	١٠٣/٢	٢٤٨/٣
- الكنى تصير في التعريف كالإعلام		٢٤٨/٣
هذا باب من الجمع بالوار والنون وتكسير الاسم		٢٤٩/٣
- (الأشعرون) ليس تياساً في جمع (الأشعري)	١٠٣/٢	٢٤٩/٣
- كيف يجمع ما بني على التثنية	١٠٣/٢	٢٥٠/٣
- القول في جمع (مهرية) و(بُختية)		٢٥٠/٣ - ٢٥١

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب تقنية المبهمة التي أواخرها معتلة		
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
-	حذف الياء والألف من المبهمات عند التثنية	
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
-	لاتضاف المبهمات إلى الأسماء، لأنها لاتكون نكرة	
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
هذا باب مايتغير في الإضافة إلى الاسم		
	١٠٤/٢	٢٥٢/٣
-	(فوك) في الإضافة، وكذا أخواتها	
	١٠٤/٢	٢٥٢/٣
-	إضافة الأسماء الستة إلى (كلا)	
	١٠٤/٢	٢٥٣/٣
-	(كلا) لاتفرد، وإنما تكون للمثنى أبدأ	
	١٠٥/٢	٢٥٣/٣
-	(بين) لايقع إلا بين اثنين	٢٥٤ - ٢٥٣/٣
-	فتح نون (بين) مثلما فتحت في (من القوم)	
	وكان حقها الكسر	٢٥٥/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة		
المجرور المضمر	١٠٥/٢	٢٥٥/٣
- قول بعض العرب (بُشْرِيٌّ، وَهُدْيٌ)		
	١٠٥/٢	٢٥٦ - ٢٥٥/٣
هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفًا مكسورًا		
	١٠٥/٢	٢٥٧/٣
- قولهم: (هذا قاضيٌّ) ونحوه من المنقوص		
	١٠٥/٢	٢٥٧/٣
- جمع ما آخره ياء مكسورة جمعًا بالواو والنون		
	١٠٥/٢	٢٥٨/٣
هذا باب التصغير	١٠٥/٢	٢٥٩/٣
هذا باب تصغير المضاعف	١٠٧/٢	٢٥٩/٣
- إدغام مثل (جَيْبٌ بَكْرٌ) و(ثَوْبٌ بَكْرٌ) كما أدغم		
		٢٥٩/٣
(المال لك)، و(هم يظلمونني)		
- ألف (معزى) في التحقير مثل ألف (مرمى)		
ونون (رَعَشَنٍ)	١٠٧/٢	٢٦٠/٣
- الفرق بين مثل (خنفساء) وبين (قرقرى) ونظائرها		
في التصغير	١٠٧/٢	٢٦١/٣



الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التانيث		
	١٠٧/٢	٢٦٢/٣
- إجراء (فعلان) مجرى (فعلى) في التصغير		
	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- تصغير (علباء، وحرباء) كما يصغر (سقاء) ونحوه		
	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- الزوائد في (سُقَيْيَّة، ودُرَيْحِيَّة) لم تكن للتانيث		
	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- كل ما كان في آخره ألف ونون زائدتان جعل بمنزلة (فعلان) الذي له (فعلى) في التحقير		
	١٠٨/٢	٢٦٣/٣
- تحقير (فِرْزَان) وجمعه	١٠٨/٢ - ١٠٩	٢٦٤/٣
- مجيء الهاء عوضاً من الياء في الجمع		
	١٠٩/٢	٢٦٤/٣
- تحقير (ظَرَبَان)	١٠٩/٢	٢٦٤/٣
- حكم ما لو سمي رجل باسم في آخره ألف ونون ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة		
	١٠٩/٢	٢٦٥/٣
- تصغير ما آخره ألف ونون	١٠٩/٢	٢٦٥/٣

الباب الكتاب التعليق

هذا باب ما ي حذف في التحقير من بنات الثلاثة من  
الزيادات لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها

٢٧١/٣	١١٠/٢	
٢٧١/٣	١١١/٢	- تحقير (مُحَمَّرٍ) على (مُحَبِّبٍ)
٢٧١/٣	١١١/٢	- تحقير (مُحَمَّرٍ) على (مُحَبِّبٍ)
٢٧٢/٣		- القول في جمع (حَمَارَةٌ)
٢٧٣ - ٢٧٢/٣	١١١/٢	- تحقير: (عَدْوَدُن)
٢٧٤ - ٢٧٣/٣	١١٣/٢	- القول في جمع (ذُرْحَرَح)
٢٧٤/٣	١١٣/٢	- تحقير (مَرْمَرِيْس)
		- كل ماضوعف الحرفان من أوله وآخره فأصله ثلاثي
٢٧٥/٣	١١٣/٢	
		- مجيء الواو المتحركة في الاسم بمنزلة ماهو من نفس
٢٧٦/٣	١١٥/٢	الحرف نحو (عِلْوَاط)
٢٧٦/٣	١١٥/٢	- تفصير (حُبَّارِي)
٢٧٦/٣	١١٦/٢	- تحقير (عَفْرَاء) ونحوه
		- حذف الألف الثالثة من (صَحَارِي) أحسن من
٢٧٧/٣		حذف الألف الخامسة
٢٧٧/٣	١١٦/٢	- تحقير (عَفْرَتِي، وَعَفْرَنَاء)
٢٧٨/٣	١١٧/٢	- إذا حَقَّرْت رجلاً اسمه (قَبَانِل)

- الباب الكتاب التعليق
- هذا باب ماكان على أربعة أحرف تلحقه ألف التانيث  
بعد ألف، أو لحقت ألف ونون كما لحقت عثمان نحو خنفساء
- ١٠٩/٢ ٢٦٦/٣
- المدة لا تحذف كما تحذف ألف التانيث الساكنة إذ  
كانت خامسة ١٠٩/٢ ٢٦٦/٣
- لاتغير الحركة التي في آخر الاسم الأول من الاسم المركب  
١٠٩/٢ ٢٦٧/٣
- ما آخره ألف ونون يحقر كما يحقر ما في آخره ألف التانيث  
١٠٩/٢ ٢٦٧/٣
- لا يحذف النون من مثل (عُقْرِيَان) عند تحقيره  
٢٦٧/٣
- تحقير (أقحوانة، وعنظوانة) ١١٠/٢ ٢٦٧/٣ - ٢٦٨
- تحقير (أسطوانة) التي فيها النون لام  
١١٠/٢ ٢٦٨/٣ - ٢٦٩
- هذا باب ما يحقر على تكسيرك إِيَاء لو كسرتَه للجمع  
على القياس لا على التفسير للجمع على غيره
- ١١٠/٢ ٢٦٩/٣
- قياس الجمع في (خاتم) وتحقيره ٢٦٩/٣ - ٢٧٠
- لا يزيد في التصغير حرف الزيادة حرفاً في الجمع ٢٧٠/٣

الكتاب	الباب	التعليق
١١٧/٢	- لتحقير (لُفِيزِي) تحذف الألف ولا تحذف الياء	٢٧٩/٣ - ٢٨٠
١١٧/٢	- تحقير (اقعنساس) بحذف النون وترك الألف	٢٨٠/٣
١١٧/٢	- القول في (عَقَنْجَج) وأن الجيم الثانية فيه زائدة	٢٨١/٣
١١٧/٢	- تحقير (بروكاء، وجُلُولاء)	٢٨٢/٣
١١٨/٢	- لا تحذف الواو من (فَعُولاء) لو كان آخره ألف التأنيث المقصورة	٢٨٣/٣
١١٨/٢	- ياء التصغير تغير واو (فَعُولاء) فتقلبها ياء	٢٨٤/٣
١١٨/٢	- تحقير (ظريقين، ظريفات، دجاجات)	٢٨٤/٣ - ٢٨٥
١١٨/٢	- ألفا (جلولاء) لا يفارقان الاسم	٢٨٥/٣
١١٨/٢	- خروج الزيادتين إذا لم يُرد معنى الجمع	٢٨٥/٣
١١٨/٢	- علامة الجمع بعد التسليم شبيهة بهاء التأنيث في الاسم المصغر	٢٨٦/٣
١١٨/٢	- القول في تحقير (ثلاثين)	٢٨٦/٣ - ٢٨٧

الباب	الكتاب	التعليقة
- تحقير رجل سمي (دجاجة، أو دجاجتين)		
	١١٨/٢	٢٨٩ - ٢٨٧/٣
هذا باب تحقير ما ثبت زيادته من بنات الثلاثة في التحقير		
	١١٨/٢	٢٩٠/٣
- تحقير (بَرْدَرَايَا، وَحَوْلَايَا)	١١٩/٢	٢٩٢ - ٢٩٠/٣
- قياس تحقير (قوباء، وغوغاء) فيمن صرف		
	١١٩/٢	٢٩٣ - ٢٩٢/٣
هذا باب ما يحدف في التحقير من زوائد بنات الأربعة، لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع		
	١١٩/٢	٢٩٣/٣
- تحقير (خَنْشَلِيل)	١٢٠/٢	٢٩٤ - ٢٩٣/٣
- القول في تحقير (منجنون)	١٢٠/٢	٢٩٥ - ٢٩٤/٣
- تحقير (الطمانينة، والقشعريرة)	١٢٠/٢	٢٩٦/٣
- تحقير (قَنْدَاو)	١٢٠/٢	٢٩٧ - ٢٩٦/٣
- تحقير (إبراهيم وإسماعيل)	١٢٠/٢	٢٩٧/٣
- تحقير (مُجْرَس، ومُكْرَدَس)	١٢٠/٢	٢٩٧/٣
هذا باب بنات الخمسة	١٢١/٢	٢٩٨/٣
- شبه الزائد في هذا الباب بما لا يشبه الزائد		
	١٢١/٢	٢٩٨/٣

التعليق	الكتاب	الباب
٢٩٩/٣	١٢٢/٢	هذا باب ماذهبت لاصه - كيف تحقر (ذه) لو كانت امرأة ؟
٢٩٩/٣	١٢٣/٢	هذا باب تحقير ماكانت فيه تاء التانيث
٣٠٠/٣	١٢٤/٢	- القول في ياء (عيد) وهل هي مبدلة من الواو ؟
٣٠٠/٣	١٢٤/٢	- جمع ماقيه التاء مثل (بنت) كما يجمع ماقيه الهاء
٣٠١ - ٣٠٠/٣	١٢٤/٢	- حرف التانيث في مثل (حمدة) تاء، لكنها تقلب
٣٠٢ - ٣٠١/٣	١٢٤/٢	هاء في الوقف - القول في (هن) كناية عن اسم الرجل
٣٠٢/٣	١٢٤/٢	- لاتؤنث العرب بالتاء إلا شيئاً علامته في الوصل هاء
٣٠٣/٣	١٢٤/٢	هذا باب تحقير ماخلف منه ولايرد في التحقير
٣٠٤/٣	١٢٤/٢	- تحقير (ميت) حذفت منه العين
٣٠٤/٣	١٢٤/٢	- تحقير (هار) على القياس وغير القياس
٣٠٦ - ٣٠٥/٣	١٢٥/٢	

العمليّة	الكتاب	الكتاب
٣٠٦/٣	١٢٥/٢	- تحقير (بَضْعُ) مسمى به رجل
		هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ ...
٣٠٧/٣	١٢٥/٢	
٣٠٧/٣	١٢٥/٢	- تحقير (عَبْدٌ وَأَعْيَاد)
٣٠٧/٣	١٢٥/٢	- تحقير (قِيٌّ)
٣٠٨/٣	١٢٦/٢	- تحقير (عَطَاءٌ، وَقَضَاءٌ، وَرِشَاءٌ)
		- هل يقال (الْأَيَّةُ) من (الْأَمَّةُ) مثلما قيل (عباية)
٣٠٩/٣	١٢٦/٢	في (عباية) ؟
٣١٠/٣	١٢٦/٢	- الخلاف في همزة (النبيِّ)
		- العرب تحقر (الشاء) على (شَوِي)
٣١١/٣	١٢٦/٢	
٣١٢/٣	١٢٧/٢	- قولهم: (دياميس، ودبابيج)
	١٢٧/٢	- تحقير (ذَوَائِب) اسم لرجل
		هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه
	١٢٧/٢	
		- تحقير (سَارَ، وَغَابَ) اسماً لرجل
٣١٤ - ٣١٣/٣	١٢٧/٢	
		- تحقير (خافٍ، ومالٍ) مسمى بهما
٣١٦ - ٣١٥/٣	١٢٧/٢	

الباب الكتاب التعليق

هذا باب تحقير الأسماء تثبت الأبدال فيها، وتلزمها

٣١٧/٣ ١٢٧/٢

٣١٧/٣ ١٢٧/٢ - حكم الإبدال في نحو (قائل)

٣١٨/٣ ١٢٨/٢ - همزة (ثائر، وشاء) لام فيهما

- همزة (فعاثل) ليست منتهى الاسم

٣١٨/٣ ١٢٨/٢

٣١٩/٣ ١٢٩/٢ هذا باب تحقير ما كان فيه قلب

٣١٩/٣ ١٢٩/٢ - القلب في (أَيْتَق)

- (مُطْمَئِنٌّ) إنما هو من (طأمنت) فقلبوا الهمزة

٣٢٠ - ٣١٩/٣ ١٣٠/٢

هذا باب تحقير كل اسم كانت عينه واوًا، وكانت

٣٢١/٣ ١٣٠/٢ العين ثانية أو فاعلة

٣٢١/٣ ١٣١/٢ - تحقير (أَرْوِيَّة، وَمَرْوِيَّة)

- تكون (أروي) على (أفعل، وأفعل، وفعل)

٣٢٣ - ٣٢١/٣

- لا تثبت الواو في التحقير إذا كانت لامًا

٣٢٤ - ٣٢٣/٣ ١٣١/٢

- تحقير (عَشْوَاء) لا تثبت فيه الواو

٣٢٤/٣ ١٣١/٢



الكتاب	الباب	التعليق
	- تاء التانيث في آخر الاسم بمنزلة المنفصل من الاسم	
١٣١/٢		٣٢٥/٣
	- الوجه فيما يثبت في الجمع أن يبدل	
١٣١/٢		٣٢٥/٣
	- جمع (الميتة) مكسراً	٣٢٥/٣
١٣٢/٢		٣٢٦/٣
	- تحقير (معاوية)	
	هذا باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي	
١٣٢/٢		٣٢٦/٣
	لاماتهن ياءات وواوات	
١٣٢/٢		٣٢٧ - ٣٢٦/٣
	- تحقير (أحوى) ونحوه	
١٣٢/٢		٣٢٨/٣
	- إبدال الألف من الواو والياء	
١٣٣/٢		٣٣٠ - ٣٢٩/٣
	- تحقير (مطايا) اسم لرجل	
١٣٣/٢		٣٣٢ - ٣٣١/٣
	- تحقير (خطايا) اسم لرجل	
	وهذه مسألة أمليتها ليس هذا موضعها	٣٣٢/٣
	- القول في (عارية)	٣٣٤ - ٣٣٣/٣
١٣٣/٢		٣٣٦ - ٣٣٥/٣
	- تحقير (عدوي)، (أموي)	
١٣٤/٢		٣٣٨ - ٣٣٦/٣
	- تحقير (ملهورى) و(حيلوي)	
	هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين أحدهما ضم	
١٣٤/٢		٣٣٩/٣
	إلى الآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد	
١٣٤/٢		٣٣٩/٣
	- تحقير (اثني عشر)	
	- قيام التصغير مقام الصفة	٣٤٠/٣

التعليقة	الكتاب	الباب
٣٤٠/٣	١٣٥/٢	- علامات الإضمار لا يُحقرن
٣٤١/٣	١٣٥/٢	- (أين، ومتى) لا يحقرن
٣٤١/٣	١٣٦/٢	- (أمس، وغد) لا يحقرن
٣٤١/٣	١٣٦/٢	- لا يحقر الاسم المنزل منزلة الفعل
٣٤٢/٣	١٣٦/٢	- لا تحقر (عن، ومع، ومن)
٣٤٣/٣	١٣٦/٢	هذا باب تحقير المؤنث
٣٤٣/٣	١٣٦/٢	- تحقير (سَمَاءِ)
٣٤٣/٣	١٣٦/٢	- تحقير (سَقَاءِ) اسماً للمرأة
٣٤٤/٣	١٣٧/٢	- تحقير (حَجَرٍ) اسماً للمرأة
٣٤٥/٣	١٣٩/٢	هذا باب تحقير الأسماء المبهمة
٣٤٥/٣		- إلحاق الألف آخر المبهمات
٣٤٥/٣		- تحقير (أَلَا)
٣٤٦/٣		- تحقير (ذِيًّا)
٣٤٦/٣		- تحقير (تَا)
٣٤٦/٣		- تحقير (ذَا، وَذِي)
٣٤٧/٣		- تحقير (أَلَاءِ)
		- حذف الألف الزائدة للتصغير عند التثنية قياساً
٣٤٧/٣	١٤٠/٢	على (زواتا)

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب تحقير ما لم يكسّر عليه واحد للجمع
٣٤٨/٣	١٤٢/٢	
٣٤٨/٣	١٤٣/٢	- تحقير (سنين)
٣٤٩/٣	١٤٣/٢	- تحقير (أرضين)
٣٤٩/٣		- التحقير لا يكون في الجمع وإنما هو للواحد
٣٥٠/٣	١٤٣/٢	- تحقير (سنين) اسمًا للمرأة
٣٥١/٣	١٤٣/٢	- تحقير (أفعال) اسم لرجل
٣٥١/٣	١٤٣/٢	- تحقير (ليلة) اسم لرجل
٣٥٢/٣	١٤٣/٢	- تحقير (أفعال)
		هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها
٥/٤	١٤٣/٢	
		- الأصل باء الجر في القسم، والواو بدل منه، والتاء بدل من الواو
٥/٤		
		هذا باب ما يكون قبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو
٦/٤	١٤٥/٢	
		- قولهم في الحلف: (إي ها الله ذا) و(إي الله)
٧-٦/٤	١٤٥/٢	
		قولك: (والله لأتيتك ثم لأضربنك اللّة)
٨-٧/٤	١٤٦/٢	
٨/٤	١٤٦/٢	جر المحلوف عليه

الكتاب	التمليق	الباب
		- قولك: (لحقك وحق زيد) لا يجوز إلا على وجه
١٤٦/٢	٩/٤	الغلط والنسيان
		هذا باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى التسم
١٤٦/٢	١٠/٤	
١٤٦/٢	١٠/٤	- القول في (عَمَّرَ اللهُ)
		- مذهب يونس في ألف (أَيُّنُ) من قولهم:
١٤٧/٢	١١/٤	(لَيُّنُ اللهُ)
		- لا تحذف الهمزة إن كانت متحركة وما قبلها متحرك،
	١٢/٤	بل تخفف
	١٣/٤	- القول في (بَيْنُ اللهُ)
		هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير
		إضافة ولا دخول ألف ولام ولا لأنه لا ينصرف، وكان
١٤٧/٢	١٤/٤	القياس أن يثبت فيه التنوين
		- حذف التنوين إن كان في موقع السكون الأول
	١٥ - ١٤/٤	
		- الاطراد في القياس قد يكون شاذاً في الاستعمال
	١٦/٤	

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا بابٌ محمرك فيه التنوين في الأسماء الغالبة		
	١٤٨/٢	١٦/٤
- الألف والنون معاقب للتنوين في الأسماء		
	١٤٨/٢	١٧ - ١٦/٤
- عند التصغير لا يحذف التنوين في مثل (زيدٌ بَقِيُّ عمرو)		
	١٤٩/٢	١٨/٤
- الخلاف بين يونس وأبي عمرو في إثبات التنوين وحذفها في مثل قوله: (هندٌ بنتُ زيد)		
	١٤٩/٢	١٨/٤
هذا باب النونين الثقيلة والخفيفة		
- الجزاء يشبه النهي لما دخل النون عليه		
	١٥٢/٢	١٨/٤
- مجيء (ما) أول الفعل مسوخاً للتوكيد		
	١٥٣/٢	١٩/٤
بالنون في غير الجزاء		
	١٥٣/٢	١٩/٤
- التوكيد بالنون اضطراراً		
- التوكيد بالنون في الفعل غير الواجب		
	١٥٣/٢	٢٠/٤
- لزوم اللام لليمين كلزوم النون للام وليست مع		
	١٥٣/٢	٢٠/٤
المقسم به بمنزلة حرف واحد		
	١٥٣/٢	٢١/٤
- الفرق بين لام القسم و(ما) في (ربّما)		

التعليقة	الكتاب	الباب
		هذا باب أحوال الحروف التي قبل النون
٢٢/٤	١٥٣/٢	الخفيفة والعقيلة
		- توكيد الفعل إذا كان للمثنى والجمع
٢٢/٤	١٥٤/٢	
		- توكيد الفعل بالنون وفيه علامة الإضمار
٢٣ - ٢٢/٤	١٥٤/٢	
		- مجيء النون بعد علامة مضمرة
٢٣/٤	١٥٤/٢	
		- حذف ياء المخاطبة، وواو الجماعة عندما تكون
٢٤ - ٢٣/٤		حركة ما قبلها منها
٢٥/٤	١٥٤/٢	هذا باب الوقف عند النون الخفيفة
		- القول في ألف (مثنى) وياء (اضربي)
٢٥/٤	١٥٥/٢	
		- زيادة الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل
٢٦ - ٢٥/٤	١٥٥/٢	الضمة والكسرة
		- لا تكون الألف بدلاً من النون الخفيفة وإثباتها مع
٢٦/٤	١٥٥/٢	النون التي للرفع
		- لا تثبت نون الرفع في الصلة مع النون الخفيفة في
٢٧ - ٢٦/٤		الصلة، كما لم تثبت مع بدلها

التعليق	الكتاب	الباب
		- فعل الاثنين المرتفع بمنزلة فعل الجميع المرتفع
٢٨/٤	١٥٥/٢	
		- ذهاب النون الخفيفة في الوصل إذا جاء بعدها
٢٨/٤	١٥٥/٢	ألف و لام أو ألف وصل
		- التنوين في الأسماء أولى بأن تثبت، لأن الاسم
٢٨/٤		أشد تمكناً
		هذا باب الثقلة والخفيفة في فعل الاثنين
٢٩/٤	١٥٥/٢	وفعل جمع النساء
		- كسر نون التوكيد الواقعة بعد الألف الخفيفة
٢٩/٤	١٥٥/٢	
		- لا تحذف الألف عند توكيد فعل الاثنين
٣٠/٤	١٥٦/٢	
		- النون الخفيفة التي تثبت قبل الإدغام، وتحذف
٣١/٤	١٥٦/٢	في الإدغام
		- إثبات نون التوكيد الخفيفة حيث يؤمن اجتماع الساكنين
٣٢/٤		
		- بين نون (نعمان) من قوله: (اضرباً نُعْمَانُ)
		والهمزة من (أب) في قوله: (اضربانَ أَبَاكُمَا)
٣٢/٤	١٥٦/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- لاتبثت النون الخفيفة في مثل (جيتوثي)
٣٣/٤	١٥٦/٢	
		- التوكيد بالنون الخفيفة في فعل الاثنين
٣٣/٤	١٥٦/٢	
		- تثبت نون الرفع في الصلة كما ثبتت في فعل
٣٤ - ٣٣/٤	١٥٧/٢	الجميع في الوقف
		- لاتبديل النون إذا كان قبلها مضموم أو مكسور في
٣٤/٤		فعل جماعة الذكور والنساء
٣٤/٤		- لاتبثت النون الخفيفة بعد الألف كما تثبت الشديدة
		- النون الخفيفة تصير ألفا في الوقف
٣٤/٤	١٥٧/٢	
		- القول في الألف واللام التي تقع بعد الألف المبدلة
٣٥/٤	١٥٧/٢	من الخفيفة
		- إثبات النون الخفيفة التي للثنائية كما تثبت في
٣٦/٤		فعل الواحد
		هذا باب مضاعف الفعل واختلال العرب فيه
٣٧/٤	١٥٨/٢	
		- تركهم مثل (ارْدُدِ الرَّجْلَ) على حاله لأن هذا
٣٧/٤	١٥٨/٢	التحريك ليس بلازم



التعليقة	الكتاب	الباب
		- تحريك الساكن وتسكين المتحرك، وتحول كل منهما
٣٨/٤	١٥٩/٢	عن أصله في الباب
		هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه
		لايستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز
٣٩/٤	١٥٩/٢	
		- القول في ميم (مُدّ) و(ذهبتُم اليوم)
٣٩/٤	١٦٠/٢	
		- إجماع أكثر العرب على تسكين ما قبل نون جماعة
		الإثنا إذا اتصلت بالفعل المضاعف
٤٠/٤	١٦٠/٢	
		- مذهب بعض القبائل في الإدغام في المضاعف
٤٠/٤	١٦٠/٢	
		- لاتدغم العرب ثلاثة متابهات الأوسط
٤١/٤	١٦١/٢	متحرك والأول ساكن
٤٢/٤	١٦١/٢	هذا باب المقصور والمدود
		- القول في (بَدَأَ له يبدو بدأ) ونظائره
٤٢/٤	١٦٢/٢	
٤٣/٤	١٦٣/٢	هذا باب الهمز
		- الهمزة المفتوحة التالية لمكسور يبدل مكانها
٤٣/٤	١٦٤/٢	باء في التخفيف

الباب	الكتاب	التعليق
-	إبدال الألف من الهمزة كما أبدلت الهمزة من الهاء	
	١٦٥/٢	٤٤/٤
-	لا تكون الهمزة المخففة الساكن قبلها (بين بين)	
	١٦٥/٢	٤٥/٤
-	تخفيف كل شيء كان في أوله زيادة سوى ألف الوصل	
	١٦٥/٢	٤٥/٤
-	تكره العرب أن تبدل مكان الألف حرفًا وتغيرها،	
	لأنهم لا يغيرون السواكن	١٦٦/٢
	العرب لا تثبت الياء والواو ثانية فصاعدًا وقبلها فتحة	٤٦ - ٤٥/٤
	١٦٦/٢	٤٧/٤
-	لا تحذف الهمزة إذا وقعت بعد ياء أو واو	
		٤٨/٤
-	الألف لا تغير إذا خفت الهمزة بعدها في كلمة	
	واحدة أو كلمتين منفصلتين	٤٨/٤
-	تتابع الهمزات يؤدي إلى التخفيف	
	١٦٨/٢	٥٠/٤
-	قولهم: (أقرأ آية) مخففاً	١٦٨/٢
	بناء صيغة (فَعَلَّل) من (جَثَّت)	١٦٩/٢
	جمع (أدم) وتحقيره	١٦٩/٢
		٥٢/٤

الباب الكتاب التعليق

- استثقال الهمزة في مثل (خطيئة) وإبدالهم إياها ألفاً  
 ١٦٩/٢ ٥٣/٤
- إبدال الهمزة الواقعة بين ألفين لازمين في كلمة واحدة  
 ١٦٩/٢ ٥٤/٤
- إبدال الهمزة بقصد تبيين ما إذا كانت إحدى الهمزتين  
 بدل من نفس الحرف ١٦٩/٢ ٥٥/٤
- تحقيق (نبيء، وبريئة) ١٧٠/٢ ٥٦/٤
- وجه الشبه بين همزة (نبيء، وبريئة) وبين التي  
 في (منسأة) ١٧٠/٢ ٥٧/٤
- قولهم: (اجلبنني إبلِك)، (أوتت)، (ارمي أباك)  
 ١٧٠/٢ ٥٨/٤
- قولهم: (أنا ذوتسِه) ١٧١/٢ ٥٨/٤
- الإبدال في همز (أوتت) إلى (أوتت) وهمزة (أبومك)  
 ٥٩/٤
- حذف الهمز في مثل: (هُوَ يَرْمِ خُوَانَهُ)  
 ١٧١/٢ ٥٩/٤
- هذا باب الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر  
 لبيان ما العدد إذا جاوز الاثنين ١٧١/٢ ٦٠/٤
- القول في العدد المركب (أحد عشر) وحذف الهاء  
 من عشرة ١٧١/٢ ٦٠/٤

التعليق	الكتاب	الباب
		- القول في العدد المركب من ثلاثة إلى العشرة
٦٠/٤	١٧١/٢	
		- العدد مابعد الثلاثة على عكس المعداد إلى عشرة
٦١/٤		
		هذا باب ذكرك الاسم الذي تبين العدد كم هي مع
٦١/٤	١٧٢/٢	تمامها الذي هو من ذلك
		- قولهم: (حادي عشر) بمنزلة (خامس خمسة)
٦١/٤	١٧٣/٢	
		- (خامس أربع) إذا أردت صير أربع نسوة خمسة
٦٢/٤	١٧٣/٢	
		- تقول: (هذا أربع ثلاثة) ولا تقول: (أربع ثلاثة عشر)
٦٢/٤		
		- في الحذف تقول: (هذا خامس عشر خمسة عشر)
٦٣ - ٦٢/٤		وهذا لا يجوز في الإتمام
		هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر،
٦٣/٤	١٧٣/٢	وأصله التانيث
٦٣/٤		- القول في نحو (ثلاث نسوة) مما لا يقع على المذكر
		- قولهم: (ثلاثة نسابات) قبيح، لأن (النسابة) صفة
٦٣/٤	١٧٣/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- قولهم: (ثلاثة دواب) إذا أريد المذكر، لأن
٦٤/٤	١٧٤/٢	الدابة صفة
		- العدة في الليالي تشمل الأيام، لأنها داخلة فيها
٦٥/٤	١٧٤/٢	
		- إثبات الهاء في (ثلاثة آباء)، والأشياء
٦٦/٤	١٧٤/٢	مؤنثة كحمرء
		- (أشياء) مقلوبة كقسي، وأشياء اسم للجمع مؤنث
٦٦/٤	١٧٤/٢	
		هذا باب مالا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي
٦٧/٤	١٧٥/٢	تبيّن بها العدد
٦٧/٤	١٧٥/٢	- تصيير (قرشين) صفة
٦٧/٤	١٧٥/٢	- القول في (عَشْرُ أمثالها)
٦٨/٤		- يقبح إضافة (العَشْر) ونحوها إلى الصفة
٧٠ - ٦٩/٤		- إضاف (كُلّ) إلى (النفس)
٧٠/٤	١٧٥/٢	هذا باب تكسير الواحد للجمع
		- إضافة أسماء العدد القليل إلى المدود الكثير
٧٠/٤	١٧٦/٢	
٧١/٤		- ما اختص به العدد (اثنان) عما فوقه من الأعداد
		- القول في جمع (قَتَبَ وأقتاب)، و(رَسَنَ وأرسان)
٧٢/٤	١٧٧/٢	

الكتاب	العمليقة	الباب
		- حكم الثلاثة والأربعة ونحوهما الإضافة إلى ما يقع لأدنى العدد
١٧٧/٢	٧٢/٤	- القراءة بـ(وثنٍ، ووثنٍ) (وثنٍ، ووثنٍ)
		- الأسماء المعدودة مما هو على ثلاثة أحرف
١٧٨/٢	٧٣/٤	
		- لم يجرى في فن بناء الكثير
		- لفظ (الفلك) للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث
١٨١/٢	٧٤/٤	
		- وضع ما هو لأكثر العدد في موضع الأقل
١٨٢/٢	٧٤/٤	
		- (فَعَلْتُ) تكسر على (فَعَلْ) إذا لم تجمع بالتاء
١٨٣/٢	٧٤/٤ - ٧٥	
		- (فَعَلْتُ) و(فَعَلْتُ) الواحد فيها هاء، والجمع لا هاء فيه
١٨٣/٢	٧٥/٤	
		- صياغة لفظ للمذكر من غير لفظ المؤنث
		هذا باب نظير ما ذكرنا من بنات الهاء والواو التي
١٨٤/٢	٧٦/٤	الياءات والواوات فيهن عينات
		- القول في تصحيح الواو إذا كانت لامًا -
١٨٥/٢	٧٦/٤	في الجمع والمصدر -

الكتاب	الباب	التعليق
	- ماجاء على ثلاثة أحرف من وزن (فَعَلٍ)	
١٨٧/٢		٧٧/٤
	- القول في كسر فاء (بَيْض) جمع (أبيض)	٧٨/٤
	- القول في (مَعِشِيَّة)	٧٨/٤
	- بناء (مفعول) من (البيع)	٧٩/٤
	- القول في (فَعَلٍ) من بنات الواو	
١٨٧/٢		٧٩/٤
	- قولهم: (فَعَلَةٌ) من بنات الواو ١٨٨/٢	٨٠/٤
	- امتناع تحريك العين من (فَعَلَةٌ) إذا كانت باءً أو	
	واوًا في الجمع بالياء	٨٠/٤
	- ماكان من (فَعَلَةٌ) فهو منزلة غير المعتل	
١٨٨/٢		٨٠/٤
	- وجه إعمال الفعل في بنات الياء والواو	
١٨٨/٢		٨١/٤
	هذا باب ما يكون واحداً يقع على الجميع من بنات	
	الياء والواو، ويكون واحده من بنائه ولفظه	
١٨٩/٢		٨٢/٤
	القول في مثل (تِبْنٍ وتِبْنَةٌ وتِينات، وطِين	
١٨٩/٢	وطينة وطينات)	٨٢/٤

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ما هو اسم واحدٌ يقع على جميع وفيه
٨٣/٤	١٨٩/٢	علامة التانيث
		- التفريق بين المفرد والجمع بالوصف بكلمة
٨٣/٤	١٩٠/٢	(واحدة) للمفرد
		هذا باب ما كان على حرفين، وليست فيه علامة
٨٤/٤	١٩٠/٢	التانيث
		- كسر الحرف الأول عند إزادة الجمع بالواو والنون
٨٤/٤	١٩٠/٢	
		- دخول التاء على ما دخلت فيه الواو والنون
٨٥/٤	١٩٠/٢	
٨٥/٤	١٩١/٢	- استغناؤهم بالشيء عن الشيء
٨٦/٤		- جمعهم (بُرَّة) بالتاء، والواو والنون (فَعَلَ)
٨٧ - ٨٦/٤	١٩١/٢	- جمع (أَرْض) وشبهه بالمنقوص
		- قولهم: (عِيرَات) و(أَهْلَآت) بالتخفيف
٨٧/٤	١٩٢/٢	
٨٨/٤		- الشبه بين (أَهْلَآت) وبين (صَعْبَات) وسائر الصفات
		- القول في (الأمَّة): (إِمْوَان) مثل (إِخْوَان)
٨٨/٤	١٩٢/٢	



التعليقة	الكتاب	الباب
		هذا باب تكسير ماعدة حروفه أربعة للجمع
٨٩/٤	١٩٢/٢	- القول في عدم جمع ماكان لامه من الياء
٨٩/٤	١٩٢/٢	والواو جمع التكثير
٩٠/٤	١٩٣/٢	- جمع (ذُبَابَة) على أكثر العدد
		- عدم الاقتصار على (أذْيَة) كما اقتصر على (أخْلَة)
٩٠/٤	١٩٥/٢	- خلاف (فَعِيل) كما خالفت (فُعَال) في أول الحرف
٩٠/٤	١٩٥/٢	
٩١/٤	٩٥/٢	-- عدم تنوين (ذِقْرَى)
		-- حذف الألف التي قبل علامة التانيث في نحو:
٩١/٤	٩٥/٢	(صَحَارٍ، وَذَقَارٍ)
		حذف الياء في (صَحَارَى) فقليل: صَحَارٍ، كما جاز
		الحذف فيما لم يكن للتانيث نحو (أثافٍ) ونحوه
٩٢/٤	١٩٦/٢	
٩٣/٤	١٩٦/٢	-- القول في (صحائف، وكنائب)
		القول في التاء من (فَعَالَة) و(فِعَالَة)
٩٣/٤	١٩٦/٢	
٩٤/٤	١٩٧/٢	- القليل تكسير على القليل
٩٤/٤	١٩٧/٢	- القول في (أضَاءَة)

الباب	الكتاب	التعليقة
- تكسير ما لم يلحق بينات الأربعة وفيه زيادة		
ليست بمدة	١٩٧/٢	٩٥/٤
- الأصل في جمع غائط وحائط بالواو		
	١٩٨/٢	٩٦/٤
- التفسير على (فَعَال) بمعنى (فاعل) حيث أجروه		
مجرى (فعليل)	١٩٨/٢	٩٦/٤
هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء، لأنه يصير		
إلى تأنيث	١٩٨/٢	٩٧/٤
- مالم يكسر على بناء الجموع	١٩٨/٢	٩٧/٤
هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون		
في مثله	١٩٩/٢	٩٨/٤
- التحقير على أصل الجمع	١٩٩/٢	٩٨/٤
- القول في جمع (مكان)	١٩٩/٢	٩٨/٤
هذا باب ما عدد حروفه خمسة أحرف خامسة		
ألف العائث	١٩٩/٢	٩٩/٤
- القول في جمع (حُبَارِي)	١٩٩/٢	٩٩/٤
- القول في جمع (إنسان)	٢٠١/٢	٩٩/٤

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع
١٠٠/٤	٢٠١/٢	- القول في (إخوة) في أحكام الإرث
١٠٠/٤	٢٠١/٢	- إثبات الواحد، دون تثنية الجمع عند إرادة التكثير
١٠١/٤	٢٠٣/٢	- تشبيه ما جاء فيه أدنى العدد بما لم يجرى فيه
١٠١/٤	٢٠٣/٢	أدنى العدد
		هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع
١٠٢/٤	٢٠٣/٢	- تذكير المعدود وتأنيثه
١٠٢/٢	٢٠٣/٢	- الجمع على غير القياس
١٠٣ - ١٠٢/٤	٢٠٣/٢	هذا باب تكسير الصفة للجمع
١٠٣/٤	٢٠٣/٢	- لا يكسر على بناء أدنى العدد
١٠٣/٤		- من القبيح: إقامة الصفة مقام الموصوف
١٠٤/٤	٢٠٤/٢	- القول في جمع (شاةٍ بجمّة)
		- تكسيرهم ما استعمل استعمال الأسماء من
١٠٤/٤	٢٠٤/٢	(فَعَلٌ) و(أَفْعُلٌ)
١٠٤/٤		- قولك هذا عبْدٌ، ولا تكاد تقول: رجلٌ عبْدٌ
١٠٥/٤	٢٠٥/٢	- جمع ما كان على أفعال

التعليق	الكتاب	الكتاب
١٠٥/٤		- (فَعَلَ) وتجمع على (أَفْعَل)
		هذا باب تكسير ماكان من الصفات عدّة حروفه
١٠٥/٤	٢٠٦/٢	أربعة أحرف
		- ليس (فَعَلَ وَفُعَلَاءُ) بالقياس المتمكن
١٠٥/٤	٢٠٦/٢	
١٠٦/٤	٢٠٦/٢	- الوصف الذي ضارح الاسم
١٠٦/٤	٢٠٦/٢	- إجراء (فاعل) مجرى (فعليل)
		- تكسير مايعقل وتأنيثه وإجراؤه مجرى غير
١٠٧/٤		الأناسي ومايعقل
		- دخول (أفعال) على (فاعل) كما دخل
١٠٧/٤	٢٠٨/٢	على (فعليل)
١٠٧/٤	٢٠٨/٢	- الخلاف في (ظريف وظُروف)
		- الفرق بين (ظُروف) وبين (مذاكير)
١٠٧/٤	٢٠٨/٢	
		- (فَعُول) لايجمع بالواو والنون، كما لايجمع بالتاء
١٠٨/٤	١٠٩/٢	
١٠٩ - ١٠٨/٤	٢٠٩/٢	- مايصير في الجمع كالمؤنث
		- قولهم للمذكر: (جزور وجزائر) لما لم يكن
١١٠ - ١٠٩/٤	٢٠٩/٢	من الآدميين

الكتاب	التعليق	الهام
استحباب التضعيف الواقع في الجمع لعدم خروجه		
عما يكون عليه الآحاد	٢٠٩/٢	١١٠/٤
القول في (عَدُوٌّ) و(عَدُوَّة) في الأفراد والجمع		
	٢٠٩/٢	١١١/٤
رأى الخليل في (هَجَانٍ) للجماعة، وأنه بمنزلة		
(ظُرَاف)	٢٠٩/٢	١١٢/٤
القول في (جُنُبٍ) وأنه للواحد والجماعة		
	٢٠٩/٢	١١٣/٤
الفرق بين الأسماء والصفات في الجمع		
	٢١٠/٢	١١٣/٤
ما يقل وصف المؤنث به	٢١٠/٢	١١٣/٤ - ١١٤
تكسير (مَيْت) على (أَمْوات) وموافقة المذكر		
	٢١٠/٢	١١٤/٤
قالوا: (هَيْينَ وأهوناء) ولم يقولوا: (هُوناء)		
كراهية للضمّة مع الواو	٢١١/٢	١١٥/٤
ما يقال للمذكر والمؤنث على حال واحدة		
	٢١١/٢	١١٦/٤
شبه (فَعْلَان) بـ(فَعْلَاء)	٢١٢/٢	١١٦/٤
قولهم: (رَجُلٌ رَجُلٌ الشَّعْرِ)، (وقوم رَجَالِي)		
	٢١٢/٢	١١٦/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
- ما امتنع من الجمع بالتاء من الصفات		
	٢١٣/٢	١١٧/٤
- قولهم: شاةٌ رَمِيَّ ونحوه من الصفات التي على		
(فَعِيل)	٢١٣/٢	١١٧/٤
- عقيمٌ وعُقْمٌ شبهوه بجديدٍ وجُدُدٌ	٢١٣/٢	١١٨/٤
هذا بابٌ بناء الأفعال التي هي أعمالٌ تعدّك إلى		
غيرك، وتوقعها به ومصادرهما	٢١٤/٢	١١٩/٤
- يقال: لويته حقه لِيَأْتَا على (فَعْلَان)		
	٢١٤/٢	١١٩/٤
- لا يكون (فَعْلَان) مصدرًا		١١٩/٤
- (فاعل) من (حَرَدَ)		١١٩/٤
- قولهم: الضُّعَّةُ كما قالوا: العَوَسُ		
	٢١٧/٢	١٢٠/٤
- مجيء الأسماء على (فاعل) لأنها من باب		
(شريت) و (ركبت)	٢١٩/٢	١٢٠/٤
هذا باب فَعْلَان ومصدره وفعله	٢٢٠/٢	١٢١/٤
- قولهم: عَجَلَان، وَعَجَلَى	٢٢٠/٢	١٢١/٤
هذا باب ما بني على أَفْعَل	٢٢٢/٢	١٢١/٤
- بناء الفعل على (افْعَالٌ)	٢٢٢/٢	١٢١/٤ - ١٢٣
- قراءة أبي عمرو "ياصَالِحُ يَتَنَا" ٣٥٨/٢		١٢٤/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
- الاحتجاج لقراءة أبي عمرو		١٢٤/٤
هذا بابٌ أيضًا يكون للخصال التي تكون في الأشياء		
	٢٢٣/٢	١٢٥/٤
- سبب وضع الإعراب		١٢٦ - ١٢٥/٤
- قياس المتضادين كالضعة والرفعة		
	٢٢٥/٢	١٢٧ - ١٢٦/٤
هذا باب علم كل فعل تعداك إلى غيرك		
	٢٢٦/٢	١٢٧/٤
- ترك حركة في مقابل ترك حركة أخرى		
	٢٢٧/٢	١٢٨ - ١٢٧/٤
هذا باب ما يجيء فيه الفعلة تريد بها ضربًا من		
الفعل	٢٢٧/٢	١٢٨/٤
- القول في (حجّة) يراد بها علم السنة		
	٢٣٠/٢	١٢٨/٤
هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو		
	٢٣٠/٢	١٢٩/٤
- مجيء المصدر على (فُعَل) و(فِعَل)		
	٢٣٠/٢	١٢٩/٤

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو، والواو التي هي فاء
١٣٠/٤	٢٣٢/٢	
١٣١ - ١٣٠/٤	٢٣٢/٢	- استثقالهم الواو مع الياء
		- كسر حروف المضارعة في أوائل (يفعل) الذي
١٣١/٤	٢٣٢/٢	ماضيه (فَعَلَ) دون حرف الياء
١٣٢ - ١٣١/٤	٢٣٣/٢	- إقامهم (فَعَلَ) كما أمَّوا (فَعَلَ)
		- ليس في كلامهم (فَعَلَ: يَفْعَلُ) إلا في النادر
١٣٢/٤	٢٣٣/٢	
١٣٢/٤	٢٣٣/٢	- لزوم الواو في (يَفْعَلُ)
١٣٣/٤	٢٣٣/٢	- مشاركة (فَعَلَ) (فَعَلَ)
		- فرارهم من استثقال الواو مع الياء إلى الياء
١٣٣/٤	٢٣٣/٢	
		هذا باب افتراق فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ في الفعل للمعنى
١٣٤/٤	٢٣٣/٢	
١٣٤/٤	٢٣٤/٢	- القول في سَرَعَ وَبَطَأَ ولزومهما
١٣٤/٤	٢٣٥/٢	- مجيء (فَعَلْتَهُ) بمعنى (مُفْعَلًا)
		- فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ يشتركان في معنى واحد
١٣٥/٤	٢٣٦/٢	



التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب دخول فَعَلْتُ على فَعَلْتُ لا يشركه في ذلك أَفَعَلْتُ
١٣٦/٤	٢٣٧/٢	- من تكثير الفعل: فَعَلْتُ، ودخول بعض المعاني فيه وليست للتكثير
١٣٦/٤	٢٣٧/٢	هذا باب ما جاء فَعِلَ منه على غير فَعَلْتَهُ
١٣٦/٤	٢٣٨/٢	- القول فيما جاء على (أَفَعَلْتَهُ)
١٣٦/٤	٢٣٨/٢	- التوفيق بين أَحَزَنْتُهُ وَأَحْبَبْتُهُ
١٣٦/٤ - ١٣٧		هذا باب دخول الزيادة للمعاني في فَعَلْتُ
١٣٧/٤	٢٣٨/٢	- (تفاعلنا) يشركه (اقتَمَلْنَا)
١٣٧/٤	٢٣٩/٢	هذا باب استعملت
١٣٨/٤	٢٣٩/٢	- مجيء استعملت على غير معنى (أصبت كذا)
١٣٨/٤	٢٣٩/٢	- القول في ادَّجَلُوا، وَاَتَلَجُوا
١٣٩/٤		- الأصل في الأفعال
١٤٠/٤	٢٤٣/٢	هذا باب ما لحقته الزوائد
١٤٠/٤	٢٤٣/٢	- إبدال حرف من حرف
١٤١/٤	٢٤٣/٢	- تفعّلت أكثر من فَعَلْتُ

التعليق	الكتاب	الباب
		- هاء مُفَاعَلَة عوض عن الألف التي قبل الآخر
١٤١/٤	٢٤٣/٢	
		- زيادة الميم في (مفاعله) لشبهه بالمفعول
١٤١/٤	٢٤٣/٢	
		- تفاعلت بمنزلة تفعّلت من فعّلت مطاوع
١٤١/٤	٢٤٤/٢	
		هذا باب ما لحقته هاء التانيث عوضاً
١٤٢/٤	٢٤٤/٢	
١٤٢/٤	٢٤٥/٢	- القول في عزيت تعزية
١٤٣/٤	٢٤٥/٢	- إلحاقهم رأيت بأقمت
١٤٣/٤	١٤٥/٢	هذا باب مصادر بثات الأربعة
١٤٣/٤	٢٤٥/٢	- القول في سرهفته سرهافاً
١٤٤/٤		- دحرجت على مثال أفعلت وفعّلت
١٤٤/٤	٢٤٦/٢	- الفعلال بمنزلة الفعّال في فاعلت
		- فاعلت يجي منه المصدر للمرة الواحدة
١٤٥/٤	٢٤٦/٢	
١٤٥/٤		- لزوم الهاء لبعض المصادر
		- لزوم الهاء في المصدر ليبدل على الواحدة
١٤٥/٤	٢٤٦/٢	

الباب الكتاب التعليق

هذا باب نظير ما ذكرنا من بنات الأربعة وما ألحق..

٢٤٦/٢ ١٤٦/٤

- تكون الزيادة بحرف زيادة، كما يزداد بحرف أصلي

٢٤٦/٢ ١٤٦/٤

هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة

٢٤٦/٢ ١٤٦/٤

- قد يراد من (المفعِل) الحين ٢٤٧/٢ ١٤٦/٤

- قد يبنى المصدر على المفعِل

- قد يشذ في القياس ويطرده في الاستعمال

- دخول الهاء في أسماء الأمكنة ٢٤٧/٢ ١٤٦/٤

- مذهب بعض العرب في (مَضْرُوبَة) و(مَقْبُرَة)

٢٤٨/٢ ١٤٩/٤

هذا باب ما كان من النحو من بنات الياء والواو

التي الياء فيهن لام ٢٤٨/٢ ١٥٠/٤

- سقوط الواو للتذكير، ويقاؤها مع التاء

دليل التأنيث ٢٤٨/٢ ١٥٠/٤

العمليقة	الكتاب	الباب
		- لزوم الفتح بنات الواو نحو (المعزى)
١٥٠/٤	٢٤٨/٢	
		هذا باب ماكان من هذا النحو مما بنات الواو
١٥١/٤	٢٤٨/٢	فيه فاء
١٥١/٤	٢٤٨/٢	- القول في بنات قَعَلَ يَفْعُل
١٥٢ - ١٥١/٤	٢٤٩/٢	- مذهب بعض العرب في (دَجَلًا)
١٥٢/٤	٢٤٩/٢	- القول في مودّة
١٥٣/٤	٢٤٩/٢	- لا يعمل الفعل إذا كان فاؤه ياء
		هذا باب نظائر ماذكرنا مما جاوز بنات العلائق
١٥٣/٤	٢٥٠/٢	
		- الخلاف في مجيء اسم المفعول مصدرًا
١٥٣/٤	٢٥٠/٢	
١٥٤/٤	٢٥٠/٢	هذا باب لا يجوز فيه ما أفعله
١٥٤/٤		- تعدية الفعل المتعدي
		- لا يبنى من فعل اليد والرجل نحو: (مِفْعَال)
١٥٥/٤	٢٥١/٢	
١٥٥/٤	٢٥١/٢	هذا باب ما أفعله على معينين
١٥٥/٤	٢٥٢/٢	- القول في ما أمقته، وما أشهاها

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ما يكون يَفْعَلُ من (فَعَلَ) فيه مفتوحاً
١٥٦/٤	٢٥٢/٢	
١٥٧ - ١٥٦/٤	٢٥٢/٢	- الحروف المرتفعة وحركاتها
١٥٧/٤	٢٥٢/٢	- حركة الحروف الخلقية
		- حركة الحرف المرتفع من حرف مرتفع
١٥٨/٤	٢٥٢/٢	
		- يقل تحريك العين بغير الفتح مع الهمز
١٥٨/٤	٢٥٣/٢	
		- الفعل الثلاثي المزيد فيه الذي يلزم فَعَلَ بناءً واحداً
١٥٨/٤	٢٥٣/٢	
١٥٩/٤	٢٥٣/٢	- الخلاف في مضارع (فَعَلَ)
		- القول في الأبنية التي فيها الزوائد
١٥٩/٤	٢٥٣/٢	
١٦٠/٤	٢٥٤/٢	- (فَعَلَ) أكثر في الكلام
١٦١/٤	٢٥٤/٣	هذا باب ما هذه الحروف فيه فاءات
١٦١/٤	٢٥٤/٢	- القول في أَقْلَ يَأْقُلُ
		- القول في لام الفعل إذا كان من حروف الحلق
١٦٢/٤	٢٥٤/٢	
١٦٣/٤	٢٥٤/٢	- إتياع عين يَأْبَى فاءه

التعليق	الكتاب	الباب
١٦٤/٤	٢٥٤/٢	هذا بابٌ ماكان من الياء والواو
		- ماجاء من بنات الياء على الأصل
١٦٤/٤	٢٥٤/٢	
١٦٤/٤	٢٥٥/٢	- ماتدغمه بكر بن وائل
١٦٥/٤	٢٥٥/٢	- تحرك العين من المضاعف
		هذا باب الحروف السبعة إذا كانت واحدة منها عينًا
١٦٥/٤	٢٥٥/٢	وكانت الفاء فيها مفتوحة
١٦٦/٤	٢٥٥/٢	- قولهم: رؤفٌ ورؤوف
		- كسر الياء في (يفعلُ) مع أنها لا تكسر في المضارع
١٦٦/٤	٢٥٦/٢	
		- قولهم (أجيء) على القياس مكسورة الفاء
١٦٦/٤	٢٥٦/٢	
		هذا باب مايكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة
١٦٧/٤	٢٥٦/٢	
		- مايقع حرف المضارعة فيه مما كان ثانيه مفتوحًا
١٦٧/٤	٢٥٦/٢	
١٦٧/٤		- إجراؤهم أوائل المستقبل على ثواني الماضي
١٦٨/٤	٢٥٦/٢	- مخالفة الباب باب (فعل)
		- مذاهبهم في (مرّة) و(أومرّة) وكثرة ذلك في كلامهم
١٦٨/٤	٢٥٦/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- فتح فاء (بَسَعُ وَبَطَأُ) لأنه (فَعِلَ يَفْعَلُ)
١٦٩/٤	٢٥٦/٢	
		- لِمَ لَمْ يَكْسُرُوا حرف المضارعة في (بَسَعُ)؟
١٦٩/٤	٢٥٦/٢	
		- قول بعضهم: (يَبْجَلُ) لكرهه الياء مع الواو
١٧٠ - ١٦٩/٤	٢٥٧/٢	
١٧٠/٤	٢٥٧/٢	- دليل فتحهم الياءات في (يفعل) ٢٥٧/٢
		- إجراء (تَقَى اللّهُ رَجُلٌ: يَتَّقِي اللّهُ) على الأصل
	٢٥٧/٢	
		- عدم ضمهم (فَعَلًا) ماكسر من (فَعِلًا)
	٢٥٧/٢	
		هذا باب مايسكن استعظافًا وهو في الأصل
١٧٣/٤	٢٥٧/٢	عندهم متحرك
		- اتباع الأول الثاني مطردًا فيما كان ثانيه أحد حروف
١٧٣/٤	٢٥٨/٢	الخلق وكان مبنياً على (فَعِلًا)
		- التخفيف أصل عند التحرك في مثل (قَحْذ)
١٧٤/٤	٢٥٩/٢	
١٧٤/٤	٢٥٩/٢	هذا باب ما تقال فيه الألفات
		- قرب السين من القاف في (صوق)
١٧٤/٤	٢٥٩/٢	

التعليقة	الكتاب	الباب
١٧٦ - ١٧٥/٤	٢٦٠/٢	- إمالة الألف في بنات الواو
		- إذا ضعفت الواو فإنما يصير إلى الياء
١٧٦/٤	٢٦٠/٢	
١٧٧/٤	٢٦٢/٢	- الإمالة للإمالة
		- الإمالة في مثل (علمًا) للكسرة، ولم يميلوا
١٧٧/٤	٢٦٢/٢	(عمّاد) للألف
		- إذا لم تكن الألف طرفًا شبهت بألف فاعل
١٧٨/٤	٢٦٢/٢	
		هذا بابٌ من إمالة الألف يميلها ناس كثير من العرب
١٧٨/٤	٢٦٢/٢	- خفاء الهاء في مثل قوله: (ردّها)
١٧٨/٤	٢٦٢/٢	
		- كيف يقف من يميل الألف في مثل (أنعى)
١٧٩/٤	٢٦٣/٢	
١٨٠/٤	٢٦٤/٢	هذا بابٌ ما أميل على غير قياس
١٨٠/٤		- إمالة ألف (مال)
		- وجوه الإمالة عند بعض من بوثق بعربيته
١٨١/٤	٢٦٤/٢	
		- لا يميلون من الفعل نحو (مَال) و(قَالَ)
١٨٢/٤	٢٦٤/٢	



التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب ما يمنع من الإمالة التي أملتها فيما مضى
١٨٣/٤	٢٦٤/٢	- امتناع الحروف المستعلية إلى الخنك الأعلى من
١٨٣/٤	٢٦٤/٢	الإمالة وعدتها
		- حكم الحروف المستعلية إذا سبقها ألف قبله حرف
١٨٤/٤	٢٦٥/٢	- كراهيتهم الانحدار بعد الإصعاد
١٨٥/٤	٢٦٥/٢	- الانحدار أخف من الاستعلاء عند العرب
١٨٦/٤	٢٦٥/٢	- لا تكون الإمالة في مثل (قائم، وقوائم)
١٨٦/٤	٢٦٥/٢	- إمالة بعضهم ألف (مِفْعَل)
١٨٧/٤	٢٦٥/٢	- القول في إمالة مثل (عِلْقًا)
		- النَّصْب للثقاف وأخواتها فيما سمع عن بعضهم
١٨٨/٤	٢٦٥/٢	- إزام بعضهم الإمالة لِ(نَابٍ، وَمَالٍ، وَيَاعٍ)
١٨٨/٤	٢٦٥/٢	على كل حال
		- روم الكسرة في (خِفْتُ) كما نحي نحو الياء
١٨٩/٤	٢٦٦/٢	في (نَابٍ، وَيَاعٍ)

التعليقة	الكتاب	الباب
		- الألف في باب (عَزَا) مبدلة من ياء
١٨٩/٤	٢٦٦/٢	
		- لايمال نحو (جَادَ) للتضعيف والخلاف فيه
١٩٠ - ١٨٩/٤	٢٦٦/٢	
		- الفرق بين المتصل والمنفصل من الإدغام
١٩٠/٤	٢٦٦/٢	
١٩١/٤	٢٦٦/٢	- الغلبة في المستعلية
		- الشبه بين ألف (مال) في قولنا: (مال قاسم)
١٩٢/٤		وألف (فاعل)
١٩٣/٤	٢٦٦/٢	- الإمالة اللازمة في بعض المثل
		هذا باب مايمال من الحروف التي ليس بعدها ألف
١٩٣/٤	٢٧٠/٢	
		- إمالة الفتحة من (البَقْر) ونحوه ١٩٤/٤
		- إمالة الذال من (المحاذِر) لعدم القدرة على
١٩٤/٤	٢٧٠/٢	إمالة الألف
١٩٥/٤		- إمالة ما قبل الواو في (مَدْعُور، وابن بُور)
		- إمالة الراء في مثل (خبط فرند، والكافرين)
١٩٥/٤	٢٧٠/٢	
١٩٦/٤	٢٧١/٢	- إمالة (مِنْ عَمْرُو، ومن الثُّغْر)

التعليق	الكتاب	الباب
		- لاتتمال فتحة حروف المضارعة لكسرة العين
١٩٧ - ١٩٦/٤	١٤٤/٤ (هارون)	هذا باب ما تقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت
١٩٨/٤	٢٧١/٢	لإسكان أول الحرف
		- بين ألف الوصل والهاء في (عَدَ)
١٩٨/٤	٢٧٢/٢	- إجراء (احرفهجم) مجرى ما أصله الثلاثة
١٩٨/٤	٢٧٢/٢	- فرق ما بين همزة (ابن) وهمزة (الخليل)
		- منع (أَيْمٌ، وَأَيْمُنٌ) من التمكن ٢٧٣/٢
		هذا بابٌ تَهْرُكُ أواخر الكلم الساكنة
	٢٧٥/٢	
	٢٧٥/٢	- القول في (أَلَم)
٢٠٢ - ٢٠١/٤		- تسكين العين في الثلاثي نحو (فُخَذَ) وبابه
		هذا باب ما يهضم من الساكن إذا حذف بعده
٢٠٣/٤	٢٧٦/٢	ألف الوصل
		- القول في الياء التي هي علامة الإضمار وقبلها
٢٠٤ - ٢٠٣/٤	٢٧٦/٢	حرف مفتوح

التعليق	الكتاب	الباب
٢٠٤/٤	٢٧٦/٢	هذا باب ما يحذف من السواكن
		- حذف الألف إذا وقع بعدها ساكن
٢٠٤/٤	٢٧٦/٢	
		- كراهية تحريك حرف العلة لأنها تصير
٢٠٥/٤	٢٧٦/٢	إلى ما يستثقل
		- عدم ظهور الحركة على الألف لاستقبالها ساكنًا
٢٠٦/٤	٢٧٦/٢	
		هذا باب ما لا يُرَدُّ من هذه الأحرف الثلاثة لتحرك
٢٠٧/٤	٢٧٧/٢	ما بعدها
		- عدم ظهور الحركات على السواكن عند التثنية
٢٠٧/٤	٢٧٧/٢	في نحو (رَمَتُ)
		- الفرق بين الحرف الساكن وهو حرف الإعراب،
٢٠٨/٤	٢٧٧/٢	الساكن لغير الإعراب . . .
		هذا باب ما يمشتون حركته وما قبله متحرك
٢٠٩/٤	٢٧٩/٢	
		- ما سكن في الوصل أجدر أن يسكن في الوقف
٢٠٩/٤	٢٧٩/٢	
		- القول في الياء من (غلامي) ونحوه
٢٠٩/٤	٢٧٩/٢	
٢١٠/٤	٢٨٠/٢	- نظير المنصرف

التعليقة	الكتاب	الباب
		- تصرف اللام في الأفعال حتى يدخلها الرفع
٢١٠/٤	٢٨٠/٢	والنصب والجزم
٢١٠/٤	٢٨٠/٢	- لا يُتَكَلَّمُ بِ(مَ) وَأَخَوَاتِهَا مَفْرَدَةً
٢١١/٤	٢٨٠/٢	- الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ
٢١١/٤		- الْفَرْقُ بَيْنَ (عَلَامَةٍ) وَ(مَ)
٢١١/٤		- فَرْقُ مَا بَيْنَ (مَ أَنْتَ) وَ (مَ جِئْتَ)
		هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة
٢١٢/٤	٢٨١/٢	
		- تَاءُ الْجَمْعِ أَقْرَبُ إِلَى مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ
٢١٢/٤	٢٨١/٢	كتاء طلحة
		هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل
٢١٣/٤	٢٨١/٢	التي لا تلحقها زيادة
٢١٣/٤	٢٨١/٢	- ماهية الإشمام
٢١٤ - ٢١٣/٤		- الروم أبلغ من الإشمام
		- الإشمام عند الأعمى بمنزلة عدمه
٢١٤/٤	٢٨٣/٢	
		- متى يستوي الأعمى والبصير في إدراك الحركة
٢١٥ - ٢١٤/٤		كان ذلك روماً
٢١٥/٤		- حكم التضعيف

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف، فيحرك لكرهيتهم التقاء الساكنين ...
٢١٦/٤	٢٨٣/٢	- قولهم: هذا بَكْرٌ، ومن بَكِرٌ، ولم يقولوا: رَأَيْتُ بَكْرٌ
٢١٦/٤	٢٨٣/٢	- قولهم: (رَأَيْتُ الْعِكْمَ) فلم يفتحوا الكاف
٢١٧/٤	٢٨٤/٢	- استواء الكسر والضم في المنصوب من هذا الباب بالرفع والجرح اللذين يكونان بعد الساكن في اللام
١١٨/٤	٢٨٤/٢	هذا باب الوقف في الواو والياء والألف
٢١٩/٤	٢٨٥/٢	- اتصال راجع الصوت بمخرج الهمز عند الوقف
٢١٩/٤	٢٨٥/٢	هذا باب الوقف في الهمز
٢٢٠/٤	٢٨٥/٢	- بيان الهمز عند الوقف إذا وليت صوتاً
٢٢٠/٤	٢٨٥/٢	- قلب الهمزة وارا أو ياء
٢٢١/٤	٢٨٦/٢	- همزة غير المعتل ومايجوز فيها من الإشمام والروم والتضعيف
٢٢١/٤	٢٨٦/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب الساكن الذي تحركه في الوقف
٢٢٢/٤	٢٨٦/٢	- تحريك الساكن إذا وقع بعده ساكن
٢٢٢/٤	٢٨٧/٢	- إلقاء حركة الوقف على ما قبل الهاء في (عنه)
٢٢٢/٤		دون (عنها)
		هذا باب الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه
٢٢٣/٤	٢٨٧/٢	حرفاً أبين منه يشبهه لأنه خلفي
		- ازدياد الياء خفاء كما ازدادت الكسرة
٤	٢٨٨/٢	- الألف أكثر الحروف مشابهة بالياء
	٢٨٨/٢	
		هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف
٢٢٣/٤	٢٨٨/٢	وهي الهاءات
		- ذهاب الياء في الوقف كما ذهبت في الوصل في
٢٢٣/٤	٢٨٨/٢	نحو (هذا قاض)
		- لم يريدوا أن يظهر الياء في الوقف كما لم
٢٢٤/٤	٢٨٨/٢	يظهر في الوصل
		- إظهار الياء في الوقف عند زوال العلة التي لها
٢٢٤/٤		حذفت الوصل

التعليق	الكتاب	الباب
		- إدخال الألف واللام بعد وجوب الحذف
٢٢٤/٤	٢٨٨/٢	
		هذا باب ما يحذف من الأسماء من الياءات
٢٢٥/٤	٢٨٩/٢	في الوقف
		- الحذف في النداء في حال الوصل
٢٢٥/٤	٢٩٠/٢	
		- الألفات التي تذهب في الوصل دون الوقف
٢٢٦ - ٢٢٥/٤	٢٩٠/٢	
		- ذهاب الألف مع التنوين كذهاب الياء معه
٢٢٦/٤	٢٩١/٢	
		هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي
٢٢٧/٤	٢٩١/٢	علامة الإضمار
		- الفرق بين ياء (هي) والياء في (غلامي)
٢٢٧/٤	٢٩٢/٢	
		- ليس في (سفرجل) علة ولا استثقال فتحذف الراء
٢٢٧/٤	٢٩٣/٢	
		- تحريك الميم من (كنتم اليوم) بالضم من حيث
		حركت الواو من (أخشَوُ الرجل) . . .
٢٢٩/٤	٢٩٣/٢	



التعليق	الكتاب	المسألة
		هذا باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار
٢٢٩/٤	٢٩٣/٢	- اشراك الياء والهاء في الخفاء، لأن الألف من مخرج الهاء والياء قريبة من الألف، فهي شبيهة بالهاء
٢٢٩/٤	٢٩٣/٢	- عدم لقاء المتشابهة إذا تراخت وكان بينهما حاجز
٢٣٠/٤	٢٩٤/٢	- الحكم إذا فصل بين الهاء والكسرة أو الياء بحرف
..... ٤	٢٩٤/٢	- إجراء تحريك الهاء بالكسر بعد الكسر أو
٣٠/٤	٢٩٤/٢	الياء مجرى الإدغام
		- مشابهة الياء للهاء والكسرة للمشابهة في الخفاء
٢٣١/٤		- مجيء الهاء وصلأ متحركة وساكنة في القوافي
٢٣٢/٤	٢٩٥/٢	
٢٣٣ - ٢٣٢/٤		- عدم مجيء الياء والنواو وصلأ إلا ساكنين
		- سبب مجيء الهاء كالألف حين جعلت حركته
٢٣٣/٤	٢٩٥/٢	من جنس الياء
		- مشابهة ميم (عليهم) للهاء في (هذه)
٢٣٤/٤	٢٩٥/٢	

التعليقة	الكتاب	الباب
		من باب الكاف التي هي علامة المضمر
٢٣٤/٤	٢٩٥/٢	- يلحق الكاف حرف مدٍّ كما لحق الهاء حرف مد
٢٣٤/٤	٢٩٦/٢	- لم يزد الكاف والتاء إذا كانتا للتأنيث حرف
٢٣٥/٤	٢٩٦/٢	كما زيد على الهاء حرف
		هذا باب ما يلحق الياء والكاف اللتين للإضمار
٢٣٦/٤	٢٩٦/٢	- عدم تسكين تاء المخاطب للمذكر والمؤنث
٢٣٦/٤	٢٩٦/٢	لسكون ما قبلها
		- عدم جواز تتابع أربع متحركات أو خمس ليس
٢٣٦/٤	٢٩٧/٢	فيهن ساكن
		- تسكين ما قبل النون التي لجماعة المؤنث
٢٣٧/٤	٢٩٧/٢	- حكم النون إذا وقعت ساكنة بعد حروف الفم
٢٣٧/٤	٢٩٧/٢	- عدم حذف الألف في حين أجازوا حذف الياء
٢٣٨/٤	٢٩٧/٢	
٢٣٨/٤	٢٩٧/٢	- الكسر في الآخر كالجرُّ

التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب وجوه القوافي في الإنشاد
٢٣٩/٤	٢٩٨/٢	
٢٣٩/٤	٢٩٨/٢	- اللفظ بتمام البناء في الشعر
٢٣٩/٤	٣٠٠/٢	- تلحق الياء والواو للمدّ
٢٤٠/٤	٣٠٠/٢	- لا تحذف اللامات في الكلام
٢٤٠/٤		- التنوين لا يلحق الأفعال
		- الشبه بين الياء في مثل (يقضي) و(الأيامي)
٢٤٠/٤	٣٠٠/٢	
		- الياء والواو اللتين للضمير ليستا بحرفي مدّ
٢٤١/٤	٣٠١/٢	
٢٤١/٤		- وضع الياء التي في (تفعلين) وحذفه في القافية
٢٤٢/٤	٣٠٤/٢	هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم
٢٤٤ - ٢٤٢/٤		- المعنى الحقيقي للواو الاجتماع
		- حكم الحال أن تكون مصاحبة لذي الحال ومجامعته له ٢٤٤/٤
٢٤٤/٤		- الكاف والتاء للخطاب أعم من كونهما اسمين
		- لا يكون اسم مظهر على حرف الفصل
٢٤٥/٤	٣٠٤/٢	
		- لا يجتمع الابتداء والوقف معاً في حرف واحد
٢٤٥/٤	٣٠٤/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- توجيه إنشاد سيبويه بيت القريني
٢٤٥/٤	٣٠٦/٢	
		- الأسماء من سوى الأماكن بمنزلة الأماكن
٢٤٦/٤	٣٠٧/٢	
		- لو ألغى الباء في (كفى بالشيب) لاستقام الكلام
٢٤٦/٤	٣٠٨/٢	
		- تعاقب بعض الحروف في الكلام
٢٤٧/٤	٣٠٨/٢	
٢٤٨/٤		- استغناء الكلام دون ذكر المنتهى
		- لا تدخل (من) على مثلها وتوجيه ما جاء في بيت زهير
٢٤٩ - ٢٤٨/٤		
٢٤٩/٤	٣٠٨/٢	- الفرق بين الفاية والمنتهى
		- مجيء بعض الأسماء غير المتمكنة على حرفين
٢٤٩/٤	٣٠٨/٢	أكثر مما جاء من المتمكنة
٢٥٠/٤		- (أَيُّمُنُ) لم يجيء إلا متصلاً بالقسم
٢٥٢ - ٢٥١/٤		- لام التوكيد يلزمه (إن) المخففة من (إن)
٢٥٢/٤	٣١٢/٢	ومن باب علم حروف الزوائد:
		- ياء النسبة تلحق الاسم مضاعفة
٢٥٣ - ٢٥٢/٤	٣١٢/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف
٢٥٣/٤	٣١٣/٢	
٢٥٣/٤		- البدل ضربان
٢٥٣/٤	٣١٣/٢	- إبدال الياء من الهمزة
		- إبدال الياء من مكان الحرف المدغم
٢٥٤/٤	٣١٣/٢	
		- الهمزة بدل من الألف في (حَمَرَى)
٢٥٥ - ٢٥٤/٤	٣١٤/٢	
		- الفتحة من الألف، والكسرة من الياء
٢٥٥/٤	٣١٥/٢	
٢٥٥/٤		- الحركة ليست أصلاً من أنفس الكلم
		هذا باب ما خلقت الزوائد من بنات العلائق
٢٥٦/٤	٣١٥/٢	
٢٥٦/٤	٣١٩/٢	- الأصل في (حَبَالِي)
٢٥٦/٤	٣٢٠/٢	- القول في جمع (بُخْتِيَّة)
		- أقصى ما تلحق الألف لغير التأنيث
٢٥٧/٤	٣٢٤/٢	
		- مجيء (لعلل) في الاسم والصفة
٢٥٧/٤	٣٢٦/٢	
٢٥٨/٤		الصواب (حَفَيْتَل) وليس (حَقَيْتَن)

التعليقة	الكتاب	الباب
٢٥٨/٤		- يقل أن تجيء الصفة على (تفعيلة)
		- قولهم: (تثقة ذاك) والخلاف فيه
٢٥٩/٤	٣٣٠/٢	
		ومن باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل
٢٦٠/٤	٣٣٠/٢	
٢٦٠/٤	٣٠٠/٢	- القول في زيادة حروف المضارعة
٢٦٠/٤	٣٣٠/٢	- المحذوف في (كُلُّ) و(تَرَى)
		- حروف المضارعة عوض من الزيادات
٢٦٠/٤	٣٣٠/٢	
		- إجراء (قَاتَلَ، يُقَاتِلُ، يُقَاتِلُ) مجرى (أَفْعَلَ)
٢٦١/٤	٣٣١/٢	
		- اختلاف (أَفْعَلَ، وَقَاعَلَ) في موضع الزيادة
٢٦١/٤	٣٣١/٢	
		- ضم حرف المضارعة إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله
٢٦١/٤	٣٣١/٢	
٢٦١/٤	٣٣١/٢	- اختلاف الزوائد
٢٦٢/٤	٣٣٢/٢	- موافقة بعض المشتقات للأفعال
		- جريان اسم الفاعل واسم المفعول على الفعل
٢٦٢/٤	٣٣٢/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- صياغة الأسماء من الأفعال المزيدة
٢٦٢/٤	٣٣٢/٢	
		- المسوخ لفتح العين من الفعل المبني للفاعل
٢٦٣/٤	٣٣٢/٢	
		كيف يفرق بين ما هو مبني للمفعول وما هو
٢٦٣/٤	٣٣٣/٢	مبني على الفاعل
		المحذوف من (أَيْتَق) وما عرض عنه
٢٦٤/٤	٣٣٣/٢	
٢٦٤/٤	٣٣٣/٢	حكم السين من (استطاع)
		ومن باب ما لحقه الزوائد من بنات الثلاثة
٢٦٤/٤	٣٣٤/٢	
		القول فيما لحق من الثلاثة بالأربعة
٢٦٤/٤	٣٣٤/٢	
		لحاق مثل (اقْعَنْسَسْ، واخْرَنْبِي) باخرنجم
٢٦٥/٤	٣٣٤/٢	
		اشتراك حروف الزوائد في موضع دون آخر
٢٦٦/٤	٣٣٥/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب تمثيل ما بنت العرب من الأربعة في
٢٦٧/٤	٣٣٥/٢	الأسماء والصفات
		- بقاء الحرف الزائد في صياغة الفعل منه دليل
٢٦٧/٤	٣٣٥/٢	على أنه ملحق
٢٦٨/٤	٣٣٥/٢	- القول في الفِطْحَلِ والصَّقْعَلِ
		ومن باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة
٢٦٨/٤	٣٣٥/٢	غير الفعل
		- لو قيل: فاعَلْتُ وفَعَلْتُ خالف مصدره بنات الأربعة
٢٦٩ - ٢٦٨/٤	٣٣٦/٢	
٢٦٩/٤	٣٣٦/٢	- التمثيل في التحقير والاشتقاق
٢٧٠ - ٢٦٩/٤	٣٣٦/٢	- الخلاف في بَلْهُورَ
		- فنعلو: اسم وليست النون فيه زائدة
٢٧٠/٤	٣٣٧/٢	
		- ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة
٢٧١/٤	٣٣٧/٢	
٢٧١/٤	٣٣٧/٢	- القول في سَلْحَفِيَّةٍ وسُحْفَنِيَّةٍ
٢٧٢/٤	٣٣٩/٢	- الضيقطى: اسم
٢٧٣/٤	٣٣٩/٢	- خُنْثَعَبِيَّة: اسم



التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب لحاق التضعيف والزائد فيه لازم
٢٧٣/٤	٣٣٩/٢	
٢٧٣/٤	٣٣٩/٢	- الشنعم الميم فيه زائدة
		- ما لحقه التضعيف من موضع الثالث
٢٧٤/٤	٣٣٩/٢	
		- ما لحقه التضعيف من موضع الرباعي
٢٧٥/٤	٣٣٩/٢	
		ومن باب تعجيل الفعل من بنات الأربعة
٢٧٥/٤	٣٤٠/٢	
		- يلحق الثلاثي بالرباعي كما يلحق الرباعي بالثلاثي
٢٧٥/٤	٣٤٠/٢	
		- شركة الزوائد أن يقع بعضها موقع بعض
٢٧٦/٤	٣٤٠/٢	
		ومن باب تعجيل ما بنت العرب من الأسماء والصفة
٢٧٦/٤	٣٤٠/٢	من بنات الخمسة
٢٧٦/٤	٣٤٠/٢	- لزوم الزيادات مع الأفعال
		.. حذف الواو بما خالف فعل بنات الأربعة
٢٧٦/٤	٣٤١/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
٢٧٧/٤	٣٤٢/٢	ومن باب ما أعرب من الأعجمية
		- أضرِبُ الأعجمي التي تلحق بالعربي
٢٧٧/٤	٣٤٢/٢	
		ومن باب علل ما جعله زائداً من حروف الزوائد
٢٧٨/٤	٣٤٣/٢	
		- من الزوائد ما لحق رابعاً فصاعداً
٢٧٨/٤	٣٤٣/٢	
		- تزداد الهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً
٢٧٨/٤	٣٤٣/٢	
٢٧٩ - ٢٧٨/٤		- خطأ سيبويه في تحقير إبراهيم
		- زيادة الهمزة في مثل (أفكل وأيدع)
٢٨٠ - ٢٧٩/٤	٣٤٣/٢	معلومة بالاشتقاق
٢٨٠/٤	٣٤٤/٢	- ألف (أرطى) غير زائدة
٢٨١/٤	٣٤٤/٢	- زيادة الهمزة في (إمرة، وإمعة)
٢٨٢/٤	٣٤٤/٢	- ميم (معدّ) أصلية
٢٨٢/٤	٣٤٤/٢	- زيادة الميم للوصف
		- النون الأولى في (منجنيق) زائدة، ومثلها
٢٨٣/٤	٣٤٤/٢	نون (عنترس)
٢٨٤/٤	٣٤٤/٢	- الميم في (ماجج) أصلية
٢٨٥ - ٢٨٤/٤	٣٤٤/٢	- زيادة الميم في (مرعزأء)

التمليقة	الكتاب	الباب
٢٨٦/٤	٣٤٤/٢	- القول في ألف (الزَامَج)
٢٨٧/٤	٣٤٦/٢	- أَلْف (حاحيت) بدل من الياء
٢٨٨/٤	٣٤٦/٢	- الياء في (عيضموز) زائدة
٢٨٨/٤	٣٤٦/٢	- (يَهْيِيرُ) الزيادة فيه أولاً
٢٨٩/٤		- تثقيل الآخر دليل على زيادة الأول في (فَعِيلٌ)
		- الهزمة المزيّدة أولاً تستوي إن كانت مكسورة أو
٢٨٩/٤	٣٤٦/٢	مفتوحة أو مضمومة
		- مضاعفة الحرفين في الأربعة كالحرفين في الثلاثة
٢٨٩/٤	٣٤٧/٢	
		- لا تكون زيادة الحرف الرابعي المضاعف إلا بثبت
٢٩٠ - ٢٨٩/٤	٣٤٧/٢	
		القول في الزيادة في مثل (صَوَمَعْتُ، وَقَلَسَيْتُ)
٢٩٠/٤	٣٤٧/٢	
		لم يجرى في الأصول مثل (قَرْنُوَةٌ)
٢٩٠/٤	٣٤٧/٢	
		لا يحكم بالزيادة إلا بقيام الدليل من الاشتقاق ونحوه
٢٩١ - ٢٩٠/٤	٣٤٧/٢	
		الاحتجاج بزيادة الألف في (غذافرة)
٢٩١/٤	٣٤٧/٢	

الكتاب التعليق الباب

- (عزويت) ليس من الأبنية المستقرة، والياء فيه زائدة

٢٩٢/٤

- القول في (سَبَتَى وَسَبَّئِدَى، وَأُتَفَّرَ وَأُدْعَرَا)

٢٩٣ - ٢٩٢/٤

٣٤٨/٢

٢٩٣/٤

٢٤٨/٢

- القول في تاء (أخت)

- ليس في الفعل (فَتَعَلَّ، وَلَا فَتَعَلَّ)

٢٩٤/٤

٣٤٩/٢

٢٩٤/٤

٣٥٠/٢

- لا يحكم بزيادة النون إلا بثبت

٢٩٤/٤

- ليس شيء في الرباعي على مثال (فَعَلَّلِ)

- القول في الإنسان، نونه واشتقاقه

٢٩٥/٤

٣٥٠/٢

٢٩٥/٤

٣٥٠/٢

- كثرة زيادة النون في (تفعال)

٢٩٦/٤

٣٥٢/٢

- النون زائدة في (قنفخر)

- ليست (حَفَيْدُ وَحَبَوْنِ) ونحوه من الثلاثي

٢٩٦/٤

٣٥٢/٢

بمنزلة قَفَعَدُ

٢٩٧/٤

٣٥٢/٢

الذال المزيدة

٢٩٧/٤

٣٥٢/٢

- كُنْشَالٌ وَخُنْتَعَبَةٌ بمنزلة كَنْهَيْلٍ

- (دَلَامِصٌ) مثل (جُرَانِضٍ) الميم في أولهما زائدة

٢٩٨/٤

٣٥٢/٢

والهمزة في الثاني زائدة كذلك

٢٩٨/٤

٣٥٢/٢

- القول في همزة ضَهَيَاءَ

التعليق	الكتاب	الهياب
٢٩٩/٤	٣٥٢/٢	- الهمزة في (حطائط زائدة)
		هذا باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة
٢٩٩/٤	٣٥٢/٢	
		- ماضوعف عينه أو لامه من الرباعي فهو في
٢٩٩/٤		باب الزيادة كالثلاثي
		- معلوم بالاشتقاق أن أحد الحرفين المكررين زائد
٣٠٠/٤	٣٥٣/٢	
		ومن باب تهيؤ بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة
٥/٥	٣٥٣/٢	
٥/٥	٣٥٣/٢	- نفي وقوع الزيادة في (جعفر)
		- لاتضعيف في جعفر وفرزدق فيكون زائداً
٦/٥	٣٥٤/٢	
		ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف
٧/٥	٣٥٤/٢	شهر الزوائد
٧/٥	٣٥٤/٢	- القول في ميم (همرش)
		- ليس في بنات الأربعة على مثال (فَعَلِل)
٨/٥	٣٥٤/٢	
		- تضعيف العين وحدها لا يعلق بناء ببناء
٨/٥	٣٥٤/٢	

التعليقة	الكتاب	الباب
		ومن باب ماكانت فيه الواو أولاً وكانت فاء
٩/٥	٣٥٥/٢	
٩/٥	٣٥٢/٢	- استثقال الواو مع الياء
		- إبدال التاء من الواو في مثل (تولج) والبدال
٩/٥	٣٥٦/٢	من التاء المبدلة من الواو
١٢ - ١٠/٥		- مناقضة أبي عثمان المازني لما ذهب إليه الخليل
		ومن باب مايلزمه بدل التاء من هذه الواوات
١٢/٥	٣٥٦/٢	
		- ضعف الواو في موضع الفاء في الافتعال
١٢/٥	٣٥٦/٢	
		- الفاء في (أَفْعَل) أقوى منها في (افْتَعَلَ)
١٣/٥	٣٥٧/٢	
١٣/٥	٣٥٧/٢	- القول في (أَتَهَمَ)
١٤/٥	٣٥٧/٢	ومن باب ماقلب فيه الواو ياء
		- قلب الواو ياء في نحو (مِيزَان، ومِيعَاد)
١٤/٥	٣٥٧/٢	
		- إدناء تاء الافتعال من الفاء يولد الإبدال
١٥/٥	٣٥٧/٢	
		- حذف الواو والياء في الوقف إذا كان الاسم منقوصاً
١٥/٥	٣٥٧/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- الياء من (يوعد) والتاء من (توعدة) بمنزلة الميم
١٦/٥	٣٥٨/٢	من (موضع)
١٦/٥	٣٥٨/٢	- القول في هاء (عدّة)
		هذا باب ماكانت الياء فيه أولاً وكانت فاء
١٦/٥	٣٥٨/٢	
		- إذا انضمت الواو كانت بمنزلة واوین اجتماعاً
١٦/٥	٣٥٨/٢	فأبدلت الأولى همزة
		- الياء أخف عليهم من الواو فلا يحذفون
١٧/٥	٣٥٨/٢	ياء (يَفْعَل)
		- القول في (فواعل) نحو (يَوَافِس)
١٧/٥	٣٥٨/٢	
		- لا يبدلون الهمزة من الياء كما تبدل الواو في أوصل
١٨/٥	٣٥٨/٢	
١٨/٥	٣٥٨/٢	- جعل الهمزة ياء ثم قلبها واواً
		- ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة
١٩/٥	٣٥٩/٢	
١٩/٥	٣٥٩/٢	- الواو تسلم في (أَفْعَل)
		- شذوذ الحرف في (أفعل) من الواو
١٩/٥	٣٥٩/٢	
٢٠ - ١٩/٥	٣٥٩/٢	- جعل الياء بمنزلة الواو

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين		
	٣٥٩/٢	٢١/٥
- حروف العلة تجعل حركاتهن على ما قبلهن حيث اعتلت		
	٣٥٩/٢	٢١/٥
- (فَعَلْتُ) أولى بـ(فَعَلْتُ) من الواو من (فَعَلْتُ)		
	٣٥٩/٢	٢١/٥
- القول في الاعتلال من محول إليه		
	٣٥٩/٢	٢٢/٥
- الاعتلال في مثل (طَلْتُ) التي على (فَعَلْتُ)		
ليس بمنقول	٣٥٩/٢	٢٣/٥
- حركة عين (يَفْعَلُ) من الياء تصير مثل حركة		
عين (فَعَلْتُ) منها	٣٦٠/٢	٢٣/٥
- موافقة ما كان من الياء ما كان من الواو في تغيير		
الفاء منه	٣٦٠/٢	٢٤/٥
- لم لم يجيء يخاف ونحوه على (يَفْعَلُ) إذا كان		
الماضي منه على (فَعِلَ) ؟	٣٦٠/٢	٢٤/٥
- اتفاق بنات الياء والواو في التغيير، وفي الإلحاق		
	٣٦٠/٢	٢٥/٥
- نظير (مِتْ تَمُوتُ) من الصحيح (فَضِلَ يَفْضُلُ)		
	٣٦١/٢	٢٥/٥



التعليق	الكتاب	الباب
		- (فَعَلَّ) منه (عَوَّرَ) وكذلك (حَوَّلَ وَصَيَّدَ)
٢٦/٥	٣٦١/٢	
		ومن باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة
٢٦/٥	٣٦٢/٢	
		- منعهم (أَفْعَلَّ) من (فَعَلَّ) الذي يحوّل إليه
٢٦/٥	٣٦٢/٢	(فَعَلَّ) معتلاً
٢٧/٥	٣٦٢/٢	- أصل (أَجَادَ): أَجَوَدَ
		- القول في اعتلال (تَفَاعَلْتُ وَتَفَعَّلْتُ)
٢٧/٥	٣٦٢/٢	
		- تشبيهه (بايعت) ونحوه بفاعلت الذي عينه ياء أو وار
٢٨/٥	٣٦٢/٢	
٢٨/٥	٣٦٣/٢	- لا يعتل الحرف من محوّل إليه
٢٨/٥		- إشتراك (افتعلوا) ما يصح وهو (تَفَاعَلُوا)
		ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة على اعتلالها
٢٩/٥	٣٦٣/٢	
		- ما اعتل من الأسماء المشتقة من الأفعال
٢٩/٥	٣٦٣/٢	وهي أسماء الفاعلين
		- لا يبدل من الياء ياء إذا انضم ما قبلها في الفعل
٣٠/٥	٣٦٤/٢	

الباب	الكتاب	التعليقة
- جواز أن تكون (معيشة) على (مفعلة)	٣٦٤/٢	٣٠/٥
- القول في (مفعّل) من ذوات الياء وقلبها واوًا	٣٦٤/٢	٣١/٥
- حذف العين من همزة الوصل	٣٦٤/٢	٣١/٥
- لا مناسبة بين (مزيّد، ومرّيم ومكوّزة) وبين الأفعال	٣٦٤/٢	٣٢/٥
- (تَهَلَّلُ) اسم علم		٣٢ - ٣٣/٥
- (مَحَبَّبٌ) علم، كما أن (مَوَزَّق) علم، وخالف كل		
منهما الأسماء المناسبة للأفعال		٣٣/٥
- (أَفْعَلٌ) و(أَفْعِلٌ) اسمان	٣٦٥/٢	٣٣/٥
- اشتراك الأسماء والأفعال في الزيادة تصحح		
الاسم وتعل الفعل		٣٣ - ٣٤/٥
- الفرق بين (إبْيَع) و(إبْيِع)		٣٤/٥
- عدم مجيء ما أوله ياء من الأسماء والصفات		
مجيء ما أوله الهمزة	٣٦٥/٢	٣٥/٥

التعليق	الكتاب	الباب
		عدم التفريق بين الأسماء والأفعال التي على وزنها وأوائلها ميم
٣٦/٥	٣٦٥/٢	
		اعتلال (أفعل) الذي هو فعل لا اسم كما يدل
٣٦/٥	٣٦٦/٢	(أفعل) من الفعل قبل الحذف
		ومن باب أَيْم فيه الاسم على مثال فمقل به لسكون
٣٧/٥	٣٦٦/٢	مائله أو مايمده
		(فمقل) الذي هو بمعنى (مفعول) غير جار
٣٧/٥	٣٦٦/٢	على الفعل
٣٧/٥	٣٦٧/٢	سبب إتمام (مفعل)
		القول في وار (عجوز) وألف (رسالة) وياء (صحيفة)
٣٨/٥	٣٦٧/٢	
٣٨/٥	٣٦٧/٢	ما اعتل على فعله من الأسماء
		يصح اسم الفاعل في (عور) لصحة الفعل،
٣٩/٥	٣٦٧/٢	ولا يشتق منه اسم فاعل
		صياغة (فواعل) من (عورت، وصيدت)
٤٠ - ٣٩/٥	٣٦٧/٢	

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما جاء من أسماء هذا المعتل على ثلاثة		
أحرف لا زيادة فيه	٣٦٨/٢	٤١/٥
- يعلّ كل اسم ثلاثي وافق بناؤه بناء يكون للأفعال		
	٣٦٨/٢	٤٢ - ٤١/٥
- لم يجيئوا بد (فُعَل) على الأصل كراهية للضمّة في الواو		
	٣٦٨/٢	٤٢/٥
- ليس لأدور وقوول مثال من غير المعتل		
	٣٦٨/٢	٤٣/٥
- القول في (فُعَل) في بنات الياء، وأنه بمنزلة		
غير المعتل	٣٦٩٢	٤٣/٥
- (فُعَل) مخففة من (فُعَل) جمع (أفَعَل)		
	٣٦٩/٢	٤٤/٥
ومن باب تقلب فيه الواو ياءً لا لياء قبلها ساكنة		
	٣٦٩/٢	٤٤/٥
- تخفيفهم جمع (جَوْزَة ودَوَكَة) وتصحيح جمع		
مثل (تَمْرَة، وضربَة)	٣٦٩/٢	٤٤/٥
- ماقلب في الواحد لا يثبت في الجمع		
	٣٦٩/٢	٤٥/٥
- إلزامهم البديل ماقلب من الواحد: ٣٦٠/٢		
	٣٦٠/٢	٤٥/٥

التعليق	الكتاب	الباب
		- إذا جمع ما في واحده الواو أثبت الواو
٤٦/٥	٣٦٩/٢	
٤٦/٥	٣٦٩/٢	- الخلاف في (ثِيْرَة)
		- القول في جمع (خيانة وحيَاكة) على وزن (رسالة ورسائل)
٤٨ - ٤٧/٥	٣٧٠/٢	
		- الفاء في (اسْتَفْعَلْ وَأَفْعَلْ) ساكن قبل الإعلال
٤٨/٥	٣٧٠/٢	
		- الياء في الإعلال أخف من سواها، ومشابتها للألف
٤٩ - ٤٨/٥	٣٧٠/٢	
		- قلب الواو ياء في (صَوْم) لتقريبها من الطرف
٤٩/٥	٣٧٠/٢	
		- يصح الواو في الجمع كما صح في الواحد والمصدر
٥٠/٥	٣٧٠/٢	
		- خروج مثل (حَوْلَان) بالزيادة عن مشابهة الفعل
٥٠/٥	٣٧٠/٢	
		- يقال: (مَشُوبٌ) و(مَشِيْبٌ) فتقلب الواو فيه ياء
٥٠/٥	٣٧٠/٢	
		- معتل اللام أضعف، ومعتل العين أقوى
٥١/٥	٣٧١/٢	

التعليقة	الكتاب	الباب
		- صححوا معتل اللام نحو (عَرَوَاء) كما صححوا
٥١/٥	٣٧١/٢	معتل العين (قَوَّاء)
		- القول في (فَعْلَان) و(فَعَلَى) كما قيل في (فَعَل)
٥١/٥	٣٧١/٢	
		- الإعلال مطرد في باب (دَآرَان) من دَآرَ يَدُورُ
٥٢/٥	٣٧١/٢	
٥٢/٥	٣٧١/٢	ومن باب ماقلب فيه الياء واوًا
٥٢/٥	٣٧١/٢	- إجراء الطويى مجرى الأسماء
		- تحول الياء إذا كانت ثانية من علة
٥٣/٥	٣٧١/٢	
		ومن باب ماقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة
٥٤/٥	٣٧١/٢	والياء قبلها ساكنة
		- ليس في غير المعتل (فيعلول) مصدرًا
٥٤/٥	٣٧٢/٢	
٥٥/٥	٣٧٢/٢	- لم يكسروا (هَيَّيَان، وَتَيَّجَان)
٥٥/٥		- المحذوف من (مَيَّت) العين، والدليل ظهور الياء
		- ليس قولهم (سَيِّد، وَمَيَّت) على (فَيَعَل)
٥٦/٥	٣٧٢/٢	
		- (اشهيباب) على غاية ما يكون عليه المزيد،
٥٧/٥	٣٧٢/٢	و(كينونة) أقل منه بحرف

التعليق	الكتاب	الباب
٥٧/٥	٣٧٢/٢	- (فَعِيلٌ) بمنزلة (فِيْعَل) -
		- القول في (تَحْيِزَتْ) ومصدره (التَحْيِزُ) على (تَفَعَّل)
٥٨/٥	٣٧٣/٢	
		- لم يدغموا (وَتَدَّه) فيقولوا: (وَدَّه) لتحرك المقارب الأول
٥٨/٥	٣٧٣/٢	
		- (وَتَدَّ) مثل (وَعَدَّ) الفاء تنحذف في (مَفْعَل)
٥٩/٥	٣٧٣/٢	
		- الأصل في (رُوتَا) الهمزة وإن حذفت
٥٩/٥	٣٧٣/٢	
٦٠/٥	٣٧٣/٢	- واو (سُوَيْر) بدل من الألف -
		- (فُرْعِلَ) وَتُفْرِعِلَ بمنزلة (فُعِلَ وَتُفَعَّل)
٦٠/٥	٣٧٣/٢	
		- إدغام الواو في الياء، أو الواو في الواو
٦٠/٥	٣٧٣/٢	يزيل عنهما المدّ
		- ياء (ديوان) مشبهة واو (روية) و(يوطىء)
٦٠/٥	٣٧٣/٢	
		- الأصل في وزن (ديوان وقيراط)
٦١/٥	٣٧٣/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا في
٦٢/٥	٣٧٣/٢	الباب الذي قبله
		- همز عين الجمع من (فَيَعْلُ وَفَيَعِلُ) لوقوعها بعد
٦٢/٥	٣٧٤/٢	ألف (فاعل)
		- لا يصلون إلى همزة عين (سَيِّد) إذ كان قبلها ياء
٦٣/٥	٣٧٤/٢	
		- جمع (سيد) غير مهموز كجمعة مهموزاً
٦٣/٥	٣٧٤/٢	
٦٣/٥	٣٧٤/٢	- إجراء (صَيِّم) مجرى (عُتِّي)
		- القول في تصحيح الواو في (عَوَاوِر)
٦٤/٥	٣٧٤/٢	
٦٥ - ٦٤/٥		- زيادة الإشباع
٦٥/٥	٣٧٤/٢	- موافقة (صَيِّدَتُ) (عَوِدَت)
٦٥/٥	٣٧٤/٢	- موافقة (حَيِّبَتُ) (شَوَيْت)
٦٥/٥	٣٧٤/٢	- استثقالهم الياءين
		ومن باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر للجمع
٦٦/٥	٣٧٥/٢	على الأصل
		- مخالفة (عَوَاوِر) (قَوْلًا) في باب الجمع
٦٦/٥	٣٧٥/٢	



التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب فَعِلٍ من فوعلت من قُلت، وقُيَعَلت
٦٧/٥	٣٧٥/٢	من بَعَت
		- لاتدغم إذا بني الفعل للمفعول في (فوعلت)
٦٧/٥	٣٧٥/٢	
		- إجراء الواو والياء مجرى الألف في المدّ
٦٧/٥	٣٧٥/٢	
		- زيادة الواو والياء كما تزداد الألف
٦٨/٥	٣٧٥/٢	
		- جريان (فَعِلٍ) مجرى غير المعتل في المدّ وترك الإدغام
٦٨/٥	٣٧٦/٢	
٦٨/٥	٣٧٦/٢	- إجراء الأول مجرى غير المعتل
٦٩/٥	٣٧٦/٢	- قلب الواو ياء في (بُويع) و(قَيْل) و(قَيْل)
		- عدم قلب الواو ياء في (فوعل) من (بعث) ..
٦٩/٥	٣٧٦/٢	
٧٠/٥	٣٧٦/٢	- ما جاء على فعل لا يتكلم به
		- الياء لا يلزمها أن يكون بعدها ياء أبداً
٧١/٥	٣٧٦/٢	
٧١/٥		- الواو في (أووم) منقلبة من ياء
		- إذا كسرت على الجمع همزت (أياتم) لأنها
٧٢/٥	٣٧٦/٢	اعتلت هاهنا

التعليق	الكتاب	الباب
		- (افعولت) من (قلت) بمنزلة (افعولت) من
٧٣/٥	٣٧٦/٢	(سرت) في فَعَل
		- إسكان الواو الثانية في (اقوول) التي بعد
٧٣/٥	٣٧٦/٢	الألف من (قاوت)
		- لاتدعم الواو الوسطى في الثالثة، ولا تقلب
٧٣/٥		الثالثة بـاء
٧٤/٥	٣٧٧/٢	ومن باب تقلب فيه الياء وأو
		- عدم إبدال الضمة في فاء (كولل) لتصح الياء
٧٤/٥	٣٧٧/٢	
٧٤/٥	٣٧٧/٢	- الفعل ليس أصل يائه التحريك
٧٥/٥	٣٧٧/٢	- جريان الاسم مجرى (موقن)
		- لم يقبلوا الضمة كسرة في (عوطط)
٧٦ - ٧٥/٥	٣٧٧/٢	
		ومن باب ما الهمز فيه في موضع اللام
٧٦/٥	٣٧٧/٢	
٧٦/٥	٣٧٧/٢	- العين من (ساء) وأو
		- الواو والياء لا يعلنان واللام بـاء أو وار
٧٦/٥	٣٧٧/٢	
		- تليين الهمزة الثانية من الكلمة الواحدة
٧٧/٥	٣٧٧/٢	(همزة بين بين)

التعليقة	الكتاب	الهام
		- القول في (خطايا) وأن الهمز لم يعرض في الجمع
٧٧/٥	٣٧٧/٢	
٧٨/٥	٣٧٨/٢	- ياء (فعائل) أبداً مهموزة
		- لا تقلب الياء ألفاً والهمزة المنقلبة عن الياء
٧٨/٥	٣٧٨/٢	ياء في الجمع
		- (فعائل) من (جئت وسؤت) كخطايا
٧٩/٥	٣٧٨/٢	
٨٠/٥	٣٧٨/٢	- حذفهم الهمزة من (الأث وشاك)
٨١ - ٨٠/٥	٣٧٨/٢	(فعائل) من جئت: (جَيَاء)
		(فعائل) من (جئت وسؤت): سَوَايا وجيَايا
٨٢ - ٨١/٥	٣٧٨/٢	
		- الجمع يجري مجرى (فواعل) من (شويت)
٨٢/٥	٣٧٩/٢	
٨٢/٥		(شوائع) مقلوب عنها (شَوَاع)
		القلب في (جَيَاء وسَوَاء) لأن همزتيهما
٨٣/٥		همزتا الأصل
		حذفوا الهمزة حين قالوا: (سَوَايَة)
٨٣/٥	٣٨٣/٢	
		القول في (مَلِك) الهمزة فيه فاء الفعل
٨٥ - ٨٣/٥	٣٨٣/٢	

التعليقة	الكتاب	الباب
٨٥/٥	٣٧٩/٢	- القول في (أشياء وأشأوى)
٨٦ - ٨٥/٥	٣٧٩/٢	- أصل (أشياء): (شيئا)
		ومن باب ما كانت الياء والواو فيه لامات
٨٦/٥	٣٨٠/٢	
		- جعل ما قبل اللام المعتل مغيراً عما عليه الصحيح
٨٦/٥	٣٨٠/٢	
		- انقلاب اللام ألفاً في مثل (غَزَا)
٨٧/٥	٣٨١/٢	
		- القول فيما لو لم تبدل الياء من الواو إذا وقعت
٨٧/٥	٣٨١/٢	طرفاً مضموماً ما قبلها
٨٨/٥	٣٨١/٢	- تصحيح الواو لما سكن ما قبلها
٨٨/٥	٣٨٢/٢	- تخفيف ما تلزمه الياء
		- القول فيما لو ردّ الواو لتخفيف الكسرة
٨٨/٥	٣٨٢/٢	
		- قولهم: (رَضِيُوا) وأنها بمنزلة (غُزِيَا)
٨٩/٥	٣٨٢/٢	
٩٠/٥	٣٨٢/٢	- تخفيف الهمزة من (جُوء)
٩١ - ٩٠/٥	٣٨٢/٢	- (فُعَلِّل) من (جُنْتُ)
		- ليس الواو من (جُوء) كالياء في (غُزِيَا)
٩١/٥	٣٨٣/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب
٩٥/٢	٣٨٣/٢	- لم يصح لام (عظاءة) لأنه بني على التذكير
٩٣ - ٩٢/٥	٣٨٣/٢	- التحريك مع التثنية وكرهية الحذف
٩٣/٥	٣٨٣/٢	- قلب الواو ياء للكسر في الفاء وسكون الحاجز
٩٤/٥	٣٨٤/٢	قبل الياء
		ومن باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت
٩٥/٥	٣٨٤/٢	الهمزة ياء، والألف والياء ألفًا
		- إبدال الياء من الياء التي هي لام الفعل أو
٩٥/٥		منقلبة عن الواو
٩٥/٥		- القول في (مطيبة) وحكمه (مطيبة)
		- قد تقلب الهمزة وحدها ويلزمها الإعلال
٩٥/٥	٣٨٤/٢	
٩٦/٥		- تخفيف همزة (ذئب، ورأس)
		- (جبالى) آخره كآخر واحد وليست بألف تأنيث
٩٦/٥	٣٨٥/٢	
		- (صحائف ورسائل) نظير (مطايا وأداوى)
٩٧/٥	٣٨٥/٢	

الباب	الكتاب	التعليقة
- همزة (مطاء) في الجمع تثبت ولا تبدل		
	٣٨٥/٢	٩٧/٥
- (فياعل) من (شويت وحييت) بمنزلة (فواعل)		
	٣٨٥/٢	٩٨/٥
- سَيِّدٌ وَيَبِّعُ يَهْمَزَانِ عِنْدَ الْجَمْعِ	٣٨٥/٢	٩٨/٥
- الْقَوْلُ فِي (فُلُوَّةٍ) وَجَمْعِهَا	٣٨٥/٢	٩٨/٥
- صعوبة الفصل بين ألف التانيث من الألف التي تنقلب		
عن اللام في مثل (حُبَارِي)	٣٨٥/٢	٩٩/٥
ومن باب ما يلزم فيه بدل الياء	٣٨٦/٢	٩٩/٥
- إبدال الياء إذا كانت رابعة	٣٨٦/٢	١٠٠/٥
- إنزال (الصيصية) منزلة (غوغاء)		
	٣٨٦/٢	١٠٠/٥
- زيادة ألف (فيفاء)	٣٨٦/٢	١٠١/٥
- الفيفاء والزيزاء بمنزلة العلباء	٣٨٦/٢	١٠١/٥ - ١٠٢
- المرواة بمنزلة الشجوجاة	٣٨٦/٢	١٠٣/٥
ومن باب التضعيف في بنات الياء	٣٨٧/٢	١٠٤/٥
- مصدر (فعلت) على ضربين	٣٨٧/٢	١٠٤/٥
ومن باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعث		
	٣٨٨/٢	١٠٤/٥
- معتل العين مثل (بعث)	٣٨٨/٢	١٠٤/٥

العملية	الكتاب	الباب
		- (يَفْعُل) من هذا الباب تصير بعد الاعتلال إلى
١٠٥ - ١٠٤/٥	٣٨٨/٢	اعتلال مثله
		- كراهيتهم اللبس في الإعلال مثل كراهيتهم
١٠٥/٥	٣٨٨/٢	إياه في التضعيف
١٠٥/٥	٣٨٨/٢	- الحرف المدغم معتمد عليه
١٠٥/٥	٣٨٨/٢	- كراهية إعلال العين واللام
١٠٦/٥	٣٨٨/٢	- ماجاء معتل العين واللام
		- عدم مجيء شيء من المعتل في الفعل
١٠٧/٥	٣٨٨/٢	على نحو (حَوِّف)
١٠٧/٥	٣٨٨/٢	- القلب في (آية) والخلاف فيه
١٠٨/٥	٣٨٨/٢	- الحكم في (حَيَّوَان) ونحوه
		- عدم مجيء الاعتلال في (فَعَلْتُ) من (حييت)
١٠٩/٥	٣٨٩/٢	
		- الواو في (تحيا) واستثقالهم إياه في (يوجل)
١١٠/٥	٣٨٩/٢	
		- قلب الواو ياء في (يوجل) ثانية كما قلبت
١١٠/٥	٣٨٩/٢	أولاً في (رَبَّيَا)
١١١/٥	٣٨٩/٢	ومن باب التضعيف في بنات الواو
		- اطراحهم بعض الأبنية وعدم مجيئها على الأصل
١١١/٥	٣٩٠/٢	

الباب	الكتاب	التعليقة
-	الذي ضوعف فاؤه ولامه أقل مما ضوعف عينه ولامه	
	٣٩٠/٢	١١١/٥
-	القول في الإخفاء	١١٢/٥
-	إدغام اللام الأولى للزوم الحركة الثانية في نحو (ارْمُؤِيْ)	
	٣٩٠/٢	١١٢/٥
-	عدم قلب الواو ياء في نحو (سُوِّرِ)	
	٣٩٠/٢	١١٣/٥
-	قولهم: (ارْمَايَا) كما قالوا: (احيوا)	
	٣٩٠/٢	١١٣/٥
-	مصدر (ارْمَايَا) (واحيَايَا)	١١٣/٥
-	اجتماع الواوين في نحو (احووي)	
	٣٩١/٢	١١٤/٥
-	مصدر (احواويت) والخلاف فيه	١١٤/٥
	٣٩١/٢	١١٥/٥
-	القول (فُعَل) من (شَوَيْتُ)	
-	لم يجعلوا فاء (فُعَل) من شويت كالعين من عصي	
	٣٩١/٢	١١٥/٥
-	قولهم: رِيَا ، وريئة	١١٦/٥
-	حذفهم نون (يكن) في غير الحركة مشابهة	
	٣٩٢/٢	١١٧/٥
	للياء والواو في السكون	



الباب	الكتاب	التعليقة
ومن باب ما قيس من المعتلّ من بنات الهاء والواو		
	٣٩٢/٢	١١٧/٥
-	القول في (حَمَصِيصَة) من (رَمَيْتُ)	
	٣٩٢/٢	١١٧/٥
-	مثال (حلّكوك) من (رميت)	١١٨/٥
-	(فُعْلُول) من (غزوت) وتغييره عند الإضافة	
	٣٩٣/٢	١١٨/٥
-	الإبدال في نحو (ثيرة)	١١٨/٥
-	القول في (مَسْنِيَّة) وقلب الواو ياء	
	٣٩٣/٢	١١٩/٥
-	اجتماع أربع واوات في (فُعْلُول) من (غزوت)	
	٣٩٣/٢	١١٩/٥
-	القول في (فعلول) من (شويت وطويت)	
	٣٩٣/٢	١٢٠/٥
-	القول في (فيعول) من (طويت) ونحوه	
	٣٩٣/٢	١٢٠/٥
-	القول في (فُعْلُول) من (طويت)	١٢١/٥
-	منعهم اعتلال الواو وتسكينها	١٢١/٥
-	بناء الاسم في باب (رددت) على مثال (فَعَلٍ)	
	٣٩٤/٢	١٢٢/٥

التعليق	الكتاب	الباب
		- موقف المبرد من خطأ سيبويه في (قَوَّانٍ)
١٢٢/٥	٣٩٤/٢	
		- الأصل في (مُملِلٍ) مِمْلِلٌ، ولكنهم كرهوا التضعيف
١٢٣/٥	٣٩٤/٢	
		- الإدغام في (قويت) يقلب اللام ياء
١٢٣/٥	٣٩٤/٢	
		- عدم قلب الواو ياء في (قويان) لأنه بنية الحركة
١٢٤/٥	٣٩٤/٢	لو أسكن
		- إلزام من قال (رئية) في (رؤية) أن يقول (قيان)
١٢٤/٥	٣٩٤/٢	
		- القول في (فيعلان) من (حييت وقويت وشويت)
١٢٥/٥	٣٩٤/٢	
		- أصل (شيان) (شَيَوَيَان) ثم وقع فيه القلب
١٢٥/٥	٣٩٤/٢	
		- الهاء وألف النصب يخرجان الياء إلى اللفظ
١٢٦/٥	٣٩٤/٢	كما يخرجها الألف والنون
١٢٦/٥	٣٩٤/٢	- (مفعلة) من (رميت)
		- القول في (فُعلة) من (رميت وغزوت)
١٢٦/٥	٣٩٤/٢	

التعليقة	الكتاب	الهام
		- (خَطَوَات) مصوغة للتأنيث لا مذكر لها
١٢٧/٥	٣٩٤/٢	
١٢٧/٥	٣٩٤/٢	- القياس في (خَطْوَةٌ وَكُلَيْتَةٌ)
١٢٧/٥	٣٩٤/٢	- قياس (كُلَيْتَةٌ): (كُلُوتَات)
		- تخفيف (فُعَلَات) كما تخفف (فُعَل)
١٢٨/٥	٣٩٤/٢	
		- مخالفة الحركة الحرف توجب إبدال الحرف
١٢٨/٥	٣٩٥/٢	بحسب الحركة
		- (فُعَلَّة) من (رَمَيْت) بمنزلة (فُعَلْوَةٌ)
١٢٩/٥	٣٩٥/٢	
		- (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ) و(عَزَوْتُ)
١٣٠ - ١٢٩/٥	٣٩٥/٢	
١٣٠/٥	٣٩٥/٢	- النسب إلى (رَحَى)
		- عدم حذف اللام من (فَعْلَان) مخافة اللبس
١٣١/٥	٣٩٥/٢	بـ(فَعْلَان)
١٣١/٥	٣٩٥/٢	- الاشتقاق من المصدر في أفْعُولَةٌ
		- لاتعلُّ الأسماء التي هي غير جارية على الفعل
١٣٢/٥	٣٩٦/٢	
١٣٢/٥	٣٩٦/٢	- لا يعتل نحو (مَغْرُوًا)
١٣٢/٥	٣٩٦/٢	- قولنا (كِرَالِل) من (رَمَيْت)

التعليقة	الكتاب	الباب
١٣٣/٥	٣٩٦/٢	- (فُعُل) من (صُمْتُ)
١٣٤/٥	٣٩٦/٢	- (عِفْوَلٌ) من (قَوَيْتُ)
		- بناء مثال (فُعْلُول) من (وَعَيْتُ)
١٣٤/٥	٣٩٦/٢	
		- إجراء (وَأَيْتُ، وَأَوَيْت) مجرى (عَوَيْتُ وشَوَيْتُ)
١٣٥/٥	٣٩٦/٢	
		- إجراء (رَمَيْتُ) مجرى الصحيح في أن لا يدغم
١٣٥/٥	٣٩٦/٢	
١٣٦/٥	٣٩٦/٢	- انقلاب الواو في (غَزَوٍ) ياء
		ومن باب تكسير بعض ما ذكرنا على الجمع
١٣٦/٥	٣٩٧/٢	
		- عدم اعتلال الياء الثانية أو الواو الثانية
١٣٩/٥	٣٩٧/٢	المدغم فيها لسكون ما قبلهما
١٣٧/٥	٣٩٧/٢	- إجراء (فَعْلَيْتُ) مجرى (فَعْلَيْتُ)
		- كراهتهم اجتماع ياءين في نحو (أَثَافِي، وَمَعَاطِي)
١٣٧/٥	٣٩٧/٢	
		- الحذف وجهٌ عند اجتماع ثلاث ياءات
١٣٨/٥	٣٩٧/٢	
		- حذف الياء الوسطى عند اجتماع الياءات
١٣٩ - ١٣٨/٥	٣٩٧/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
١٣٩/٥	٣٩٧/٢	- الأصل في (مكاكي)
١٤٠/٥	٣٩٧/٢	ومن باب التضعيف
		- مخالفة الأفعال المضاعفة للأفعال الصحيحة
١٤٠/٥	٣٩٨/٢	
		- اللبس في إسكان عين المضاعف الثانية وإلغاء
١٤٠/٥	٣٩٨/٢	حركتها على العين الأولى
		- تحريك الفاء بعدها العين، ولا تحرك العين
١٤١/٥	٣٩٨/٢	وبعدها العين أبداً
		- كل اسم جاوز ثلاثة أحرف يجري مجرى الفعل
١٤٢/٥	٣٩٨/٢	الذي على أربعة أحرف
		- حركة ما قبل الساكن إذا كان ألفاً أو غيره
١٤٣ - ١٤٢/٥	٣٩٨/٢	
		- الدال الأولى في (رادّ) لاتفارقها الدال الثانية
١٤٣/٥	٣٩٩/٢	
		- لا يكون إدغام إذا فصل بين المثليين
١٤٤ - ١٤٣/٥	٣٩٩/٢	
		- أصل (رجلٌ خافٌ) (خَوِفٌ) ولكنه أعلّ
١٤٤/٥	٣٩٩/٢	
		- لم يفرقوا بين الاسم الموافق لبنية الفعل بتصحيح
١٤٤/٥	٣٩٩/٢	الاسم وإعلال الفعل

التعليقة	الكتاب	الباب
١٤٤/٥	٣٩٩/٢	- (فُعِلْ) لم يخرج على الأصل
		- إلزام التخفيف (تُنِّي) لأنه يخفف في المصحح
١٤٥/٥	٣٩٩/٢	
١٤٥/٥	٤٠٠/٢	ومن باب ما شذَّ من المضاعف
		- وقوع المضاعف في موضع قد يحركون فيه اللام
١٤٦ - ١٤٥/٥	٤٠٠/٢	
		- الشبه بين (لم أحسَّ) و(يقول ويبيع) في
١٤٦/٥	٤٠٠/٢	ثبات العين ولم تحذف
		- إجراء حركة العين على الفاء في (فَعِلْتُ)
١٤٦/٥	٤٠٠/٢	كما تجرُّها عليه في (فَعِلَ)
		- إجراء (فَعِلَ) من رَدَدْتُ مجرى (فَعِلَ) من (قُلْتُ)
١٤٧/٥	٤٠٠/٢	
		- عدم إلغاء حركة العين على الفاء في الفعل المبني
١٤٨/٥	٤٠٠/٢	للمعلوم كراهية عدم اللبس
		- كراهية الالتباس في (فَعِلَ وَفَعِلَ) من باب (بِعْتُ)
١٤٨/٥	٤٠٠/٢	
		- عدم تغيير الإدغام المتحرك كما أنه لا يغير
١٤٩ - ١٤٨/٥	٤٠٠/٢	في (فَعِلَ) و (فَعِلَ)
		- كراهة الإجحاف، وأصل كلامهم تغيير (فَعِلَ)
١٤٩/٥	٤٠١/٢	من (رددت وقلت)

التعليق	الكتاب	الباب
		ومن باب ما شدّ فأبدل مكان اللام الياء
١٥٠/٥	٤٠١/٢	لكراهية التضعيف
١٥٠/٥	٤٠١/٢	- تاء (استتوا) مبدلة من الياء
		- قولهم: (هَنَانان)، وهم يريدون: (هَتِين)
١٥٠/٥	٤٠١/٢	
		ومن باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه
١٥١/٥	٤٠١/٢	من موضع واحد
		- (مَعَدَّ) ليس أصل داله الأولى الحركة
١٥١/٥	٤٠١/٢	
١٥١/٥	٤٠١/٢	- (مَعَدَّ) بمنزلة (خَدَب)
		- (افْعَلْتُ وافْعَالْتُ) ليس لهما نظير في الرباعي
١٥٢/٥	٤٠٢/٢	
		- (عَدَّ) من (استعدَّ) على أصله في الاعتلال
١٥٢/٥	٤٠٢/٢	
		ومن باب ما ليس من المضاعف الذي عينه ولامه
١٥٣/٥	٤٠٢/٢	من موضع واحد
		- (فَعَلُول) من (رَدَرْتُ)، و(فَعَلِيل)
١٥٣/٥	٤٠٢/٢	
		- معتل اللام تصح لامه في مثل (قَطْران ونَزْران)
١٥٣/٥	٤٠٢/٢	

التعليقة	الكتاب	الباب
١٥٤/٥	٤٠٢/٢	- ما يقال من القول على (فَعْلان) (فَعْلان)
		- (فَعْلان) يجري مجرى (فَعْلان) من بابه
١٥٥/٥	٤٠٢/٢	
		- القول في المثلين في نحو (رَوَدَد) وأنها أصليان
١٥٥/٥	٤٠٣/٢	
		- النون اللاحقة بعد الألف وليست للإلحاق
١٥٦/٥	٤٠٣/٢	
		- القول في زيادة اللامين في نحو (جَلَبَب)
١٥٧ - ١٥٦/٥	٤٠٣/٢	
		- كرهوا في (عَفَنَج) ما كرهوا في (أَلْتَد)
١٥٧/٥	٤٠٣/٢	
١٥٧/٥	٤٠٣/٢	- (رَوَدَد) ألحقت بالواو لا باللام
		ومن باب ما شذ من المعتل على الأصل
١٥٨/٥	٤٠٤/٢	
		- ما يقل في كلام العرب وقد يتكلمون بمثله من المعتل
١٥٨/٥	٤٠٤/٢	
١٥٩ - ١٥٨/٥	٤٠٤/٢	- (فُعَلَل) مما يقل في كلامهم
١٥٩/٥	٤٠٤/٢	- القول في تصرف (أحووى)
		- كراهيتهم معتلين بينهما حرف وإن اختلف فيه
١٥٩/٥	٤٠٤/٢	حرف العلة



التعليقة	الكتاب	الباب
		- تركهم من المعتل ما نظيره في غيره
١٦٠/٥	٤٠٤/٢	
		- مجيء الاسم على ما اطرح من الفعل
١٦٠/٥	٤٠٤/٢	
١٦١/٥	٤٠٤/٢	ومن باب الإدغام
		- رفعك الصوت عند الرغبة في إجراء
١٦١/٥	٤٠٥/٢	الحروف (الحركات)
		ومن باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع
١٦٢/٥	٤٠٧/٢	لسانك لهما
		- القول في إدغام الحرفين من جنس واحد
١٦٢/٥	٤٠٧/٢	في كلمتين
		- مجيء المتحرك بين ساكنين نحو (يد دَوَاد)
١٦٢/٥	٤٠٧/٢	
		- لا يكون قبل المحذوف إذا حذف الآخر إلا حرف مدّ
١٦٣/٥	٤٠٧/٢	
		- البيان حسن في مثل (جعل لك)
١٦٤ - ١٦٣/٥	٤٠٧/٢	
		- عدم جواز الإدغام في نحو (ابن نوح وأسم موسى)
١٦٤/٥	٤٠٧/٢	
١٦٥/٥	٤٠٨/٢	- الإخفاء في (قرآدد)

الكتاب التعليق

- ١٦٥/٥      ٤٠٨/٢  
 أحسن منه في الألف
- ١٦٥/٥      ٤٠٨/٢
- ١٦٦/٥      ٤٠٨/٢ (اخشوا واقدأ)  
 برف اللين في القوافي
- ١٦٦/٥      ٤٠٩/٢      المحذوفة في الردف  
 - القول في إدغام مثل (ظلموا واقدأ، واظلمي ياسراً)
- ١٦٧/٥      ٤٠٩/٢  
 - عدم لزوم الواو في (ظلموا واقدأ) والياء في  
 (قاضي ياسراً)
- ١٦٨/٥      ٤٠٩/٢  
 - إدغام الهمزتين كإدغام غيرها من المثليين
- ١٦٨/٥      ٤٠٩/٢
- ١٦٩/٥      ٤١٠/٢      قولهم: (يَقْتُلُونَ، فقد قَتَلُوا)  
 - جواز الكسر والفتح في قاف (اقتتلوا)
- ١٧٠/٥      ٤١٠/٢  
 - قراءة أهل مكة ضم الراء في (مردِّفين)
- ١٧٠/٥      ٤١٠/٢  
 - قرب الراء في (مردفين) من الميم وأنه ليس
- ١٧١/٥      ٤١٠/٢      بينهما حرف ساكن

التعليقة	الكتاب	الباب
١٧١/٥	٤١٠/٢	- ألف الوصل في (الحَمَر)
		- التقاء المثلين في مثل (رُدُّ داود)
١٧٢/٥	٤١١/٢	و (اسمُ موسى)
		ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة
١٧٢/٥	٤١١/٢	- لاتدغم الياء مع المتقاربة وإن كان قبلها
١٧٣ - ١٧٢/٥	٤١١/٢	فتحة ولا الواو
		- لو أدغم الياء في الجيم لزال عنه المد واللين
١٧٣/٥	٤١١/٢	- الواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها
١٧٤/٥	٤١١/٢	كسرة أبعد للإدغام
		- الميم قبل الياء بمنزلة النون في أن لم تقلب
١٧٤/٥	٤١٢/٢	فاء للإدغام
		- إدغام الراء في اللام أو النون بقلبيها إلى أحدهما
١٧٥/٥	٤١٢/٢	- لا يدغم الزائد في الناقص
١٧٥/٥	٤١٢/٢	- ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى
١٧٦/٥	٤١٢/٢	على الإدغام
		- إدغام العرب الهاء في الحاء وهو الإخفاء
١٧٧ - ١٧٦/٥	٤١٢/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
١٧٨/٥	٤١٣/٢	- الحاء مع العين تجرى مجرى الباء مع الميم
١٧٨/٥	٤١٣/٢	- لاتدغم الحاء في العين، وتدغم العين في الحاء
١٧٩/٥	٤١٣/٢	- لاتدغم الميم في الباء، وتدغم النون في الباء
١٧٩/٥	٤١٣/٢	- ما بين الغين والحاء من فروق الهمس والرخاوة
١٧٩/٥	٤١٣/٢	- إلتقاء الغينين أقل من التقاء الحاءين
١٨٠/٥	٤١٤/٢	- تشبيه الحاء والغين بحروف اللسان في أن خفي النون معهما
١٨٠/٥	٤١٤/٢	- الإدغام بغير غنة (النون مع الراء)
١٨١/٥	٤١٤/٢	- قلب النون مع الباء ميمًا
١٨١/٥	٤١٤/٢	- النون مع الواو تدغم بغنة وبلا غنة
١٨٢/٥	٤١٥/٢	- الميم مثل الواو في اللين والتجافي

التعليقة	الكتاب	البسب
		- إدغام النون في الواو وفي الحروف الخمسة (ويرمل)
١٨٣ - ١٨٢/٥	٤١٥/٢	
١٨٣/٥	٤١٥/٢	- مخرج الإدغام من غير الفم
		- للنون ثلاث مراتب مع سائر الحروف
١٨٤ - ١٨٣/٥	٤١٥/٢	
		- أصل الإدغام كثرة الحروف للفم
١٨٥/٥	٤١٥/٢	
		- إدغام النون مع الراء واللام والياء والواو
١٨٥ - ١٨٤/٥	٤١٥/٢	
		- لم يدغموا النون في السين عند التحريك
١٨٥/٥	٤١٥/٢	
١٨٥/٥	٤١٥/٢	- النون لا تدغم في حروف الحلق
		- عدم احتمال إدغام النون في أكثر من ستة
١٨٦ - ١٨٥/٥	٤١٥/٢	حروف للمقاربة
		- سكون النون مع الميم والواو والياء
١٨٦/٥	٤١٥/٢	
		- منعوا إدغام النون في الواو كراهة الالتباس
١٨٦/٥	٤١٥/٢	
		- جواز الإدغام إذا كان بمنزلة المنفصل
١٨٧/٥	٤١٥/٢	

التعليقة	الكتاب	الباب
١٨٨/٥	٤١٦/٢	- النون قبل الباء تقلب ميماً
		- إظهار النون مع الياء والميم والواو لبعدها الخارج
١٨٨/٥	٤١٦/٢	
		- لاتدغم النون في الحروف التي تخرج من الخاشيم
١٨٩ - ١٨٨/٥	٤١٦/٢	
		- منع إدغام النون فيما لا يدغم فيها
١٨٩/٥	٤١٦/٢	
		- لاتدغم النون فيما تفاوت مخرجه عنها
١٩٠ - ١٨٩/٥	٤١٦/٢	
		- إدغام اللام في الطاء والذال والتاء والصاد
١٩٠/٥	٤١٦/٢	والزاي والسين
١٩١ - ١٩٠/٥	٤١٧/٢	- لاتسفل اللام إلى أطراف اللسان
		- يحسن الإدغام في حال عدم الإسفال
١٩١/٥	٤١٧/٢	
		ومن باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا
١٩٢/٥	٤١٨/٢	
		- الحروف الشديدة بثقل التكلم بها، للزوم
١٩٢/٥	٤١٨/٢	اللسان موضعهن
		- الإمساك بالقم يكشف عن أن الميم بمنزلة الباء
١٩٢/٥	٤١٨/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- الزاي والسين كل منهما يدغم في الآخر
١٩٣ - ١٩٢/٥	٤١٨/٢	
		- إذهاب الإطباق مع التاء كإذهابه من الطاء والتاء
١٩٣/٥	٤١٩/٢	
		- البيان مع الذال والتاء أمثل منه في
١٩٤ - ١٩٣/٥	٤١٩/٢	في الصاد والسين والزاي
١٩٤/٥	٤١٩/٢	- (الطاء والتاء والذال) أخوات
		- القول في إدغام الذال في الزاي
١٩٥ - ١٩٤/٥	٤١٩/٢	
١٩٥/٥	٤١٩/٢	- إدغام التاء في الدال
		- الهاء من (ثلاثة) تنقلب تاء في الدرج
١٩٥/٥	٤٢٠/٢	
١٩٦/٥	٤٢٠/٢	- اختلاط الطاء وأختيها
		- إدغام الطاء في الشين، والتاء والذال
١٩٦/٥	٤٢٠/٢	أيضاً في الشين
		- الإجحاف الممنوع وهو نقص الصوت
١٩٦/٥	٤٢١/٢	في إدغام المجهور
١٩٧ - ١٩٦/٥	٤٢٢/٢	- منعهم القول: (مُذَكَّر)
		- الصاد أندى في السمع من الضاد
١٩٧/٥	٤٢٢/٢	

التعليق	الكتاب	الباب
		- لاتدغم الضاد في الطاء في الانفصال
١٩٨/٥	٤٢٢/٢	
		- قلب التاء طاء لا أن تدغم الطاء في التاء
١٩٩ - ١٩٨/٥	٤٢٢/٢	في الاتصال
		- ترك البيان في هذه الحروف أقوى منه في المنفصلين
١٩٩/٥	٤٢٣/٢	
		- أصل الإدغام أن يسكن الأول ويحرك
٢٠٠/٥	٤٢٣/٢	الثاني مدغمًا فيه
		- سكون الآخر في المثليين دعاهم للإدغام
٢٠٠/٥	٤٢٤/٢	
		- إدراك الألف في نحو (ارزُدُ الباب) والنون
٢٠١/٥	٤٢٤/٢	نحو (ارزُدًا يافتى)
		- لاتدغم التاء في مثل (استفعل)
٢٠١/٥	٤٢٤/٢	كراهية تحريك السين
		- كراهة جمع إعلالين في كلمة واحدة
٢٠٢ - ٢٠١/٥	٤٢٤/٢	
		- اجتماع سكون ما قبل تاء (استفعل)
٢٠٢/٥	٤٢٤/٢	وإعلال العين بعده
		- الفرق بين قاف (اقتتلوا) والسين في (استفعل)
٢٠٢/٥	٤٢٤/٢	



الباب	الكتاب	التعليق
- التحرك أصل في قاف (اقتتلوا) وميم (ممدّ)	٤٢٤/٢	٢٠٢/٥
- الحذف في (يعدُّ) والكسرة بعدها	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- كرهوا (وطدًا، ووتدًا) لما فيه من الاستثقال	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- تقارب الحروف ومخارجها في مثل المصدر (ازينًا)	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- حذف التاء في (تمنّون الموت، وتذكرون)	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥ - ٢٠٤
- الخيار في حذف التاء وإثباتها في (تذكرون وتذكرون)	٤٢٦/٢	٢٠٥/٥
- لا يجوز حذف الذال أو التاء من (تذكرون) ونحوه	٤٢٦/٢	٢٠٥/٥
- ترك الإدغام في الحروف المتقاربة في المواضع حسن	٤٢٦/٢	٢٠٦/٥
- القول في (الذکر) جمع (ذكرة) مثل: (كسرة وكسر)	٤٢٦/٢	٢٠٦/٥

الكتاب	الباب	التعليقة
ومن باب الحرف الذي يضارح به حرفٌ من موضعه		
٤٢٦/٢		٢٠٧/٥
٤٢٦/٢	- لاتدغم الصاد في التاء	٢٠٧/٥
٤٢٦/٢	- (اصْطَبِرَ) أصله (اصْتَبَرَ)	٢٠٨/٥
٤٢٦/٢	- الزاي مجهورة غير مطبقة	٢٠٨/٥
	- لاتدغم الصاد في الدال لأنها قبلها وهي من	
٤٢٦/٢	نفس الحرف في نحو (اصْطَبِرَ)	٢٠٨/٥
	- يكره إذهاب الإطباق في مثل (اضبط دَلَامًا)	
٤٢٦/٢		٢٠٨/٥
	- لم يصلوا إلى إدغام الدال في الصاد	
٤٢٦/٢		٢٠٨/٥ - ٢٠٩
	- إذا تحركت الصاد وهي بعيدة في نحو (مصادر)	
٤٢٧/٢		٢٠٩/٥
٤٢٧/٢	- الطاء في الجهر كالدال	٢٠٩/٥
	- مضارعة الصاد للزاي في نحو (أصْدَرَ)	
٤٢٧/٢		٢١٠/٥
	- البيان في الصاد أحسن إذا سكنت	
٤٢٧/٢		٢١٠/٥
٤٢٧/٢	- الجاء مع النون تقلب النون ميماً	٢١٠/٥

التعليق	الكتاب	الباب
		- تبدل تاء الافتعال مع الجيم دالاً
٢١١/٥	٤٢٧/٢	في نحو (اجْدَمَعُوا)
		ومن باب ما تقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات
'١١/٥	٤٢٧/٢	
		- الإشتراك في التصعيد مع تفاوت المخرجين
٢١١/٥	٤٢٧/٢	
٢١٢ - ٢١١/٥	٤٢٨/٢	- الحاء والغين من حروف الخلق
		- تقرب السين من مخرج القاف بما يتصعد
٢١٢/٥	٤٢٨/٢	
		- التاء والثاء ليس فيهما ما في السين
٢١٣/٥	٤٢٨/٢	من البديل قبل الدال
		- لا تكون التاء دالاً كما في (التثدير)
٢١٤ - ٢١٣/٥	٤٢٨/٢	
		ومن باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم
٢١٤/٥	٤٢٨/٢	
		- كراهيتهم إدغام الدال فتزداد سيناً فتلتقي
٢١٥ - ٢١٤/٥	٤٢٨/٢	- السينات في نحو (سِدْس)
٢١٥/٥	٤٢٩/٢	- قولهم : (بَبَّة) لقب وليس بنوع
٢١٥/٥	٤٢٩/٢	- قولهم في (فَخِذْ) : (فَخِذْ)

الكتاب	التعليق	الهام
٤٢٩/٢	٢١٥/٥	- عدم الاطراد في مجيء العين التي هي تاء لالتباسها بالتاء التي هي دال
٤٢٩/٢	٢١٦/٥	- بعض الشاذ مشبه بما ليس مثله
٤٢٩/٢ (يستطيع)	٢١٧ - ٢١٦/٥	- القول في السين من (يستطيع)
٤٢٩/٢	٢١٨ - ٢١٧/٥	- من الشاذ قولهم: (تَقَيْتُ يَتَقِي وَيَتَسَع)
٤٢٩/٢	٢١٨/٥	- حذفهم العين من المضاعف نحو: (أَحَسْتُ، وَمَسْتُ)
٤٢٩/٢	٢١٩/٥	- لم يصلوا إلى الإدغام، لأنه لو أذغم لحركت لام المعرفة في نحو (عَلَمَاء) في (على الماء)

\* \* \*





## مطابع الحسني

هاتف : ٤٨٢٦٧٨٧

فاكس : ٤٨٨١٠١٨

ص.ب ٥٩١٣٨

الرياض ١١٥٢٥